حصاد العمر 7

مقالات صحيفة الوطن

Dr. Ali Salmi

الوطن
www.elwatannews.com
بوابة إلكترونية شاملة

مقالات نشرت عام 2014

1. 25 يناير . . ثورة للتغيير تحميها الشعب!

كان التغيير . وما يزال . أملاً للمصريين جاهدوا كثيراً من أجل تحقيقه. وقد تحمل المصريون ظلم واستبداد الحكام الذين لم يؤمنوا بالديمقراطية وكرسوا الدكتاتورية والسيطرة الأمنية على كل مقدرات الوطن. وخلال سنوات حكم مبارك . الذي برأه القضاء من تهم جنائية ولن يبرأه الشعب منها ولا من تهمة إفساد الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية في مصر . شاهد المصريون وطنهم يخضع لحكم طاغية كمم الأفواه، وزور الانتخابات واصطنع الأحزاب، وأهدر ثروات وموارد الوطن لخدمة غروره ورغبته في التمسك بمقعد الرئاسة إلى الأبد، وأحاط نفسه بطغمة فاسدة نهبت أموال الوطن وزينت له مشروع توريث ابنه ليكمل مسيرة الطغيان من بعده.

لقد كانت نتيجة حكم الطاغية هي تلك الحياة الصعبة التي عاشها المواطنون . وما يزالون . حيث تدهورت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لغالبيتهم، وانتشرت البطالة وتردت الخدمات الأساسية، وتواصل ارتفاع تكاليف المعيشة، وضاقت السبل بالمواطنين الذين حرموا من الحصول على نصيب عادل من ثروة يلدهم.

كما فشل نظام مبارك الساقط في تحقيق تنمية حقيقية وتغافل عن الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن إهدار القلاع الصناعية المصرية وانهيار الزراعة، وتفاقم الآثار الاقتصادية والمجتمعية الضارة الناشئة عن التركيز على المضاربات في الأراضي والعقارات وسوق الأوراق المالية والتوسع في الاستيراد وتجارة السلع الاستهلاكية الاستفزازية.

وفي ذات الوقت شهد الوطن تراجع مقومات الوحدة الوطنية وتزايد التباعد العام عن قيم المواطنة، واستمرار وتصاعد حالات الاحتقان المجتمعي والطائفي التي هددت بانهيار وحدة النسيج الوطني وشكلت خطورة على مستقبل الوطن.

وكان من أسوأ ما قدمه حكم الطاغية استخدامه لفزاعة جماعة الإخوان الإرهابية لضمان استقرار نظامه بمساندة أمريكا، ومن أجل ذلك رتب صفقات يدخل بها أعضاء الجماعة مجلس الشعب وهم يمارسون انتشارهم وإفسادهم عقيدة المصريين وغسيل عقولهم في انتظار اللحظة التي ينقضون فيها على السلطة بمعاونة الإدارة الأمريكية أيضاً.!

إن تجارب كل الشعوب تؤكد إن خلاصهم من الفقر والمرض والجهل والتردي في مجمل مظاهر حياتهم يكمن في التحول إلى الديمقراطية وسيادة القانون وتداول السلطة بما يمكنهم من أن يتملكوا وطنهم ويكون لهم الحق في اختيار من يحكمونهم ومساءلتهم ومحاكمتهم إن تنكبوا الطريق. وفي ظل حكم ديمقراطي حيث يخضع الحكام والمسئولين لرقابة الشعب وممثليه المنتخبين انتخاباً حراً ونزيهاً، ما كان لدولة الفساد أن تستمر وكان الشعب قادر على أن يكشف المفسدين والفاسدين.

وفي ظل حكم ديمقراطي قائم على توازن السلطات والرقابة الشعبية والتشريعية على تصرفات الحكومة ما كانت ثروات مصر في شركات قطاع الأعمال العام قد أهدرت وسلمت إلى مستثمرين عرب وأجانب ومصريين من المقربين لأهل الحكم نتيجة نظام فاسد للخصخصة .

ولو إن مصر كانت تحكم ديمقراطياً لما تم التفريط في مليارات الوحدات من الغاز الطبيعي الذي تحتاجه البلاد والذي جري تصديره إلى العدو الصهيوني لاستخدامه في حربه ضدنا ، بينما أهل الحكم آنذاك عنه لاهون، بل كانوا معه يجتمعون ويتحالفون.

إن ملايين الشباب المتعطلين المنتظرين في صفوف البطالة لم تكن مشكلتهم للتفاقم لولا تراخي الدولة آنذاك عن القيام بدورها في إدارة التنمية والتقاعس عن خلق فرص العمل الحقيقية ومنع تسرب العمالة الأجنبية الوافدة إلى مواقع العمل في مصر.

لو أن مصر حكمت ديمقراطياً لكانت قادرة على منع فوضى علاج الأغنياء والوزراء وغيرهم من أصحاب الحظوة على نفقة الدولة في الوقت الذي تنعى كثير من المستشفيات الحكومية من بناها لنقص الاعتمادات المالية. وكان إفراط حكومات نظام مبارك في تحميل الشعب المزيد من الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة هو أحد أهم مظاهر اختفاء العدل الاجتماعي ومصدر من مصادر القلق وعدم الاستقرار حين يتحمل الفقراء ومحدودي الدخل أعباء تلك الرسوم والضرائب غير المتوازنة مع ما يحصلون عليه من دخل أو ما يتاح لهم من الخدمات العامة، هذا في نفس الوقت الذي كانت ترفض فيه حكومات العهد البائد العاملة في خدمة رجال الأعمال فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح!

ولكن مشيئة الله سبحانه وتعالى هيئت للوطن انفراجة لم تخطر على بال الطاغية وزبانيته، حين احتشد الشباب ، وآزرهم الشعب كله، في ميادين التحرير بالقاهرة والإسكندرية والسويس والمنصورة وكل مدن المحروسة هادرين بقرار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام". ورغم محاولات الطاغية الالتفاف على مطالب الثوار بحيلة " الحوار"، إلا أنهم قالوا كلمتهم " لا حوار قبل الرحيل"، وردد المصريون في كل مكان " ارحل... ارحل". ولم يكن أمام الطاغية، وهو يرى نظامه الهش يتهاوى أمام صيحات الجماهير.... إلا الرحيل.

جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة في تاريخ مصر حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته مطالبين بالتغيير الديمقراطي والإصلاح السياسي والدستوري لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

إن الحكم الديمقراطي يتيح للناس إعلان رفضهم للسياسات والممارسات غير المتوافقة مع رغباتهم ومصالحهم، ويتيح لهم بالتالي تغيير الحكام الذي لا يتفهمون

رغباتهم ويعملون بما يخالفها. ويؤكد أن الديمقراطية هي طريق التنمية والعدالة الاجتماعية وأساس تقدم الشعوب وازدهار الأوطان.

وإن كان القضاء قد برأ الطاغية. مؤقتا. ، فإن الشعب لن يبرأه ولن يتهاون في إسقاط نظامه ومنع رموزه وأدواته من العودة إلى ممارسة ذات الأساليب التي استخدموها برعاية مبارك وقد اضطره الشعب أن "يرحل"!

إن ثورتي الشعب في 25 يناير و30 يونيو في غير حاجة إلى صدور قانون بتجريم الإساءة إليهما، فالشعب هو لأعدائهما بالمرصاد.

2014

2. أيها المصريون . . . احذروا خلايا الجماعة الإرهابية ! [1-2]

مع قرب صدور قانون تقسيم الدوائر الانتخابية، يترقب المصريون تحديد موعد انتخابات مجلس النواب ليستكملوا الاستحقاق الثالث من خارطة المستقبل، في ذات الوقت تنشغل الأحزاب والتيارات والقوى السياسية بموضوع التحالفات الانتخابية والقوائم التي يعدها د. الجنزوري وغيره، بينما تؤدي القوات المسلحة والشرطة الواجب الوطني القوي بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه،

في نفس الوقت نجد الحكومة وباقي مؤسسات الدولة تتجاهل مسئولياتها التاريخية عن استمرار الجماعة الإرهابية في التصعيد الإرهابي ضد الوطن، وتتراخى جميعها في اتخاذ قرارات وإجراءات حاسمة مطلوبة وعاجلة لتجفيف منابع الإرهاب وتنقية أجهزتها وتطهيرها من عناصر الإخوان وخلاياها النائمة التي تستعد للانقضاض على مجلس النواب القادم ، ونحن عنهم غافلين!

إن الإخوان وحلفائهم في تحالف دعم الشرعية يمارسون التمويه على الشعب والنخب السياسية والدولة ذاتها، بإشاعة أنباء عن خلافات وانشقاقات وانسحابات من هذا التحالف، انتظارا للحظة الوثوب على مجلس النواب الجديد كما سبق أن ركبت موجة الثورة في 25 يناير وأخرجتها عن مسارها حتى تمكنت من السطو على السلطة في البلاد وتوصيل محمد مرسي إلى منصب رئيس الجمهورية!

والخشية أن يفلح الإرهابيون في خداع الشعب مرة أخري، والأمل ألا تتكرر جريمة "فيرمونت" ثانياً حين التف حول مرسي، نفر من رموز التيار المدني حيث أعلنوا تأييدهم له ضد منافسه الفريق شفيق، ثم لما استولى على المنصب الرئاسي تناسى معهم ولم ينفذ ما تعهد لهم به!

وقد تأتي انتخابات مجلس النواب وجماعة الإرهاب أكثر استعداداً وأوفر تمويلاً وأشد شوقاً إلى اختراق المجلس المنتظر بالدفع بخلاياهم النائمة إلى حلبة الانتخابات .

وتلك الخلايا نائمة بمعنى أنها غير معروفة وغير واضح صلاتها الوثيقة بالجماعة الإرهابية ولكنها نشطة وتعمل في الخفاء على تنفيذ تكليفات قيادات الجماعة والقيام بما يكلفون به من مهام منها الترشح لانتخابات مجلس النواب دون الكشف عن هويتهم الإخوانية .. وفي هذه الحالة قد يحققون أغلبية أو أكثرية تمكنهم من استعادة السيطرة على المشهد السياسي وعندها يكشفون كلهم أو فريق محدد منهم . عن انتمائهم للجماعة مستفيدين من الصلاحيات الخطيرة الممنوحة لمجلس النواب التي جاء بها دستور ثورة 30 يونيو،

ومن أخطر تلك الصلاحيات ما جاءت ال مادة131 والتي تعطي الحق لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، او أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم، وما يترتب على ذلك من استقالة الحكومة أو عضو الوزارة الذي سحبت منه الثقة. وقد كان هذا النص موجودا بالمادة رقم 126 من دستور 2012 وكان أداة مجلس الشعب الإخواني لتهديد حكومة الجنزوري، ولكنه في دستور 2014 سيكون أداة تهديد للنظام الديمقراطي في حالة كلف الرئيس السيسي رئيساً للوزراء على غير هوى الأغلبية أو الأكثرية من خلايا الجماعة الإرهابية وهم يتخفون في شكل نواب!

ومن المخاطر المحتملة حال اختراق خلايا الجماعة النائمة لمجلس النواب بعدد من المقاعد لا يعطيهم أغلبية، ولكنهم قد يتمكنون من التأثير على باقي الأعضاء فيحجبون الثقة عن الحكومة التي يشكلها من يكلفه رئيس الجمهورية. وإذا تمكنوا من التحالف مع حزب أو أحزاب أخرى بما يشكل ائتلافا يملك أكثرية مقاعد المجلس، وجب على رئيس الجمهورية . بمقتضي المادة 146 من الدستور . تكليف رئيس للوزراء بترشيح من ذلك الائتلاف، أي سيضطر الرئيس إلى اللجوء لأعضاء الجماعة الإرهابية والمؤتلفين معها لتشكيل الحكومة وتلك الطامة الكبرى، إذ سيعود الإخوان إلى التحكم في السلطة التنفيذية بقرار من الرئيس السيسي!!!

ورغم أن المادة 147 من الدستور تعطي رئيس الجمهورية حق إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أعضاء مجلس النواب، ففي تلك الحالة يصعب التكهن باحتمالات نجاح الرئيس في إجراء تعديل وزاري في حالة تكليف عنصر من خلاياهم النائمة بتشكيل الحكومة، إذ تشترط المادة ذاتها ضرورة التشاور مع رئيس الوزراء في شأن التعديل وموافقة الأغلبية للحاضرين وبما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس!! وقد أضافت المادة رقم 159 أن يكون اتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، فضلاً عن جواز اتهامه بالخيانة العظمي، أو أي جناية أخرى. وهذه الإضافة تسمح لثلثي أعضاء مجلس النواب إذا كانت الأغلبية أو الأكثرية فيه من الخلايا النائمة للجماعة الإرهابية وحلفائها، أن تلجأ إلى اتهام الرئيس السيسي بانتهاك الدستور على خلفية معارضتهم لما حدث في 30 يونيو والذي ما زالوا يعتبرونه "انقلاباً عسكرياً"!!! ويتضح الخطر الأكبر من المادة 161 من الدستور التي أجازت لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بناء على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي أعضائه! فإذا تمكنت الجماعة الإرهابية من حشد حوالي 385 عضواً بمجلس النواب من خلاياها النائمة وحلفائها والمتعاطفين معها، يصبح في إمكانها تحقيق حلم العودة وإلغاء كل منجزات ثورة 30 يونيو، مع الأخذ في الاعتبار أن المادة ذاتها تتطلب طرح سحب الثقة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في استفتاء عام بدعوة من رئيس مجلس الوزراء وحين الموافقة على الاستفتاء يعفى رئيس الجمهورية من منصبه وتجرى الانتخابات الرئاسية المبكرة خلال 60 يوما من إعلان نتيجة الاستفتاء. هذا السيناريو الكارثي هو هدية لجنة الخمسين إلى شعب 30 يونيو، حمى الله مصر وأنقذها من كيد المتآمرين وللحديث بقية إن شاء الله!

2014

3. أيها المصريون . . . احذروا خلايا الجماعة الإرهابية![2-2]

في مقال الأسبوع الماضي دعوت المصريين إلى الحذر من تسلل الخلايا النائمة للجماعة الإرهابية إلى مجلس النواب القادم، واليوم أكرر التحذير استنادا إلى محاولة الجماعة الإرهابية إحياء مجلس الشعب المنحل مرة أخرى بعقد اجتماعاته في تركيا بحضور بعض أعضائه الهاربين من مصر. وكانت الجماعة الإرهابية قد حصلت في انتخابات 2011 على الأكثرية في مجلس الشعب بخداع الشعب والتمويه عليه باستخدام شعارات دينية، ثم تم حله بقرار من المشير حسين طنطاوي في 16 يونيو 2012 تنفيذا لحكم المحكمة الدستورية العليا والذي أكد أن المجلس "غير قائم بقوة القانون". ويأتي هذا التطور الجديد باجتماع المجلس المنحل بواسطة إرهابين. بحكم قرار رئيس الوزراء بإعلان جماعة الإخوان "منظمة إرهابية" . لتعيد الجماعة محاولة مرسي إحياء المجلس حين أصدر قرارا جمهورياً بإلغاء قرار المشير حسين طنطاوي بحله داعياً المجلس المنحل للعودة للانعقاد لممارسة اختصاصاته، وكان ذلك بعد أسبوع واحد من تولي المعزول حكم مصر، ثم كانت وقفة نادي القضاة وتجديد المحكمة الدستورية لحكم حل المجلس مما اضطر معه مرسي إلى إلغاء قراره.

ويؤكد إعلان الجماعة الإرهابية عن عقد مجلس الشعب المنحل في تركيا أنها ما تزال عازمة على السير في طريق معاكس لاختيارات الشعب وتطلعاته إلى تحقيق أهدافه في الحرية والعيش، والكرامة الإنسانية، وما تزال مستمرة في حربهاً الإرهابية ضد الوطن بغية تدميره،

إن الاستعداد للانتخابات القادمة. وهي أخطر انتخابات في تاريخ مصر الحديث. هو مسئولية الرئيس والحكومة إلى جانب الشعب بكل شرائحه ومنظماته السياسية والمجتمعية للدفاع عن مدنية الدولة المصرية ومنع العودة إلى عهد الظلام والقهر والاستبداد باستغلال الدين وتوظيفه لخدمة أهداف الجماعة الإرهابية وتوابعها وحلفاءها من الجماعات التكفيرية.

ونبدأ بمسئولية الرئيس السيسي الذي ذكر في رؤيته للمستقبل التي أعلنها أيام الحملة الانتخابية أنه " كرجل أمضيت عمري مستعداً لتقديم روحي فداءً للوطن، وتربيت في مدرسة عسكرية فريدة من نوعها لا تعرف معنى الهزيمة، ولا الخنوع، تُعلى مبادئ العزة والكرامة. فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب، معركة البناء والتحديث وقهر الفقر والأمراض المُتَوطِنة وتأسيس الدولة العصرية."، والذي قال أن من الركائز الاستراتيجية لتحقيق تلك الرؤية" تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسي في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته" وأن " من استخدم العنف والترويع، ومارس الإرهاب واستهدف رجال الشرطة والقوات المسلحة والمواطنين فإن محاسبته بكل حسم ستكون في إطار الدستور" وأن مصر لن تبني إلا بتكاتف أبنائها من مختلف الاتجاهات، ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب وعدم التستر عليه"، وبأن باب المصالحة الوطنية سيظل مفتوحا لكل من لم تتلطخ يداه بالدماء ولم يمارس العنف أو يحرض عليه".

وتتمثل مسئولية الرئيس في إصدار قرار جمهوري بإعلان جماعة الإخوان المسلمين وكل الجماعات المناصرة لها مما يسمى "تحالف دعم الشرعية" وكافة حلفاء الجماعة "منظمات إرهابية" عدم الاكتفاء بقرار رئيس الوزراء الصار في 9 أبريل 2014 والذي لم ينتج آثارا ملموسة في الحد من الهجمة الإرهابية للجماعة ، ومن ثم ضرورة اتخاذ إجراءات حاسمة لحظر كافة أنشطتها وتجريم الانتماء إليها ومصادرة جميع أموالها ومقراتها ومصادر تمويلها. ثم إخطار كافة دول العالم وهيئة الأمم المتحدة بقرار اعتبار جماعة المسلمين "منظمة إرهابية" والمطالبة بتطبيق ما يترتب على ذلك من منع تلك الجماعة من ممارسة أي نشاط ومصادرة مقارها والتحفظ على أموالها ومنع أعضاءها من التواجد على أراضيها.

إن الرئيس يملك إصدار قانون الإرهاب الذي طال انتظار الشعب لصدوره ، على أن يحدد القانون أن القضاء العسكري هو المختص بكل قضايا الإرهاب مع تقصير

فترات البت في تلك القضايا إلى أدنى حد لتحقيق العدالة الناجزة. كذلك فإن الحكومة مطالبة بتضمين مواد قانون "الكيانات الإرهابية" التي كثر الحديث عنه من أعضاء في الحكومة ضمن قانون الإرهاب!!

إن الحكومة مطالبة بتفعيل قانون "إفساد الحياة السياسية" الصادر في 2011 الذي ينص على معاقبة الذين أفسدوا الحياة السياسية ومنهم أعضاء الجماعات الإرهابية . بجزاءات منها العزل من الوظائف العامة القيادية، والحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأي مجلس من المجالس النيابية أو المحلية لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم. والحرمان من تولى الوظائف العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم، والحرمان من الانتماء إلى أي حزب سياسي لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم.

ونعتقد أن المواجهة الأمنية للجماعات الإرهابية والتكفيرية غير كافية، بل لا يد من عمل مجتمعي نشط لفضح تلك الجماعات والكشف عن تهافت الفكر الذي تستند إليه في نشر دعوتها، وحشد المجتمع كله لنشر ثقافة تؤكد وسطية مصر وتسهم في بناء نموذج فكري وثقافي فعال لمجابهة الفكر الإخواني الإرهابي، وتوجيه المنظومات التعليمية والثقافية والإعلامية وغيرها بحيث تصبح قادرة على المشاركة في الحرب ضد الإرهاب باسم الدين والعمل لحماية مدنية ووسطية الدولة المصرية. وثمة أمور مهمة على الحكومة القيام بها من دون إبطاء أو تردد، منها ضرورة تفعيل النص الدستوري بحظر تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني وحل الأحزاب الدينية القائمة، وتنقية الجهاز الإداري وكافة مؤسسات الدولة من العناصر الموالية للجماعات الإرهابية بمراجعة كافة قرارات التعيين والترقية التي أصدرها الرئيس المخلوع محمد مرسي . إن حماية مجلس النواب القادم من الخطر الإخواني يتطلب يقظة شعبية لفرز المترشحين للانتخابات والعناية باختيار من هم أهل لتحمل أمانة الوطن.

2014

4. التحول الديمقراطي . . سلاح الشعب ضد الإرهاب! [1-2]

حتى لا ننسى . نحن المصريين . أننا في حرب أعلنتها علينا جماعة الإرهاب الإخوانية منذ عزلنا رئيسهم الخائن وأنهينا سنة كئيبة مرت بالوطن تحت حكم الجماعة ومكتب إرشادها. تلك الحرب بدأت بخطاب مرشد الإرهاب في خطابه من على منصة "رابعة" عصر الجمعة 5 يوليو بعد أن تسلل إلى الميدان متخفياً في زي امرأة!

إن جماعة الإرهاب في عداء متصل ومستمر لفكرة الديمقراطية في الأساس وهي تهاجم كل من ينادي بدعم الدولة المدنية في مصر، واستخدمت الشعارات الدينية لإقناع المصريين الشرفاء بالتصويت ب "نعم" في استفتاء 19 مارس 2011 على التعديلات الدستورية باعتبار أن الموافقة تعني التصويت للإسلام، وأن المصوتين ب "لا" هم دعاة العلمانية الكافرة والمعادية للإسلام. واستمرت الجماعة الإرهابية في تضليل الناس فأشاعوا أن اشتراكهم في انتخابات مجلس الشعب في 2011 هو "مشاركة" لا "مغالبة" وكانوا كاذبين لتضليل الأحزاب التي تحالفت مع حزبهم، ثم انقلبوا إلى المغالبة، وكانوا كاذبين حين أعلنوا عدم ترشيح أحد منهم للانتخابات الرئاسية، ثم اتضح كذبهم. وافتعلوا حرباً على "وثيقة المبادئ الدستورية" لمنع إقرار معايير موضوعية لاختيار أعضاء اللجنة التأسيسية المائة لوضع الدستور حتى ينفردوا بصياغة دستور على نهجهم ومحقق لأهدافهم في الاستيلاء على مفاصل الدولة، ونجحوا في هذا وكان دستور 2012 الكارثي!

هذه المقدمة . وإن طالت قليلاً . كانت ضرورية لفضح العداء الكامن تجاه الفكرة الديمقراطية لدى تلك الجماعة غير الوطنية، ولتأكيد أن الإسراع بالتحول الديمقراطي هو من أمضى الأسلحة التي تعين الشعب والدولة في مجابهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها مصر. إن التحول الديمقراطي كان قد توقف خلال حكم الجماعة الإرهابية وأعاقته الاعتصامات في "رابعة" و"النهضة" والعمليات الإرهابية في "كرداسة"

و"دلجا" وحرق الكنائس والمساجد وتدمير المتاحف في "المنيا" وتفجيرات مديريات أمن الدقهلية والقاهرة وجنوب سيناء، وأعمال العنف في الجامعات، والفوضى الممنهجة التي يقودها أعضاء الجماعة الإرهابية كل يوم جمعة، والمطلوب الآن استئنافه. إننا يجب أن نعمل جاهدين لتأسيس مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية للجميع من دون استثناء، ويحقق لجميع المصريين الأمن والسلامة في بلدهم مطمئنين لحكم القانون وسيادته على الجميع.

إن التحول الديمقراطي هو من ركائز تدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم المؤسس على سيادة القانون وتداول السلطة والمواطنة وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية. إن التحول الديمقراطي في مرحلته الحالبة وضعت لبنته الأساسية بدستور 2014، هو سبيل مصر للتقدم واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها.

إن التحول الديمقراطي هو التزام وطني وضرورة بقاء، وحتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب، وتحد حضاري يجب قبوله لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية للمصريين.

والعنصر الأساس في إنجاز التحول الديمقراطي يقتضي وجود كيان رسمي يعنى بتصميم وتدبير كافة المقومات والموارد اللازمة وذلك بإنشاء منصب رسمي على مستوى عال للاهتمام بتصميم ومتابعة تنفيذ فعالياته، وذلك بأن يضم الفريق الرئاسي المعاون لرئيس الجمهورية مستشاراً أو مساعداً للرئيس لشئون التحول الديمقراطي، وإنجاز الاستحقاق الرئيس في خارطة المستقبل بالانتهاء من انتخابات مجلس النواب، ثم الشروع فوراً في انتخابات المجالس المحلية الشعبية.

إن زيادة وعي الجماهير بأهمية الفكرة الديمقراطية تتطلب تنظيم حملات جماهيرية مع كل طوائف الشعب لشرح مضامين الديمقراطية ومزاياها واتفاقها مع قيم وأعراف الشعب المصري الوسطي، وشرح حقوق وواجبات المواطنين في ظل الحكم الديمقراطي. كذلك يجب استثمار مواقع التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية في الوصول إلى الجماهير العريضة لإقناعها بمفاهيم ومزايا الديمقراطية وكسبها إلى جانب "التحول الديمقراطي."

ومن العناصر الحاسمة في تفعيل التحول الديمقراطي أن يتم تهيئة المناخ السياسي بقيام الأحزاب السياسية بتوفيق أوضاعها حسب ما قضى به الدستور في المادة رقم 74 بأنه " لا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سري، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري". كذلك تفعيل المادة رقم 73 بأن " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحاً من أي نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون". وحق الاجتماع الخاص سلمياً مكفول، دون الحاجة إلى إخطار سابق، ولا يجوز لرجال الأمن حضوره أو مراقبته، أو التنصت عليه"، ومن ثم يجب مراجعة قانون تنظيم التظاهر وإدارة حوار مجتمعي جاد حول نتائج تطبيقه حتى الآن ومعالجة ما يكون قد شاب تطبيقه من تعنت من جانب الدولة أو تجاوزات من جانب بعض المواطنين المعارضين للقانون. كذلك من الواجب سرعة إصدار القانون الجديد للجمعيات الأهلية بعد مناقشته والتوافق حوله في حوارات مجتمعية جادة وشامله لكل المعنيين والمتأثرين بذلك القانون ومع التأكيد على اتفاقه مع المادة رقم 75 من الدستور، وكذا تفعيل المادتين

رقم 76 ورقم 77 واللتان تنصان على إنشاء النقابات والاتحادات والنقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي.

وإلى الأسبوع القادم بإذن الله.

2014

5. التحول الديمقراطي . . سلاح الشعب ضد الإرهاب! [2-2]

ذكرنا في مقال الأسبوع الماضي أن العنصر الأساس في تحريك التحول الديمقراطي هو وجود كيان رسمي يعنى بوضع الخطة الوطنية للتحول في طريق الديمقراطية وحفز المواطنين والقوى والأحزاب السياسية وكافة منظمات المجتمع المدني لدعم هذا التحول وتفعيله بالممارسة حى تتحقق الديمقراطية وتتأكد على مستوى الوطن. والأمر المستغرب أنه ورغم الاهتمام البادي من أحاديث المسئولين بقضية "التحول الديمقراطي"، إلا أنه ومنذ استقالة حكومة د. عصام شرف في 22 نوفمبر 2011 والتي كانت تضم منصباً لنائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي، خلت جميع الحكومات التي شكلت منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم من مثل ذلك المنصب. وكان الاستثناء موضع العجب هو الرئيس المعزول محمد مرسي الذي حاول أن يلتف على تعهداته وفق اتفاق "فيرمونت" مع النخبة السياسية من القوى المدنية التي دعمته ضد الفريق شفيق في مرحلة الإعادة للانتخابات الرئاسية، فاصطنع فريقاً رئاسياً ضم منصب مساعد للرئيس لشئون التحول الديمقراطي شغله الأستاذ سمير مرقص الذي استقال من المنصب بعد حوالي ثلاثة أشهر احتجاجا على تجاهل المعزول لوجوده وكذا كافة المستشارين من غير أعضاء جماعته، كذلك كانت الاستقالة بسبب إصدار المعزول الإعلان الدستوري في 21 نوفمبر 2012 دون استشارة فريقه الرئاسي.

ونعتقد أنه في ظل الدستور الجديد قد لا تهتم الحكومات الحزبية . التي قد تشكل بعد انتخابات مجلس النواب . بإيجاد ذلك المنصب، لذلك كان اقتراحنا أن يضم الفريق الرئاسي المعاون لرئيس الجمهورية مستشاراً أو مساعداً للرئيس لشئون التحول الديمقراطي، خاصة وقد جاء في "رؤية الرئيس السيسي" التي طرحها للشعب وقت الانتخابات الرئاسية أن الثورة قد أنعشت في شرائح المجتمع الكادحة " روح الأمل والحلم ومنحتها حق السعي لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية

والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، في ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذي يكفله الدستور المصري".

ولكن ذلك التوجه نحو الديمقرطية الذي عبر عنه الرئيس لم يتم تقنينه وإعلانه للناس في شكل برنامج عمل تلتزم به الرئاسة والحكومة. حتى الآن !.

أما العنصر الثاني في التمكين لتحول ديمقراطي حقيقي فهو ضرورة العمل على نشر المعرفة بحقيقة النظام الديمقراطي وتوضيح المضامين الصادقة لفكرة الديمقراطية وكونها تؤسس لدولة مدنية وطنية؛ دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه ويحكمها دستور ديمقراطي يوافق عليه غالبية المواطنين، ويضمن التغيير الديمقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.

دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله. كما تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز سيادة القانون، ومن ثم فهي دولة تتطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات،

إن التحول الديمقراطي المنشود هو في الأساس تحول نحو دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن يحاكم المصريون أمام قضاتهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه، إلا ما تقضي القوانين بمحاكمة أعمال الإرهاب أمام القضاء العسكري.

إن المصريين يصرون على إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة

في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين الشرفاء، الذين يحافظون على ثوابت الوطن ومقدساته ويحترمون دستوره وقوانينه، وهم يدركون أن السبيل الوحيد لتنمية مصر واستعادة مكانتها في المجتمع العالمي المعاصر وضمان قوتها وعزها لن يكون إلا بتدعيم دولة المؤسسات ونظام الحكم القائم على سيادة القانون وتداول السلطة، وحرية اختيار المواطنين لمن يحكمهم ومن يمثلهم في المجالس التشريعية والمحلية.

إن الديمقراطية سوف تكون الآلية الحقيقية لإطلاق المشروع الوطني للتنمية الشاملة وتحقيق انطلاقة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلالها للمصريين ما هم جديرون به من مستوى كريم للحياة.

إن التحول الديمقراطي الذي يتباه المصريون كأسلوب حياة سوف يمكنهم من إعادة بناء الوطن وإحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بهم إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية ، مع احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، وألا ينفرد الحاكم أو السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بتلك القرارات رغماً عن إرادة المصريين أصحاب الشأن.

إن الشعب المصري مسئول عن حاضره ومستقبله، وعليه التمسك بحقه الدستوري في الاختيار وتقرير مسار الوطن في الاتجاه السليم الذي عبرت عنه ديباجة الدستور بأننا "نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد على حق الشعب في صنع مستقبله، وهو . وحده . مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة. السيادة في وطن سيد"

إن التحول الديمقراطي ما هو إلا تفعيل تلك الكلمات الرائعة. التي أقرها المصريون بموافقتهم على الدستور . وضرورة نقلها من حيز الكلام والتعبيرات الإنشائية إلى

نطاق الأفعال بترجمة الدستور إلى تشريعات ونظم وإجراءات تحيله إلى حياة تمشي على الأرض وليس مجرد صفحات في كتاب!

نحن في انتظار تحرك شرائح الشعب الكادحة التي ذكرها الرئيس السيسي في رؤيته للمستقبل للعمل على وضع الدستور موضع التنفيذ . لا أكثر ولا أقل ..!

2014

6. الحكومة مؤقتة . . . . وسيل من مشروعات القوانين ! ! !

منذ تشكلت حكومة المهندس إبراهيم محلب غداة تنصيب الرئيس السيسي في الثامن من شهر يونيو 2014، كان الشغل الشاغل لها تسيير الأمور والتعامل مع المتطلبات العاجلة في مجالات تنشيط الاقتصاد الوطني وتفعيل الجهاز التنفيذي للدولة بأقصى طاقة ممكنة للوفاء باحتياجات المواطنين في مجالات الخدمات العامة الأساسية ومحاولة تحسين مستوى جودة تلك الخدمات ورفع كفاءة المؤسسات العامة في التعليم والصحة وغيرها، وتحسين ظروف الحياة وتوفير أقصى ما يمكن تقديمه من الرعاية والعدالة الاجتماعية. وكان ذلك الانشغال بالأمور العاجلة حتى أنها لم تعلن عن برنامجها ولا أفصحت في بيان رسمي عن أولويات عملها، مكتفية بتبني المشاريع العملاقة التي أعلنها الرئيس مثل مشروع قناة السويس الجديدة ومشروع استصلاح أربعة مليون فدان من ضمنها إحياء مشروع توشكى، وإنشاء عاصمة إدارية جديدة على طريق السويس وغيرها.

هذا إلى جانب الانشغال المحوري للحكومة في مكافحة وتجفيف منابع الإرهاب، والعمل على تأمين الوطن والمواطنين وأفراد القوات المسلحة والشرطة من الجماعات الإرهابية التي رفعت معدلات ارتكابها لعمليات الاغتيال لشهداء الشرطة في الأيام الأخيرة، وكذلك توالت محاولات تفجير منشآت شرطية وغيرها من عمليات زرع قنابل في قطارات ومحطات ومسارات السكك الحديد.

وبنفس المنطق، كان واجباً على الحكومة المؤقتة البدء في عمليات مكافحة وتجفيف منابع الفساد والتصدي لكافة أوجه ومظاهر الفساد المالي والإداري في الدولة، ومحاولة إنقاذ ما يمكنها إنقاذه من قطاع الأعمال العام الذي تعرض لتدمير وإهدار طاقاته الإنتاجية نتيجة برنامج غير وطني للخصخصة.

ولكن باعتبار كونها حكومة مؤقتة، لم تسارع في بداية عهدها باقتراح مشروعات قوانين حتى في الأمور التي كانت تحتم عليها الموافقة على قوانين مثل قانون

مكافحة الإرهاب والقانون الذي ناقشته الحكومة بعنوان "الكيانات الإرهابية" والذي تراجعت عن إصداره.

وحتى لجنة الإصلاح التشريعي التي أصدر الرئيس قرارا بتشكيلها برئاسة رئيس الوزراء يوم 17 يونيو، وعهد إليها بتكليفات محددة وإنجاز صياغة وتعديل تشريعات مهمة لدفع عجلة الاستثمار في البلاد، ونص القرار الجمهوري على أن يعرض رئيس مجلس الوزراء تقريراً شهرياً على رئيس الجمهورية بنتائج عملها على تنتهي من التشريعات العاجلة في صورتها النهائية وعرضها على رئيس الجمهورية خلال شهرين من تاريخ تشكيل اللجنة. وانتهت المدة وقرر الرئيس. بعد اجتماعه باللجنة. مد المدة مع إمهال اللجنة شهر!

وتأتى على قائمة التشريعات التي تحتاج إلى معالجة سريعة حزمة التشريعات الضريبة الأخيرة التي أقرها مجلس الوزراء والمتعلقة بضرائب الدخل وضرائب الأرباح الرأسمالية، بالإضافة إلى التعديلات على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ومراجعة قوانين مكافحة الارهاب. ولكن إلى اليوم لم يصدر عن اللجنة أي من مشاريع القوانين التي كلفها الرئيس بها . في حدود علمي . حتى قانون الاستثمار الموحد الذي يعوّل الرئيس أهمية كبيرة على صدوره قبل انعقاد مؤتمر أصدقاء مصر في شهر مارس القادم!

والحقيقة فإن الحكومة الحالية تعتبر بكل المعايير حكومة مؤقتة إلى أن تتم انتخابات مجلس النواب التي أكد الرئيس إجرائها في شهر مارس القادم ، وطبقاُ للمادة 146 من الدستور "يكلف رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء المجلس خلال ثلاثين يوماً على الأكثر، يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بترشيح من الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب، فإذا لم تحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب خلال ثلاثين يوماً، عُد المجلس

منحلاً ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يوماً من تاريخ صدور قرار الحل.

أي أن هناك احتمالان أمام الحكومة الحالية بعد انتخاب مجلس النواب الأول؛ أن يعيد الرئيس تكليف المهندس محلب بتشكيل الحكومة وتحصل حكومته على ثقة أغلبية أعضاء المجلس، وفي تلك الحالة ستواصل الحكومة الجديدة ما كانت الحكومة قد بدأته، والثاني؛ أن تفشل الحكومة الجديدة في الحصول على الثقة، ومن ثم تبدأ دورة جديدة من البحث عن رئيس جديد للوزراء ، وفي تلك الحالة لا يتوقع أن يكلف أي من أعضاء الحكومة الحالية بتشكيل حكومة جديدة إلا إذا كان الحزب أو الائتلاف الحائز على الأكثرية مؤيداً لفكرة الاستعانة بأحد أعضاء حكومة محلب!

ومع ذلك، تبدو صفحات الصحف ووسائل الإعلام مزدحمة بسيل من مشروعات القوانين التي تدرسها الحكومة. مشروع منها قانون الإدارة المحلية رغم أن الدستور سمح باستمرار العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه.

وتضم قائمة مشروعات القوانين ما يقرب من عشرين مشروعا بقانون ليست كلها لها صفة الاستعجال من شاكلة مشروعات قوانين الجامعات، وإدارة المستشفيات الجامعية، الجمارك، الكهرباء، الخدمة المدنية، التأمين الصحي، التشريعات الإعلامية التي أثار لجنة لإعدادها غضب الصحفيين والإعلاميين، ومشروع قانون العمل الجديد، والعديد من مشروعات القوانين الأخرى،

وإصدارها كل تلك القوانين باستخدام سلطة الرئيس التشريعية يجعلها خاضعة لنص المادة 156 من الدستور التي تنص على أنه إذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوما من انعقاد المجلس الجديد، فإذا لم تعرض وتناقش أو إذا عرضت ولم يقرها المجلس، زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون،

دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار".

ورغم أهمية تلك القوانين، إلا أننا نرى أن تلتزم الحكومة بوعد الرئيس السيسي ومن قبله الرئيس السابق المستشار عدلي منصور، بعدم إصدار قرارات بقوانين إلا في أضيق الحدود إلى حين تشكيل مجلس النواب.

2014

مقالات نشرت عام 2015

7. الاستحقاق الرابع لخارطة المستقبل.. إعادة بناء الوطن!

انتهت المرحلة الأولى لانتخابات مجلس النواب، ثم ستجرى انتخابات المرحلة الثانية، ويفوز مرشحون ويخسر آخرون، وفى غضون شهرين على الأكثر سوف يتشكل مجلس النواب الأول لمصر بعد ثورتين، إذ لا يعتبر مجلسا الشعب والشورى اللذان انتخبا فى 2011 و2012 فى عداد المجالس التشريعية الوطنية، ولم تكن لهما أى مساهمة سوى تأكيد استيلاء الجماعة الإرهابية على السلطة التشريعية لخدمة أهداف الجماعة وحلفائها من تيارات التضليل والمتاجرة بالدين!

وسوف يلى تشكيل مجلس النواب أن تتقدم الحكومة بتشكيلها وبرنامجها إلى المجلس لمحاولة الفوز بثقته، ومن ثم تصبح مؤهلة لممارسة اختصاصاتها التى نص عليها الدستور، باعتبارها هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة التى يرأسها رئيس الجمهورية، الذى هو فى ذات الوقت رئيس السلطة التنفيذية.

وبانتخاب مجلس النواب يكون قد اكتمل عقد خارطة المستقبل التى أعلنها القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسى يوم الثالث من يوليو 2013، يوم استجابت القوات المسلحة لمطالب أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون مصرى بعزل محمد مرسى وإنهاء حكم الجماعة الإرهابية، وبعدها تمت كتابة دستور جديد لمصر، وانتخب المشير السيسى بأغلبية ساحقة غير مسبوقة وتم تنصيبه رئيساً لمصر فى الثامن من يوليو 2014!

ومع اكتمال الاستحقاق الثالث لخارطة المستقبل، يجب ألا تغلق الملفات ويعتقد المسئولون فى الدولة وعن الدولة أنهم أتموا المطلوب، ومن ثم تعود الحياة على ذات الوتيرة وبذات المشكلات والتحديات، بل يبقى الاستحقاق الرابع والأهم والأخطر، ذلك هو إعادة بناء الوطن على مبادئ الدستور وأسس الديمقراطية وسيادة القانون والمواطنة، من أجل تحقيق رفاهية الشعب بالتنمية الوطنية الشاملة، ورفع مستويات جودة الحياة للمصريين جميعاً، والالتزام بالعدالة الاجتماعية.

إن مصر فى حاجة إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة فى استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات فى سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة فى مجتمعهم، ومن المهم أن تبنى عملية إعادة بناء الوطن على أساس تصميم استراتيجية جريئة بالمشاركة بين الحكومة ومجلس النواب، وأن تكون هذه الاستراتيجية المحور الأساسى لبرنامج الحكومة الذى ستتقدم به للمجلس لتنال ثقته.

وسيكون مطلوباً مشاركة فعالة وإيجابية فى تصميم تلك الاستراتيجية وتنفيذها من كافة مؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمى على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدنى من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة فى الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والمواطنين جميعاً.

وتهدف عملية إعادة بناء الوطن إلى تحقيق العدالة فى توزيع الدخول وعوائد التقدم والتنمية كى تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطنى والثروة فى مصر، من جانب آخر سوف يكون مطلباً رئيسياً فى السعى لإعادة بناء الوطن تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال فى حل قضايا المجتمع وبناء نهضته، وتمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها ومشاركاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن إعادة بناء الوطن تستهدف إحداث نقلة نوعية شاملة فى كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة

الديمقراطية، مع احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية فى جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، كما يجب التنفيذ الصارم لمواد الحريات والحقوق التى جاء بها الدستور الجديد، وضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التى نص عليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وضرورة مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذلك تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدنى، وتفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

ومن أجل تحقيق تلك الاستراتيجية الوطنية لإعادة بناء الوطن يجب أن تعتمد الدولة على مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجى ومنهجية الإدارة العلمية، التى تعتمد فى الأساس على البحث الموضوعى والتحليل العلمى للأوضاع القائمة، وتحديد مصادر القوة والضعف فى المجتمع، والتقييم الموضوعى لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية، والمصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية فى التغيير الديمقراطى الشامل. كما سيكون مطلوباً تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة، وإعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات فى مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية فى الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعى والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.

ومن المطالب الرئيسية فى إعادة بناء الوطن تغيير الهياكل والنظم والآليات والمؤسسات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية، وتحديث تقنيات التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية، والتحديث العمرانى وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع فى استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية المتاحة وزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع فى تطبيق التقنيات الجديدة فى زراعة الأراضى القاحلة، وتحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام فى كافة المجالات.

لقد وُصفت مصر فى مراحل سابقة بأنها «دولة فاشلة» أيام حكم الجماعة الإرهابية، بسبب الفشل الذريع لذلك الحكم الفاشى فى تحقيق أى إنجاز له معنى، واليوم وقد تخلص الشعب من الجماعة الإرهابية، واستكمل الشعب المصرى بناء مؤسساته، يجب العمل على إخراج مصر من دائرة الدول الفاشلة كشرط محورى لإعادة بناء الوطن والتقدم فى مسيرة الدول الناهضة وصولاً إلى المستوى العالمى التى هى جديرة به.

2015

8. الاستحقاق الخامس.. الانتخابات المحلية!

لا تزال خارطة المستقبل تمثل الأساس الذى تم التوافق عليه بين المصريين باعتبارها الخطة الوطنية المتكاملة للعبور بالوطن إلى مستقبل أفضل وآمن بالتنمية المستدامة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وإنها ليست فقط تلك الاستحقاقات الثلاث التى حظيت بالاهتمام الرسمى والإعلامى.

فقد توافقت القوى السياسية المجتمعة يوم 3 يوليو 2013 على خارطة للمستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصرى قوى ومتماسك لا يُقصى أحداً من أبنائه وتياراته ويُنهى حالة الصراع والانقسام بحسب البيان الذى ألقاه الفريق السيسى. واشتملت الخارطة على أمور تم تنفيذها مثل تعطيل العمل بالدستور الذى وضعته الجماعة الإرهابية، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتاً للبلاد، ووضع دستور جديد وافق عليه المصريون، وانتخاب رئيس للجمهورية، ويجرى الآن انتخاب مجلس النواب باعتباره، حسب القول الشائع، الاستحقاق الثالث والأخير من خارطة المستقبل! ولقد بيّنت فى مقال الأسبوع الماضى أن ثمة استحقاقاً رابعاً هو إعادة بناء الوطن، واليوم نستكمل بالحديث عن أمور لم يتم إنجازها من خارطة المستقبل، واستحقاق خامس لا بد أن يلقى الاهتمام والإنجاز السريع من الدولة والدعم والمؤازرة من المواطنين، وهو تشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للإدارة المحلية ينظم شئونها على نحو جديد. أما الأمور التى لم تتم من خارطة المستقبل فهى تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية، ذلك بأن الحكومات التى تم تشكيلها منذ 30 يونيو 2013 افتقدت صفات الكفاءة والقدرة على إنجاز ما يطمح إليه المواطنون. كذلك لم يتم وضع ميثاق شرف إعلامى يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيادية وإعلاء المصلحة العليا للوطن، حيث لا يزال الإعلام المصرى، وبخاصة الإعلام والقنوات الفضائية الخاصة، تموج بكل ما هو سلبى ومناقض

لمواثيق الشرف الإعلامى فى الدول الديمقراطية المتحضرة! كذلك لم يتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب فى مؤسسات الدولة ليكونوا شركاء فى القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة، فى حين تم تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية وقت الرئيس المؤقت عدلى منصور واجتمعت اللجنة مرة واحدة!

ونأتى إلى الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل، وهو ضرورة الإسراع بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لضمان وجود رقابة ومساءلة شعبية على أداء المحافظين وأجهزة الإدارة المحلية بعد تفشى الإهمال وتردى الخدمات العامة، ناهيك عن توقف التنمية المحلية وتوحش الفساد! إضافة إلى أن نظام الإدارة المحلية الحالى يركز معظم السلطات فى الوزارات المركزية مع إنشاء مديريات للخدمات على المستوى المحلى لمباشرة بعض الاختصاصات فى حدود ضيقة من الصلاحيات وتحت الإشراف والسيطرة والهيمنة من الوزراء المركزيين. إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية هو التحول نحو اللامركزية لتخفيض سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التى يكون مواطنوها أعرف بمشكلاتها، مع تخويل الأجهزة الإدارية ومقدمى الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التى تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التى تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية. كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية، بما يستتبع ذلك تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات، يُعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذى لاقته محافظات صعيد مصر لسنوات طوال من جانب الدولة التى انصرفت جهودها بالأساس للمشروعات التنموية فى حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع مشروعاتها بعدالة بين أقاليم مصر،

وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر فى صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجُّر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدت مصر فى تاريخها القريب. وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعنى انتهاء المشكلة ما دام الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وما دام صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ بعيدة عن اهتمام الدولة. ويصدق نفس الأمر بالنسبة لسيناء بسبب الإرهاب، ما يؤدى إلى تراجع معدلات تنفيذ المشروع القومى لتنميتها.

وتتضح حالة الوحدات المحلية فى ظل المركزية الشديدة وعدم إطلاق قدراتها فى التصرف من مأساة الإسكندرية خلال أيام سوء الأحوال الجوية فى الأسبوع الأخير من أكتوبر 2015 وغرق المدينة فى مياه الأمطار ومياه البحر وعدم وجود صيانة دائمة ومستمرة للبالوعات واختفاء عربات شفط وكسح المياه، ما أدى إلى وفاة خمسة مواطنين، ودعا المحافظ إلى الاستقالة وأن يجمع الرئيس السيسى مجلس الوزراء فى اجتماع عاجل لدراسة الحالة واتخاذ قرارات بشأنها.

وكان حل المجالس المحلية بعد 25 يناير 2011 تلبية لمطالب الثورة، وحكمت محكمة القضاء الإدارى فى 25 يونيو 2011 بحل جميع المجالس الشعبية المحلية وإلزام المجلس العسكرى ومجلس الوزراء بإصدار قرار بحل تلك المجالس.

وبالفعل أعد مجلس الوزراء، برئاسة الدكتور عصام شرف، مشروع قانون بحل المجالس الشعبية المحلية وتشكيل مجالس محلية مؤقتة فى المحافظات من 7 إلى 15 عضواً يتألفون من أعضاء الهيئات القضائية السابقين ومن هيئات التدريس بالجامعات والشخصيات العامة وممثل للشباب وممثلة للمرأة. وقد صدر المرسوم بقانون رقم 116 لسنة 2011 بتحديد اختصاصات المجالس الشعبية المحلية المؤقتة فى قيامها بتولى اختصاصات جميع المجالس الشعبية المحلية فى دائرة المحافظة بالنسبة للموضوعات الضرورية والعاجلة لإدارة عمليات التنمية وتلبية مطالب

المواطنين طبقاً للخطة الاستثمارية للمحافظة والمشاركة المجتمعية بالإضافة إلى تحقيق سير المرافق العامة فى المحافظة بانتظام واطراد. على أن يستمر المجلس الشعبى المحلى المؤقت المشكل وفقاً لهذا القانون لمدة سنة أو انتخاب مجالس شعبية محلية جديدة أيهما أقرب.

ولكن من أسف أن ذلك القانون تم تنفيذه فى صدد إلغاء المجالس المحلية التى كانت قائمة، ولم يتم تفعيله حتى الآن فيما يتعلق بتشكيل المجالس المؤقتة، فعسى أن يكون تشكيلها هو الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل!

2015

9. الرئيس ومسئوليات ما بعد المؤتمر !

كان نجاح المؤتمر الاقتصادي باهراً لم يتخيله أشد المتحمسين وأغلب الذين انشغلوا على مدى شهور في إعداده والدعوة إليه. وهذا النجاح يعتبر شهادة عالمية معتبرة للرئيس السيسي واعتراف من كل الأطراف التي كانت تشكك في شرعية الجمهورية الجديدة بعد 30 يونيو بأنها كانت على خطأ في تفريطها في صداقة الشعب المصري واتخاذها مواقف مناوئة لاختياره إسقاط حكم الجماعة الإرهابية والاستمرار في مساندة وتمويل جماعة الإرهاب. وكان حضور وزير الخارجية الأميركية وكلمته في المؤتمر أقرب إلى الاعتذار عن الموقف الأمريكي وطلب العفو من المصريين.

كان الحضور العربي طاغياً، وكان الحب لمصر والمصريين والثقة والاحترام لرئيسهم أكبر من أن يقاس بالإعلان عن مزيد من الدعم العربي للاقتصاد المصري، وكانت كلمات الشيخ محمد بن راشد حاكم دبي العبقري ترن في آذان الجميع " أن التاريخ يعلمنا بأن مصر عندما تكون قوية فأنها قادرة على بث الحياة في الأمة وتجديد نهضتها وقيادة مسيرتها، وأن الوقوف مع مصر الحاضر هو بث الروح في مستقبل الأمة وما نضعه في مصر اليوم هو استثمار استقرار المنطقة سنراه في الغد القريب". ولم تكن كلمات القادة العرب الحضور أقل من كلمات الشيخ محمد بن راشد في التعبير عن حبهم لمصر وتقديرهم لوقفتها ضد الإرهاب وضرورة مساندتها والوقوف معها.

ومع السعادة الغامرة التي اجتاحت المصريين المحبين لبلدهم بالنتائج الإيجابية التي تحققت من أول الجلسة الافتتاحية لذلك المؤتمر الذي حالفه توفيق الله سبحانه وتعالي، فإن نفس الإنجاز الهائل الذي تحقق بفضل من الله يلقي على الرئيس السيسي والحكومة والشعب بمسئوليات هائلة حتى يتم تنفيذ المشروعات التي عرضت على المؤتمر ، والوفاء بالالتزامات التي تم التعاقد عليها وتفعيل كل ما التزمت به الحكومة ووعدت به من تيسيرات إدارية وتشريعية ومقاومة البيروقراطية

المقيتة والحاضنة للفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة، كما أن الشعب مطالب بالعمل والاتقان فيما يؤديه من وظائف وأعمال، وأن يعمل على استعادة قيمه الوطنية وتاريخه المشرف والتفاني في الدفاع عن مقدسات الوطن.

أما الرئيس السيسي، فله أن يهنأ بحب الشعب المصري واحترام وتقدير شعوب العالم التي تعرفت على قيادته الوطنية عن قرب في هذا المؤتمر الذي قاده باقتدار إلى نهاية موفقة. ولكن هذا الحب وذلك التقدير يفرضان على الرئيس مسئولية كبري في قيادة عملية التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إن الرئيس مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى ببدء برنامج وطني للتحول الديمقراطي، ليس فقط لأن أكثر من متحدث في المؤتمر قد ألمح إلى أهمية الالتزام بالمسار الديموقراطي، بل لأن الديمقراطية هي الأساس في نجاح كل جهود التنمية وتحقيق أهداف المواطنين التي ثاروا من أجلها مرتين . كما ذكر الرئيس في كلمته الختامية . . والمطلوب من الرئيس أن يواصل جهده في جمع الشباب حول قضايا المستقبل، وتفعيل دورهم في الحياة العامة، وتمكينهم سياسياً وعلمياً ليشاركوا في إعادة بناء الوطن.

إن الرئيس مطالب اليوم، أكثر من أي وقت قبل انعقاد المؤتمر، أن يؤكد للعالم الحقائق التي ذكرها لممثلي الدول أيام المؤتمر؛ أن مصر هي التاريخ وأصل الحضارة، وأنها أيضاً هي المستقبل بشعبها وشبابها. لقد دخل الرئيس السيسي قلوب المصريين يوم اختاروه رئيساً لهم، وهو اليوم قد احتل مكانة رفيعة في عقول من حضروا المؤتمر، وهو جدير بالوفاء بالمسئوليات التي يلقيها ذلك الحب والاحترام على كاهله.

إن الرئيس مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بقيادة ثورة فكرية وسياسية لتحقيق إنجاز هائل في مجال التحول الديمقراطي لا يقل عن إنجازاته في مشروعات التنمية العملاقة التي تداعى العالم للمشاركة في تمويلها والمساهمة في تنفيذها

إيمانا بقدرة المصريين على العمل والعطاء، وثقة في قدرة الرئيس ومصداقيته في العمل لصالح شعبه. وهو مطالب بتفعيل الثورة الدينية التي دعا إليها علماء الأزهر والمصريين جميعا.

إن الرئيس السيسي هو المسئول الأول عن تحقيق المشروعات التي تم التعاقد عليها أو تم توقيع تفاهمات حول تمويلها ومساندة تنفيذها في مؤتمر شرم الشيخ. وهو الذي يتحمل مسئوليات ترجمة نتائج تلك المشروعات إلى رفع لمستويات الحياة للمصريين وتحقيق العدالة الاجتماعية وإعطاء الأمل الذي تحدث عنه سيادته في الجلسة الختامية للمؤتمر حين ذكر أن مصر في حاجة إلى 200 – 300 مليار دولار حتى تتحقق آمال المصريين في حياة سعيدة. ومن ثم فإن الرئيس مسئول تاريخياً عن تغيير السياسات والنظم والإجراءات التي أدت إلى تراجع مصر عن مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلمية التي جاءت وفود اليابان وكوريا الجنوبية للتعلم من خبراتها منذ 150 سنة كما ذكر الرئيس. والرئيس هو المسئول عن اختيار القيادات التنفيذية القادرة على النهوض معه بأعباء تلك التنمية الشاملة!!!

إن مصر تحتاج إلى رفع أيدي الوزارات ووحدات الجهاز الإداري للدولة عن تلك المشروعات التي يجب تنفيذها بالكامل عن طريق القطاع الخاص المصري مع تحويل شركات قطاع الأعمال العام إلى قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981 وتحريرها من أحكام القانون رقم 203 لسنة 1991، مع النظر في المستقبل القريب إلى إحياء فكرة إصدار قانون موحد للشركات. إن الوزارات التي شاركت بطرح مشروعات في المؤتمر الاقتصادي لها كل التقدير على ما قامت به من جهد خلاق، ولكنها يجب أن تنأى بنفسها عن الدخول في مجالات تنفيذها، فتلك مسئولية لا تتوفر في وزارات الدولة المهارات ولا الخبرات اللازمة لها، فضلاً عن القيود البيروقراطية التي تتنافي مع نظم العمل في المشروعات التنموية عامة، وخاصة في المشروعات التي يلح الرئيس على المستثمرين في الإسراع بإنهائها حتى يشعر المصريون بعائد التنمية ونتاج ثورتيهم.

إن الرئيس مطالب بإبعاد وزارات الدولة وجهازها الإداري عن تعطيل مشروعات حيوية كما حدث لفشل وزارة الزراعة في تنفيذ مشروع المليون فدان حتى الآن مما استوجب إقالة وزيرها السابق في التعديل الوزاري قبل انعقاد المؤتمر الاقتصادي بأسبوع واحد!!

2015

10. محاولة تقييم عادل لأداء الحكومة في عامها الأول [1-2]

مع اقتراب الحكومة من إتمام عامها الأول في عهد رئاسة الرئيس السيسي الذي بدأ في التاسع من يونيو 2014، يكون واجباً على كل المهتمين بمسيرة الوطن تقييم أداء الحكومة وبيان أوجه القوة أو الضعف فيما قامت به خلال العام المنقضي مع الأخذ في الاعتبار احتمال استمرارها حتى تشكيل مجلس النواب قبل نهاية العام الحالي بحسب تأكيد الرئيس.

ومع كل التقدير للجهد الذي يبذله رئيس الحكومة وأعضاؤها، ومع تفهمنا الكامل للظروف الصعبة التي صاحبت تشكيل الحكومة. وما تزال. منذ تفجر الإرهاب عقب التخلص من حكم الجماعة الإرهابية، وأخذاً في الاعتبار تردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم المشكلات الحياتية للمواطنين والانفلات السلوكي والفساد الإداري والمجتمعي وتفاقم كل تلك السلبيات أثناء ولاية مبارك، ومع تفجر الأوضاع منذ يناير 2011 وظهور القوى الظلامية الإخوانية وتمكنهم من الاستيلاء على مفاصل الدولة حتى أنقذ الله مصر من قبضتهم بنجاح ثورة الشعب في 30 يونيو وانحياز القوات المسلحة لها ، فقد كانت جميع تلك الظروف السلبية والتهديدات الداخلية والخارجية تستدعي عملاً خارقاً للعادة وغير تقليدي للخروج من الهاوية التي كانت مصر على وشك الانزلاق إليها.

وقد عملت حكومة المهندس محلب جهد طاقتها لإنقاذ الوطن اقتصادياً وقبلت التحدي الذي تجنبته الحكومات السابقة باتخاذها قرارات غير مقبولة شعبيا تتمثل أساسا في تخفيض دعم الطاقة ورفع أسعار استهلاك التيار الكهربي ومحاولة خفض عجز الموازنة العامة، لدرجة أن أطلق رئيس الوزراء على حكومته تعبير "حكومة المقاتلين"!

ومع ذلك، فإنه من الواضح أن هناك أمورا كانت الحكومة جديرة بتبنيها مما كان من شأنه رفع مستوى فعالية الأداء الحكومي وما كان جديراً بتحقيقه من عائد وإنجاز.

كان على الحكومة إعلان برنامج عملها منذ اللحظة الأولى ومكاشفة المواطنين به لتوضح للناس مجالات العمل التي تحظي بالأولوية في اهتمامها حتى يمكن الحكم على ما تحققه من إنجازات بمقارنتها بما كان مستهدفا في الخطة المعلنة للمواطنين. وكانت الحكومة حرية باتخاذ رؤية الرئيس السيسي للمستقبل أساساً لبرنامجها . والذي كان الرئيس قد أعلنها بعد ترشحه للرئاسة . والتي اشتملت على مقترحات للتعامل مع كافة مشكلات الوطن سياسياً واقتصاديا واجتماعياً، وتضمنت سياسات واضحة لتطوير الصناعة والزراعة ومعالجة القضايا المرتبطة بمشكلات مياه النيل وغيرها من قضايا الوطن. كذلك كان مطلوباً من الحكومة إطلاق آلية حكومية منتظمة لاطلاع المواطنين على حقائق الموقف العام من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية بالمقارنة مع الأهداف المحددة في برنامجها، الأمر الذي جعل الرئيس يتعهد بالحديث مباشرة إلى الشعب مرة كل شهر.

أيضاً كان واجباً على الحكومة استثمار القوى المجتمعية وحشد تأثيرها إلى جانب جهود التنمية ومحاولاتها في تحقيق العدالة الاجتماعية لو أنها عملت بجدية على إثراء الحوارات المجتمعية الجادة التي تهدف في المقام الأول للتعرف على نبض القوى المجتمعية وليس محاولة تمرير قرارات أو اختيارات حكومية كما حدث في الحوار مع الأحزاب والقوى السياسية حول قوانين الانتخابات. كان من شأن ذلك الاهتمام بتنظيم الحوارات المجتمعية حول كل القضايا . المؤثرة في مسيرة الوطن . سد الفراغ الناتج عن عدم انتخاب مجلس النواب حتى الآن، وتشكيل منظومات للديموقراطية والرقابة الشعبية !!

وعلى الرغم من تحمس الحكومة لتنفيذ مشروعات دعا الرئيس إليها مثل استصلاح أربعة ملايين فدان وإحياء مشروع توشكي، وإنشاء ما يقرب من 3400 كيلومتر من الطرق الرئيسية، فقد واجباً على الحكومة والوزارات المعنية توضيح معايير جدوى تلك المشروعات ومصادر تمويلها سواء من الموازنة العامة أو من مصادر خارجها

كالقروض وآثار ذلك على حجم الدين العام الإجمالي وأعباء خدمة القروض. كما مطلوباً توضيح آليات التنفيذ وتحديد أدوار المشاركين من القطاع الخاص الحلي أو الأجنبي، أو المنتفعين من الشباب. ولعل ما يواجه تنفيذ بعض تلك المشروعات من صعوبات عدم وضوح معايير خطط تنفيذها وأساليب اختيار الجهات المستفيدة منها. مثل توزيع الأراضي المستصلحة والمستثمرين الذين يشاركون في التنفيذ. هو نتيجة لغياب الدراسات الكاملة قبل التنفيذ!

وثمة قرارات حكومية تم اتخاذها وإعلانها من دون تفسير أو توضيح للأسباب التي كانت وراءها، وعلى سبيل المثال قرار تأجيل إيقاف العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة لمدة عامين وما ذكر في وسائل الإعلام أنه صدر حفاظا على تنافسية سوق المال المصري، بينما أدى صدور ذلك القرار دون توضيح رسمي إلى إشاعة اللغط حول تعرض الحكومة لضغوط مارسها كبار المتعاملين في البورصة. ثم كان قرار إقالة رئيس شركة المصرية للاتصالات وحل مجلس إدارتها قبل نحو شهرين فقط على انتهاء دورته من دون توضيح مما أثار الكثير من الأقاويل حول ضغوط مارستها شركات المحمول الخاصة التي أعلن رئيس الشركة المقال عن أن سببها رفضه خفض سعر العقود الموقعة مع تلك الشركات وذلك في تصريحات نقلتها صحيفة الشرق يوم السبت 30 مايو، وكان من الواجب إعلان أسباب الإقالة تمشيا مع سياسة الشفافية وحق المواطنين في المعلومات.

وكان من الواجب تنظيم عملية إدلاء الوزراء والمسئولين بتصريحات تبدو للمواطنين غير قابلة للتنفيذ، والمبالغة في تصوير الأمور بصورة بعيدة عن الواقع ومن هذا القبيل تصريحات وزير التموين والتجارة الداخلية نموذجاً لعدم الشفافية والتضارب في الأرقام بشأن القمح الذي تم توريده من الزراع. وقبل انتهاء موسم التوريد بحوالي شهرين . وتقديره بأنه يزيد عما تم توريده العام السابق وما أثرته تلك التصريحات

من ردود فعل رافضة من جانب وسائل الإعلام دون رد أو توضيح رسمي من الحكومة!

" إِنْ أُرِيدُ إِلاّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيَ إِلاّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ".

2015

11. إنها الحرب ضد الإرهاب!

تصاعدت في الأسابيع الأخيرة وتيرة الإرهاب الإخواني وتوابعه من جماعات منبثقة عن جماعة " إخوان الشيطان" الإرهابية. وازداد معدل استهداف المدن والمراكز التجارية والشوارع المكتظة بالمارة بقنابل الإرهابيين وعبواتهم الناسفة، ولا يكاد يمر يوم إلا ويسقط فيه عشرات من الشهداء والمصابين. والظاهرة الجديدة في تلك الحرب الإرهابية هي استهداف منشآت تجارية هي فروع لشركات عالمية. كان أحدثها انفجار قنبلتين أمام شركتين للمحمول في المطرية صباح اليوم الثلاثاء 3 مارس. بهدف دفع تلك الشركات إلى إيثار السلامة ومغادرة البلاد أو الإساءة إلى اقتصاد الوطن من خلال هز استقراره وإفشال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي الذي تعول مصر عليه الكثير في جذب الاستثمار والتغلب على المشاكل الاقتصادية المتراكمة. وفضلاً عن ذلك تستهدف قنابل الإرهابيين منشآت عامة كان آخرها التفجير الذي وقع بالأمس أمام مبنى دار القضاء العالي.

والحال كذلك، ومع توقع تصاعد هذه العمليات القذرة مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاقتصادي، فإنه لا بد من مواجهة هذه العمليات الإرهابية بإعلان حرب شاملة على مصادر الإرهاب الإخواني تبدأ الحكومة بسرعة إصدار قانون مكافحة الإرهاب مع النص فيه على أن يكون الاختصاص بنظر قضايا الإرهاب وإحالة جميع المتهمين في تلك القضايا . حتى المنظور منها أمام القضاء العادي ولم تصدر فيها أحكام . إلى القضاء العسكري.

وعلى الجانب الآخر، هناك استعدادات وآليات مطلوب تفعيلها للحد من احتمالات الأعمال الإرهابية منها إصدار الحكومة للتعليمات التالية:

1. منع انتظار السيارات قطعيا في الشوارع المزدحمة والمناطق التجارية في مختلف المدن وتشديد العقوبة على السيارات المخالفة وسحبها بأوناش شرطة المرور.
2. توجيه جميع المحافظين إلى بإعداد أماكن مؤمنة لانتظار السيارات بدون رسوم.

3. تخفيض قيمة الانتظار في الجراجات التي تديرها المحافظات (مثل جراج التحرير).
4. تشجيع وحفز المواطنين أصحاب السيارات لتركيب أجهزة إنذار في سياراتهم حتى إذا اقترب من يريد زرع قنبلة أسفل السيارة يتم تشغيل جهاز الإنذار تلقائياً.
5. إلزام الشركات والبنوك والمباني الحكومية والمنشآت العامة مثل الكباري) والجامعات والمدارس والمحلات والمطاعم وما شابهها وفي الميادين والطرقات الرئيسة (كما تفعل الدول المتقدمة لمراقبة حالات تجاوز السرعة)، بتركيب كاميرات في الأماكن التي تتيح تصوير ما قد تتعرض له تلك المنشآت من هجمات إرهابية. كما يصير إلزام كل أصحاب ومديري تلك الجهات بتعيين حراس على مدي الساعة لمراقبة الحركة في محيط الجهة والتدخل السريع المباشر أو باستدعاء الشرطة حال الاشتباه في زرع متفجرات أو أي عمل يثير الشك.
6. ربط كل الكاميرات بمراكز مراقبة تعمل على مدار الساعة لفحص أي تحركات تثير الاشتباه وإبلاغ الأجهزة المختصة في الحال لاتخاذ إجراءات التعامل الفوري مع تلك التهديد (كما هو الشأن في التعامل مع الطوارئ المبلغة عن طريق أرقام هواتف النجدة أو الأماكن المفترض أنها موصولة بالشرطة بأجهزة إنذار مثل المطافئ أو الأماكن الحيوية المفترض حمايتها ضد السرقة والحريق مثل المتاحف وأيضاً البنوك.
7. تنظيم حملات دورية ومفاجئة لفحص الكاميرات والتأكد من سلامتها وصيانتها باستمرار، وإطلاق أجهزة الإنذار على أساس تجريبي واختبار جاهزية القوات المكلفة بالحراسة أو الحماية المدنية
8. العودة إلى نظام " عسكري الدرك" في كل الأحياء بجميع المدن، وتدريبهم وتزويدهم بوسيلة اتصال للإبلاغ فوراً عن المشتبه بهم، ومن ثم تقل الفرص أمام الإرهابيين لارتكاب جرائمهم، مع تسليحهم بحيث يكونوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم.

9. إعطاء اهتمام وحرص شديدين لمراقبة محطات وعربات المترو والسكك الحديد والعناية الفائقة بتمشيط المحطات وما حولها على مدار الساعة، وتفتيش الركاب وأمتعتهم تفتيشاً جداً مع استخدام أجهزة الكشف عن المعادن والأجسام الصلبة، مع الحفاظ باستمرار على كرامة المواطن، وعدم التركيز فقط على التأكد على حصول الراكب على تذكرة.

ومن الجدير أن نتذكر جميعاً أن الإرهاب يستفيد من ظواهر سائدة في المجتمع تساعد الإرهابيين بدون أن يطلبوا تلك المساعدة، وأهم تلك الظواهر؛ الفساد والإهمال اللذان يهيئان المناخ المناسب للعناصر الإرهابية لممارسة أعمالهم الدنيئة. وفي هذا الخصوص أرجو من الجميع حكومة وشرطة وقوات مسلحة، وفي المقدمة الشعب صاحب هذا الوطن، أن يحافظوا على مصر وأن يكونوا على حذر من التحولات في العمليات الإرهابية مع اقتراب انعقاد المؤتمر الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص العناية الفائقة بحماية المتاحف وقطارات المترو والسكك الحديدية ومنشآت الكهرباء ومباني التليفزيون ومدينة الإنتاج الإعلامي، فضلاً عن الجامعات والمدارس والمؤسسات الاقتصادية، التي ستكون جميعها أهدافاً محتملة للعناصر الإرهابية.

2015

12. أزمة التشكيل الوزاري!

يمثل موضوع تشكيل الهيكل الوزاري عنصراً رئيساً في تكوين الأسباب والعوامل التي تسمح للفساد الإداري والمالي بالاستمرار والتوسع في جهاز الدولة الإداري. وتتكرر تلك المشكلة مع كل مرة يكلف فيها رئيس مجلس الوزراء بتشكيل حكومة جديدة أو تنشأ حاجة لإجراء تعديل وزاري. والسبب في ذلك هو غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة.

والملاحظ أن جميع قرارات تشكيل الوزارات وتعديلها تتم في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة، ويكون عادة مضطراً إلى إنجاز التشكيلة الوزارية بأسرع وقت، ومن ثم لا تتاح له الفرصة الكافية لإجراء الدراسات وتقييم البدائل والاستقرار على التشكيل الوزاري الأفضل. وفي جميع الأحيان يتم تبرير تلك التشكيلات الوزارية وتعديلاتها ويدافع أصحابها عنها سواء كانت متجهة إلى زيادة أعداد الوزارات أو تخفيضها أو ضم بعضها أو فصلها، بأنه ذلك يجري بغرض إصلاح الجهاز الإداري للدولة وتحسين مستويات الأداء العام في الحكومة ورفع معدلات التنمية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات وغيرها من الأوجاع الوطنية المستمرة والمتراكمة.

إن نظرة سريعة على تطور التشكيلات الوزارية في السنوات الماضية وحتى الآن تدلنا على حجم التعديلات التي جرت وتم العدول عنها أكثر من مرة، وعلى سبيل المثال كان هيكل الوزارة في نظام مبارك يضم وزارة "الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية" حلت محل وزارة "الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى" والتي كانت قد فصلت في عهد سابق إلى وزارتين تختص كل منهما بأحد المجلسين ثم ضمتا في

وزارة واحدة حتى تم إلغائها، وكانت وزارة الثقافة في فترة سابقة مندمجة مع وزارة الإعلام ثم انفصلتا. كما تنقلت وزارة التعاون الدولي عدة مرات بين وزارة الاقتصاد. أيام كانت هناك وزارة مستقلة بهذا الاسم. ووزارة التخطيط ثم انفكت لتصبح وزارة مستقلة. وكانت وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية في الأصل باسم وزارة التخطيط ثم ألغيت وزارة التخطيط لتأتي تلك الوزارة لتمارس ذات الاختصاصات تقريباً تحت الاسم الجديد. وكانت وزارة الدولة لشئون البيئة في الأساس هي جهاز شئون البيئة ثم أنشأت الوزارة مع استمرار الجهاز في نفس الوقت. أما وزارة الاستثمار فقد كانت تحمل اسم وزارة الدولة لشئون القطاع العام ومن قبل كانت شئون الاستثمار تحت ولاية وزارة الاقتصاد. أما وزارة التجارة والصناعة فكانت في الأساس ثلاث وزارات هي الصناعة والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية، ثم أدمجت الوزارات الثلاث في واحدة بعد سلسلة من التنقلات حين ضمت التجارة الخارجية إلى الاقتصاد والتجارة الداخلية إلى التموين مثلاً. وقصة فك وضم وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم قصة شهيرة ومتكررة، وتبعها تنقل وزارة البحث العلمي لتكون جزءاً من وزارة التعليم العالي ثم تفصل في مراحل أخرى لتصبح وزارة دولة مستقلة وتعود بعدها لتنضم في وزارة التعليم العالي! وبالمثل هناك قصة وزارة السكان وانفصالها عن وزارة الصحة ثم إعادة دمجها فيها ثم فصل شئون الأسرة والسكان في وزارة دولة مستقلة ثم عودتها إلى وزارة الصحة. ولم تسلم باقي الوزارات من مثل تلك التغييرات بالدمج والفصل والاستحداث والإلغاء من دون مبررات موضوعية ولا تقييم لنتائج تلك التغييرات وما قد تكون حققته من نتائج لتحسين أداء جهاز الدولة أو ما سببته من تعقيدات وارتباك في أداء الحكومة، وما يترتب عليها من نفقات باهظة تتصل بإنشاء الوظائف وإعادة تسكين الوزارات في مبان تتطلب تجهيزات ونفقات، وتعديلات في المطبوعات وعشرات التفاصيل المكلفة من دون عائد.

وعن التشكيلات الوزارية منذ ثورتي 25 يناير و30 يونيو فلم يختلف الأمر واستمرت أعمال الفك والضم والاستحداث والإلغاء في الوزارات مستمرة، فعلى سبيل المثال ضمت وزارة التنمية الإدارية إلى وزارة التنمية المحلية ثم سلخت منها وألحقت بوزارة التخطيط والرقابة والإصلاح الإداري، وفصلت وزارة التعاون الدولي عن وزارة التخطيط لتصبح وزارة مستقلة، واستحدثت وزارة " التطوير الحضاري" للتعامل مع مشكلة العشوائيات!!!

إن الخطوة الأولى في تصميم التشكيل الوزاري ومن ثم بناء الجهاز الإداري للدولة هي الاتفاق على المهام الأساسية للحكومة التي تتحدد في الأمور الاستراتيجية التالية:

1. ضبط الأمن الداخلي وإشاعة الطمأنينة بين المواطنين في كافة أنحاء الوطن.
2. حماية الأمن القومي بالتركيز على المناطق الحدودية ومنع التسلل الغير شرعي على مختلف الحدود المصرية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوبا.
3. تنمية الاقتصاد الوطني وتنشيط الطاقات الإنتاجية ورفع كفاءة الزراعة للوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلي وتخفيض الاعتماد على الاستيراد، وزيادة الانتاج الصناعي ورفع مستوى جودة المنتجات الصناعية المصرية وزيادة التصدير وترشيد الاستيراد.
4. حفز السياحة الوطنية والعربية والأجنبية، وحفز تدفق الاستثمار الوطني والعربي والأجنبي، وإدارة العلاقات الاقتصادية لمصر مع دول العالم والمؤسسات المالية الدولية وفق ما يحقق الصالح الوطني ويتوافق مع الأعراف والنظم والقواعد العالمية.
5. التعامل مع مشكلات موارد المياه ونقص الطاقة وتنمية موارد جديدة ومتجددة بالالتجاء إلى البحث العلمي المنظم والتقنيات الجديدة والإدارة الحكيمة لمشكلة مياه النيل.

6. رفع كفاءة خدمات التعليم والصحة وحماية البيئة وإتاحتها للمستفيدين وتطوير أنظمة تقديمها Delivery باستثمار العلم والتقنيات الحديثة.
7. تخطيط وإدارة عملية التحول الديمقراطي وإعداد الوطن لإعادة بناء مؤسساته في إطار دستور وتشريعات تنظيم مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية، والتشريعات المنظمة لتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء تلك المهام الاستراتيجية للحكومة، تكون المبادئ الهادية للتشكيل الحكومي الفعال على الوجه التالي:

1. إصدار قانون لتحديد الإطار التنظيمي للدولة وتعيين القواعد والمعايير والشروط التي يجب الالتزام بها حين إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة شاملاً الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمجالس والأجهزة المركزية وغيرها من الكيانات المختصة بتخطيط وإدارة شئن الدولة.
2. يعاد تنظيم هيكل الحكومة على أساس "قطاعات" تتوافق مع تطلعات ومجالات التنمية وهي؛

القطاعات الشمولية	الوزارات التابعة للقطاع
1. التنمية الزراعيـــة	الزراعة، استصلاح الأراضي، الري والموارد المائية، حماية النيل وتجديد مصادر المياه.
2. التنمية الصناعيـــة	الصناعة، الصناعات الحرفية والتراثية، الصناعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الصناعة التعدينية والاستخراجية. التدريب الصناعي ورفع الإنتاجية، إعادة التوطين الصناعي، الرقابة الصناعية، تحديث الصناعة، التدريب الصناعي، الكفاءة الانتاجية.
3. التنمية الاقتصاديـة	المالية والموازنة وإدارة الدين العام، التخطيط، التعاون الدولي، التجارة والتموين، حماية المنافسة، تنظيم البورصات المالية والسلعية. تنظيم الأسواق الداخلية وإدارة منظومات توفير

	السلع الأساسية، تنظيم الواردات وتنمية الصادرات وإدارة ميزان المدفوعات. شئون قطاع الآمال العام.
4. التنمية الاجتماعيــة	إدارة شبكة الأمان الاجتماعي، التأمينات الاجتماعية، تنظيم ومساندة المنظمات والجمعيات الأهلية والحقوقية، إدارة شبكات حماية المعاقين ،.
5. تنمية مصادر الطاقـة	الكهرباء، الطاقة الشمسية والمتجددة، طاقة الرياح، البترول والغاز.
6. التنمية البشريــة	التعليم قبل الجامعي، التعليم العالي والجامعي، محو الأمية وتعليم الكبار، التدريب الفني والمهني. التدريب التحويلي. شئون القوى العاملة، الصحة. شئون المرأة والطفل، شئون الشباب والرياضة.
7. التنمية السياسيــة	التحول الديمقراطي، تفعيل الدستور وضمان التعددية السياسية ويةة. حماية حقوق الإنسان.
8. التنمية الحضريــة	النقل والخدمات اللوجستية، الطيران المدني والمطارات، السياحة .
9. التنمية التقنيــة	الاتصالات والمعلومات، التطوير التقني. تنمية الإبداع والابتكار.
10. التنمية المعرفية والعلمية	الثقافة، الآثار, البحث العلمي، شئون الإعلام، دور الكتب والوثائق وشئون التوثيق.
11. التنمية الأمنيــة والتشريعية	الدفاع، الإنتاج الحربي، الداخلية، الشئون الخارجية ،العدل. شئون التشريعية والبرلمانية، العدالة الانتقالية، العدالة الاجتماعية.
12. التنمية العمرانيــة	الإسكان والتعمير والمرافق، التطوير الحضاري والقضاء على العشوائيات، تنمية المجتمعات والمدن الجديدة، حماية وإصحاح البيئة.
13. التنمية المحليــة	مشروعات التنمية المحلية، إدارة شئون الخدمات العامة على المستوى المحلي.

14. تنمية المناطق ذات الأهمية الخاصة	سيناء، النوبة، الصعيد.
15. التنمية الدينيـــة	الأوقاف، شئون الأزهر، الإفتاء، مكافحة الفكر الإرهابي والتكفيري.

3. يتشكل كل "قطاع تنموي" من عدد من الوزارات والأجهزة التنفيذية يتعامل كل منها مع الملفات الحيوية والاهتمامات الاستراتيجية والتنموية التنفيذية المتناسبة مع اختصاصات كل قطاع.
4. يرأس كل قطاع تنموي أحد وزراء القطاع يتم اختيار بمعرفة المكلف بتشكيل الحكومة وتكون مهمته. إضافة إلى مهام الوزارة التي يكلف بها. أن ينسق الخطط الاستراتيجية للوزارات التي يتكون منها قطاعه ويتابع أداء كل منها ومدى تحقيق أهداف القطاع والوزارات المكوُنة له.
5. يراعى في تشكيل الحكومة إنشاء مناصب نواب رئيس الوزراء يختص كل منهم بتنسيق ومتابعة أداء بعض القطاعات التنموية بحسب طبيعة خبراتهما العلمية والعملية.
6. ينشأ مجلس وزراء مصغر برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية نواب رئيس المجلس والوزراء رؤساء القطاعات التنموية، ويختص بالأمور الاستراتجية والمتابعة وتقييم الأداء الكلي على المستوى الوطني، واتخاذ القرارات الاستراتجية بشأن تطوير وتحديث البناء المؤسسي للقطاعات.
7. يستثمر كل وزير المصالح والهيئات العامة والهيئات القومية والمجالس العليا والأجهزة المركزية والكيانات المستقلة التابعة له، ويتم تعديل القوانين المنظمة لتلك الكيانات لتحقيق درجة أكبر من اللامركزية والاستقلال المالي والإداري بحيث يتفرغ الوزير للتخطيط الاستراتيجي وتدبير الموارد اللازمة والمتابعة وتقييم الأداء، وتطوير تقنيات ونظم الأداء.

8. يتم التوسع في نظام "التعهيد" Outsourcingفي تقديم الخدمات العامة وتكتفي أجهزة الوزارات بتصميم معايير وشروط الجودة لتقديم الخدمات بواسطة الشركات والجهات المتعاقد معا والإشراف على مستوى كفاءة وجودة الخدمات بما يحقق رضاء المواطنين.
9. بالنسبة لوزارات الخدمات التي تمتد أنشطتها إلى المحافظات، يتم تطوير نظام الإدارة المحلية لمنح مديريات الخدمات بالمحافظات مزيداً من اللامركزية حتي يقل اعتمادها على الوزارات المركزية إلى الحد الأدنى.

2015

13. شروط الشراكة بين الشعب والرئيس لإعادة بناء مصـر! [1-2]

يكرر الرئيس السيسي في معظم خطاباته إلى الشعب مقولة مهمة هي أنه لن يستطيع بمفرده أن يحقق مطالب وأهداف التحول إلى المستقبل، بل ينبغي أن يشارك جميع المواطنين في تلك المهمة المقدسة ببذل الجهد والعمل والتعاون الجاد مع الرئيس ومع الدولة للوصول إلى الغايات التي ثار من أجلها المصريون في 25 يناير و30 يونيو!

وكلام الرئيس حق، ولكنه يحتاج إلى آليات لتقنين المشاركة الشعبية في تحمل المسئولية والتعبير بالأفعال. وليس بمجرد الأقوال. في إدارة التنمية الوطنية الشاملة من خلال التوافق على الرؤى السياسية والتوجهات الاقتصادية والمجتمعية، التي تقود حركة البلاد نحو المستقبل الأفضل.

وقد شهدت دول العالم النامي. وهي في سبيلها إلى التقدم والتطور الشامل. ظهور تيار من الاقتصاديين والمفكرين السياسيين والاجتماعيين يلفت النظر إلى الطاقات المعطلة في مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي، ويدعو إلى أهمية إشراك تلك القطاعات المدنية والأهلية في تحمل مسئوليات التنمية خاصة في مجالات الخدمات العامة التي يثبت دائماً فشل أجهزة الدولة في تقديمها للمواطنين بكفاءة.

ويؤكد أصحاب هذا الرأي . وهم ممن يطلق عليهم أصحاب "الطريق الثالث". أن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي من الجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط المختلفة فضلاً عن الجماهير الشعبية من ملايين المواطنين يمثلون أصحاب المصلحة الحقيقيين في المجتمع، الذين سيكون لمشاركتهم في إدارة التنمية تأثير واضح في حشد جهود وموارد وخبرات معطلة ، ولكنها ذات قدرة على العطاء والإنجاز، وتعوّض ما تعاني منه المؤسسات الحكومية من افتقار إلى الموارد أو ما يشوبها من تعقيدات إدارية. وفساد. ، كما أن طاقات المجتمع المدني والقطاع الأهلي تسهم في ضبط اتجاهات القطاع الخاص وإثراء مساهماته بالبعد المجتمعي وقيم

المنفعة المشتركة والصالح العام بدلاً من التركيز فقط على دوافع الربح والمنفعة الخاصة.

إن ما يدعو إليه الرئيس السيسي من تحميل المواطنين مسئولية المشاركة في إحداث التنمية الشاملة هو من أحدث التطورات المعاصرة في مفاهيم وآليات إدارة التنمية التي تقوم على اقتناع علمي بأن التنمية الوطنية تتحقق في أعلى صورها حين تتكامل جهود أضلاع المثلث المجتمعي . الدولة شاملة القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع الأهلي -بحيث يدعم كل طرف جهود وموارد الطرفين الآخرين، ويعمل الجميع في إطار منظومة متكاملة ومتناسقة تتجه إلى تحقيق أعلى معدلات التنمية الوطنية الشاملة ولصالح كافة الأطراف ذات العلاقة.

ويعبر عن ذلك الاتجاه الفكري بمفهوم "الشراكة المنتجة" في إدارة عمليات التنمية بحيث تهتم الدولة بعمليات التخطيط الاستراتيجي لخطط التنمية والمتابعة والتقويم والمساندة والتوجيه وتوفير الظروف المساعدة على انطلاق مشروعات التنمية وتأمين البنية الأساسية التشريعية، والإدارية، والتقنية اللازمة لنهضة تنموية كبري، بينما يتولى تنفيذ مشروعات التنمية مؤسسات القطاع الخاص والأفراد والجمعيات التعاونية وغيرها من التكوينات غير الحكومية، فضلاً عن المشاركة مع القطاع العام.

إن منهجية "الشراكة المنتجة" تتكامل مع الديمقراطية التشاركية التي تؤكد على المشاركة الواسعة للمواطنين في توجيه وإدارة النظم السياسية وعدم انفراد الحكام بالقرارات في شئون الوطن. ومن ثم تصبح إدارة مشروعات التنمية وتحديد توجهات الوطن نحو المستقبل محلاً للنقاش والحوار المجتمعي، ثم المشاركة الفاعلة في التنفيذ وتحمل المسئوليات بين الجماهير وبين الرئيس وسلطات الدولة جميعها.

وفي تلك الحال يمكن التوافق بين الجماهير والدولة على استخدام آليات السوق كأساس لتحريك الموارد, وتكريس مساهمات القطاع الخاص والقطاعات الأهلية في

تنفيذ مشروعات التنمية مدفوعين بهدف الربح والعائد الاجتماعي, وفي ذات الوقت, التأكيد على مسئولية الدولة والقطاع العام عن الإدارة الاستراتيجية للتنمية الوطنية وإرساء القواعد ووضع الضوابط وتحديد معايير تخصيص الموارد الوطنية وفق الأولويات المجتمعية ، على أساس مشاركة مؤسسات القطاع العام بتنفيذ وإدارة مشروعات التنمية ومرافقها التي تخرج عن نطاق إمكانيات وقدرات القطاعين الخاص والأهلي بالأسلوب المعروف باسم الشراكة بين القطاع العام والخاص أو PPP الذي ينظمه في مصر القانون رقم 67 لسنة 2010, وتقوم على تنفيذه الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية.

ويتطلب تطبيق فلسفه "الشراكة المنتجة" إحداث نقله نوعيه في هيكل وأساليب عمل أجهزة الدولة، وضرورة الإعلان الواضح والصريح لخطة الدولة وأهداف التنمية الشاملة وتحديد الأولويات ومعايير التنفيذ المقبولة علمياً ووطنياً، مع توضيح مجالات إشراك قطاعات المجتمع غير الحكومية وأسس وقواعد إسناد مشروعات التنمية للقطاعات غير الحكومية وأساليب تقييم أدائها ومحاسبتها على النتائج. كذلك ضرورة إدماج " "الشراكة المنتجة"" كأسلوب عمل معتمد من الدولة عند وضع خطط التنمية الوطنية الشاملة، واعتبارها من الآليات المهمة في تنفيذ برامج ومشروعات تمت دراستها وتتوفر لها مقومات الجدوى الفنية والاقتصادية، كذلك يكون تفعيل عمليات الترابط والتشابك بين أطراف "الشراكة المنتجة" لتحقيق أقصى استفادة من طاقاتها ومواردها لتحقيق تأثير ملموس وسريع على طريق التنمية المتكاملة.

إن نجاح ما يدعو إليه الرئيس من إطلاق فرص المشاركة للمواطنين في مختلف مجالات العمل الإنتاجي ومشروعات التنمية الوطنية الشاملة لن يتحقق بمجرد الرسائل التي يرسلها الرئيس إلى المواطنين في خطاباته، وإنما يتوقف على اتخاذ قرار رئاسي بتوجيه دعوة صريحة كما فعل الرئيس وقت أن دعا الشعب إلى تفويضه في

القضاء على الإرهاب والعنف المحتمل، فخرج الشعب بالملايين قدرهم جوجل بأكثر من ثلاثة وثلاثين مليونا يوم 26 يوليو 2013 مستجيبين للدعوة وقابلين للتفويض. وكذلك سيفعل المصريون حين يوجه الرئيس لهم الدعوة للمشاركة في مسئولية تنمية مصر والانتقال بها المستقبل شريطة أن تكون معايير وآليات وإجراءات المشاركة واضحة وبعيدة عن مصادر الفساد والبيروقراطية المتفشية في الجهاز الإداري للدولة.

كلمة أخيرة:

وأنا أكتب هذا المقال مساء الجمعة 25 ديسمبر أعلنت أنباء إقالة محافظ الشرقية وإجراء حركة محافظين تطال ثلاثة عشر محافظاً دون أن يتكرم مسئول في الدولة لتوضيح أسباب التغيير ولا معايير اختيار المحافظين الجدد ولا أسباب إقالة أكثر من نصف عدد محافظي مصر! والحقيقة أن هذا الأسلوب لا يصلح في إنجاح دعوة الرئيس إلى المشاركة الشعبية في مسئوليات التنمية، طالما إن المواطن لا يتم إشراكه في اختيار المسئولين في محافظته، فكيف نطلب منه المشاركة فيما هو أخطر وأهم، وهو بناء الوطن؟؟

وللحديث بقية!

2015

14. شروط الشراكة بين الشعب والرئيس لإعادة بناء مصر (2 – 2)

أكدت ديباجة الدستور المصرى «حق الشعب فى صُنع مستقبله، هو وحده مصدر السلطات، الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية حق لكل مواطن، ولنا ولأجيالنا القادمة السيادة فى وطن سيد». كما نصّت المادة الرابعة من الدستور على أن «السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين». كذلك نصّت المادة الخامسة من الدستور على أن «يقوم النظام السياسى على أساس التعدُّدية السياسية والحزبية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته، وذلك جميعه على الوجه المبيّن فى الدستور».

وتلك النصوص من ديباجة الدستور ومواده هى الأساس الذى يقوم عليه مفهوم «الشراكة المنتجة»، إذ لا تكون سلطة أعلى من سلطة الشعب، وما الدولة بسلطاتها الثلاث إلا مُنفّذة لإرادة الشعب وخاضعة لسلطانه!

إن الغايات المستهدَفة من انطلاق مبادرات الشراكة المنتجة هى تأكيد المشاركة المدنية عبر التأثير فى صناعة القرار الوطنى وتحديد مساهمة الهيئات المدنية فى تدبير الشأن العام بشكل يضمن وجود تفاعل وتكامل مع سلطات الدولة. من ناحية أخرى تحقيق الشفافية، وتفعيل المساءلة المدنية، ثم تكريس الحكم الرشيد فى إدارة شئون البلاد. وسيكون للشراكة المنتجة تأثيرها فى متابعة المشاريع والقرارات من مرحلة التشخيص والتخطيط إلى التنفيذ والتتبّع والتقييم، ومن ثم إعمال القيام بالمساءلة وربط المسئولية بالمحاسبة.

إن تحقيق دعوة الرئيس السيسى الشعب إلى المشاركة فى تحمُّل مسئولية صُنع المستقبل يجب أن تسبقه وتصاحبه إجراءات عملية لتفعيل الدستور وتنفيذ الالتزامات التى حدّدها لسلطات الدولة الثلاث: السلطة التنفيذية، ويرأسها رئيس

الجمهورية، وتضم الحكومة، والسلطة التشريعية، ويمثلها مجلس النواب، والسلطة القضائية.

ونؤكد أن الشعب لا يقتصر دوره فى النظم الديمقراطية، ووفق الدستور على مجرد انتخاب رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب، حيث يمكن تشكيل الحكومة من الحزب أو الائتلاف الحزبى الحائز على أغلبية أو أكثرية مقاعد المجلس، بل إن دور الشعب الحقيقى هو المشاركة بفاعلية فى وضع إطار شامل لتحقيق التطوير الحضارى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن، والرقابة على سلطات الدولة المنتخبة فى تصميم البنية المؤسسية اللازمة لإعداد خطط وبرامج التطوير، وإحداث الآليات الضرورية للتنفيذ، وابتكار وسائل حفز وتحريك طوائف المجتمع جميعها للمشاركة الفاعلة الإيجابية والمنتجة من أجل تحقيق تلك الغاية وضمان استمرارية قوى الدفع من أجل التطوير المستمر والتنمية المستدامة على طريق الديمقراطية.

ومن الإجراءات التى نصّ عليها الدستور ونراها واجبة التنفيذ الفورى لإطلاق طاقات الشعب للشراكة المنتجة؛ التفعيل الجاد والحقيقى لما جاء فى ديباجة الدستور من أن مصر دولة عادلة تحقق طموحات اليوم والغد للفرد، وهى دولة ديمقراطية حديثة، تؤمن بالتعدُّدية السياسية، وبالتداول السلمى للسلطة. تأكيد حق الشعب فى صُنع مستقبله، وهو وحده مصدر السلطات. ويجب على سلطات الدولة جميعها أن تؤكد للمصريين بالفعل، وليس بالقول، أنها تدعم التحول الديمقراطى وتحترم الدستور والقانون.

من جانب آخر، لا بد من إدراك خطورة عدم وجود قانون يُترجم المادة الدستورية رقم 68 التى تنص على «أن المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية»، فإن غياب مثل ذلك القانون

يؤثر، لا محالة، على آمال الشعب فى التحوّل الديمقراطى الذى يؤسس لدولة مدنية عصرية، ويحول دون انطلاق مبادرات الشراكة المنتجة، ذلك بأن القيود على طلب المعلومات وتداولها يعوّق المشاركة المجتمعية فى مناقشة التشريعات والسياسات العامة والمشروعات التى تُعلن الدولة عنها، ويحول دون الحوارات المجتمعية الجادة والفاعلة فى مناقشة القضايا العامة وإبداء الرأى بشأنها، كما يقوض فرص نمو الأحزاب ومبدأ التعدُّدية السياسية.

كذلك يجب التفعيل الجاد والحقيقى لنصوص الدستور التى تؤكد سيادة القانون؛ وفى المقدمة منها صيانة وكفالة الدولة للحق فى التقاضى وحظر محاكمة أى شخص إلا أمام قاضيه الطبيعى، وكفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة. واستقلال المحاماة وحماية حقوقها، ضماناً لكفالة حق الدفاع. وتأكيد أن كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وللمضرور إقامة الدعوى الجنائية بالطريق المباشر.

ومن أسس إطلاق طاقات الشعب للمشاركة بفاعلية فى تحقيق غايات الوطن، التطبيق الصحيح لنصوص الدستور الخاصة بحقوق الشعب فى تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتأكيد عدم تدخُّل السلطة التنفيذية، خصوصاً الأجهزة الأمنية، فى تشكيلها أو فى أىٍّ من شئونها، والتمسُّك فى إعداد التشريعات المنظمة لها بما نصّ عليه الدستور من كفالة استقلالها وعدم جواز حل مجالس إداراتها أو فرض الحراسة عليها إلا بحكم قضائى. ومراعاة أن يكون تأسيس تلك الكيانات وفق الدستور على أساس ديمقراطى!!

كما أن حفز وتشجيع تشكيل المجالس المجتمعية هو أمر تقتضيه الشراكة المنتجة فى إدارة المدارس والمستشفيات والهيئات العامة وإحياء النص الدستورى الذى

كانت المادة 27 من دستور 1971 تنص فيه على أن يشترك المنتفعون فى إدارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام والرقابة عليها وفقاً للقانون، لكن للأسف فإن تلك المادة قد أُهملت تماماً خلال فترة سريان ذلك الدستور، حتى تم تعطيله، ثم إلغاؤه بصدور دستور الإخوان عام 2012!!

إن من أهم واجبات مجلس النواب إصدار قانون يُنظم إنشاء مجالس مجتمعية فى جميع مشروعات الخدمات ومؤسسات الإنتاج والهيئات العامة، لكى يشارك المواطنون فى إدارتها والرقابة على الأداء فيها، ومساءلة ومحاسبة القائمين على إدارتها، حسب النتائج المتحققة.

وأخيراً، فإن تشكيل المجالس المحلية سيكون أداة حاسمة لدعم الشراكة المنتجة ونشر ثقافة المشاركة المجتمعية، بفرض تمكين القوى والتيارات والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية، من مختلف التوجهات، من خوضها والتنافس فيها بنزاهة وشفافية، ومنع وتجريم استخدام المال السياسى والرشاوى الانتخابية التى غلبت على انتخابات مجلس النواب!!

2015

15. إشكاليات تهدد الوطن . . إرهاب مستمر وانتخابات غير مضمونة!

تعيش مصر أياما صعبة، ويترقب المصريون في كل يوم أنباء محزنة في الوقت الذي كان مفترضاً أن يكون وقتاً احتفالياً وقد اقترب موعد الانتهاء من انتخابات مجلس النواب الذي سوف تكتمل به خارطة المستقبل، ثم تبدأ مسيرة الوطن نحو الاستقرار والتنمية وتكريس العدالة الاجتماعية وبدء التحول الديمقراطي الحقيقي.

ولكن مع الأسف كما قال المتنبي: "مَا كلُّ ما يَتَمَنّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ، تجرِي الرّياحُ بمَا لا تَشتَهي السّفُنُ"! إن الإشكالية الكبرى التي تواجه الوطن والمواطنين هي الإرهاب المتنامي مع ضعف المواجهة الحكومية التي ما تزال تركن إلى التعامل الأمني الذي تقوم به الشرطة والقوات المسلحة. الإرهاب الإخواني يتمدد وينشر الفوضى والقتل والتدمير في أنحاء البلاد وقد تخصص في الآونة الأخيرة في إلقاء العبوات الناسفة والقنابل على قطارات وقضبان السكك الحديد مهدداً حياة الركاب الآمنين وقاطعاً الطرق ومعطلاً انتظام الحياة في البلاد. وقد أصبح من روتين الأيام الحالية سماع أنباء استشهاد ضباط وأفراد الشرطة بمعدل يكاد يكون يومياً، ناهيك عن جرائم الإرهاب الكبرى ضد مواقع القوات المسلحة في سيناء!

ومع استمرار التنامي في كسر هيبة الدولة واستخفاف الجماعة الإرهابية بالإجراءات المتواضعة التي تتخذها الدولة في المواجهة الأمنية لإرهابها، سيستمر تصاعد وتيرة الإرهاب وارتفاع تكلفته من الضحايا والمنشآت العامة والعسكرية التي ينالها التدمير والتفجير .إن أخطر ما يحيق بالوطن الآن هو تقاعس الحكومة والوزارات المختلفة ومؤسسات الدولة عن تخطيط وتنفيذ إجراءات للمواجهة الشاملة للفكر الإرهابي ، والتراخي في اتخاذ إجراءات ثورية ضد الإرهاب من كافة مصادره، وعدم تطهير الجهاز الإداري للدولة من العناصر الإخوانية وخلايا الإرهابيين النائمة، والاستمرار في اللجوء إلى القضاء العادي في التعامل مع الإرهاب، وإغفال قرار رئيس الجمهورية باختصاص القضاء العسكري بالنظر في قضايا الإرهاب ومحاكمة الإرهابيين.

لقد قال الرئيس السيسي إننا نخوض حرب وجود، ثم قال في كلمته بمناسبة عيد الشرطة: "إن هذا اليوم من العام الحالي له معنى مميز، خاصة مع مشاركة أبناء الشهداء فيه وتسلمهم الأوسمة الشرفية الخاصة بآبائهم، وأضاف: "الثمن الذي تدفعه مصر لتكون واحة للخير والاستقرار غالي جدا، فهو أرواح أبنائه الغالية"، وتابع":من سيرفع السلاح في وجه مصر لن نسكت عنه وسنتعامل معه بدولة القانون." والسؤال أي قانون ستتعامل به الدولة مع الإرهاب؟ إنه لن يصلح مع الإرهابيين سوى قانون لمكافحة الإرهاب الذي لا أعلم السر وراء نكوص الحكومة عن الانتهاء منه، كما لا أعلم ما الذي يمنع الرئيس عن توجيه الحكومة للانتهاء من هذا القانون بحيث يتضمن النص على اختصاص القضاء العسكري في قضايا الإرهاب، وإصداره والعمل به في غضون أيام قليله.

وثمة إشكالية ثانية تهدد الوصول إلى انتخاب مجلس للنواب يتبنى أهداف ثورتي 25 يناير و30 يونيو اللتين دفع مئات من المصريين أرواحهم في سبيل إنجاحهما، كما أصيب الآلاف منهم في الأحداث المؤلمة التي حاولت الجماعة الإرهابية وأعوانها وحلفاءها من خلالها سرقة الثورة الأولى ومقاومة الثانية وتعطيلها. والإشكالية تتمثل في كبر عدد المترشحين على المقاعد الفردية الذين ينتظر أن يبلغ عددهم عدة آلاف مع الاحتمال الكبير أن يتسلل بينهم عدد لا بأس به من خلايا الجماعة الإرهابية النائمة والمشايعين لها والمتعاطفين معها وأعداد من المحسوبين على نظام الحزب الوطني المنحل المدعومين جميعاً بأموال التنظيم الدولي للجماعة الإرهابية من ناحية، ومليارات رجال أعمال نظام لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل من ناحية ثانية، الأمر الذي لا تتوفر معه للناخب العادي القدرة على فرز هم ، واحتمال أن تتوافق معهم العناصر السلفية ومترشحي الأحزاب الدينية القائمة حتى الآن على خلاف الدستور والقانون. وفي هذه الحالة ستكون لكل أولئك القدرة للحصول على أغلبية أو أكثرية المقاعد الفردية وعددها 420 مقعداً ومن ثم يمارسون كل ما

وفره الدستور من صلاحيات للمجلس ابتداء من حجب الثقة عمن سيكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة الجديدة مما سيضطر معه الرئيس إلى تكليف من يرشحه الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية أو الأكثرية، فإن لم يوجد حزب أو ائتلاف تتوفر له تلك الأغلبية أو الأكثرية ، سيكون الموقف في غاية التعقيد وقد يؤدي تكرار حجب الثقة عن المكلف بتشكيل الحكومة. أيا كان. وعلى مدى ستين يوماُ، أن يعُد المجلس منحلاً بنص المادة 146 ويدعو رئيس الجمهورية لانتخاب مجلس نواب جديد خلال ستين يوما من تاريخ الحل، وقد تتكرر ذات الإشكالية مع المجلس الجديد، ثم تدخل البلاد في منعطف خطير لا يعلم نتائجه إلا الله سبحانه وتعالى! ومن المحتمل أن يسارع هؤلاء النواب غير المتعاطفين مع ثورتي الشعب أو المعادين لهما، بتفعيل نص المادة 156 من الدستور برفض كل القرارات بقوانين التي أصدرها رئيس الجمهورية المؤقت المستشار عدلي منصور ثم رئيس الجمهورية المنتخب عبد الفتاح السيسي في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ الانعقاد الأول للمجلس! وستكون قمة الملهاة حين تتمكن تلك الفئة من النواب من تفعيل المادة 159 الخاصة باتهام رئيس الجمهورية بانتهاك أحكام الدستور، أو بالخيانة العظمى، أو أية جناية أخرى، بناء على طلب موقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، أو المادة 161 التي تجيز لمجلس النواب اقتراح سحب الثقة من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بناءً على طلب مسبب وموقع من أغلبية أعضاء مجلس النواب على الأقل، وموافقة ثلثي اعضائه. وفي خضم تلك الإشكاليات، تتناحر الأحزاب والنخب السياسية وتتنافس على القوائم المخصص لها 120 مقعداً فقط، بينما تهدد الطعون المنظورة أمام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد في القوانين التي ستجري الانتخابات وفقاً لها!!!!

2015

16. إشكاليات برلمانيــة!

ما أن أعلنت نتائج المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب، وحتى قبل أن تتأكد فرص الفوز للقوائم والأحزاب والتيارات السياسية التي خاضت تلك الانتخابات، حتى انطلقت الصراعات والخلافات بين الفصائل المختلفة التي كتب لها الفوز في أول مرحلة. ثم لما أجريت المرحلة الثانية من الانتخابات وظهرت بوادر ومؤشرات على فوز إحدى القوائم بكل المقاعد المائة وعشرين، نشبت حرب كلامية واتهامات متبادلة بين القائمين على تلك القائمة "المحظوظة" في رأي منافسيها . ، وقوائم أخرى لم يكتب للقائمين عليها فرصة الفوز، ومن ثم تلاشت آمالهم في المنافسة على مقعد رئيس مجلس النواب!

كذلك حقق حزبان جديدان على الساحة البرلمانية فوزا كبيرا على أحزاب تاريخية . بحكم مرور الزمن وليس بالضرورة بناء على إنجازاتها السياسية أو حربها من أجل الديموقراطية . . ومن ثم بدأت محاولات التشكيك في كفاءات ممثلي الحزبين ودور المال السياسي لأحدهما، وقرب الحزب الثاني من السلطة، وذلك بهدف تجريدهما من شبهة الإنجاز الحقيقي في المعركة الانتخابية، ومن ثم راجت أقاويل أن فترة ذلك المجلس لن تطول في حين لم يكد الفائزون بدخوله أن ينعموا بالحصانة البرلمانية، تماما كما أدعى البعض بأن الدستور الذي أقره الشعب في يناير 2014 واجب التعديل، قبل أن تسنح الفرصة لتطبيقه!!!

تلك كانت بعض الإشكاليات التي اعترضت سبيل مجلس النواب في بدايته، ودون انتظار عقد اجتماعه الأول، إضافة إلى مزيد من الإشكاليات التي ستعترض مسيرته في الأيام القادمة! وأولها، إشكالية تحديد من سيكون رئيس المجلس؟ فالاتجاه السائد بين المتابعين لتشكيلة المجلس هو عدم وجود بين المنتخبين من هو كفء ليكون رئيساً للمجلس، بينما يزكي البعض أن يتم انتخاب أحد من

سيشملهم قرار رئيس الجمهورية بتعيين 5% من أعضاء المجلس كما ينص الدستور. وقد ساهم في ترجيح الرأي المساند لاختيار رئيس المجلس من بين الأعضاء المعينين إعلانات صدرت عن بعض النواب المنتخبين لا تتوفر فيهم. في رأي الكثيرين وأنا منهم. المواصفات والكفاءات والقدرات اللازمة فيمن يتم انتخابه لشغل ذلك المنصب الخطير والمهم، رئيس مجلس نواب مصر!!! وحتى الآن لم يزل هذا الأمر يتردد بين مؤيد ومعارض، حتى تعلن قائمة المعينين، ثم يقضي الله أمراً كان مفعولاً!

والإشكالية الثانية، هي كيف يتصرف المجلس في قضية إصدار قانون بلائحته الداخلية والبت. في ضوئها. في مسألة تعيين أمينه العام، هل يستمر المستشار أحمد سعد الذي عينه رئيس الوزراء أميناً عاماً للمجلس، أم يصدر قرار من المجلس ذاته بتعيين أمين عام جديد إعمالاً لسلطته في إصدار لائحته الداخلية وتنظيم أعماله كما قضت المادة 118 بأن يضع مجلس النواب لائحته الداخلية لتنظيم العمل فيه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، والمحافظة على النظام داخله، وتصدر بقانون، وعلى هذا فهو صاحب السلطة في تعيين أمين المجلس وليس رئيس الوزراء الذي ينتهي دوره في الإشراف على شئون المجلس هو ووزير الشئون القانونية وشئون مجلس النواب بمجرد اجتماعه!

وثمة إشكالية ثالثة، هي طريقة إدارة جلسة الإجراءات التي تشمل فعالياتها أداء ستمائة نائب، إلا أربعة، اليمين الذي نصت عليه المادة 104 من الدستور. إن الوقت المطلوب لكي يؤدي النواب اليمين بافتراض أن يستغرق كل نائب دقيقة واحدة فقط يبلغ عشر ساعات كاملة بافتراض استمرار الجلسة بدون توقف! والرأي عندي أن يتم استبدال حلف اليمين بطريقة مبتكرة تجمع بين التوثيق الكتابي بأن يتم توقيع النواب على وثيقة اليمين، مع الاستفادة بالإمكانيات التقنية لنظام التصويت

الإلكتروني بأن يضغط كل نائب على زر "موافق" في نفس الوقت عندما يعطي رئيس الجلسة إشارة بدء التصويت.

ثم تأتي الإشكالية الأخطر، وهي تحديد مسار المجلس في وقت تجري فيه محاولات تكوين ائتلاف يضم أكثر من ثلثي أعضاء المجلس ليتمكن من " دعم الدولة"!!! حيث كثر الحديث عن محاولات قائمة " في حب مصر" لتكوين ائتلاف يضم النواب المستقلين وأحزاب متفاهمة مع القائمة. وجاء في الأنباء أن منسق القائمة سامح سيف اليزل قد أكد وصول عدد أعضاء ائتلاف دعم الدولة إلى أربعمائة نائب! سيشكلون الأغلبية في المجلس. إن صحت تلك الأرقام عن الائتلاف وأعضاءه. علماً بأن كثيراً من النواب حديثي عهد بالعمل البرلماني وينقص أغلبيتهم الخبرة والدراية بعملية التشريع وصياغة القوانين وقد ألزم الدستور مجلسهم بضرورة إصدار وتعديل عشرات، إن لم مئات التشريعات، فضلاً عن مهام إقرار السياسات العامة والموازنة العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً. الرقابة على السلطة التنفيذية،

وبنظرة سريعة على وثيقة الكتلة البرلمانية لدعم الدولة المصرية المنشورة على المواقع الإعلامية، والتي . إن كانت صحيحة . سيكون لها آثار شديدة السلبية على الأداء الذي يتوقعه الناخبون من ممثليهم الذين أعطوهم أصواتهم ليتنافسوا في خدمة الوطن، ويمارسوا مسئولياتهم الدستورية . بكل الحرية والتجرد والشفافية . ، في التشريع وإقرار السياسات والخطة والموازنة العامة والرقابة على السلطة التنفيذية لتحقيق أهداف الوطن ومصالح المواطنين ، وليس للانضمام إلى ائتلاف يحجر على حرياتهم في التعبير ومساءلة الدولة، ويجردهم حتى من انتماءاتهم الحزبية والفكرية التي تم انتخابهم على أساسها بالمخالفة للدستور وقانون انتخابات مجلس النواب!!!!

وثمة أسئلة مهمة توجه إلى أصحاب الائتلاف؛ هل تدعمون الدولة في موقفها المنبطح أمام إثيوبيا في "مفاوضات" سد النهضة؟ أو هل تدعمونها في عدم اكتراثها بإحياء قطاع الأعمال العام والتخلي عن حماية الصناعة الوطنية؟ أم هل توافقون على موقف الدولة السلبي من منابع الفساد وتعاملها غير السوي فيما يسمى "إصلاح الجهاز الإداري" والذي من الواجب نسفه نسفاً؟ وأخيراً هل تدعمون الدولة في سياستها المتباطئة وغير المفهومة في إصدار قانون العدالة الانتقالية وفي عدم المصارحة بما يقال إنها اتصالات مع الجماعة الإرهابية بغرض المصالحة؟؟؟

والأمل أن ينجح مجلس النواب في اجتياز تلك الإشكاليات "في حب مصر" نجد ! !

2015

17. إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة . . . ضرورة وطنية [1-3]

انتهينا في مقال الأسبوع الماضي إلى ضرورة إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة على أسس ونظم فعالة، ولتوضيح التأثير السلبي للجهاز الإداري للدولة على مسيرة الوطن من أجل تحقيق التنمية الشاملة المستديمة والعدالة الاجتماعية دعونا نسترجع مؤشرات نجاح المشروعات التنموية التي تنفذها الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وجهاز الخدمة الوطنية وما تقوم به . مثلاً . إحدى شركاته وهي الشركة الوطنية لاستصلاح وزراعة الأراضي الصحراوية بشرق العوينات من استصلاح وزراعة آلاف الأفدنة اعتمادا على المياه الجوفية بالتركيز على زراعة المحاصيل الاستراتيجية وكذلك اشجار الفاكهة بالإضافة إلى أنشطة تربية وتسمين الأغنام والأبقار، وهي ذات التوجهات التي يسعى إليها مشروع استصلاح واستزراع مليون فدان كمرحلة أولى تستكمل إلى أربعة ملايين فدان وما يواجهه ذلك المشروع. الذي تقوم بتنفيذه وزارتا الزراعة والري . من تعثر اقتضى تغيير وزير الزراعة السابق في تعديل وزاري ولم يحقق الوزير الجديد الحالي أي تقدم ملموس، فالعبرة ليست في تغيير الوزراء. وإن كان ذلك التغيير ضروريا في أحيان كثيرة. ولكن العبرة بقدرة أجهزة وزارات ومؤسسات الدولة التقليدية المترهلة التي تنوء بملايين الموظفين قليلي الكفاءة بالمقارنة بالمؤسسة العسكرية التي تتمتع بالقدرة على الإنجاز بإعمال نظم التخطيط العلمي واستثمار التقنيات الحديثة في إطار من الانضباط والحزم الإداري، والأهم اختفاء مصادر الفساد!!!

وثمة مثال آخر، حين نقارن بين مستشفى 57357 . وهي بعيدة تماما عن الجهاز الإداري للدولة . وما تتمتع به من مستوى متميز محلياً ودولياً ونشاطها العلاجي والبحثي وتأثيرها المجتمعي المشهور، وبين مستشفى أطفال أبو الريش . وهي ضمن المنظومة الطبية لجامعة القاهرة . والمستوى الهزيل لخدماتها العلاجية والبحثية. وبالمثل دعونا نقارن مركز مجدي يعقوب للقلب في أسوان. وهو مؤسسة

خاصة لا تعتمد على الدولة في شيء. ومعهد القلب التابع لوزارة الصحة وما كشفت عنه زيارة رئيس الوزراء منذ أسابيع قليلة عن تردي خدماته العلاجية وسوء التنظيم وتردي الإدارة به.

ولا يجب أن نغفل المأساة الأخيرة لغرق مركب في الورَّاق بنيل الجيزة وما كشف عنه الحادث من غياب شبه كامل لأي أنواع من الرقابة على ما يجري بالمسطحات المائية وانفلات أصحاب المراكب والصنادل وقائديها واطمئنانهم إلى الارتخاء التام لسلطة الدولة الموزعة بين وزارات الداخلية والنقل والري، وضياع المسئولية عن أرواح كل من يستخدم هذه الوسيلة السريعة في الانتقال إلى الدار الآخرة والخلاص من الهوان الذي يلقاه المواطنون التعساء، طالما أن الدولة غائبة أو مغيبة لا تتذكر هؤلاء القتلى إلا حين تصرف لأسرهم التعويضات. ولا شك أن هذه الحادثة الأخيرة تعيد للأذهان الحكومية الصماء مأساة اصطدام قطار بضائع بأتوبيس نقل طلاب عند مزلقان دهشور ومقتل ستة وعشرين طالبا، وما يزال الكوبري الذي تقرر إقامته فوق المزلقان غير مكتمل منذ نوفمبر 2013، ولا يزال الخطر قائماً، ولا يزال في القائمة المزيد من القتلى، ولا تزال وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيس الوزراء يسارعان في تقديم التعويضات للورثة التي تضاربت فيها الأقوال ما بين 20 ألف و200 الف و60 ألف جنيه على عهدة رئيس الوزراء عقب مقابلته للرئيس ليعرض عليه كيف ستمنع الحكومة الكوارث القادمة. إن كانت قد منعت أياً من كوارث حدثت. !!!

ومن أبرز دواعي إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة من قمته إلى قاعدته التباعد وضعف التنسيق بين وحداته، وعدم وجود رؤى مشتركة بين القيادات العليا لذلك الجهاز ممثلة في مجلس الوزراء والوزراء، والأمثلة على ذلك كثيرة آخرها ما أعلن عن قرار رئيس الوزراء بإلغاء قرار وزير الزراعة بحظر استيراد الأقطان من الخارج، بعد كان وزير الزارعة قد أصدر قرار الحظر وتم إعلانه قبل أيام من تدخل رئيس الوزراء! وقد أشارت مصادر أن وزارة الصناعة والتجارة قد فوجئت بقرار وزير الزراعة. مع

العلم أن الوزيرين عضوين في مجلس واحد للوزراء ،، وأنها سعت إلى إقناع رئيس الوزراء بإلغائه، والمعنى أن وزارات الدولة تعمل في جزر منعزلة لا يربطها رابط من خطة وطنية أو استراتيجية شاملة، ورغم إلغاء قرار وزير الزراعة فإنه . وللعجب . لم يتقدم باستقالة مسببة يرفض فيها إلغاء قرار يدخل في صميم اختصاصه، بغض النظر عن صوابه أو خطاه!

وثمة مثل آخر على التضارب وعدم التنسيق بين أجنحة الجهاز الإداري للدولة على مستوى القمة، ما أعلنه رئيس الوزراء عن تأجيل تنفيذ قانون فرض الضرائب على الأرباح الرأسمالية في تعاملات البورصة لمدة عامين بعد أن عدة شهور من تطبيق الضريبة وتحصيلها من الممولين مما استتبع رد ما قد تم تحصيله في ظاهرة غير مسبوقة في مجال الإدارة الضريبية للدولة . وبعد التأكيد أن الضريبة كانت محلاً لدراسات ناقشها مجلس الوزراء وتقدم في ضوئها للرئيس بمذكرة يطلب فيها إصدار قرار بقانون يفرض تلك الضريبة.. وفي تلك الحالة أيضاً، لم يقدم وزير المالية استقالته من منصبه رغم استماتته في الدفاع عن الضريبة المؤجلة كونها في رأيه دعامة أساسية لتنمية الحصيلة الضريبية التي كان يخطط لها للمساعدة في تخفيض مشكلة تنامي عجز الموازنة العامة!!!

إننا بحاجة ماسة إلى إعادة بناء جهاز الدولة الإداري وتثوير مؤسساته ونظم الإدارة فيه وفق مبدأ رئيس هو إبعاد ذلك الجهاز عن أعمال التنفيذ وتقديم الخدمات للمواطنين، وقصر دوره على مهام التخطيط ورسم السياسات العامة لمجالات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتأدية الأعمال السيادية التي لا تجوز لغير الحكومة، ونقل كافة أنشطة تقديم الخدمات والتواصل مع جماهير المنتفعين بها إلى كيانات غير حكومية تعمل وفق منطق إداري وتسويقي متطور لا تملك الجهات الحكومية القدرة ولا الكفاءة للقيام به.

وإلى الأسبوع القادم بإذن الله على أمل أن يقي الله مصر وشعبها من جهازها الإداري!!!

آخر كلمة: لم تصدر بعد قوانين مباشرة الحقوق السياسية

ولا انتخابات مجلس النواب، ومع ذلك يستمر الإصرار على أن الانتخابات ستتم قبل نهاية العام ! ! !

2015

18. إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة . . . ضرورة وطنية [2-3]

لا تزال الأنباء تتوالى عن مشكلات الجهاز الإداري للدولة بما يؤكد حتمية التصدي بكل الحسم لقضية إعادة تأسيس ذلك الجهاز قبل أن تصل مقدرات الوطن إلى موقف بائس تبدد فيه موارده وتهدر فرص التنمية الحقيقية كما يشيع الفساد وينتشر الإحباط على كافة المستويات نتيجة الأداء المتردي ذلك الجهاز!

وخلال الأسبوع الماضي ارتفعت نغمة الاعتراضات على قانون الخدمة المدنية رقم 18 لعام 2015 على خلفية احتكار السلطة الإدارية لقرارات التعيين والترقية بالأساس، والتخوف من انخفاض الرواتب بعد تطبيق القانون!

وبغض النظر عن صحة أو خطأ تلك الدعاوى ضد القانون، فتلك الضجة المثارة هي نتيجة طبيعية لانتهاج الحكومة المنهج الأسهل . والأقل جدوى . في الإصلاح الإداري؛ وهو تغيير أو تعديل القوانين الحاكمة للجهاز الإداري للدولة على أمل أن يسهم القانون عن حلول للمشكلات التي يعاني منها ذلك الجهاز! إن البدء بتغيير القوانين من دون إعادة النظر في الدور الذي ينتظره الوطن من وحدات الجهاز الإداري سواء على المستوى المركزي أو المحلي ودون وضوح الرؤية والأهداف الكلية للإصلاح الإداري، إنما تضع العربة قبل الحصان. فالقانون هو إطار لتنظيم أوضاع وعمليات وأنشطة وعلاقات وحدة معينة من الجهاز الإداري المطلوب إصلاحه، ومن ثم لا يكون هناك معنى أو جدوى لتغيير التشريعات القائمة ولا ابتكار تشريعات جديدة قبل أن يتم الاتفاق على مهام الجهاز الإداري ومستويات الكفاءة المطلوبة في أعضاءه وتقنيات العمل به، وبالتالي تحديد أهدافه والنتائج المتوقعة منه، وبذلك يكون التطوير التشريعي أداة مهمة في توجيه الجهاز الإداري نحو تحقيق الغايات المرجوة منه وضمان عدم انحرافه عن المسار المخطط والمستهدف من وجوده.

وفي هذا الإطار يصبح حتمياً أن تتوجه جهود إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة إلى جهد علمي وسياسي ومجتمعي بالدرجة الأولى لتحديد صياغة جديدة لدور ذلك

الجهاز في ضوء التغييرات في المجتمع المصري والتي غيرت من طبيعة دور الدولة ذاتها. فمن الواضح أن نمط الدولة المركزية لا يصلح للواقع المصري الآن ولا يتفق مع التوجهات الديمقراطية التي قام الشعب بثورتيه من أجل ترسيخها. كذلك تأكدت عدم صلاحية النهج الذي اتبعته الدولة في عصر الانفتاح الاقتصادي والتحول نحو القطاع الخاص وطرح برنامج لخصخصة شركات القطاع العام، واتجاهها إلى الانسحاب من مجالات الاستثمار في الصناعة وقطاعات الإنتاج المختلفة، وسعيها للتخلص من مسئولياتها في قطاعات الخدمات المختلفة.

إن مسئوليات الدولة في العصر الديمقراطي تتمثل بالدرجة الأولى في إعداد وتهيئة البنية الأساسية لإدارة المجتمع وفق قواعد الحوكمة وصياغة السياسات والمعايير والمبادرات المؤدية إلى الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي السريع، والتنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي الإقليمي بما يحقق أعلى مستويات الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والحرية والعدالة للمواطنين. أي أن مسئوليات الدولة تتركز في وضع الاستراتيجيات والنظم والآليات المحققة للتطوير والنمو في مختلف مجالات العمل الوطني، ومراقبة تنفيذها وضبط العلاقات بين طوائف المجتمع المختلفة المشاركة في العمل الوطني على كافة الأصعدة.

ويأتي الهيكل الوزاري وتشكيلة الوزارات في مقدمة أولويات إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة بسبب غياب الأسس والمعايير التي يتم في إطارها تحديد الوزارات وتعيين اختصاصاتها وعلاقاتها ببعضها البعض. ففي أحيان يتم إنشاء وزارات لم تكن موجودة، وفي أحيان أخرى تلغى وزارات قائمة، كما يتكرر ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة. وعادة تتم تلك القرارات في فترة زمنية وجيزة هي الأيام القليلة التي تتاح لمن تم تكليفه بتشكيل الوزارة،

ولم يختلف الأمر منذ ثورتي 25 يناير و30 يونيو واستمرت أعمال الفك والضم والاستحداث والإلغاء في الوزارات مستمرة، فعلى سبيل المثال ضمت وزارة التنمية الإدارية إلى وزارة التنمية المحلية ثم سلخت منها وألحقت بوزارة التخطيط والرقابة والإصلاح الإداري، وفصلت وزارة التعاون الدولي عن وزارة التخطيط لتصبح وزارة مستقلة، واستحدثت وزارة " التطوير الحضاري" للتعامل مع مشكلة العشوائيات!!!

إن الخطوة الأولى في إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة أن يستقر التشكيل الوزاري ويتم تأسيسه في ضوء الاتفاق المجتمعي . فضلاً عن الدستوري . على المهام الأساسية للحكومة، ثم يتم إصدار قانون لتحديد الإطار التنظيمي للدولة وتعيين القواعد والمعايير والشروط التي يجب الالتزام بها حين إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة شاملاً الوزارات والمصالح العامة والهيئات العامة والمجالس والأجهزة المركزية وغيرها من الكيانات المختصة بتخطيط وإدارة شئن الدولة.

والمقترح أن تنظم الدولة على هيئة قطاعات تنموية يتشكل كل قطاع من عدد من الوزارات والأجهزة التنفيذية يتعامل كل منها مع الملفات الحيوية والاهتمامات الاستراتيجية والتنموية التنفيذية المتناسبة مع اختصاصاته. وفي ذلك التنظيم القطاعي يستثمر كل وزير المصالح والهيئات العامة والهيئات القومية والمجالس العليا والأجهزة المركزية والكيانات المستقلة التابعة له، ثم يكون تعديل القوانين المنظمة لتلك الكيانات لتحقيق درجة أكبر من اللامركزية والاستقلال المالي والإداري بحيث يتفرغ الوزير للتخطيط الاستراتيجي وتدبير الموارد اللازمة والمتابعة وتقييم الأداء، وتطوير تقنيات ونظم الأداء. كما يتم التوسع في نظام "التعهيد" Outsourcing في تقديم الخدمات العامة وتكتفي أجهزة الوزارات بتصميم معايير وشروط الجودة لتقديم الخدمات بواسطة الشركات والجهات المتعاقد معا والإشراف على مستوى كفاءة وجودة الخدمات بما يحقق رضاء المواطنين. وبالنسبة لوزارات الخدمات التي تمتد أنشطتها إلى المحافظات، يتم تطوير نظام الإدارة المحلية لمنح مديريات

الخدمات بالمحافظات مزيداً من اللامركزية حتى يقل اعتمادها على الوزارات المركزية إلى الحد الأدنى.

وإلى الأسبوع القادم بإذن الله حيث نناقش خطة الإصلاح الإداري التي أعدتها الحكومة وفي القلب منها إصدار قانون الخدمة المدنية بديلاً عن قانون العاملين المدنيين في الدولة!

كلمة أخيرة؛

هل ساهم تعديل قانون الاستثمار في جذب مزيد من الاستثمارات ؟ وهل منع قانون الكيانات الإرهابية تكوينها ؟

2015

19. إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة . . . ضرورة وطنية [3-3]

جاء احتفال المصريين بإنجاز حفر وتشغيل قناة السويس الجديدة يوم السادس من أغسطس دليلاً ساطعاً على ضرورة إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة على أسس جديدة ومتطورة تجعله قادراً على إنجاز مثل هذه المشروعات الكبرى في زمن قياسي وبكفاءة عالية. فقد كان من المستحيل أن يتم إنشاء وتشغيل القناة الجديدة لو أن الرئيس كان قد عهد بهذه المهمة إلى إحدى الوزارات بكل ما لديها من أجهزة وهيئات وعاملين بمئات الآلاف. وشاهدنا على ذلك أن الرئيس كان قد كلف في نفس الوقت تقريبا وزارة النقل بإنهاء مشروع إنشاء 3200 كم من الطرق الجديدة وكلف أيضاً وزارة الزراعة بتخطيط وتنفيذ مشروع استصلاح واستزراع مليون فدان.

وبينما كان الإنجاز في القناة الجديدة معجزاً شهده المصريون والعالم أجمع في احتفالية عير مسبوقة، كان التأخير غير المقبول في تعامل وزارة الزراعة مع مشروع المليون فدان، واستمر الأداء التقليدي في تعامل وزارة النقل وهيئاتها في المشروع القومي للطرق! وبالمقارنة أنجزت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وهيئة قناة السويس ومجموعة الشركات المصرية والعربية والأجنبية المتحالفة مشروع حفر وتشغيل قناة بحرية جديدة بطول 35 كم وبعمق وعرض سمح للناقلات العملاقة بالمرور من أول يوم لتشغيلها بكفاءة منقطعة النظير!!!

خلاصة القول أن إصلاح الجهاز الإداري للدولة لن يتحقق إلا بإعادة تأسيسه بمنطق هدم القديم والتخلص من سلبياته بالكامل، وإعادة البناء من جديد. وفي هذا الإطار دعونا نناقش خطة ما يسمى " الإصلاح الإداري " التي أعدتها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وأعلنتها في سبتمبر 2014 ولم يتم منها حتى الآن سوى إصدار قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015 الذي لم تصدر لائحته التنفيذية بعد، وأثار حالة من الرفض المتصاعد لجموع العاملين في كثير من وحدات الجهاز الإداري للدولة.

وبنظرة موضوعية، في العرض الذي قدمه وزير التخطيط عن تلك الخطة ، نرى أنه أجاد في توصيف التنظيم الإداري للدولة المكوُن من مائتين وخمسة وتسعين وحدة ونحو ألفين وأربعمائة وتسعة وأربعون كياناً إدارياً، كما أوضح بجلاء التحديات في الوضع الراهن لجهاز الدولة من حيث تعقد الهيكل التنظيمي للدولة، وتضخم العمالة وارتفاع تكلفتها وانخفاض انتاجيتها، وغياب الشفافية والمساءلة وانتشار الفساد في ذلك الجهاز المترهل الذي يضم6.3 مليون موظف، كما أوضح الوزير في خطته للإصلاح الإداري مشكلة كثرة التشريعات وتعديلاتها وتضاربها . ومن عجب أن أول ما فعله الوزير لتنفيذ خطته لإصلاح الوضع الراهن في جهاز الدولة المهترئ هو أن يستصدر تشريعاً جديدا للخدمة المدنية بدلاً عن قانون 47 لسنة 1978 بنظام العاملين المدنيين في الدولة!!! ثم يعرض الوزير مشكلة المركزية وسوء الخدمات العامة، وينتهي من تعداد المشكلات والتحديات التي يسببها جهاز الدولة الإداري بتحليل مشكلة ضعف إدارة الأصول المملوكة للدولة!

وعرض الوزير في خطته . ومعه كل الحق . ثلاث سيناريوهات للتدخل بالإصلاح في المشكلة الإدارية المزمنة؛ السيناريو الأول هو بقاء الوضع على ما هو عليه، وهو ما رفضه الوزير . ونحن نؤيده في ذلك . باعتباره حلاً غير مقبول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والسيناريو الثاني هو الاستمرار في تقديم الحلول الجزئية، وهو ما اعتبره الوزير خيار من الصعب الاستمرار فيه لأنه مكلف على المديين المتوسط والطويل، وانتهي الوزير في خطته للإصلاح الإداري إلى ضرورة وضع رؤية كلية للإصلاح وهو ما يحتاج إلى إرادة سياسية وجهد كبير، لكن النتائج تستحق!!! ويبدو تفضيل الوزير واضحا لذلك السيناريو الصعب بقراءة رؤيته للجهاز الحكومي بعد الإصلاح كما جاءت في الخطة؛ أنه "جهاز إداري حكومي كفء وفعال، يتسم بالمهنية والشفافية والعدالة والاستجابة، يقدم خدمات ذات جودة، ويخضع للمساءلة، يُعلي من رضاء

المواطن، ويساهم بقوة في تحقيق الأهداف التنموية للدولة ورفعة شأن الأمة المصرية"!!

ولما استصعب الوزير تحقيق تلك الرؤية في الواقع المعاش في مصر المحروسة ذات الجهاز الإداري الذي يعود إلى عصر المصريين الأوائل، حدد سيادته متطلبات لنجاح الإصلاح الإداري تصل في صعوبة تحقيقها إلى درجة الاستحالة. فقد كانت تلك المطالب تشمل إرادة سياسية قوية وقادرة ومؤمنة بالإصلاح ولا تخشى النقد، وتوفير الموارد المالية والمادية اللازمة لإجراء عملية الإصلاح، مأسسة عملية الإصلاح وتمكين وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري من تأدية دورها، تعاون كافة الجهات الحكومية، والاستعداد لاستقطاب الكفاءات من خارج الجهاز الإداري للدولة، الإسراع في إصدار الإطار التشريعي الملائم لعملية التغيير، ودعم وتفهم مجتمعي واسع النطاق لعمليات الإصلاح، وأخيرا، الشفافية والمصارحة مع المواطنين.

وأغلب الظن أننا في غير حاجة إلى عرض باقي خطة وزارة الإصلاح الإداري بعد قراءة شروط الوزير ومطالبه الضرورية لتحقيق تلك الخطة التي أرادها أن تكون " رؤية كلية للإصلاح". والعبرة بالنتائج كما يقول أهل العلم الإداري. فقد مضى على إصدار تلك الخطة عام إلا شهر وبضعة أيام، ولم يتحقق منها إلا قانون للخدمة المدنية لن يكون له أي أثر في تحقيق أهداف الإصلاح الإداري التي حددها واضعوا الخطة في تحديث الإطار التشريعي المنظم لأعمال الإدارة العامة [وليس فقط الخدمة المدنية]، بينما غاب أهم عناصرها وهي إعادة تحديد وتعريف دور الدولة وتطوير المبادئ الحاكمة للجهاز الإداري للدولة، وحصر التشريعات المنظمة للجهاز الإداري وتلك الأنشطة كان مقدرا لها أن تنتهي في مدى أربعة أشهر منذ سبتمبر 2014!!!

يا سادة إننا لا نملك رفاهية الإصلاح وبمعنى أصرح "الترميم" في الأجهزة التي انتشر فيها الفساد وتعاني من انخفاض الإنتاجية وارتفاع التكلفة المالية والمجتمعية لستة ملايين وثلاثمائة موظف يغتالون أكثر من ربع الإنفاق العام.

يا سادة لم يعد مفهوم " الإصلاح " مناسباً الآن، بل المطلوب " إعادة التأسيس والبناء من جديد".

يا سادة لم يعد مقبولاً الحديث عن برنامج أو خطة لإعادة لإصلاح الإدارة العامة باعتبارها قضية منفصلة أو مستقلة، بل يجب أن تكون خطة إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة محوراً ضمن خطة وطنية لإعادة بناء الوطن.

اللهم فد بلغت، اللهم فاشهد.

2015

20. الإدارة الناجزة . . . ضرورة لإنقاذ الوطن [1-2]

موضوعات عديدة تشغل بال المصريين ليل نهار وتمثل مخاطر شديدة تهدد مسيرة الوطن نحو الاستقرار والأمان من الإرهاب، والتنمية الوطنية الشاملة والمستدامة، ناهيك عن قلق المصريين من تواضع جهود الدولة في مجالات تدعيم العدالة الاجتماعية والارتقاء النسبي لمستويات الخدمات العامة من صحة وتعليم وإسكان ، وعدم التعامل بالجدية الواجبة مع مشكلات العشوائيات وتجاهل ملايين المصريين من ساكني القبور، فضلاً عن الباحثين عن مأوى في الشوارع وتحت الكباري، والهائمين على وجوههم بحثاً عن فضلات طعام بين أطنان القمامة المتراكمة في كل مكان بالمحروسة.

وقد انتظر المصريون حتى ظهر السيسي رافعاً لواء تخليصهم من جماعة الإرهاب وسيطرة مرشدهم على الحكم، وكانت استجابته وهو قائد قواتهم المسلحة لثورتهم في الثلاثين من يونيو وإنهاء حكم الطغاة يوم 3 يوليو 2013 وإعلان خارطة المستقبل، كلها علامات تبشر المصريينً ببزوغ فجر الحرية والديمقراطية ودعم الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان المصري الذي طال انتظارهم له وصبرهم على مكاره حكم دولة مبارك ثم دولة مرسي!

وكانت رؤية المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي بادرة محمودة استقبلها أهل مصر بترحاب بالغ حين عرض جوانب منها في لقاء تلفزيوني أثناء الحملة الانتخابية ، فقد تناولت كل المشكلات والقضايا الي تؤرق المصريين في حياتهم، وقال السيسي مخاطباً " شعب مصر العظيم: شاءت الأقدار أن تكون تلبيتي للنداء وترشحي للرئاسة في مرحلة من أصعب المراحل في التاريخ المصري المعاصر، لقد ثار الشعب المصري العظيم مرتين متتاليتين باحثاً عن الحرية والعزة والكرامة الإنسانية، مطالباً بعيش كريم وعدالة اجتماعية. لقد كان بإمكاني أن أضع رؤية للسنوات الأربع القادمة، ولكن إدراكاً منى لحجم التحديات وعظم المسئولية التي نتجت عن انعدام التخطيط

وترحيل التصدي للمشاكل، والتحديات العديدة الواضحة، وفى مواجهة أمينة وواقعية منى أمام شعب من المتوقع أن يصل تعداده عام 2050 حوالي مائة وخمسون مليون نسمة، مع تحديات كثيرة: أين سيعيش؟، وما هي مصادر سداد مديونياته؟، ومصادر تمويل بناء حاضره ومستقبله؟، وما هي مقومات اقتصاده؟ وكيف سنبنى الشخصية المصرية الجديدة علماً وخُلقاً ومعرفة وثقافة؟ كل هذا فرض على أن أضع رؤية تؤسس لمصر العصرية التي أعدت العدة ليحيا أبناؤها الحياة الكريمة التي يستحقونها".

تلك الكلمات المعبرة بصدق عن آلام المصريين وآمالهم كانت دافعاً لهم لانتخاب الرئيس السيسي بأغلبية غير مسبوقة. وكانت الآمال معقودة على إنجازات سريعة . وإن لم تحل المشكلات حلا ناجزاً. فهي على الأقل تعتبر بداية لحكم جديد يقوم على رؤية للرئيس عن مستقبل مصر ويبنى على تخطيط واع وخطوات مدروسة للتعامل مع مشكلات طال عليها الزمن بلا حل!

كانت الرؤية التي أطلقها المرشح الرئاسي عبد الفتاح السيسي عامل اطمئنان للمصريين أن الحكم الجديد سيكون مختلفاً اختلافاً جذرياً عما سبقه، ويختلف أيضاً عن الحكومة الأولى بعد 30 يونيو التي رأسها د. الببلاوي وأسهمت بلا شك في إجهاض الثورة وإحباط المصريين من أن تغييراً حقيقياً قد حدث بعد ثورتين. ومن ثم أصبحت الآمال معلقة بأول حكومة يشكلها الرئيس الجديد عبد الفتاح السيسي، ولكن ما كل ما يتمناه الشعب يدركه، تأتي الحكومة بما لا تشتهي الناس [بتصرف عن بيت الشعر المشهور للمتنبي]!!!

فالحكومة الأولى في عهد الرئيس السيسي . وقد مضى عليها قرابة العام . لم تعلن خطتها حتى اليوم مخالفة بذلك قول الرئيس أن انعدام التخطيط كان من الأسباب الرئيسة لفشل الحكم الأسبق الذي ثار عليه الناس في 25 يناير. فالناس في بلدي لا يعلمون للحكومة برنامج . وإن لم يكن على مستوى رؤية السيسي . فلا أقل من أن

يحاول محاكاتها! كما لا يعلمون أين هي من "رؤية الرئيس للمستقبل"؟ وما هي أولوياتها؟ وما الإنجازات المستهدفة في أهم الملفات التي يأمل المواطنون أن تحقق فيها الحكومة نتائج. ولو بسيطة. على أرض الواقع مما يشعر الناس أن هناك حركة . وإن كانت بطيئة. فهي خير من الجمود أو الحركة العكسية إلى الخلف،

لقد أهملت الحكومة ملف إحياء شركات قطاع الأعمال العام ومحاولة إعادة هيكلتها وتدبير مصادر حقيقية لتمويل أنشطتها وزيادة قدراتها الإنتاجية وطاقاتها التصديرية. وغابت عن اهتمامات الحكومة ضرورات تحديث الصناعة المصرية واستعادة ما كان لصناعة الغزل والنسيج وصناعات الأثاث والجلود من قدرات كانت تحاكي. إن لم تتفوق . على مثيلاتها في دول صناعية متقدمة. وتاه ملف الشركات الصناعية المتعثرة والمتوقفة في أغلب المدن الجديدة في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير، وتم تسريح آلاف العاملين بتلك الشركات دون أن تبادر الحكومة بمحاولة الاقتراب. ولو من بعد. من ذلك الملف.

ولم تكن الزراعة بأحسن حظاً من الصناعة، فغابت رؤى التحديث والتطوير، وفقدت مصر مركزها التاريخي في زراعة وتصدير القطن لدرجة أن وزير الزراعة السابق حكم على زراعة القطن بالموت، وفشلت الحكومة. حتى الآن. في بدء تنفيذ مشروع الرئيس السيسي لاستصلاح واستزراع أربعة ملايين فدان والبدء في المليون الأولى!

ولم تحدث انفراجه تذكر في تطوير الخدمات التعليمية أو الصحية أو مرافق مياه الشرب والصرف الصحي، وما يزال المصريون يذكرون مأساة انقطاع التيار الكهربائي وابتكار اسم " تخفيف الأحمال" لتخفيف وطأة انقطاع التيار ساعات طويلة، ولا يزال المصريون يتحسبون للصيف القادم وإن كانت جرائم الإرهابيين الإخوان من الأسباب الرئيسة لتلك المشكلة . وما تزال ،. إلا أن أسباباً أخرى كثيرة تسأل عنها الحكومة الرشيدة.

كان المصريون . وما يزالون . يطلبون بإلحاح تسريع وتيرة القضاء في التعامل مع الجماعات الإرهابية، وهم يطالبون الآن بإعمال " الإدارة الناجزة" لإنقاذ ما تبقي من أمل في تحقيق رؤية الرئيس للمستقبل!!!

وعن الإدارة الناجزة سيكون حديث الأسبوع القادم بإذن الله.

2015

21. الإدارة الناجزة . . . ضرورة لإنقاذ الوطن [2-2]

تثير قضايا وأزمات الوطن شجون المواطنين وبخاصة المنشغلين منهم بقضايا التطوير والتحديث الذي لا يزال المصريون يطمحون إلى تكريسه أساساً لإعادة بناء الوطن والانطلاق إلى مستقبل أفضل قوامه التنمية الشاملة والمستدامة، بناء قواعد اقتصادية هائلة في كل مجالات الإنتاج والخدمات، إقامة مؤسسات وأنظمة الخدمات التعليمية والصحية والارتفاع بها إلى مستويات تقترب من حال دول كانت أكثر منا تخلفاً في تلك الخدمات، فأصبحت أكثر منا تقدماً في كل المجالات.

والسر في تفشي الفشل العام في مصر المحروسة هو الافتقار إلى مفاهيم وأساليب "الإدارة الناجزة" القادرة على اقتحام المشكلات بإعمال العلم واستخدام التقنيات الجديدة والمتجددة، وقبل ذلك كله أن تكون إدارة ذات رؤية وخيال قادرة على الابتكار والخروج من أسر الإدارة التقليدية والانطلاق " خارج الصندوق" كما يقولون.

ومن أسف أن مصر لم تكن في موقف يحتاج إلى خيال وابتكارات وقدرات "الإدارة الناجزة" أكثر مما هي الآن. ولعلنا نشير إلى ما جاء في رؤية السيسي لمستقبل مصر، التي أشرنا إليها في مقال الأسبوع الماضي. كما أشرنا إلى اختفائها وتجاهل الحكومة تفعيلها والعمل بمقتضاها. ، حيث يقول " فمصر .، تستحق أن تنهض باعثة لعصر حديث يُحقق فيه أبناؤها طموحاتهم ... في دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير منظم".

وثمة أمثلة حالة في المشهد المصري تقطع بمدى افتقار القيادات الحاكمة في الحكومة ومختلف أجهزة الدولة إلى " الإدارة الناجزة"؛ فقد استغرقت لجنة إعداد قوانين الانتخابات أكثر من سبعة أشهر لإنجاز تلك القوانين التي طعن على بعضها بعدم دستورية مواد فيها، ولما تقرر تعديلها عُهد إلى ذات اللجنة بمهمة التعديل وتجاوزت مهلة الشهر الذي كان الرئيس قد حددها للانتهاء من مهمتها، ولا زالت القوانين المعدلة في علم الغيب بعد أن ارتاحت الحكومة إلى تصريح الرئيس بأنه لن

يكون في الإمكان إجراء الانتخابات قبل انتهاء شهر رمضان وموسم امتحانات الثانوية العامة، فضلاً عن عدم اطمئنان الكثيرين إلى سلامة القوانين المعدلة من شبهات عدم الدستورية التي يمكن أن تقود إلى أحكام جديدة بعدم الدستورية وتعطيل الانتخابات، أو التهديد بحل مجلس النواب في حال قدمت طعون بعد انتخابه!

ومثل آخر على العجز الإداري وافتقاد القدرة على الإنجاز ، فقد استغرقت الحكومة بمختلف وزاراتها أكثر من عشرة أشهر من يوم أن كلف الرئيس "اللجنة العليا للإصلاح التشريعي" بتعديل قانون الاستثمار وتطويره في شكل " قانون موحد" ، فقد استغرقت اللجنة . التي يرأسها رئيس الوزراء . ومختلف الوزارات المعنية في حوارات و"صراعات" حتى اقترب موعد المؤتمر الاقتصادي في 13 مارس 2015 دون صدور ذلك القانون الموحد، واضطرت الحكومة إلى الموافقة على "تعديلات" لقانون الاستثمار الساري وتغافلت عن أهمية إصدار قانون جديد متكامل يؤسس لمرحلة ما بعد المؤتمر الاقتصادي، وما تزال اللائحة التنفيذية لذلك القانون لم تصدر بعد، في الوقت الذي تتردد فيها أنباء عن تراجع مستثمرين عن البدء في تنفيذ مشروعاتهم التي كانوا متحمسين لها أثناء المؤتمر، بسبب عدم وضوح المناخ الاستثماري في مصر المحروسة!!!

والأمثلة على افتقاد الحكومة وقيادات أجهزتها القدرة على "الإدارة الناجزة" لا تحصى في المشهد المصري، فأحاديث وتصريحات المسئولين لا تتوقف بينما الإنجاز وتحقيق ما تعد به تلك التصريحات على أرض الواقع متجمد ولا يتوافق مع تطلعات الناس وآمالهم التي وعدهم الرئيس بها في رؤيته. فالحرب على الفساد وعلى الإرهاب والتصميم على محاربة الإهمال والتسيب مثلاً، لا تخرج عن حيز الملاحقات الأمنية للعمليات الإرهابية والكشف عن بعض قضايا الفساد، بينما جذور الإرهاب والفساد وأسباب التردي في الكفاءة معروفة في نفس الوقت الذي تنشغل فيه الحكومة بوضع الاستراتيجيات التي لا تجد مجالاً للتنفيذ.

وعلى حين لم تستغرق الدولة في نظام مبارك الساقط سوى شهور معدودة لإنجاز غير مسبوق في تفعيل برنامج الخصخصة بكل همة للقضاء على المشروع الوطني لإقامة قطاع عام قوي كان يعتبر من دعائم الاقتصاد والتنمية الوطنية، نجد التراخي والتباطؤ غير المفهوم من جانب الحكومة في تنفيذ خطط إحياء ذلك القطاع وإنهاض الصناعات الأساسية في مجال الغزل والنسيج بالأساس وغيرها من الصناعات، وتتقاعس عن تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بإلغاء عقود خصخصة بعض شركات قطاع الأعمال التي كانت كبرى.

نعيش هذه الأيام الصعبة، بينما كانت مصر من أوائل الدول التي كان لها شأن في تنمية القيادات الإدارية والتطوير المؤسسي، فقد كان في مصر أول معهد للإدارة العامة في العالم العربي أنشئ في عام 1954 يختص بتنمية القيادات الإدارية في الحكومة، كما تم إنشاء المعهد القومي للإدارة العليا في 1961 للعمل في مجال تدريب وتنمية القيادات الإدارية في القطاع العام، ثم تمت ثلاثية الاهتمام بتطوير الإدارة بإنشاء معهد الإدارة المحلية في 1963، ثم كانت نهاية هذه المنظومة الفاعلة من المعاهد بدمجها في معهد واحد باسم "المعهد القومي للتنمية الإدارية" عام 1971 بعد أن تحول الصرح العظيم الذي أسسه أستاذ الإدارة الأول في مصر المغفور له د. أحمد فؤاد شريف إلى مسخ تمسح مروجوه في اسم الرئيس السادات واستبدلوا به ما أسمي "أكاديمية السادات للعلوم الإدارية عام 1981!!!

وفي ختام هذه الصرخة من أجل إنقاذ الوطن، أطالب الرئيس السيسي بتنفيذ التزامه الذي أنهى به مقدمة رؤيته حين قال " أَعِد شعب مصر بإصدار كل ما تتطلبه هذه الرؤية من قرارات وقوانين، وأن نؤهل مصر لتكون قبلة للاستثمارات من كل العالم، ولتُفتَح الآفاق بلا حدود أمام أبناء هذا الشعب العظيم ليمشوا في مناكبها، ويُحققوا لعائلاتهم وأبنائهم وأحفادهم حياة كريمة رحبة تليق بهذا الشعب العظيم".

وسأواصل إن شاء الله في الأسبوع القادم الحديث عن مقومات الإدارة الناجزة لإنقاذ المحروسة في رسالة أتوجه بها إلى الرئيس.

2015

22. الحكومة . . . ومسئوليات ما بعد المؤتمر؟ [1-2]

نتحدث اليوم عن مسئوليات الحكومة بعد المؤتمر الاقتصادي، وقد عرضنا لمسئوليات الرئيس في الأسبوع الماضي. وبداية نجد من الواجب تهنئة رئيس الوزراء والوزراء الذين اجتهدوا في الإعداد للمؤتمر الاقتصادي منذ أعلن المغفور له الملك عبد الله عن فكرته في يوليو 2014 وحتى انتهاء فاعليات المؤتمر بنجاح شهد به العالم. ولكن مسئوليات الحكومة بعد المؤتمر لن تكون أقل من مسئوليات الرئيس، إذ هي مطالبة رسميا وشعبياً لإثبات أن ذلك النجاح لم يأت من فراغ ولن ينتهي إلى مجرد أمنيات لن تتحقق. والمسئولية الرئيسة للحكومة الآن هي العرض الدقيق والكامل لكل ما تمخض عنه المؤتمر وإعلان الأرقام الحقيقية التي يمكن الاطمئنان إليها بعد أن بالغت وسائل الإعلام في عرض بيانات متضاربة . وقد تكون مبالغ فيها شارك بعض الوزراء في ترويجها . حتى بلغت قيمة الاستثمارات المتحققة عن فعاليات المؤتمر ما يقترب من 130 مليار دولار في بعض تلك الوسائل والتصريحات، في حين ذكر المهندس محلب في الجلسة الختامية أن حصيلة المؤتمر هي 60 مليار دولار!

وبقدر الدقة المطلوبة في أرقام الاستثمارات، فإن الحكومة مطالبة بالشفافية التامة في توضيح نصوص العقود والاتفاقيات والتفاهمات التي تمت بينها وبين المستثمرين من الأشقاء العرب وغيرهم من المستثمرين الأجانب والشركات العالمية والمنظمات الدولية. إنه في غيبة مجلس النواب . ومن وظائفه الرئيسة الرقابة على السلطة التنفيذية ومن ضمنها الحكومة . تبقى الرقابة الشعبية ورقابة منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، فضلاً عن الرقابة القضائية التي يمكن اللجوء إليها في حال تقصير الحكومة في التوضيح والتصريح بما تتضمنه تلك العقود والاتفاقات والتفاهمات.

أمر آخر ستسأل عنه الحكومة يتعلق بما عرضه وزير التخطيط في المؤتمر حول " استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030" والتي وردت إشارة لها في كلمة

الافتتاح للرئيس السيسي. فتلك الخطة الاستراتيجية معروضة في الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط منذ شهور ولا تتضمن أي من المشروعات التي تم عرضها على المستثمرين في شرم الشيخ، كما لا تتضمن أي أرقام سوى رؤى وأحلام دون أي تفاصيل أو برامج تنفيذية، فهل هذه ما يطلق عليها استراتيجية للتنمية طويلة الأجل! وثمة مسئولية قانونية تحتمها ضرورة الشفافية مع الشعب الذي سيتحمل تكلفة تلك المشروعات؛ هل تم عرض العقود التي وقعت مع المستثمرين على مجلس الدولة لإبداء رأيه فيها ومدى توافقها مع القوانين المصرية! وهل تنوي الحكومة الإفصاح . كما تقضي بذلك مبادئ الحوكمة والحكم الرشيد . عن طبيعة التزامات الدولة المصرية وأعباءها؟ وهل تم جدولة تلك الأعباء واحتساب ما يخص السنة المالية القادمة، وهي على الأبواب، في الموازنة العامة للدولة للعام 2016/2015؟

من جانب آخر، هل تنوي الحكومة الإفصاح عن المزايا التي تتضمنها تلك العقود التي شهد الرئيس السيسي بنفسه التوقيع على بعضها؟ وهل تفصح لنا الحكومة عن التزامات وحقوق المستثمرين في عقد إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة، وعلى سبيل المثال هل ستدفع الشركة المتعاقدة ثمن أراضي المشروع أم ستحصل عليها بنظام حق الانتفاع أم بأي ترتيب آخر؟ وهل تتضمن تلك الترتيبات دخول الدولة المصرية شريك في المشروعات الإنشائية المختلفة بقيمة الأرض؟

وبالمثل نريد أن تفصح الحكومة عن طبيعة التعامل في المساكن والعقارات المختلفة والمنشآت التي ستقام في العاصمة الإدارية وغيرها من المشروعات العقارية، وهل ستكون الشركة المتعاقدة هي المسئولة عن المرافق والخدمات كما صرح بذلك وزير الإسكان، وماذا عن أنشطة التسويق والبيع وغيرها من متطلبات تنشيط الحركة للاستفادة من تلك الإنشاءات، وما حدود التكلفة، وما تأثير ذلك على أسعار البيع للمواطنين؟ وماذا عن المشروعات الأخرى التي تعاقدت أو بسبيلها للتعاقد عليها شركات أخرى؟

ومن المعلوم أن تكلفة أي مشروع تتناسب عكسياً مع تقصير مدة إنهاء المشرع، فهل التعجيل بإنشاء العاصمة الإدارية وغيرها من المشروعات التي طرحت في المؤتمر. بناء على طلب. الرئيس السيسي قد ترتب عليه زيادة في التكلفة؟ وما حدود الزيادة؟

وتثير التصميمات الأولية التي عرضت بالمؤتمر لتلك المشروعات الإنشائية الكبيرة قلق الكثيرين من أبناء مصر الحريصين على أن تكون تلك المشروعات في إطار القيم الجمالية والخبرات التصميمية والتوافق مع عناصر البيئة المحيطة التي يقدرها الخبراء المصريون حق قدرها في نفس الوقت هم كمصريين على إطلاع تفهم لكل النماذج المعمارية في العالم. ولقد نسب إلى وزير الإسكان تصريح قال فيه أن بيوت خبرة أجنبية سوف تشارك في تصميم تلك المشرعات، فإلى أي حد تملك الدولة المصرية التحكم في التصميمات بحيث لا تكون تقليداً لمشروعات قد تكون مقبولة في بلاد أخرى، ولكنها تختلف عن الذوق والمزاج وقيم العمارة المصرية ، وأهداف التنمية العمرانية فيها.

ويتساءل الكثيرون عن دور الشركات الوطنية في تنفيذ تلك المشروعات، وما أساس اختيارها ؟ فقد أعلن منذ أيام أن شركتين مصريتين للمقاولات واحدة شركة عامة والثانية شركة خاصة ستشتركان في تنفيذ مشروع العاصمة، فما أساس اختيارهما، وهل تم ذلك بأسلوب تنافسي معلن أم هو قرار الدولة المصرية أم الشركة المتعاقدة على إنشاء العاصمة، أم هما معا؟

وأخيراً أتوجه بسؤال إلى الصديق والزميل الوزير منير فخري عبد النور، أين نصيب الصناعة في موجة الاستثمارات الوافدة إلى مصر؟ وكيف فات على الدولة عرض بعض شركات قطاع الأعمال العام للمشاركة مع شركات عالمية بخاصة في قطاع صناعة الغزل والنسج أو الصناعات الدوائية وقطاعات التعدين حتى تساهم في تطويرها وزيادة الإنتاج الوطني وتنمية الصادرات؟

تلك التساؤلات وغيرها كثير تحتاج إلى إفصاح وتوضيح للشعب صاحب هذا الوطن والمتحمل تكلفة الاستثمار الوافد بالتأكيد، يحتمل ألا يستفيد من عوائده!

2015

23. الحكومة . . . ومسئوليات ما بعد المؤتمر؟ [2-2]

بعد مقال الأسبوع الماضي انشغلت الحكومة بتوقيع وثيقة مبادئ سد النهضة بين الرئيس والرئيس السوداني ورئيس وزراء أثيوبيا، والإعداد للقمة العربية في شرم الشيخ، ثم تشكيل تحالف خليجي عربي انضمت له مصر ضد تمرد الحوثيين في اليمن، كما انشغل رئيس الوزراء بالسفر إلى كوت دي فوار، ومن المقرر أن يكون قد سافر إلى أثيوبيا أمس للمشاركة في مؤتمر الكوميسا.

وعلى التوازي، توارى اهتمام الحكومة بالتعامل بذات الحسم والتصميم مع قضايا الداخل؛ فقد استمرت الجماعة الإرهابية في ممارسة جرائمها وآخرها تفجير قنبلة أمام جامعة القاهرة يوم السبت الماضي، وكما تواصلت المسيرات الإرهابية فقد استمرت أزمات أنابيب البوتاجاز ومعدلات انقطاع الكهرباء . استعداداً لفصل الصيف الذي تراجعت وزارة الكهرباء عن تأكيدها السابق عن عدم تكرار مشكلة الصيف الماضي.

وفي ذات الوقت استمرت حالة عدم الوضوح بالنسبة لموعد إجراء الاستحقاق الثالث لخارطة المستقبل حيث لم تنتهي اللجنة المختصة بتعديل المواد المحكوم بعدم دستوريتها في قانون تقسيم الدوائر وقانون انتخاب مجلس النواب، وتزامن ذلك الغموض مع إعلان الكثير من الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية عن المطالبة بضرورة تغيير النظام الانتخابي ذاته، وتصريح الوزير إبراهيم الهنيدي بأن هذا الموضوع يحسمه الرئيس السيسي ورئيس الوزراء!

حقيقة الأمر أن الحكومة منشغلة بقضايا وإن تكن مهمة، إلا أنها في ذات الوقت منشغلة عن قضايا أهم هي في الأساس قضيتها الأولى التي يتوقف على التعامل الحاسم معها تحديد قرة مصر على تفعيل وإنهاء قضاياها الخارجية وتأمين مسيرة الوطن نحو الاستقرار والتنمية المستدامة، فضلاً عن القدرة على الاستفادة من نتائج المؤتمر الاقتصادي.

إن الحكومة مكلفة بالدرجة الأولى للقضاء على مثلث الشر الذي يضم المشكلات الثلاث التي تعوق مسيرة الوطن وتبدد طاقاته وتهدد آمال المواطنين في الأمن والاستقرار؛ وهي الإرهاب والفساد، كما أنها مطالبة بالتصدي لثلاثية الفقر والجهل والمرض.

بالنسبة لجرائم الإرهاب ورغم الجهود المقدرة للقوات المسلحة والشرطة بخاصة في سيناء، لا تزال جماعة الإخوان الإرهابية تمارس كل صنوف القتل والتدمير والترويع في كل أنحاء الوطن، وقد تصاعد تحديها لسلطة الدولة حتى بلغ حداً غير مقبول شعبياً. وقد اعتمدت الحكومة على الحل الأمني وأهملت وضع وتنفيذ خطة متكاملة للقضاء على الإرهاب. ويعيب أداء الحكومة في هذا المجال إغفالها أهمية وضرورة التعامل الحاسم والحازم بأسلوب ثوري مع الجماعة الإرهابية وأعوانها إلى حد أن قرار رئيس الوزراء رقم 579 باعتبار الجماعة المحظورة منظمة إرهابية لم يتم تفعيله حيث أنه اقتصر على مجرد إبلاغ الدول العربية المنضمة إلى الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب دون بقية الدول العربية، كما لم ينص على إبلاغ الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وطلب إدراج الجماعة كمنظمة إرهابية في تلك الدول. كما لم يتم تفعيل ما تضمنه قرار رئيس الجمهورية الصادر يوم 24 أكتوبر 2014بأن تتولى القوات المسلحة حماية المنشآت العامة وإحالة المعتدين إلى القضاء العسكري. كذلك لم تتخذ الحكومة إجراءات حاسمة وسريعة لحفز وزارات الثقافة، والأوقاف، والتربية والتعليم، والتعليم العالي، والشباب والرياضة، إلى جانب الأزهر والكنيسة ومؤسسات الإعلام الوطني [الرسمي] بالتكاتف لنشر ثقافة التسامح والمواطنة، لمجابهة فكر الجماعة الإرهابية.

كذلك يعيب أداء الحكومة بطء التعامل في ملف مكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعدم القيام بجهود ملموسة لاستئصال شأفته. وقد غاب عن الأداء الحكومي ضرورة التعامل الحاسم مع مصادر الفساد

الإداري والمالي وكافة أشكال الفساد المجتمعي، مع العلم أن أهم مصادر الفساد هو الجهاز الإداري للدولة الذي يقوم على منطق "السلطة" التي يتم استغلالها من كثير من الموظفين العموميين في الحصول على منافع ومزايا لأنفسهم في ظل ضعف وعدم فاعلية أساليب الرقابة التي تنحصر في الرقابة اللاحقة دون وجود آليات لمنع الفساد من الأصل.

وكما يعيب أداء الحكومة غياب رؤية لمكافحة الإهمال والتسيب وغياب ثقافة الجودة والاتقان في جميع مؤسسات الدولة، والاقتصار على أساليب وآليات تقليدية غير ناجعة في القضاء على تلك الظواهر المدمرة والمهدرة لطاقات الوطن المادية والبشرية، ويتصل بتلك المشكلة عدم محاولة الحكومة اقتحام مشاكل البيروقراطية في أجهزة الدولة وعدم وجود تخطيط أو نية صادقة لإعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة على أسس غير تقليدية تستفيد من علوم الإدارة الحديثة ومناهج وأساليب التخطيط الاستراتيجي وتعميق تقنيات الاتصالات والمعلومات في كافة تعاملات ذلك الجهاز. إن أسلوب الحكومة في التعامل مع البيروقراطية وما يترتب عليها من إهمال وتسيب وفساد يقتصر على تغيير التشريعات المنظمة للجهاز الإداري ومؤسسات الدولة، دون العمل الحقيقي لإعادة تأسيس هذا الجهاز على أسس جديدة بمنطق ثورة إدارية تحدد قواعد واضحة لتأسيس وعمل أجهزة الإدارة العامة بمنطق "الخدمة العامة" للمواطنين، وتباعد بين مهام التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء وهي الاختصاصات الواجبة على الجهاز الإداري للدولة وبين مهام تقديم الخدمات العامة التي يجب إسنادها إلى شركات خاصة أو عامة أو مؤسسات أهلية. وتأتي في مقدمة أولويات عمل الحكومة ضرورة الاهتمام بحل أو تخفيف المشكلات التي يعاني منها المواطنون وذلك بأساليب غير تقليدية للتحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة مشكلات تردي الخدمات العامة وسوء الخدمة في المستشفيات العامة

والمدارس الحكومية ومختلف المؤسسات الحكومية القائمة على تقديم خدمات عامة يعتمد عليها المواطنون في تدبير حياتهم.

نحن نخشى إن استمر الأداء الحكومي على ما هو عليه أن تضيع على الوطن فرصة نادرة لن تتكرر لتحقيق الاستقرار واستكمال خارطة المستقبل التي تمثل خطة لبناء الدولة المدنية الحديثة، على أساس دستور توافقت عليه الأغلبية من أبناء الشعب ليكون أساساً لمجتمع ديمقراطي يقوم على سيادة القانون والتوازن بين السلطات وتداول السلطة، وتأكيد قيم العدالة الاجتماعية والمواطنة وكفالة الحريات العامة.

2015

24. تطلعات مشروعة للمستقبل! [1-2]

مع بداية العام الثاني للرئيس السيسي، يتطلع المصريون نحو إنجازات تحقق لهم أهداف ثورتي 25 يناير و30 يونيو التي طال انتظارهم لها، ودفعوا. وما يزالون. ثمناً غالياً في سبيلها من أرواح شهداء ودماء مصابين وتدمير منشآت عامة وممتلكات خاصة، وإهدار موارد لا تعوَّض بسهولة، ناهيك عن أزمات اقتصادية وتعطل طاقات إنتاجية وبطالة متفشية في أرجاء الوطن، ومشكلات وأزمات حياتية تراكمت عبر سنوات عجاف من حكم رئيسين أسقطهما الشعب!

ولقد استجاب المصريون لطلب الفريق أول السيسي حين كان قائداً عاما للقوات المسلحة وطلب منهم تفويضه للقضاء على "الإرهاب والعنف المحتمل" يوم 26 يوليو 2013، وصدق المصريون ما عاهدوا المشير السيسي عليه حين انتخبوه رئيساً للجمهورية أن يعملوا معه لتنفيذ خارطة المستقبل، وصبروا حين وعدهم بالانتظار عامين حتى يشعروا بتحسن الأحوال!

وكنت قد تمنيت على الله. في مقال نشر في صحيفة "الوطن" في مارس 2014 بعنوان "مهام جسام تنتظر الرئيس القادم " . أن يوفق الرئيس المنتخب بإرادة الشعب للاهتمام إعادة بناء الوطن وتؤسس لمستقبله وذلك بعد عام من حكم الجماعة الإرهابية؛ أن يجتهد في عرض صورة واضحة ورؤية متكاملة للوطن كما يتمناها المصريون، وأن ينجح في تشكيل فريقه الرئاسي من نائب أو أكثر، ومن مستشارين ومساعدين يتميزون بالكفاءة والقدرة التخصصية والتوافق الإيجابى مع رؤية الرئيس للوطن، وأن يختار رئيس للوزراء قادر على مواجهة التحديات واتخاذ القرارات، بما يجعله شريكاً فى الحكم لرئيس الجمهورية لا تابعاً له، ثم الإعلان من اليوم الأول لتوليه منصبه عن حرب لا هوادة فيها ضد الجماعات الإرهابية فى كل بقاع الوطن وحشد مؤسسات الدولة والقوى الوطنية والمنظمات المجتمعية لمجابهة أصحاب الأفكار

المضلِلة التى تتخذ من الدين ستاراً لأغراض سياسية ،وتفعيل الدستور ومواده التي تحدد التزامات الدولة وكل القضايا التي أوجب الدستور على الدولة العمل على تفعيلها.

وكنت قد تمنيت على الرئيس تحديد خطة عمل عاجلة «سنة» تلتزم بها الحكومة، تركز على الأولويات الملحة دون التغوّل على فرص الحل العلمي للمشكلات الأكثر إلحاحاً؛ ثم ترجمة برنامجه الرئاسي وبرامج الحكومة وتوجهاتها إلى خطة عمل متوسطة المدى «3 سنوات» تعمل على إيجاد حلول غير تقليدية للمشكلات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية، وخطة أخرى طويلة المدى «5-10سنوات»، تؤسس لطفرة اقتصادية وسياسية واجتماعية تكرس العدل الاجتماعي والحفاظ على القيم والتقاليد المرعية وحقوق الإنسان والمواطنة، وتركز على المشروعات الرائدة مثل تطوير إقليم قناة السويس كمركز لوجيستي وصناعي عالمي (المرحلة الأولى)، وتنمية منطقة شرق بورسعيد، وتنمية وادى التكنولوجيا والإسماعيلية الجديدة، وتنمية منطقة شمال غرب خليج السويس، ومشروعات تنمية سيناء، وتنمية الساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي، وتنمية محافظات شمال الصعيد، ومشروعات تحلية المياه، وتوفير مصادر جديدة لها وترشيد استهلاكها، وتوفير مصادر جديدة للطاقة الجديدة والمتجددة، وعلى الأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

كما تمنيت أن يهتم الرئيس بإحياء قطاع الأعمال العام وإعادة الاعتبار إليه كركيزة أساسية للاقتصاد الوطني. وكانت المهمة التالية هي ضرورة تطهير الجهاز الإداري للدولة من كل آثار الأخونة والتمكين والفساد والمفسدين، مع إعادة هيكلته على أساس غير تقليدي يركز وحداته في الوظائف الاستراتيجية للدولة ويترك الجوانب التفصيلية والتنفيذية لمصالح وهيئات وشركات تابعة، وكذا تعميق اللامركزية

وتمكين وحدات الإدارة المحلية وتخويلها كل السلطات في أمور التنمية المحلية بالتوافق مع الخطط الاستراتيجية للوزارات المعنية.

وأخيراً فقد تمنيت أن يكون الرئيس القادم مسئولاً عن التأسيس لتحول ديمقراطي يقوم على تقديس قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية وسيادة القانون وإعلاء سلطة القضاء.

وها هو العام الأول من فترة الرئيس السيسي وقد مضى، وتحقق خلاله بعض ما تمنيته وليس كل الأمنيات، مع التقدير لكل ما تم إنجازه خلال العام الأول خاصة على الصعيد الدولي وتطوير سياسة خارجية نشطة، مع تطلع المصريين ليوم السادس من أغسطس القادم حين يحتفلون بافتتاح التفريعة الجديدة لقناة السويس التي تم تمويلها بأربعة وستين ملياراً من مدخراتهم!

إلا أن المصريين ما يزالون يتطلعون إلى إنجازات أكبر وأهم على المستويات الاقتصادية والمجتمعية والسياسية على الصعيد الداخلي ترقي إلى مستوى أهداف الثورتين؛ عيش، حرية، عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية، وهم يتلمسون بدايات المستقبل على طريق إعادة بناء الوطن!

ولا شك أن العام الأول من فترة الرئيس السيسي كان مليئاً بالألغام والمتفجرات المحلية الصنع والمستوردة من دول يهمها إسقاط دولة 30 يونيو. وكانت الحرب في مواجهة قوى الشر الإخوانية وحلفائهم في الداخل والخارج معركة حياة أو موت لم تزل مستمرة، ولكن كان أيضاً من عوامل تعجيل النصر في تلك المعركة لو أن الرئيس كان قد وضع رؤيته للمستقبل موضع التنفيذ الحاسم وألزم حكومته بتصميم البرامج والخطط التي تعبر عن أولويات تلك الرؤية. إن المهام الجسام التي تمنى المصريون أن يتبناها الرئيس في العام الأول من رئاسته لم تتحول إلى برنامج عمل رئاسي كان ـ وما يزال ـ مطلوباً!

كان مطلوباً تشكيل "حكومة حرب" تعمل وفق خطة وبرنامج وطني معلن وتستعين على تحقيق أهدافها بأساليب غير تقليدية لمواجهة ظروف غير عادية من إرهاب يرهق الوطن والمواطنين، وأزمة اقتصادية ومشكلات حياتية تعتصر قدرات المصريين، وفساد يدمر طاقات الوطن وموارده ويحبط المصريين، وعدالة اجتماعية غائبة وخدمات عامة متردية، ودولة هي أقرب للفشل !!

كان المطلوب تشكيل مؤسسة للرئاسة بحيث تكون عوناً للرئيس تقدم له الآراء والمشورة والدراسات العلمية، وتتابع أداء الحكومة وأجهزتها بموضوعية وجدية، وتستبق المشكلات بحلول علمية مستفيدة من كل المجالس والقدرات الاستشارية، تقدمها للرئيس.

كان مطلوباً. منذ حصل الرئيس على تفويض المصريين. أن يعلنها حرب شاملة ضد الإرهاب لا أن تنحصر المواجهة بين القوات المسلحة والشرطة دون باقي وزارات الحكومة وأجهزتها التنفيذية!

كان مطلوباً أن تسير الحكومة وفق خطة علمية لرفع كفاءة الخدمات الصحية والتعليمية وتطويرها وليس الاقتصار على إصدار تشريعات دون وجود المقومات البشرية والمادية اللازمة لتفعيلها!

كان مطلوباً أن يشعر الناس بجهود الدولة في إحياء الاقتصاد الوطني وتشغيل الطاقات العاطلة في مجالات الإنتاج المختلفة وخلق فرص العمل المنتج، وذلك قبل . أو جنباً إلى جنب. المشروعات العملاقة!

والأسبوع القادم نستكمل بإذن الله عرض تطلعات المصريين المشروعة نحو المستقبل الأفضل!

2015

25. تطلعات مشروعة للمستقبل! [2-2]

نستكمل اليوم عرض بعضاً من تطلعات المصريين المشروعة مع مطلع العام الثاني للرئيس السيسي في رئاسة الجمهورية والذي يأملون أن يكون العام الجديد أفضل من سابقه وفاتحة لسنوات من التنمية المستدامة وترسيخ العدالة الاجتماعية والبدء بتحول ديمقراطي حقيقي.

إن ما يتطلع إليه المصريون هو بالأساس التخلص من المشكلات والتحديات التي صنعتها أنظمة الحكم السابقة. وهو أمر صعب المنال باعتبار تراكم المشكلات طوال سنوات التردي والاستبداد التي سادت عصر مبارك، والجهالة والظلامية وإقصاء من هم من غير الأهل والعشيرة التي كانت سمات حكم الجماعة الإرهابية. وبالقطع فإن الرئيس السيسي ليس مسئولاً عن صنع تلك المشكلات والمصاعب، ولكنه بالقطع المسئول الأول عن ضرورة التصدي لها والعمل على إنقاذ الوطن منها ومن آثارها السلبية. وكذلك لا يمكن أن تسأل حكومات ما بعد 30 يونيو 2013 عن جرائم النظامين السابقين في حق الوطن والمواطنين، ولكنها بالتأكيد مسئولة عن استمرار ها وعدم الكفاءة في التصدي لها بأساليب غير تقليدية لا تكتفي بإخفاء مظاهر المشكلات، ولكنها تستأصل أسباب المشكلات من جذورها وتمنع تجددها. وقد تكون بعض ممارسات تلك الحكومات تساعد في تثبيت أركان بعض سمات النظم السابقة!!!

إن ما يتمناه المصريون هو القضاء على نظامي مبارك ومرسي ،فثورة 25 يناير لم يتح لها تحقيق أهدافها بسبب توقف الشعب الثائر عن فعاليات الثورة بمجرد أن أعلن مبارك تخليه عن السلطة، ومسارعة الجماعة الإرهابية إلى ركوب موجة الثورة والعمل بدأب للاستيلاء على مفاصل الدولة بإثارة الفتن وتكريس الفوضى ومظاهر الانفلات الأمني والاعتصامات والمطالب الفئوية التي شغلت المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومات السابقة عن مخطط الإخوان وحلفاؤهم من السلفيين للتسلط على مجلسي الشعب والشورى وانفرادهم باللجنة التأسيسية للدستور إلى

أن تمكنوا من الوصول إلى قصر الاتحادية!!!. وبذات المنطق فشلت الحكومات التي شكلت بعد الخلاص من حكم الإخوان الإرهابيين في تخليص الوطن من نظام حكم تكلس وعلاه الصدأ وانتشر به الفساد، وجهاز إداري ومؤسسات تكرست فيها البيروقراطية وترهلت تنظيماتها وأصبحت مضرب الأمثال في الفشل العام.

إن ما يتطلع إليه المصريون هو الخلاص من نظام حكم أُسقط رئيساه ولكن بقيت مؤسساته وسياساته وتوجهاته وقوانينه وإجراءاته يستخدمها ويعتمد عليها الرئيس السيسي وحكومته، وهو ما يهدد بالفشل كل ما يصبوا إليه الرئيس من تنمية وما يخطط له من مشرعات.

إن نظام حكم البلاد وإدارة شئونها لم يزل على حاله منذ 1952 مروراً بعصور عبد الناصر والسادات ثم مبارك وانتهاء بمرسي، وحتى بعد 30 يونيو 2013 وتنصيب رئيس منتخب جاء بعد إقرار الشعب لدستور جديد في يناير 2014!! النظام كما هو بدءاً من طريقة تشكيل الوزارات وعدم وضوح معايير إنشاء الوزارات وإلغاءها ودمجها أو فكها، فيتم إنشاء وزارات لا تمارس الاختصاصات التي أنشئت من أجلها وعندنا من هذا الصنف على الأقل وزارة العدالة الانتقالية ووزارة التطوير الحضري والعشوائيات، ووزارات لا ندري شيئاً عن أعمالها وإنجازاتها. إن كان ثمة إنجازات. مثل وزاراتي البيئة والبحث العلمي، ووزارات خارج السياق تغرد منفردة مثل الثقافة والعدل حتى وقت قريب. وقد أضيقت إلى التشكيل التقليدي وزارة دولة للسكان ووزارة دولة للتعليم الفني! وتبشرنا الأنباء بقرب عودة وزارة كان قد تم الغاؤها في السبعينات وهي وزارة المصريين في الخارج ووزارة سيتم سلخها من وزارة الصناعة والتجارة وهي وزارة المشروعات المتوسطة والصغيرة، ولا أحد يعلم لماذا تنشأ الوزارات أو متى ولماذا تلغى!!!

نفس الشيء يقال عن أسلوب ومعايير اختيار المحافظين وقيادات الإدارة المحلية ورؤساء المؤسسات والأجهزة الحكومية، فلا أحد يعلم متى ولماذا تجرى حركة

للمحافظين على سبيل المثال، وما هي معايير تقييم أداء المسئولين في كافة المجالات، ولا تزال المركزية الطاغية هي السمة الأساس للإدارة المحلية وما تزال التنمية المحلية حلماً بعيد عن المصريين!

إن نظام الحكم البلاد وإدارة شئونها لم يزل على حاله من غياب الرؤى والخطط والبرامج المعلنة التي يشارك المواطنون في مناقشتها ومن ثم قبولها أو رفضها. ما زالت المشروعات المسماة بالقومية أو الكبرى أو العملاقة تتنزل على الناس فجأة من مؤسسة الرئاسة دون أن تتاح الفرص لتدارسها وتقييم جدواها وأولويتاها بالمقارنة باحتياجات الوطن والمواطنين، ودون تقييم لاعتبارات التكلفة والعائد!

ما زالت نظم التعليم والبحث العلمي، ونظم العلاج والصحة، ونظم العمل في مختلف وزارات الدولة ووحدات الإدارة المحلية على ما هي عليه من روتين قاتل وفرص لا متناهية للفساد المالي والإداري مع تضخم أجهزة الرقابة!!!

أن كافة نظم الإدارة الحكومية التقليدية والمنتهية الصلاحية . بحكم التطور العلمي والتقنيات الجديدة، وبحكم تطلعات الناس وزيادة معارفهم . لا تزال هي القائمة منذ سنوات طوال وما تزال إدارة الرئيس السيسي تستخدمها بكل معوقاتها وسلبياتها. فأسلوب ومعايير إعداد الموازنة العامة للدولة كما هو منذ آخر تطوير بموجب القانون رقم 87 لسنة 2005! الذي نص على ضرورة تطبيق موازنة البرامج والأداء منذ تاريخ العمل به!

إن المصريين يطالبون الرئيس السيسي بالخروج من أسر نظم الحكم السابقة التي استمرت على مدى أكثر من ستين عاما، والانطلاق إلى نظم للحكم تعتمد الأساليب العلمية في التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء. نظم تستند إلى معايير واضحة ومعلنة في اتخاذ القرارات، واختيار السياسات والمفاضلة بين البدائل.

والمصريون يطالبون بنظم حكم ديمقراطية تؤسس لدولة مدنية قوامها المواطنة والتعددية السياسية الحقة، وتكون السيادة فيها . بحسب الدستور . للشعب.

إننا نعيش عصر العلم والمعرفة والعولمة، فلا نستطيع التخلف عن الركب أكثر من هذا!!!

2015

26. الحكومة بين الاستمرار والتعديل . . . أو التغيير؟

عادت وسائل الإعلام تردد تكهنات أو تكهنات عن تعديل وزاري وشيك، وبعضها أوحت بأن مصادرها تشير إلى احتمال ألا يكون مجرد تعديل بل أن الأمر قد يصل إلى تغيير شامل للحكومة. وتلك التوقعات تتزامن مع قرب انتهاء السنة الأولى لحكومة المهندس محلب التي كلف بتشكيلها بعد تولي الرئيس السيسي منصبه الرئاسي والذي يقترب من إتمام العام الأول من ولايته.

والمؤكد أن تقييم الرئيس هو العامل الحاسم في لكفاءة الحكومة وقدرتها على إنجاز ما يتطلع الشعب من القضاء على الإرهاب والفساد. وأوضح المصدر أنه لم يُطلب من رئيس مجلس الوزراء حتى الآن إجراء التعديل الوزارى، وسيتم تكليفه بإجرائه، عقب انتهاء الأجهزة الرقابية من تقاريرها، التى تشمل تقييما للمرشحين الجدد، من حيث الخبرات فى ملفاتهم وتمتعهم بالنزاهة المالية والإدارية. وأكد المصدر أن هناك ٣ ملفات تمثل معيار الحسم فى الإبقاء على الوزراء الجدد أو تغييرهم، وهى ضبط الأسعار بالأسواق، فيما يتعلق بالوزارات المعنية بالأسعار وهى: التموين والتجارة والصناعة، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى وزارات الكهرباء والصحة والإسكان والتعليم والنقل والزراعة، وإنهاء المشروعات وفقا للجدول الزمنى، خاصة المشروع القومى للطرق، ومشروع الـ٤ ملايين فدان، وهى المشروعات التى تعانى صعوبات فى تنفيذها وفقا للجدول الزمنى المعلن، مقارنة بنجاح جهاز المشروعات الوطنية والقوات المسلحة فى تنفيذ مشروعاتها بشكل أسرع مما هو موضوع لها من جدول زمنى، خاصة مشروع قناة السويس. أكد مسؤول رفيع المستوى أن التعديل الوزارى الذى يتم الإعداد له حاليا سيطيح بنصف حكومة المهندس إبراهيم محلب، وقد يصل عدد من سيتم تغييرهم إلى 17 وزيرا، أغلبهم فى المجموعة الوزارية الخدمية.

وقال المسؤول، الذى طلب عدم نشر اسمه، إن هناك ٣ جهات رقابية وسيادية تجمع معلومات عن مرشحين جدد بمواصفات محددة، خاصة فى ظل عدم الرضا عن أداء بعض الوزراء الذين شملهم التعديل الأخير، مشيرا إلى أن التعديل الوزارى القادم سيطيح ببعض الوزراء الثمانية الجدد الذين دخلوا الحكومة فى التعديل الوزارى الأخير.

2015

27. ألم يكن الحوار المجتمعي .... أجدى؟

صدر قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015 في الثاني عشر من شهر مارس الماضي ليحل محل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1978 وليمثل . كما تقول . الحكومة بداية لإصلاح الجهاز الإداري للدولة!

ومنذ صدور القانون، ومع إعلان وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري عن قرب صدور اللائحة التنفيذية لذلك القانون في بداية تطبيقه منذ أول يوليو الماضي، تفجرت ثورة الموظفين ضده وتصاعدت دعوات ممثليهم للمطالبة بوقف العمل به . إن لم يكن إلغاءه . وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه أيام القانون السابق، وبصفة خاصة عدم المساس بأجور العاملين في الدولة وحوافزهم التي كان القانون الملغي ينظمها بشكل يراه الكثيرون من موظفي الدولة أفضل مما جاء به القانون الجديد. وكانت ثورة الموظفين ضد القانون أقوى ما تكون خاصة في مصلحتي الضرائب والجمارك، وفي وزارة الآثار والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وفي وحدات متعددة من الجهاز الإداري للدولة.

ومن أهم ما يثيره المعارضون لقانون الخدمة المدنية أنه لم يتم طرحه بشكل جاد للحوار المجتمعي المفروض أن يكشف ما قد يكون به من سلبيات أو تغوٍل على حقوق ومصالح شرائح معتبرة من أصحاب الشأن المخاطبين به والذين ستتأثر مصالحهم ومراكزهم القانونية بما قد يأتي به من تغييرات إن سلباً أو إيجاباً.

ويتشابه قانون الخدمة المدنية مع كل . أو أغلب . القوانين التي صدرت منذ 30 يونيو 2013 في عهد الرئيس المؤقت عدلي منصور والرئيس المنتخب عبد الفتاح السيسي والتي تكاد تقترب من ثلاثمائة قرار بقانون حيث جمع الرئيسان السابق والحالي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بسبب عدم وجود برلمان، وذلك على الرغم من تعهدهما بعدم استخدام السلطة التشريعية إلا في أضيق الحدود ووفق ما تتطلبه ظروف الوطن من ضرورة التعامل مع مشكلات حادة أو مواقف طارئة.

ورغم ذلك العدد الهائل من القوانين التي أصدرها الرئيسان منصور والسيسي، فلم يكن الحوار المجتمعي جزءا من أسلوب الحكومة لشرح مشروعاتها وبيان أهمياتها للوطن وضرورات الاستعجال في إصدارها قبل أن تجرى الانتخابات التشريعية.

وذلك ما حدث من حكومة الببلاوي التي أصرت على استصدار قانون تنظيم التظاهر دون مناقشة مع القوى السياسية والمنظمات المجتمعية مما أثار موجات من الغضب والاحتجاج من جانب شرائح مجتمعية مؤثرة رأت في ذلك القانون تغولا من السلطة التنفيذية على حق المواطن في التعبير، فكانت التظاهرات ضده، وتمت محاكمة كثير من المتظاهرين وصدرت ضدهم أحكام بالسجن، وما تزال أصداء وآثار هذا القانون السلبية تتفاعل على الصعيدين المحلي والخارجي، والمطالبة بإلغائه.

ولم تكن قوانين الكيانات الإرهابية ومكافحة الإرهاب أو قرار رئيس الجمهورية الصادر في الصادر يوم 24 أكتوبر 2014بأن تتولى القوات المسلحة حماية المنشآت العامة وإحالة المعتدين إلى القضاء العسكري بأحسن حظاً . رغم عدم تفعيلها أو وضعها موضع التنفيذ الجاد من جانب الحكومة. من حيث طرحها للحوار المجتمعي وكسب رضا المواطنين عنها باعتبارها ضرورة لحماية الوطن من أخطار الإرهاب المتصاعدة والمستمرة رغماً عن إصدار تلك القوانين!

وبكثير من الانفراد بالرأي، يباشر وزراء الحكومة التصعيد في مواجهة الرأي العام بالإعلان عن مشروعات قوانين تصطدم بمصالح شرائح مجتمعية مهمة، بنفس الأسلوب من حيث استصدار قرارات من رئيس الجمهورية بقوانين ليست لها صفة الاستعجال والتي تتعارض مع مبدأ عدم استخدام السلطة التشريعية لرئيس الجمهورية إلا في أضيق الحدود والانتظار لحين تشكيل مجلس النواب القادم حتى يتاح للنواب ممثلي الشعب من فحص تلك المشروعات ومناقشتها مع الحكومة ، وهي ضمانات لحسن التشريع وتعبيره عن أهداف ومنافع وطنية، ولرفع الحرج عن الرئيس بإصداره قرارات بقوانين ستتعرض للفحص والتقييم والموافقة عليها أو

تعديلها أو رفضها عملاً بنص المادة 156 من الدستور التي تنص على أنه إذا كان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد.

ومن تلك القوانين المرشحة لإثارة عواصف من النقد والاعتراض من جانب أصحاب الشأن، مشاريع قانون الجامعات الجديد، وقانون المستشفيات الجامعية الجديد، وقانون التأمينات الموحد، وقانوني زيادة الرسوم القضائية ودعم صندوق الرعاية الصحية والذين أعلنت نقابة المحامين رفضها لهما، وقانون الإدارة المحلية رغم أن الدستور سمح باستمرار العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه. وتضم قائمة مشروعات القوانين ما يقرب من عشرين مشروعاً بقانون ليست كلها لها صفة الاستعجال، ومن الأفضل أن تتقدم بها الحكومة التي ستشكل بعد انتخاب مجلس النواب.

ولما لم يكن القصد من هذا المقال تكرار الحديث عن السلبيات والمشكلات التي يبرزها المعارضون لقانون الخدمة المدنية على سبيل التحديد، بل إن الغرض هو التحذير من ظاهرة إسراف الحكومة في السعي لدى الرئيس لاستصدار قرارات بقوانين لا تتصف بالاستعجال . وإن كانت مهمة . ولا مبرر لإثارة الزوابع حولها وتجييش المعترضين عليها من أصحاب المصالح المتعارضة بطبيعتها مع رؤية الحكومة. نكتفي بالتأكيد أن قانون الخدمة المدنية والذي أثارت اعتراضات الموظفين عليه غضب الرئيس، لا يمكن أن يكون بمفرده هو السبيل إلى إصلاح الجهاز الإداري للدولة على النحو الذي تقول به الحكومة، وهو الأمر الذي يبدي الرئيس اهتماما بالغاً به، وإذ كان من الواجب تفعيل خطة وزارة الإصلاح الإداري كاملة

. وليس فقط إصدار عنصر وحيد منها هو قانون الخدمة المدنية. ، لكى يتحقق إصلاح حقيقيً لجهاز مترهل يحتاج إلى إعادة تأسيس وإعادة بناء وليس إصلاح أو ترميم.

وفي ضوء ما يثيره استصدار الحكومة لقرارات بقوانين تتفق مع توجهاتها دون النظر إلى آراء ذوي الشأن ممن تمس تلك القوانين مصالحهم، ألم يكن عرضها في حوارات مجتمعية ديموقراطية أجدى؟

2015

28. تأملات في أوجاع الوطـن!

كان أمل المصريين أن يؤدي إسقاطهم لحكم المتخابر مرسي وجماعته الإرهابية إلى بداية عهد جديد من الاستقرار والتنمية السياسية والتقدم بخطوات سريعة في تنفيذ خارطة المستقبل التي انبثقت عن ثورة 30 يونيو من أجل تحول ديمقراطي حقيقي، وتفعيل آمالهم في العدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية الشاملة في جميع المجالات. ولكن بمرور الوقت، تزايدت أوجاع الوطن مع تصاعد وتيرة الإرهاب الإخواني وحلفاءه من التكفيرين والمتعاونين معهم من خلايا نائمة منتشرة في مختلف مؤسسات الدولة، وأضحى الأمل في الاستقرار والتنمية أكثر صعوبة وأعلى تكلفة. فشهداء الإرهاب يتساقطون يوميا من أفراد القوات المسلحة والشرطة، ورجال القضاء وعامة المصريين. ثم تزيد وتيرة الإرهاب يوماً بعد، وتتنوع وسائله للتدمير والتخريب من القاء عبوات ناسفة إلى إطلاق قذائف آربيجي على مبان حكومية في مشاهد تعلن استخفاف الجماعة الإرهابية بالدولة وبحكم القانون من ناحية، وتشهد من ناحية أخرى، بعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة في مواجهة الإرهاب سوى المواجهات الأمنية التي تكون في أغلب الأحيان بأسلوب رد الفعل على عمليات نفذها الإرهابيون ولاذوا بالفرار.

وبرغم جهود القوات المسلحة والشرطة في التصدي لجماعة الإرهاب، فإن هدف تجفيف منابعه لا يزال بعيد المنال، فالجهود الأمنية غير مؤهلة للتعامل مع مصادر الفكر الإرهابي، ومن أسف لا توجد مواجهات فكرية أو ثقافية ولا أنشطة إعلامية واعية مضادة للتيارات الإرهابية والتكفيرية المتشددة قادرة على تحجيم هذا الإرهاب واستئصال قياداته وتجفيف منابعه.

كذلك فإن التعامل مع الإرهاب. وهو مجموعة أعمال غير تقليدية بطبيعتها. لا يمكن أن تتحقق آثاره بتطبيق أساليب وإجراءات تقليدية! فالقضاء العادي لا يمثل وسيلة ناجعة وناجزة للوصول إلى القصاص العادل ضد الإرهابيين في وقت قصير. وعلى

سبيل المثال فقد القضاء المصري الشامخ ثلاثة من أبناءه في العريش منذ أيام بعد أن فشلت محاولة سابقة لاغتيال المستشار معتز خفاجي أمام منزله في حلوان، وكانت قنبلة قد تم تفجيرها من قبل أمام دار القضاء العالي، ولم يحدث رد من جانب الدولة في المقابل.

وتزيد أوجاع الوطن مع تخطى الإرهاب الإخواني كل الحدود وانطلاقه ليعربد في سيناء ومختلف محافظات مصر، ورغم تنوع العمليات الإرهابية واختلاف نتائجها ودرجات الخطورة فيها، فإنها جميعاً تستهدف إلحاق أكبر الأضرار البشرية والمادية وترويع المصريين وصولاً إلى حلم الجماعة الأكبر وهو إسقاط الدولة.

ومما يزيد من أوجاع الوطن، فضلاً عن أوجاع فقد شهداء الإرهاب، تلك الحالة من الفوضى. غير الخلاقة. في المشهد السياسي التي تشترك الحكومة والأحزاب والقوى السياسية على السواء في صنعها ومحاولة الإفادة منها بغض النظر عن تأثيرها المدمر على خارطة المستقبل وإمكانية تحقيق التحول الديمقراطي!

إذ فبعد حالة من الارتباك وتضارب التصريحات الحكومية حول موعد إجراء انتخابات مجلس النواب، حيث كان رئيس الوزراء قد أكد أنها ستتم قبل حلول شهر رمضان، ثم تراجعت الحكومة بعد أن صرح الرئيس السيسي بعدم إمكانية إجراءها قبل رمضان! ومن ثم تسود الآن حالة من الاسترخاء الحكومي تتمثل في عدم انتهاءها من تعديلات قوانين الانتخابات التي ستتم الانتخابات بناء عليها بعد إصدارها من الرئيس!

وكأن أوجاع الوطن لم تعد كافية فنرى الأحزاب والقوى السياسية تساهم بدورها في زيادة الفوضى . غير الخلاقة . باختلافاتها وتناحرها وتصارعها حول تكوين التحالفات الانتخابية المتنافسة على دوائر القوائم الأربعة، حتى من قبل أن تبدر بادرة مؤكدة لموعد إجراء الانتخابات البرلمانية. ويعيش الوطن يتألم من حال نخبه السياسية وأحزابه التي كان يؤمل فيها خيراً، فإذا بها مجرد لافتات أحزاب خاوية لا برامج لها ولا

خطط لإنقاذ الوطن والتصدي لأخطر ما يهدده وهو الإرهاب الأسود، إذ نجد تلك النخب السياسية يتنقلون بين القوائم بدون تبرير إلا البحث عن فرصة مضمونة للوصول إلى مقعد في مجلس النواب حتى ولو كانت عن طريق التحالف مع أعوان الشيطان! من جهة أخرى، تشتد الخلافات والصراعات داخل الأحزاب وتنتقل تلك المنازعات الى ساحات المحاكم، ووصل الأمر إلى تدخل الرئيس نفسه في محاولة لرأب الصدع بين قادة حزب الوفد. وكان المفروض أن يبتعد الرئيس عن هذا.، ثم زاد الطين بله دخول رجال الأعمال بقوة في المشهد الانتخابي بهدف استعادة دورهم أيام الحزب الوطني المنحل ولجنة سياسات الوريث، فنراهم يسارعون في تمويل أحزاب مصطنعة وإدارة حملات دعائية لانتخابات لم تبدأ بعد . وغير مؤكد إجراؤها .، والتنافس على حضور جلسات وهمية لما سمى حوار مجتمعي دعت له الحكومة لتمرير تعديلاتها لقوانين الانتخابات المحكوم بعدم دستورية بعض موادها. وكانت قمة المشهد الموجع للوطن أن تكالب ممثلو أحزاب لا وجود لها في الشارع المصري. ولا يعلم أسماءها إلا قليل من قارئ الصحف. في اجتماع امتد لثلاثة أيام. برعاية وتمويل أحد رجال الأعمال هؤلاء . بهدف اصطناع قوانين انتخابية جديدة تتفق مع أهدافهم وتحقق لهم ما يطمحون إليه في الانتخابات القادمة على أمل أن تستجيب الحكومة وهي في غفلة لرغباتهم!!!

وتزداد أوجاع الوطن جراء حالة الفوضى . غير الخلاقة والمقصودة . في المشهد الإعلامي. فإنه فضلاً عن التهافت والتردي في المضمون الإعلامي في كثير من البرامج، وعدم مهنية ما يعرض على شاشات الفضائيات وما تنشره صحف تسمي خاصة أو مستقلة. أو ما شاء لهم أصحابها .، كشفت بعض تلك الوسائل الإعلامية عن وجهها المعادي لثورة الشعب وغايته في التحرر والتطهر من آثار النظم السابقة، وطفقت تلك الوسائل في استخدام عناصر من إعلاميين سابقين فقدوا مصداقيتهم وتلونوا بألوان كل النظم السابقة، وبدأوا في محاولة تجميل وجوه مكروهة لدى الشعب

وتقديمها لهم معتمدين على حكمة نجيب محفوظ الخالدة " آفة حارتنا النسيان". كذلك كشفت بعض الوسائل الإعلامية عن شبقها واشتياقها إلى نظام مبارك فاحتفت بمداخلة هاتفية منه وكأن الشعب لم يقم بثورة ضده كان هتافهم فيها كلمة واحدة " ارحل"، والحق إن المشهد الإعلامي يدعو إلى الرثاء! وقد يكون النسيان قرار الشعب مؤقتاً!

إن أوجاع مصر في تزايد . الإرهاب الفساد، النخب السياسية خاوية الوفاض، الإعلام الذي يفتقد المهنية والمصداقية، والحكومة التي تفتقد الوعي السياسي والكفاءة والفاعلية الإدارية،

كان الله في عون مصر وشعبها الصابر إلى حين!

2015

29. تساؤلات حول إعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون!

جاء في أنباء السبت الماضي أن الحكومة ستبدأ هيكلة " الإذاعة والتليفزيون" وفق البيان الصادر عن مجلس الوزراء وفي أعقاب زيارة المهندس محلب ووزير التخطيط لمبنى ماسبيرو. ومما جاء في الخبر أن "محلب" قال «سندشن خطط الإصلاح الإداري للدولة من ماسبيرو، لننطلق بمصر كلها»، مضيفًا أنه «لن يُضار أي موظف، ولكن هناك جراحات يجب أن تتم، ولن نسمح باستمرار الوضع القائم، وبدأنا من الإذاعة والتليفزيون، لأن هذا المبنى له تأثيران أحدهما اقتصادي، والتأثير الآخر على تكوين الشخصية المصرية». ونسبت الأنباء إلى وزير التخطيط قوله «تم تشكيل فريق عمل متخصص ضم نخبة من الخبراء، عكف على دراسة كافة الأوضاع السائدة، وكذلك الاطلاع على كافة الدراسات السابقة التي أعدتها العديد من الجهات». وأوضح «العربي»، أنه من هذا المنطلق، خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الشامل للاتحاد يجب أن يتمحور حول خمسة أهداف رئيسية هي: «الحفاظ على كافة الحقوق القائمة للعاملين، حسن استغلال الطاقات والكفاءات، زيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الخدمة، إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي، وتطوير القدرات الفنية والإبداعية».

إن الأصل في أي محاولة علمية لإصلاح جهاز ما أو إعادة هيكلته أن يتم تحديد الدور الذي يترض أن يؤديه ذلك الجهاز والنتائج الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو المجتمعية التي ينتظرها المجتمع المستفيد من الجهاز. وتلك الخطوة الأولى في أي خطة للإصلاح أو إعادة الهيكلة تصبح أكثر أهمية وحتمية إذا كان الإصلاح سيمتد ليشمل الجهاز الإداري للدولة بكل مكوناته من وزارات ومؤسسات وهيئات عامة ومصالح وأجهزة مستقلة وصولاً إلى وحدات الإدارة المحلية، ذلك إن كنا نريد إعادة هيكلة حقيقية.

والأمر المعلن ـ حتى الآن ـ اقتصر على اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالنظر إلى أهميته من ناحية، وحجم مشكلاته وتضخم القوى العاملة به إلى حدود غير معقولة ولا

متناسبة مع ما يؤديه وما ينتجه من منافع للدولة والمجتمع. وكان المنطقي أن تبدأ خطوات إعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون بمراجعة جادة لوظيفته والأهداف التي ترجوها الدولة من وراء وجوده. فضلاً عن تطويره ورفع كفاءته. أخذاً في الاعتبار الاتجاه لمسايرة الحركة العالمية في إلغاء وزارة الإعلام والانفتاح على مختلف وسائل وقنوات الإعلام المصري وعدم الانحصار في أسر " إعلام الدولة"، وشاهدنا على ذلك إعداد خطابات ولقاءات إعلامية لمسئولين كبار في الدولة باستخدام معدي ومقدمي برامج من خارج تليفزيون الدولة.

وتصبح الخطوة الثانية في خطط إعادة الهيكلة. لاتحاد الإذاعة والتليفزيون مثلاً. هي توضيح وصياغة الرسالة التي يستهدف الاتحاد تحقيقها والأهداف الاستراتيجية المطلوبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ويكون ذلك في ضوء دراسة كاملة للمناخ المحيط وما به من فرص يمكن استثمارها، وما يوجد فيه من مهددات تمثل خطورة على إمكانية تشغيل الاتحاد وحتى استمراره. وبنفس المنطق يجب تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف في الاتحاد، ومن ثم يمكن بناء استراتيجية تستهدف استثمار نقاط القوة الموجودة بالاتحاد في تفعيل الفرص ومعالجة نقاط الضعف حتى يمكن تجنب أو تحييد المهددات الموجودة في المناخ المحيط.

ويكون بناء التنظيم القادر على تفعيل الرسالة وتحقيق الأهداف وتشكيل البناء الوظيفي القادر على أداء مهام الاتحاد هو الخطوة الثالثة، ثم بناء هيكل النظم والأليات التقنية والإدارية المناسبة لطبيعة عمل الاتحاد والمواكبة للتقدم الإداري والتقني في منظمات الإعلام المرئي كخطوة أساسية في تكوين الأطر التنفيذية وتحديد خصائص ومؤهلات وأعداد العاملين ونظم الثواب والعقاب المناسبة في ضوء رؤية واضحة وفهم سليم لإجراءات إدارة الأداء وتأكيد جودة كل ما يتم عمله وإنتاجه في الاتحاد. ولا أريد إغفال أمور ثلاثة عند بحث مسألة إعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون. شأنه في ذلك شأن أي جهاز أو منظمة يراد إعادة هيكلتها ؛ تلك الأمور الثلاثة هي الإطار

التشريعي والنمط القانوني للاتحاد، والتخطيط المالي والاقتصادي والعوائد المتوقعة لفعاليات الاتحاد، ثم الملاءمة والتوافق مع المناخ المحيط في الوطن واتجاهات المستفيدين . وهم أصحاب المصلحة في وجود الاتحاد والمتحملين تكلفته من أموالهم كدافعي ضرائب .. وكمثال على أهمية الأمر الأول وهو الإطار التشريعي والنمط القانوني صدر رقم 1 لسنة 1971 بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون 1971ثم صدر القانون رقم 13 لسنة 1979 وقد أعطى هذا القانون الجديد مزيدا من الاستقلال الإداري والمالي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون من أجل دفعه لتحقيق رسالته الإعلامية، وذلك على خلاف ما سائداً في مختلف أجهزة الدولة حينئذ، وكان الهدف الذي سعى إليه الأستاذ محمد حسنين هيكل وزير الإرشاد القومي في ذلك الوقت هو تكوين آلية إعلامية متطورة تحاكي هيئة الإذاعة البريطانيةBBC ..

أما الأمر الثاني فهو يتعلق بأهمية الجوانب المالية والاقتصادية وتأثيرها على كفاءة التشغيل والنجاح في تحقيق الأهداف. ومن نافلة القول إن ما يشكو منه الاتحاد القائم حاليا هو تضخم العمالة، وقلة الموارد الناتجة عن عدم إقبال المعلنين لقنوات الاتحاد كوسيلة إعلانية، وتوقف الاتحاد. تقريبا. عن الإنتاج الدرامي وفقد السوق التي كان قطاع الإنتاج بالاتحاد هو الأهم فيها قبل أن تغزوها الدراما السورية والتركية على سبيل المثال، وفوائد الديون المثقل بها الاتحاد. وفي هذا المقام يصبح الحديث عن أنه لن يضار من العاملين بماسبيرو نتيجة إعادة الهيكلة متنافياً مع مبادئ الإدارة وأساسيات عمليات التطوير المؤسسي.

أما الأمر الثالث والأهم، فهو التعرف على آراء أصحاب المصلحة ومدى إقبالهم على مشاهدة برامج قنوات الاتحاد والتعرف على توجهاتهم وآراءهم في شأن خطة إعادة الهيكلة!

ومع كل الاحترام لرغبة الحكومة في بدأ خطط الإصلاح الإداري للدولة من "ماسبيرو"، فإن خطة إعادة هيكلة ماسبيرو تحتاج إلى مناقشة أكثر شفافية.

2015

30. برامج العبور بمصر إلى المستقبل! [3.1]

نعرض اليوم والأسابيع القادمة لبعض مقترحات لبرنامج فعال للحكومة في مرحلتها القادمة التي ستخضع فيها لرقابة مجلس النواب وسيكون رئيسها وأعضاؤها محلاً للمساءلة الاستجواب وحتى سحب الثقة إذا لم يوفقوا إلى تحقيق مطالب التنمية والعدالة الاجتماعية والتطوير الشامل في كل مجالات الحياة.

ورغبة في تيسير مهمة الحكومة صياغة برنامج عملي وقابل للتنفيذ فوراً حتى من قبل أن يعرض على مجلس النواب، نذِكر الحكومة بعدد من الدراسات التي شارك فيها بعض أعضائها في حكومات سابقة، ولم يتم تنفيذها رغم ما أنفق فيها من وقت ومال وأفكار مبتكرة شارك بها نخب من علماء مصر وخبراؤها دون أن يجدوا تلك الدراسات والمخططات موضع التفعيل لصالح مصر والمصريين.

ونبدأ بتذكير الحكومة ووزير الإسكان الحالي د. مصطفي مدبولي بالمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية الذي كان له دور رئيس في إعداده وقت أن كان رئيساً للهيئة العامة للتخطيط العمراني، والذي أقره مجلس الوزراء برئاسة دكتور عصام شرف يوم 9 يونيو 2011 وإشراف دكتور محمد فتحي البرادعي وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية حينئذ. وقد اشتمل المخطط على دراسات عميقة لكل مشكلات المعمور المصري، وسأكتفي بعرض العناوين العريضة لمحتويات المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية للاستدلال على مدى شموله من حيث تشخيص المشكلات المصرية، والحلول العلمية لعلاجها.

فقد بدأ المخطط الاستراتيجي برصد الوضع الحالي للبلاد للإجابة على تساؤل مهم هو أين نحن الآن؟ وقد تمت الإجابة عن هذا التساؤل بعرض ملامح الخصوصية المصرية من حيث الموقع وعبقرية المكان ووسطية المناخ، وتطور مصر وثنائية "الحيز المعمور" و"الحيز المهجور"، ووصف السكان والمكان. ثم انتقلت وثيقة المخطط إلى وصف الحيز الحالي وبيان ما يعانيه من مشاكل وتحديات، فتعرض

المخطط إلى تحليل المجال العمراني والحضري وما به من الخلل في منظومة العمران ودلالاتها، والخلل في منظومة الإسكان وانعكاساته الاجتماعية، وتدني مستوى الحياة الحضرية، وكارثة الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية. وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي عرض معدوا المخطط لمشاكل الفقر، البطالة، الأمية، ومشكلات ضعف الابتكارية المصرية في مواجهة التنافسية الدولية. ومشكلات الصحة والتغذية.

وقد اهتم معدوا المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية بدراسة أوضاع الموارد الحاكمة للتنمية وأهمها المياه والطاقة. كما تطرق المخطط إلى تقييم النظام الإداري القائم على إدارة التنمية ومشكلة المركزية الإدارية، وسلبيات النظام الإداري الحالي. وفي سياق البحث عن الطريق إلى المستقبل قارن المخططون بين تنمية مصر عن طريق عمران الأرض السوداء [القديمة] وعمران الأرض الصفراء[الصحاري]!

ولم يتوقف صناع المخطط لاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية عند حد التشخيص، بل قدموا رؤيتهم والأهداف التي يسعون إليها، وحددوا المعطيات الأساسية للرؤية وتحقيق الأهداف، وحددوا أهداف التنمية والتطورات المرحلية للرؤية التي قسموها إلى ثلاث مراحل عشرية، المرحلة العشرية الأولى (2013 . 2022)، المرحلة العشرية الثانية (2022 . 2032)، المرحلة الثالثة وتتعلق بالمدى الطويل (2032 . 2052).

وخلص واضعوا المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية إلى نتائج رئيسة كانت محوراً للتقدم بمشروعات لتحقيق التقدم على طريق المستقبل، منها؛

- ضرورة امتداد الحيز العمراني الحالي ليشمل صحراوات مصر وسواحلها لكي يستوعب الزيادات السكانية المستقبلية،
- بدء حياة جديدة خارج الوادي والدلتا بمقومات وأسس حضارية جديدة.

- الارتقاء بمستوى الحياة بالحيز الحالي ودمج الحيزين لكي تكون مصر بكامل مسطحها الجغرافي وبحيزيها المأهول والمستقبلي تمثل وحدة تنموية واحدة متكاملة.
- تكامل مجالات التنمية: المكانية والعمرانية والاقتصادية والاجتماعية في منظومة تخطيطية مؤسسية وتشريعية واحدة.
- وضع نظام مؤسسي وتشريعي متكامل لإدارة التنمية على المستوى القومي والإقليمي والمحلي يتسم بالكفاءة العالية والمعاصرة، ويحقق المشاركة الشعبية الكاملة في جميع مراحل التنمية تخطيطاً وتنفيذاً.

وقد اجتهد فريق الدراسة في إعداد مخطط استراتيجي قومي شامل يحدد النطاقات المكانية للتنمية الإنتاجية والخدمية التي يمكن أن تتوطن فيها، والأنماط الاقتصادية للتنمية، والشرائح السكانية التي يمكن أن تنتقل إلى محاور التنمية الجديدة، ومراحل وأولويات التنمية، ورسم حدود الأقاليم التخطيطية الاقتصادية الإدارية، ووضع نظام الحوكمة الملائم للحياة الجديدة القائم على اللامركزية والمشاركة الشعبية والديمقراطية السياسية.

وقد قام فريق الدراسة بتحديد مجالات دراسة التنمية العمرانية ومخططها الاستراتيجي تتمثل في خمس مجالات رئيسية وهي: مجال التنمية الاقتصادية، مجال التنمية البشرية، مجال مقومات التنمية، مجال التنمية المكانية، مجال إدارة التنمية.

وقد تطرق المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية إلى دراسة مفهوم ـمحاور التنمية **Corridors of Development** والمقارنة بين محاور التنمية الطولية من الشمال إلى الجنوب بصورة موازية للمحور العمراني الحالي وبين والمحاور العرضية المتتالية التي تبدأ بسيناء وساحل البحر الأحمر والصحراء الشرقية شرقاً وتمر بالحيز المعمور في الوادي والدلتا وتنتهي في الصحراء الغربية غرباً. كذلك تمت دراسة أقاليم التنمية

Regional Development حيث قد تتركز أغلب جهود التنمية في قطب واحد من أقطاب النمو مثل ما حدث في مشروع توشكى للتنمية الزراعية على سبيل المثال. وقد تتجه إلى تنمية محور من محاور التنمية الرئيسة كما نادى به البعض في التركيز على محور الباز غرب الوادي والدلتا. وقد اتجه المخططون إلى تفضيل التنمية الإقليمية. أي تنمية الإقليم التنموي بكل ما فيه من أقطاب نمو ومحاور تنموية داخله ومحاور تنموية قومية عابرة به

وتم التركيز على مجموعة مشاريع تنموية عاجلة منها تطوير إقليم قناة السويس كمركز لوجستي وصناعي عالمي (المرحلة الأولى)، تنمية سيناء، تنمية الساحل الشمالي الغربي وظهيره الصحراوي، تنمية محافظات شمال الصعيد، تنمية جنوب مصر والنوبة ومنطقة حلايب وشلاتين ورأس حدبة، ومشروعات للنقل القومي والإقليمي والمحلي، ومشروعات تحلية المياه وتوفير مصادر جديدة لها وترشيد استهلاكها، وأخيراً توفير مصادر جديدة للطاقة الجديدة والمتجددة، وعلى الأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

والمقترح أن يدعو رئيس مجلس الوزراء فريق إعداد ذلك المخطط الاستراتيجي القومي لتحديثه واعتباره المحور الأساس في برنامج الحكومة الذ سيطرح للنقاش المجتمعي ثم يقدم إلى مجلس النواب.

ويحيا أبناء مصر من العلماء والخبراء،

2015

31. برامج العبور بمصر إلى المستقبل! [3.2]

لا يخفى عن المخططين لمثل ذلك البرنامج ضرورة تحليل ظروف الوطن وأوضاعه الداخلية، كذا الإحاطة الشاملة للظروف الخارجية المحيطة، وما تحمله كافة المعطيات الداخلية والخارجية من مهددات ينبغي التعامل معها للقضاء عليها أو لعلاجها ولتخفيف أو لتحييدها لفترات قد تسمح لجهود التنمية ومشروعات التطوير الوطنية أن تجد سبيلاً إلى التحقق. من جانب آخر، يهتم المخططون بالكشف عن الفرص والإيجابيات في الوطن والظروف المحيطة به خارجيا، لإعداد السياسات والخطط والمشروعات لاستثمار تلك الفرص وإنجاز أهداف تنموية تحقق غايات المواطنين في مستقبل أفضل.

وتعتمد مسيرة الوطن نحو التنمية المستدامة على جودة وفعالية البرامج التي تعمل على تحقيق أعلى معدلات العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى جودة الحياة والارتفاع بكفاءة وجودة الخدمات العامة والاستقرار السياسي والأمان المجتمعي.

إن مصر لا تزال تعاني من قضايا أساسية وتقليدية تحررت منها كثير من الدول النامية التي صاحبتنا أو تبعتنا في مسيرة التنمية، وتدور تلك القضايا أساساً حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض. ثم أضيف ثلاثي جديد هو الإرهاب، والفساد، والفشل الإداري في مختلف أجهزة الدولة.

أما الفرص المتاحة لمصر والتي يجب بذل كل الجهود لاستثمارها وإطلاقها بأساليب غير تقليدية وابتكارات علمية وفكرية فحدث عنها ولا حرج! وأهمها المورد البشري الضخم الذي يصل إلى تسعين مليون إنسان منهم نحو 50% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة، فئة العمل والإنتاج. ونحو 12 % في الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة. ويضم ذلك المورد الأهم والأغلى تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً. كما يتميز الهيكل البشر المصري بطاقة علمية مهولة من

أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث، إضافة إلى ما يقرب من ثمانية ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج من مختلف التخصصات. وتوجد مصر في موقع عبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، بينت دراسة المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية التي عرضنا محاوره في مقال الأسبوع الماضي أهميته الاستراتيجية في تطوير الحاضر والمستقبل المصري.

كما تتمتع مصر بفرص تمثلها الأرض المصرية وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان [3.6%] والموارد المائية المتعددة المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالي تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3، وتلك الثروة مهدر جانب مهم منها وتتحول من فرص وإمكانيات إلى مشكلات وكوارث تجريف الأرض الزراعية والبناء عليها، فضلاً عن إهدار المياه، رغم أن مصر بها نهر النيل الذي يجري من جنوبها إلى شمالها بطول 1532 كيلومتراً.

ومن الفرص الهائلة لمصر قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية والإضافة إليها بحفر القناة الجديدة والفرص الواعدة بتنمية محور القناة ومشروعات شرق بورسعيد التي دشنها الرئيس السبت الماضي 28 نوفمبر، ثم التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء.

ثم إن مصر غنية بالموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل الزجاج. وأخير تم الكشف عن أكبر حقل للغاز الطبيعي على سواحل البحر الأبيض المتوسط والمتوقع بدء إنتاجه خلال ثلاث أعوام.

وتمثل الطاقة الشمسية مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء والحد من استخدام الوقود، والأكثر من هذا أنه يمكن مع التطورات التقنية المستمرة

تصدير الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية إلى مختلف دول العالم وبخاصة الدول الأوروبية.

وإذا أردنا حصر مصادر إنتاج الثروة في مصر فإن الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية والرومانية تأتي في مرتبة متقدمة من حيث إمكانية الاستثمار، ولكنها تعاني مثل غيرها من الموارد والفرص من الإهمال والإهدار الناتج عن سوء إدارة وعدم تطوير الأماكن الأثرية. ولا يفوتنا في هذا الرصد لفرص مصر في التنمية الواعدة تأكيد الدور المهم للسياحة، بغض النظر عن الكبوة الأخيرة التي أصابتها نتيجة لحادثة إسقاط الطائرة الروسية على أرض سيناء.

ولكن ثمة تحديات تواجه مصر في برامجها لاستثمار تلك الفرص والتعامل الإيجابي بالأسلوب العلمي مع مصادر التهديد. وهذه التحديات لا يمكن التعامل معها واحداً بعد الآخر، وإنما تقضي الضرورة الوطنية بمواجهتها في ذات الوقت باستخدام كل منجزات العلوم والتقنية ولمعرفة، وتجارب الشعوب الرائدة في التقدم والتنمية، لتأسيس مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

ويعتبر توحيد الوطن في كيان منسجم ومتعاون ومتوافق مع ضرورات التنمية الشاملة هو التحدي الأول والرئيس، لكي يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

والتحدي الثاني تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى إلى مصاف المنظومات التعليمية العالمية والاستثمار في إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلاً عن التعمق في مجالات التخصص

العلمية والمهنية المختلفة، وإيجاد نظم فعالة وموضوعية لاختيار هؤلاء القادة وإسناد مهام ومسئوليات الإدارة إليهم في كافة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.
والتحدي الثالث هو قدرة الدولة ومنظمات المجتمع كلها للتعاون في تطوير منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتطوير التقني تستثمر المتاح من عقول وقدرات العلماء والباحثين المصريين في الداخل والخارج. الأمر الذي يمكن من تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتقدمة وفق معايير الجودة والتميز، تلتزم بمنهجيات إدارية تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتقويم الموضوعي للإنجازات والآثار المترتبة عليها. والقضاء على فرص ومصادر الفساد المؤسسي.
ويكون التحدي الرابع هو خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأسس نابعة من ظروف مصر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.
ومن الضروري التعامل بجدية مع التحدي الخامس وهو تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصاً متزايدة لتصدير المنتجات المصرية -المطابقة للمواصفات العالمية -إلى كافة أسواق العالم.
وإلى المقال القادم،
2015

32. برامج العبور بمصر إلى المستقبل! [3.3]

اقترب موعد دعوة الرئيس السيسي لمجلس النواب للاجتماع ليبدأ دور انعقاده الأول بعد تمام مرحلتي الانتخابات. ومن ثم يقترب موعد تقديم الحكومة لبرنامجها إلى المجلس في محاولة للفوز بثقته وفق المادة 146 من الدستور، وهي المرة الأولى التي تتقدم حكومة مصرية إلى مجلس تشريعي لعرض برنامجها والحصول على الثقة، فهو اختبار للحكومة التي كلفها رئيس الجمهورية، وهو كذلك اختبار للمجلس المنتخب الذي يمارس هذا الاختصاص للمرة الأولى في تاريخ المجالس التشريعية المصرية، وهو أخيراً اختبار لكفاءة الناخب المصري في اختيار ممثليه في أول مجلس للنواب بعد ثورة 30 يونيو!

ونعرض في مقال اليوم لبعض الالتزامات الدستورية التي نص الدستور على التزام الدولة بها والمفروض أن يتضمنها برنامج الحكومة بصفتها من الأمور الأساسية والعاجلة.

لقد نص الدستور على أمور مهمة في مجال تنظيم الإعلام المسموع والمرئي، وتنظيم الصحافة المطبوعة والرقمية وغيرها، وكأن واضعوا الدستور قد تنبأوا بما يعانيه الإعلام المصري الآن من انفلات وتدني مستوى المهنية والكفاءة بين أغلب ممارسيه، ومن سيطرة رجال أعمال ليسوا من أهل الإعلام، وجدوا فيه مجالاً للاستثمار وفرصة لتحقيق الاقتراب من السلطة. فقد نصت المادة 211 على إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ونصت المادة 212 على إنشاء الهيئة الوطنية للصحافة، والمادة 213 على إنشاء الهيئة الوطنية للإعلام. وكانت حكومة م. محلب قد شكلت لجنة لوضع التشريعات اللازمة لتفعيل تلك المواد، وفي ذات الوقت اعترضت نقابة الصحفيين على تشكيل تلك اللجنة وشرعت في إعداد التشريعات بواسطة لجنة أخرى من أعضاءها، وانتهي الأمر باستقالة حكومة محلب وتوقف العمل في إعداد تشريعات الإعلام والصحافة. ونتمنى أن يحتوي برنامج الحكومة على تصور الحكومة وخطة

عملها لإنجاز تلك التشريعات على وجه يتوافق مع مقاصد الدستور ولا يعمد إلى ترسيخ الموروث والممارسات والتكوينات الصحفية والإعلامية من عهود ما قبل 25 يناير!

كذلك نصت المادة 218 من الدستور على التزام الدولة بمكافحة الفساد على أن يحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. ورغم أن حكومة م. إبراهيم محلب كانت فد أطلقت ما أسمته "الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014 . 2018"، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع لا يزيد عن المعتاد من كشف حالات فساد وإحالة المتورطين فيها إلى التحقيق، ثم السير في المراحل المعتادة عند إحالتها إلى القضاء! لكن لم نشهد أي محاولة لاقتلاع مصادر الفساد وعناصره الأساسية المتفشية والمتجذرة في الجهاز الإداري للدولة! ورغم أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المشار إليها بدأ تنفيذها أواخر 2014، إلا أنها لم تتضمن ما اتجهت إليه كثير من الدول من إيجاد هيئة مهمتها "منع الفساد"، ولا تزال الأجهزة الرقابية المتعددة في مصر تفتقد التنسيق فيما بينها لمنع الفساد واستئصاله من جذوره وليس فقط الكشف عنه! فنأمل إحياء مشروع " المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد" الذي كان دستور 2012 "الإخواني" قد نص عليه في مادته رقم 204 !!!

ونصت المادة 236 من الدستور على أن تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة. وإذا كان النص الدستوري قد حدد مناطق بعينها على أنها "محرومة"، فإن الواقع الأليم الذي نعيشه يجعلنا نضم الإسكندرية والبحيرة إليها بحكم ما جرى لهما جراء الأمطار الشهر الماضي! ويجعلنا نضيف مناطق مهمة من القاهرة وغيرها من المدن والقرى والأحياء المصرية "المحرومة" من النظافة حيث تتراكم القمامة في كل مكان، والمحرومة كذلك من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي!

من ناحية أخرى، فإن المادة 237 من الدستور تلزم الدولة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، وفق برنامج زمني محدد! ولعلنا نجد في برنامج الحكومة هذا البرنامج الزمني المحدد الذي ألزم الدستور الدولة به، ولعلنا أيضاً نتعرف على الإجراءات والخطوات العملية التي تتعهد بها الحكومة في برنامجها لمجلس النواب، مبتعدة عن العبارات الإنشائية والوعود غير القابلة للتفعيل، وكفانا ما حاق بقانوني الكيانات الإرهابية ومكافحة الإرهاب من تجمد وعدم تفعيل! وكفانا أيضا أن أحد عشر دولة امتنعت عن إرسال وفودها إلى بطولة العالم للاسكواش التي كان مفروضا أن تنظمها مصر بعد أيام، بدعوى أن مصر ليست آمنة!!!

ثم نأتي إلى المادة 238 التي نصت على أن " تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية.2016/2016. وتلتزم الدولة بمد التعليم الالزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2016/2017. فإن من حقنا أن نتعرف كيف سيتم تفعيل هذا النص الدستوري ومصادر التمويل الذي ستعتمد الحكومة عليها، والأهم والأخطر في رأي هي الخطط الشاملة لتطوير منظومات التعليم في جميع مراحله ومنظومة البحث العلمي ومنظومة الصحة، وليس فقط مجرد زيادة الإنفاق مع بقاء كل شيئ آخر على حاله من التدني والفشل!

وعلى صعيد تطوير نظام الإدارة المحلية القائم الآن، فقد سمحت المادة 242 من الدستور باستمرار العمل به إلى أن يتم تطبيق ما نص عليه في مواده أرقام 175 . 183 تدريجيا خلال خمس سنوات من نفاذه، وفد مضى الآن ما يقرب من سنتين، فلا بد أن يتضمن برنامج الحكومة مشاريع تطوير الإدارة المحلية خلال السنوات الثلاث المتبقية من المهلة التي سمح بها الدستور، خاصة وأن وزير التخطيط كان قد نُسب

إليه قوله "إن برنامج الحكومة الذي سيقدم إلى مجلس النواب سيغطي الفترة حتى 2018"!

تلك بعض الموضوعات التي نود أن يشملها برنامج الحكومة الذي تتقدم به إلى مجلس النواب علها تفوز بثقته، والأهم أن تفوز بثقة المواطنين أصحاب السيادة وأصحاب الوطن ذاته!

وأخيراً، نصيحة إلى الحكومة، ليس هذا بالوقت المناسب للدخول في معركة مع مجلس النواب الذي نص الدستور في المادة 118 على أن يضع لائحته الداخلية لتنظيم العمل فيه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، والمحافظة على النظام داخله، وتصدر بقانون. هذه النصيحة بمناسبة الضجة المثارة مع المجلس بإقالة أمينه العام وتعيين خلف له والمجلس على بعد أيام من عقد جلساته، وأيضاً بمناسبة ما نُسب إلى وزير شئون مجلس النواب أنه قد تم إعداد مشروع لائحة داخلية للمجلس ستعرض على مجلس الوزراء، فهذا اختصاص مجلس النواب ولا شأن للحكومة به!!!

2015

33. تقييم مبكر، وتحذير للحكومة "الجديدة"!

مضى على تشكيل الحكومة الحالية خمسة أسابيع، وقد يكون في التبكير بتقييم أداءها ميزة تعريفها بما يجب عليها عمله في هذه الفترة الصعبة من المسيرة المصرية. ففضلاً عن المشكلات المتراكمة لسنوات طويلة من تردي الخدمات العامة وسوء حالة المرافق وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وتفشي البطالة، وارتفاع أسعار السلع الضرورية لجماهير الشعب، يزداد حمل الحكومة بمشكلات ورثتها عن سابقاتها من حكومات ما بعد 30 يونيو 2013، وأهمها الإرهاب والغلوُ الديني والتطرف الفكري لجماعات الإسلام السياسي. ولا ننسى أن نضيف إلى تلك الحزمة من المشكلات المشكلة المزمنة وهي الفساد المالي والإداري للجهاز الإداري للدولة وما يترتب عليه من فساد مجتمعي!!!

وهدف هذا التقييم المبكر، هو تذكير الحكومة بأنها تسير على منهج حكومات سبقتها وكان نتيجته الفشل العام. فالحكومة الحالية "الجديدة" بلا برنامج معلن حتى الآن، وتسير في أداءها بلا خطة تحدد أولوياتها ويمكن متابعتها وقياس النواتج المتحققة عتها. ويبدو أن سيل المشكلات المستجدة . والمتوقعة . قد أسهم في تكريس ذلك المنهج المتجاهل للتخطيط العلمي واتخاذ القرارات بناء على دراسات ومعلومات في ضوء سياسات واضحة ومعلنة وقابلة للنقاش والحوار، كل ذلك على أساس رؤية كلية وسياسات شاملة لأبعاد الوطن وغاياته.

وقد تفاقمت في الأيام الماضية أزمة الدولار واختفائه مما اضطر البنك المركزي إلى رفع سعره بالنسبة للجنيه المصري مرتين خلال الأسبوع الماضي حيث وصل سعره إلى 803 جنيه، وبالقطع سوف يزيد هذا السعر خارج البنوك المعتمدة، بما لذلك من تأثيرات تضخمية للأسعار في الأسواق المحلية. ويزيد تلك الأزمة تراخي الحركة السياحية إلى مصر وتهاوي الصادرات المصرية مع توحش الاستيراد لدرجة أن مصر

تحولت إلى غابة للاستيراد العشوائي والمستفز لقطاعات الناس الذين يبحثون عن مأوى أو فضلات الطعام في أكوام القمامة التي لا يخلو منها شارع في مصر المحروسة. ونعود إلى منهج الحكومة "الجديدة" في التعامل مع تلك الأزمات، فلا نجد مؤشرات على سياسات واضحة وقرارات حاسمة. وسوف نحتكم إلى الدستور لعله يخرج الحكومة من عثرتها. إن المادة رقم 163 تنص على أن الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء، ونوابه، والوزراء، ونوابهم. ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها، ويوجهها في أداء اختصاصاتها. فالحكومة إذن بحكم الدستور صاحبة اليد العليا والمتصرفة في أمور الوطن، عدا ما يخص رئيس الجمهورية من صلاحيات حددها الدستور كذلك.

ولكن برغم أن الدستور يعطي أهمية كبيرة لمنصب رئيس مجلس الوزراء ويجعله إلى حد كبير شريكاً لرئيس الجمهورية في مسئولياته كرئيس للسلطة التنفيذية، ومن جانب آخر، يعطي الدستور لمجلس الوزراء . بمعنى آخر الحكومة . سلطات واسعة، إلا أن الممارسة العملية للعلاقة بين رئيس الجمهورية من ناحية وبين الحكومة من ناحية أخرى لا زالت تسير وفق المنطق الرئاسي الذي ساد في عصر دستور 1971حيث تعمل الحكومة رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم في حال وجودهم . وفق توجيهات الرئيس . في كل صغيرة وكبيرة!!!! وإلا لو كان الأمر مختلفاً عن هذه الحقيقة، فهل ناقش رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة المعنيين مشروعات يتحمس لها الرئيس، و تثير جدلاً واسعاً حول جدواها الفنية والاقتصادية والمجتمعية ومصار تمويلها وأساليب إدارتها؟ وهل لنا أن نتوقع رفض الحكومة أو تحفظها على بعض تلك المشرعات!

كما أن التزام الحكومة بالعمل وفق ما نص عليه الدستور يتأكد من المادة 146 التي تنص على أن يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، فلالتزام هنا محله عرض تشكيل الحكومة

وبرنامج الحكومة . وليس مجرد عرض البرنامج . على مجلس النواب لكي يقرر المجلس منحها الثقة أو حجبها عنها. وحتى لو قبلنا التفسير الذي صدر عن الرئيس بأن الحكومة التي شكلها م. شريف إسماعيل مستمرة بعد انتخاب مجلس النواب وليس هناك إلزام دستوري بتقديم استقالتها . كما صرح بهذا المهندس شريف إسماعيل ذاته في الأيام الأولى لانشغاله باختيار أعضاء الحكومة ،. فإن الواجب على الحكومة . التي لم تعد بعد حكومة تسيير أعمال . أن تنهض لإعداد برنامج يلبي طموحات المواطنين ويتوافق مع تطلعاتهم، ثم يطرح على الحوار المجتمعي الحقيقي، لقياس مدى قبول الموطنين له، قبل التقدم به إلى مجلس النواب. فإن حازت الحكومة على الثقة أصبحت في حكم المنتخبة ويكون تقييم الناس لها أشد وأقسى.

وانصياعاً منا إلى حكم الدستور، تواجهنا المادة 150 التي تنص . وفي الحقيقة تلزم . رئيس الجمهورية، بأن يضع بالاشتراك مع مجلس الوزراء، السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها. فهل اشترك مجلس الوزراء "الجديد" مع السيد الرئيس في وضع السياسة العامة للدولة. ويبدو هذا التساؤل منطقياً ومهماً إذا أخذنا في اعتبارنا المادة 168 من الدستور التي نصت على أن يتولى الوزير وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومتابعة تنفيذها، والتوجيه والرقابة، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة. فهل جميع الوزراء . في الحكومة الجديدة التي تستعد بعد أسابيع قليلة لعرض برنامجها وبرامج أعضاءها. مستعدون للدفاع كل عن سياسات وزارته التي أن من المفترض أن يكون قد تولى وضع سياستها في إطار السياسة العامة للدولة؟

وأخيراً نتوجه بتحذير واجب تقتضـــيه الأمانة الوطنية، ذلك أنه مع اســـتكمال الاستحقاق الثالث من خارطة المستقبل، ومع الزخم المتوقع من الأحزاب والتيارات السياسية، يبدو أن الحكومة لم تستعد ـــ كسابقاتها ـــ التي لم تتعامل مع مجلس

نواب يراقب أداءها ويحق له سحب ثقته منها، لتخطيط وإدارة عملية التحول الديمقراطي وإعداد الوطن لإعادة بناء مؤسساته في إطار دستوري وما يلحق به من تشريعات تنظم مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات التشريعية والمحلية والرئاسية، والتشريعات المنظمة لتأسيس الأحزاب السياسية والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني.

وهمسة أخيرة في أذن رئيس مجلس الوزراء، لا تشغلك الزيارات والجولات الميدانية عن الأمور المشار إليها في هذا المقال، فإن المحافظين أولى بتلك المهمة!

2015

34. الرئيس والشعب.. والحكومة! (1 – 3)

ونحن نحتفل بالذكرى الرابعة لثورة 25 يناير، ونتأهب لخوض انتخابات مجلس النواب الأول بعد ثورة 30 يونيو، لا بد من تأمُّل المشهد الحالى وما به من تناقضات، وذلك فى محاولة لاستشراف المستقبل القريب وما يحمله من إشكاليات محتملة. وأول ما نشهده فى الواقع السياسى المصرى الآن هو الأداء المتميز للرئيس السيسى على الجبهة الخارجية. فالزيارات المتتالية إلى دول كانت معادية للانتفاضة الشعبية فى 30 يونيو، فأصبحت أكثر اعتدالاً، ولو ظاهرياً على الأقل فى التعبير عن اهتمامها بالشأن المصرى وتحسّنت علاقاتها بمصر والرئاسة المنتخبة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى. كذلك كانت زيارات الرئيس إلى الكويت والسعودية والإمارات والأردن، كاشفة عن مدى التأييد غير المحدود والدعم المادى والسياسى لمصر والمحبة والتقدير للشعب المصرى. وكانت زيارة الرئيس إلى الصين ومن قبلها زيارته إلى روسيا علامات بارزة على استقلال السياسة الخارجية المصرية والنجاح فى إعادة الدفء إلى علاقات مصر بهاتين الدولتين المحوريتين فى العالم، اقتصادياً وسياسياً. والأمر المؤكد أن الرئيس السيسى يتمتّع بقدر وافر من تأييد الغالبية العظمى من المصريين منذ انحيازه إلى مطلبهم بالتخلص من حكم المرشد وعزل «مرسى». ويستمر المصريون فى التعبير عن تمسكهم بالحكم الجديد فوافقوا على الدستور الجديد بأغلبية ساحقة، وفرضوا إرادتهم بترشح «المشير» السيسى فى الانتخابات الرئاسية وانتخبوه بأغلبية غير مسبوقة، وصبروا على قرارات صعبة اتخذها الرئيس الجديد برفع أسعار التيار الكهربائى وتخفيض الدعم على الوقود، ومن ثم رفع أسعاره. ثم تجلى تحمسهم للحكم الجديد فى مساهمة كل فئات الشعب بشراء شهادات استثمار قناة السويس الجديدة بمبلغ ناهز الأربعة وستين ملياراً من الجنيهات فى أقل من عشرة أيام! إن الشعب ليست له مشكلة مع الرئيس، ولكن مشكلة الرئيس والشعب هى مع الحكومة التى اختارها الرئيس ووافق على تشكيلها

بعد أيام قليلة من تنصيبه للرئاسة فى الثامن من يونيو 2014! فقد أطلق رئيس الوزراء على حكومته أنها «حكومة مقاتلين» ولم تثبت الحكومة بعد ما يقرب من سبعة أشهر أنها جديرة بذلك الوصف، فأغلب أعضائها - دون تسمية - لا يكاد المواطنون يشعرون بوجودهم ولا يعرفون أسماءهم، فضلاً عن إدراك إنجازاتهم! وتتركز قضية الرئيس والشعب مع الحكومة فى أن أداء الرئيس وآمال الشعب وتوقعاته تسبق بمراحل أداء الحكومة مع غياب شبه كامل لخطة عملها، حتى يتبين الناس ما تقوم به من أفعال وما قد تحققه من إنجازات، بالمقارنة بتلك الخطة. إنما اكتفت الحكومة بالاهتمام بالمشروعات التى أطلقها الرئيس: قناة السويس الجديدة، استصلاح أربعة ملايين فدان، إنشاء ثلاثة آلاف ومائتى كيلومتر من الطرق، إنشاء عاصمة إدارية جديدة على طريق السويس، وحتى تلك المشروعات لم تتوفر الحكومة بكل أجهزتها على دراستها تفصيلاً واختبار جدواها الفنية والاقتصادية وتدبر مصادر تمويلها، رغم وضوح مؤشرات على وجود مشكلات تنفيذية تعترض بعض تلك المشروعات أو تهدّد بعدم تحققها. وتتركز مشكلات الأداء الحكومى فى التعامل المتردّد مع قضايا مكافحة الإرهاب، ومكافحة الفساد، وبطء وتقليدية أفكارها لتطوير الجهاز الإدارى للدولة، وتقليدية أسلوبها فى تناول أهم ملفات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية! فعلى صعيد مكافحة الإرهاب، ترتكن الحكومة على المواجهة الأمنية التى تحمل عبئهما القوات المسلحة والشرطة، مع غياب تام للمواجهة السياسية والقانونية والفكرية والثقافية التى كان واجباً على الحكومة بجميع وزاراتها وهيئاتها قيادة المجتمع كله فى الحرب على الإرهاب وتوفير الغطاء السياسى اللازم للمواجهة الأمنية. وحتى فى مجال المواجهة القانونية لجماعات الإرهاب. فشلت الحكومة أو تراخت فى استصدار قانون الإرهاب، مع التراخى حتى فى تطبيق مواد الإرهاب فى قانون العقوبات (المادة 86، وما يليها من مواد)، ولم تحقق الحكومة، نيابة عن الدولة الالتزام الدستورى بمكافحة الإرهاب وفق برنامج زمنى محدّد، الذى جاء فى نص

المادة «237»، بأن «تلتزم الدولة بمواجهة الإرهاب، بكل صوره وأشكاله، وتعقّب مصادر تمويله وفق برنامج زمنى محدّد. باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة، وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه»! ومن أسف، أن الحكومة لم تستطع تفعيل قرار رئيس الوزراء الصادر فى 9 أبريل 2014، باعتبار جماعة الإخوان منظمة إرهابية، ولم تستثمر ذلك القرار فى شل قدرات الجماعة الإرهابية التى نجحت فى تطوير عملياتها الإرهابية بزرع العبوات الناسفة والقنابل فى كل المرافق الحيوية من قطارات السكك الحديدية وأبراج ومحولات الكهرباء والكبارى والميادين. كذلك لا تبدو الحكومة معنية بخطر الجماعة الإرهابية التى قامت على مدى السنة التى قضتها فى حكم البلاد، بغرس عناصرها فى كل أجهزة الدولة، إذ لم تقم الحكومة بعملية تطهير شاملة والتخلّص من عناصر الجماعة الإرهابية وخلاياها النائمة فى كل مرافق وأجهزة الدولة. كما فشلت فى مطالبة دول العالم بإدراج الجماعة الإرهابية على قوائم الإرهاب فيها، ولم يحقق نجاحاً فى إقناع بريطانيا على سبيل المثال فى كشف جرائم الجماعة الإرهابية، رغم التحقيق فى أنشطتها بالمملكة المتحدة. من ناحية أخرى، لم تتخذ الحكومة أى إجراء لتنفيذ النص الدستورى فى المادة 74 من أنه «لا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى، أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى، أو بناءً على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفى أو جغرافى..»، كما لا تبدو الحكومة قلقة أو متحفّزة لمواجهة احتمالات تسلل الخلايا النائمة للجماعة الإرهابية إلى مجلس النواب المقبل. وللحديث بقية الأسبوع المقبل بإذن الله.

2015

35. الرئيس والشعب.. والحكومة! (2 – 3)

لكِ الله يا مصر ورحم شهداءك الأبرار الذين اغتالتهم قنابل وصواريخ الجماعات الكافرة الغادرة فى سيناء الصامدة، إذ عاود الإرهاب الإخوانى وحلفاؤه من التنظيمات التكفيرية جرائمه وخيانته للوطن بهجمات نتج عنها ما يقرب من 30 شهيداً ومائة مصاب من جنود مصر وشعبها الرافض للجماعة الإرهابية، ونحن إذ نترحّم على الشهداء وندعو للمصابين بالشفاء، لا يسعنا إلا أن نعيد ونكرر ما سبق أن أكدناه من أن الحكومة الحالية والحكومات التى سبقتها منذ 30 يونيو، لم تتخذ الإجراءات والقرارات التى كانت كفيلة بتجفيف منابع الإرهاب الإخوانى، واكتفت بقرارات لم يتم تفعيلها باعتبار جماعة إخوان الشيطان «منظمة إرهابية»، وحل حزبها «الحرية والعدالة»، وهى قرارات التى اضطرت إلى اتخاذها تحت ضغط الجماهير الغاضبة من إرهاب الجماعة، وتنفيذاً لأحكام قضائية!! ومن أسف، أن الحكومة تكتفى فى مكافحة الإرهاب بالصلاة على الشهداء وتشييع جنازاتهم وتقديم التعازى لأهاليهم ولا أكثر. فلا خطة ولا استراتيجية معلنة أو خفية لمجابهة الجماعة الشيطانية وتقليم أظافرها التى ما فتئت تنشبها فى أجساد المصريين. لقد طالبنا الحكومة والحكومات السابقة منذ بداية حرب الإرهاب ضد مصر بالكثير من الإجراءات التى يجب عليها اتخاذها بحكم مسئوليتها عن حماية الوطن وتأمين المواطنين. طالبنا الحكومة بإصدار قانون لمكافحة الإرهاب وتفعيله، ولكنها تخاذلت، رغم أن مشروع ذلك القانون سبق أن قدمته حكومة «البلاوى» إلى الرئيس المؤقت عدلى منصور لإصداره، ولكنه أعاده إلى الحكومة، لأنه لم يتم إجراء حوار مجتمعى عليه، وكأن مصر تملك رفاهية إدارة حوارات مجتمعية حول قانون يُراد به مكافحة النيران والتدمير والقتل التى يتسبّب فيها إرهابيو إخوان الشيطان يومياً، كما سبق أن وافق مجلس الوزراء الحالى فى اجتماعه يوم 26 نوفمبر 2014 على مشروع القانون المذكور، ثم تم غض النظر عنه، وبدأ حديث عن مشروع قانون «الكيانات الإرهابية»، ثم توارى ذلك

القانون أيضاً فى أدراج الحكومة!! كما طالبنا مع كثيرين غيرنا بإحالة جرائم الإرهاب والاعتداء على المنشآت العامة إلى القضاء العسكرى لسرعة الحسم فى تلك القضايا، ولما صدر قرار رئيس الجمهورية بقانون بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية، الذى يُلزم القوات المسلحة بمشاركة جهاز الشرطة فى حماية وتأمين المنشآت العامة والحيوية بالدولة، مع إحالة الجرائم التى تُرتكب ضد هذه المنشآت إلى النيابة العسكرية، لعرضها على القضاء العسكرى للبت فيها. توقعنا أن تبادر الحكومة إلى تفعيله واتخاذ إجراءات إحالة كل القضايا المتعلقة بجرائم الجماعة الإرهابية التى لم يتم الفصل فيها، إلى القضاء العسكرى، ولكن للأسف خاب أملنا ولا تزال القضايا منظورة أمام القضاء العادى ويصدق على المتهمين فيها قول «جرير»: «زعم الفرزدق أن سيقتل مربعاً.. فأبشر بطول سلامة يا مربع»! وجاء فى أنباء السبت 31 يناير أن المحكمة التى تنظر قضية التخابر المتهم فيها «مرسى» و35 من أعضاء جماعته، قد حدّدت جلسة 16 مايو المقبل للنطق بالحكم فى تلك القضية. مرة أخرى صدق وصف «جرير»: «أبشر بطول سلامة يا مرسى أنت وعصابتك». فالحكم أياً كان بالإدانة أو البراءة سيعقبه استئناف ثم طعن أمام النقض، وقد تُعاد المحاكمة أمام دائرة أخرى وتمضى السنوات والمتهمون بالإرهاب والتخابر ومحاولة إسقاط الدولة مستمرون فى تآمرهم وتدبيرهم للقضاء على ثورة الشعب وتعطيل مسيرته، مدعومين من كل أعداء مصر فى أمريكا وأوروبا وقطر وتركيا، وما خفى أعظم!! بنفس المنطق بُحّت أصوات المصريين الشرفاء، مطالبة الحكومات المتتالية منذ عزل «مرسى» بإلغاء قراراته بالعفو عن عشرات من عتاة الإرهابيين الذين سارعوا بالانضمام إلى أقرانهم من إرهابيى سيناء، وكذلك طالبنا، وطالب الكثيرون، بإلغاء قرارات «المعزول» بمنح الجنسية المصرية للآلاف من الفلسطينيين، أو على الأقل مراجعة مدى سلامة تلك القرارات من الناحية القانونية وتأثيرها على أمن مصر القومى، ومراجعة كل قرارات التعيين والترقية التى أصدرها، وإلغاء كل القرارات

التى أدت إلى أخونة الدولة. ولكن لم يتم شىء، كالعادة فى هذا المجال. والعجب أنه مع كل التهجم البذىء على مصر وجيشها لم تحرك الحكومة ساكناً لإسقاط الجنسية عن أعضاء الجماعات الإرهابية والمتعاونين معها والهاربين خارج البلاد الذين يهاجمون الدولة والوطن ليل نهار، والذين قام بعضهم بزيارة منذ أيام إلى مقر الإدارة الأمريكية فى واشنطن، وتم نشر صورهم وهم يشيرون بعلامة «رابعة»!!! وفى ضوء الهجمة الإرهابية الأخيرة على شمال سيناء وقرار رئيس الجمهورية إنشاء قيادة لشرق القناة ومكافحة الإرهاب بقيادة الفريق أسامة عسكر، نعتقد أنه آن الأوان للتفكير فى إخلاء مناطق شمال سيناء من المدنيين كافة، واستيعابهم فى جنوب سيناء ومدن القناة، وقد سبق لمصر أن خاضت تلك التجربة حين تم تهجير السكان فى مدن القناة الثلاث عقب نكسة 1967، حتى تم نصر أكتوبر وتمت إعادتهم إلى مدنهم، وبذلك يتم تمكين القوات المسلحة من إبادة البؤر الإرهابية وتخليص مصر من إخوان الشيطان وتابعيهم. إن الحكومة مطالبة بإثبات صدق رغبتها وقدرتها على تنفيذ إرادة المصريين بالتعامل الحاسم والحازم، بأسلوب ثورى مع الجماعة الإرهابية وأعوانها. بتنفيذ برنامج شامل للقضاء على الإرهاب الإخوانى. وتفعيل قرار رئيس الوزراء رقم 579، باعتبار الجماعة المحظورة منظمة إرهابية، والذى لم يتم تفعيله حتى الآن. كذلك مطلوب اتخاذ إجراءات حاسمة وسريعة من وزارات «الثقافة، والأوقاف، والتربية والتعليم، والتعليم العالى، والشباب والرياضة»، إلى جانب الأزهر والكنيسة ومؤسسات الإعلام الوطنى (الرسمى)، بالتكاتف، لنشر ثقافة التسامح والمواطنة، ومجابهة فكر الجماعة الإرهابية. كما أن الحكومة لا تزال مطالبة بتنقية الجهاز الإدارى وكل مؤسسات الدولة من العناصر الموالية للجماعات الإرهابية، واتخاذ إجراءات أمنية لسد مصادر الإرهاب ومنها: غلق الفضائيات الدينية، منع أو تقييد الترخيص بوسائل النقل المستخدمة فى تنفيذ العمليات الإرهابية، فرض رقابة على الإنترنت وحجب صفحات التحريض على الإرهاب ورصد أصحابها،

ومراجعة أوضاع وأنشطة ومصادر تمويل الجمعيات الدينية وحظر أنشطتها ومصادرة أموالها لصالح صندوق «تحيا مصر»، اتخاذ إجراءات حاسمة ضد الجهات الداعمة للإرهاب ضد مصر والتى أشار إليها الرئيس السيسى فى كلمته يوم السبت 31 يناير. حمى الله مصر وشعبها وجنودها. وللحديث بقية!

2015

36. الرئيس والشعب.. والحكومة[3-3]

كان يوم الخميس 29 يناير 2015 من أتعس الأيام التى شهد فيها المصريون جريمة إرهابية راح ضحيتها ثلاثين من جنود مصر، الذين وصفهم الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بأنهم «خير أجناد الأرض» مع إصابة العشرات منهم ومن المواطنين الأبرياء. إن ذلك اليوم الحزين يجب أن يكون يوماً فاصلاً تستبدل فيه الدولة المصرية أساليب العدالة الثورية الناجزة بأسلوب العدالة البطيئة غير المتناسبة مع فداحة جرائم الإرهاب الإخوانى وجسامة الخسائر التى يسببها فى أرواح شهداء القوات المسلحة والشرطة والمصريين الشرفاء، ناهيك عن الخسائر المادية فى كل الميادين التى يطالها الإرهاب بجرائمه فى سيناء وكل أنحاء الوطن .لقد استشرى وباء الإرهاب، وتجرأ الإرهابيون على الدولة، وتعددت صور الإرهاب وطالت مرافق الدولة الحيوية من كهرباء وسكك حديدية وطرق رئيسية وخطوط الغاز وأخيراً المناطق التجارية كما حدث فى انفجار عبوة ناسفة فى ممر بهلر التجارى المتفرع من شارع طلعت حرب فى قلب القاهرة، وذلك كله فضلاً عن الهجمات الإرهابية على المواقع والكمائن العسكرية للجيش والشرطة !ولا شك أن القوات المسلحة والشرطة تخوضان حرباً ضارية ضد عناصر لا تمت للوطن بأى صلة، بل تمارس الإرهاب بكل ما أوتيت من أسلحة تزودهم بها جهات لا تحب لمصر التقدم ولا الاستقرار، ويقودهم التنظيم الدولى لإخوان الشيطان متعاوناً فى ذلك مع كل أعداء مصر فى تركيا وقطر الذين يأتمرون بتعليمات أمريكا وتوابعها فى الاتحاد الأوروبى، ومع ذلك فإن النصر على تلك العناصر الباغية الضالة سيكون حليف مصر .ولكن حتى يتحقق النصر بإذن الله، لا بد من الحسم فى مواجهة تلك العناصر الإرهابية وتوقيع أشد درجات العقاب، فضلاً عن المحاكمات السريعة والعدالة الناجزة. والحال كذلك، لا بد من إحالة كل قضايا الإرهاب إلى القضاء العسكرى شاملة القضايا المنظورة أمام القضاء العادى التى لم يتم الحكم فيها أو التى حكم قضاء النقض بإعادة المحاكمة فيها بعد قبول الطعون

التى تقدم بها المتهمون، ليحاسب المتورطون فى تلك الجرائم الإرهابية وجميع المحرضين عليها والداعمين لها والممولين الذين يسخرون الملايين لتزويد الجماعات الإرهابية التكفيرية بالسلاح والمعدات والمعلومات، وينالوا العقاب الناجز والسريع، وتلك هى الوسيلة الوحيدة للقضاء على جذور الإرهاب وتجفيف منابعه .
إن الأمر قد بلغ حداً لا يمكن للشعب الصابر أن يتحمل المزيد من الفواجع والآلام بعد كل جريمة إرهابية تودى بزهرة شباب هذا البلد الأمين، كما أن الناس قد ملوا إجراءات التقاضى وأساليبه البطيئة التى لا تتناسب أبداً مع حالة الحرب المعلنة من قوى الشر على مصر، ولن يحتمل المصريون بعد الآن أخبار استغلال المحامين عن الإرهابيين وإخوان الشيطان الثغرات القانونية أو الإجرائية لرد القضاة أو الحصول على أحكام النقض بإعادة محاكمة القتلة، كما حدث أخيراً فى الحكم بإعادة محاكمة المتهمين بقتل الشهيد اللواء نبيل فراج!! ولن يصبر المصريون طويلاً أمام مشاهد القتلة والمحرضين على الجرائم الإرهابية أمثال القاتل عادل حبارة ومرسى وعصابته وهم يستمتعون بحياتهم فى السجون غير عابئين بآلام أسر الشهداء ولا غضب المصريين الشرفاء، إن المحاكمات البطيئة بطئاً قاتلاً ليست أقل إيلاماً من الجرائم التى أودت بأبنائهم وأعزائهم .وثمة سؤال أتوجه به إلى وزير الداخلية كانت أرملة عقيد شرطة من شهداء موقعة كرداسة قد سألته فى مقابلة تليفزيونية وأضم صوتى إليها؛ ما مصير المئات من الإرهابيين والبلطجية الذين تستخدمهم الجماعة الإرهابية فى تسيير مظاهرات وأعمال فوضى وإحراق المنشآت العامة فى أيام الجمع ويوم الأحد 25 يناير فى المطرية وغيرها؟ لماذا لا يحالون إلى النيابة العسكرية فهم مخالفون لقانون تنظيم التظاهر ومنتمون لجماعة إرهابية محظورة ويعتدون على منشآت عامة وعسكرية، فضلاً عن ترويع الناس وقتل شهداء بالخرطوش والرصاص الحى، وكلها جرائم تصل عقوبتها إلى حد الإعدام حسب المادة 86 من قانون العقوبات، ومن ثم يحاكمون أمام القضاء العسكرى ويتم القصاص منهم فوراً .إن

الأمر فى يد الرئيس الذى يملك صلاحية التشريع حتى الآن، والذى يستطيع أن يصدر قراراً جمهورياً بقانون يحدد صراحة أن كل أعمال الإرهاب والتحريض عليه ودعمه بأى وسيلة تكون من اختصاص النيابة العسكرية والقضاء العسكرى، مع النص على أن الأحكام التى تصدر فى تلك القضايا لا يجوز أن تتجاوز إجراءات الطعن عليها مدة محددة شهر واحد مثلاً أمام قضاء النقض العسكرى والحكم نهائى فيها .إننا فى حالة حرب فعلية والإرهاب يهدد حاضر مصر ومستقبلها، فلا أقل من اتخاذ إجراءات عاجلة وتمكين القضاء العسكرى من تحقيق العدالة الناجزة، لقد تعهد الرئيس فى كلمته أمام الندوة التثقيفية للقوات المسلحة وأشهَد الناس على الفريق أسامة عسكر، بأنه لن يسمح بتكرار ما حدث فى سيناء الخميس الأسود مرة أخرى، وإحدى وسائل تحقيق ذلك العهد هى تطبيق أسلوب العدالة الثورية الناجزة وإطلاق يد القضاء العسكرى فى الحكم بالعدل والقانون فى جميع قضايا الإرهاب .ونعود فى هذه المقالات للتأكيد على بطء الحكومة غير المقبول وتراخيها فى التعامل مع الإرهاب، ولا أدل على ذلك من مشروع قانون الكيانات الإرهابية الذى صرح رئيس الوزراء مؤخراً، الجمعة 6 فبراير، بأنه لا يزال قيد الدراسة!!! والأمر الذى لا يقل خطورة عن التراخى الحكومى فى التعامل مع الإرهاب، هو التراخى المثير للعجب من استمرار الحديث عن الفساد دون أى إجراءات جريئة وغير تقليدية لاجتثاث جذور الفساد الكامنة فى أعماق الجهاز الإدارى للدولة وكافة المؤسسات الحكومية، وتلك قصة طويلة نفرد لها مقال الأسبوع المقبل بإذن الله .وتحيا مصر .

37. رأي في قضية المؤسسات الصحفية القومية!

لم تعد مشكلات المؤسسات الصحفية القومية خافية على الجميع؛ الحكومة والعاملين بتلك المؤسسات والشعب كله. والكل يدرك أن مشكلات الصحف المملوكة للدولة إنما تعود إلى أسباب إدارية وتنظيمية، ناهيك عن أزمات مالية وعجز أغلبها عن سداد رواتب العاملين بها. والحل المطروح دائما من جانب المسئولين عن إدارتها هو أن تقرضها الحكومة ما يساعدها على الاستمرار حماية للعاملين بها بغض النظر عن اعتبارات الكفاءة ومدى جدواها في خدمة الوطن والمواطنين، ومدى إقبال القارئ المصري عليها بعد ضياع أغلب أسواقها في العالم العربي، وبعد ثورة الصحافة الإلكترونية.

إن مشكلة المؤسسات الصحفية القومية أكبر من اختصارها في مشكلة مالية وعجز عن سداد المرتبات وغيرها من الالتزامات، بل إن المشكلة الحقيقية هي أن استمرار تملك الدولة لمؤسسات صحفية . وإن أطلق عليها صفة "القومية" . لا يتيح لها الحرية الكافية والاستقلال عن توجهات الدولة وسياساتها الأمر الذي يحد من مصداقيتها ولا يستقيم مع هدف تأسيس دولة ديمقراطية حديثة في مصر.

ودعونا نتحدث بصراحة، ففي الحقيقة أن الحكومة هي التي تدير ذلك الملف وليست الدولة التي تتكون . حسب الدستور . من السلطتين التشريعية والقضائية وهما لا تملكان شيئاً في المؤسسات الصحفية القومية، وتبقي السلطة التنفيذية وتضم رئيس الجمهورية والحكومة وهي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة بنص الدستور في المادة 163 .،، ثم الإدارة المحلية.

إن الأمر الواقع يبين أن الحكومة . في الوضع الحالي تعمل بتنسيق تام مع توجهات رئيس الجمهورية وهي من تدير المؤسسات الصحفية القومية لحسابها وإن قالت بغير ذلك، وإلى يكون لدينا حكومة منتخبة تمارس صلاحياتها التي نص عليها الدستور وتعبر عن توجهات وبرامج الحزب أو الأحزاب الفائزة بأغلبية . أو أكثرية .

مقاعد مجلس النواب ستكون السيطرة الفعلية على المؤسسات الصحفية القومية للحكومة.

ومن ثم يكون من الواجب إعادة النظر في استمرار تلك المؤسسات القومية باعتبارها رمز اً للنظم الشمولية التي عانت مصر منها سنوات طوال، ومراجعة مبدأ تملك الدولة [وفي الحقيقة والواقع هي الحكومة] للمؤسسات الصحفية "القومية".

إن التعامل مع قضية المؤسسات الصحفية القومية يتطلب قراءة منفتحة لنص المادة 72 من الدستور الذي يلزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية المملوكة لها . والملاحظ أن المشرع الدستوري لم يستخدم فعل "تلتزم " الدولة واكتفى بكلمة "ضمان" والضمان في اللغة أقل من الالتزام . ، كذلك المادة 212 التي تنص على أن تكون "الهيئة الوطنية للصحافة" هي القائمة على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة"، فإن قراءة هاتين المادتين بما يتفق وفلسفة الدستور التي عبرت عنها ديباجته . وهي جزء لا يتجزأ منه .، توضح أنهما لا يلزمان الدولة بملكية "مؤسسات صحفية قومية" بالضرورة ، وإنما المعنى المقصود منهما " أنه في حال تملكت الدولة مثل تلك الصحف، فإنها تلتزم بضمان استقلالها، وفي تلك الحالة يصبح إنشاء هيئة وطنية تقوم على إدارتها مطلباً غير مستغرب ، وإن كان ما يزال مناقضاً للإطار الديمقراطي الذي يستهدفه الدستور!

ويقوم المنطق المعارض لاستمرار ملكية الدولة لتلك المؤسسات الصحفية . وأنا أثمن ذلك المنطق. بأنها في حقيقة الأمر صوت الحكومة فقط وليست صوت الشعب، فنحن نعلم أن من يملك الشيء يكون له سلطان وتأثير عليه يتفق وتوجهاته وأهدافه. ومن ثم فإن امتلاك الدولة [أي الحكومة في حالتنا] للصحف القومية لا يختلف في جوهره عن ملكية رجال الأعمال أو شركات القطاع الخاص للصحف "الخاصة" [أو القنوات الفضائية الخاصة والتي يطلق عليها أحيانا "المستقلة "]، فوظيفة المالك هي ذاتها في كلتا الحالتين، وقد يكون المالك الخاص أكثر حرصاً

على ما يملكه بخلاف المالك العام، وتلك حقيقة تتضح من حجم المشكلات المالية والمديونيات المتراكمة على الصحف القومية. والتلفزيون الرسمي. واضطرارها إلى طلب العون من [الحكومة]! إذ لو كانت الصحف الخاصة تعاني ولو أقل من 1% من مشكلات صحفنا القومية، لبادر أصحابها إلى دراسة أوضاعها ومحاولة تصحيح مسببات تلك المشكلات وإن لم يستطيعوا فالاحتجاب أو الإغلاق هو الحل. وهو ما نشهده حاليا من إعادة هيكلة وأحيانا توقف بعض القنوات الفضائية الخاصة..

وإلى أن تنشأ الهيئة الوطنية للصحافة، يجب أن تمارس الدولة [أي الحكومة حتى الآن] مسئولياتها بأن تبدأ بدراسة جادة لأوضاع تلك المؤسسات ومراجعة أسباب خسائرها وحجم العمالة غير المبررة فيها، وتحديد المسئولين عنها سواء السابقين أو الحاليين ومحاسبتهم على إهدار "مال الشعب". وأيضا يكون واجباً فحص مدى مهنية القائمين على تلك الصحف وكفاءتهم وخبراتهم التي كانت مبررا في اختيارهم لشغل مناصبهم القيادية في مؤسسات مملوكة للدولة. أي للشعب. ومدى وضوح المعايير الموضوعية حين اختيارهم. كما يكون من الواجب التحقق من مدى ثقة الشعب في تلك الصحف ومستوى إقباله على "شرائها" واقتناعه بأنها صوته المعبر عن أهدافه ورغباته؟ كذا من الواجب التحقيق في كيفية تصرف تلك المؤسسات في أموالها. وهي مملوكة كما يقال للدولة..

إن قضية المؤسسات الصحفية القومية هي شأن عام يجب أن يخضع للبحث الجاد والموضوعي من جميع جوانبه وبتجرد، إلا من الانحياز إلى هدف إقامة دولة ديمقراطية، للوصول إلى الحقيقة في هذا الأمر، والاتفاق على منهجية موضوعية للتعامل مع تلك القضية ومراحل تنفيذها، ثم طرح كل تلك البدائل لحوار مجتمعي جاد وذلك تمهيدا لإنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للصحافة!!

2015

38. رسالة إلى الرئيس!

ورد في أنباء اليوم السابع من مايو 2015 أن الرئيس عبد الفتاح السيسي سيوجه خطابه الثاني إلى الشعب خلال الأسبوع القادم. وكان الرئيس قد وجه خطابه الأول مساء الثاني والعشرين من فبراير الماضي ووعد فيه أن يخاطب الشعب شهرياً، وكان لي رأي أعلنته في حوار لي مع صحيفة المصري اليوم أنه مع أهمية أن يتحدث الرئيس إلى الأمه مرة كل شهر، فقد يحسن أن يكون توقيت الأحاديث القادمة كل ثلاث أشهر حتى يكون هناك مادة للحديث ترقى إلى مستوى خطاب رئيس الجمهورية للشعب. وها قد مضى ما يقرب من الثلاثة أشهر منذ بُث الحديث الأول الأمر الذي نعتقد معه أن الرئيس قد استجاب لملاحظتنا التي أبداها أيضاً الكثيرون من الكتاب والمعلقين.

كما جاء في حواري المشار إليه مع المصري اليوم الذي أجراه معي الصحفي النابه عادل الدرجلي أنه من المفضل أن يركز الرئيس في أحاديثه القادمة على الموضوعات ذات الصفة الاستراتيجية التي لا يتناولها غيره من المسئولين التنفيذيين، وأن تكون أحاديث الرئيس مناسبة لإعلان قرارات مهمة بشأن قضايا وطنية وموضوعات محل اختلاف بين المواطنين أو بين الحكومة والقوى السياسية يمكن للرئيس توضيحها وإجلاء المعلومات التي قد تكون خافية للرأي العام.

وفي هذا السياق نود أن يتضمن حديث الرئيس القادم تجلية للموضوعات التالية:

ا. إن موضوع الساعة في مصر هو التحالف الذي تقوده السعودية وتشارك فيه مصر ومجموعة دول خليجية بهدف إنهاء سيطرة جماعة الحوثيين على اليمن وتهديدها لباب المندب، وقد شاركت قوات جوية وبحرية مصرية في غارات التحالف ضد الحوثيين، ولكن تمديد فترة إرسال القوات المصرية للمشاركة في التحالف قد

صاحبها أنباء تداولتها وسائل الإعلام عن مشاركة قوات برية مصرية وإنزال بري في عدن. ونعتقد أن من حق المصريين على الرئيس أن يجلي الحقيقة في هذا الأمر.

2. كما نتمنى أن يوضح الرئيس في حديثه المرتقب حقائق الموقف في سيناء وما يتردد عن تكوين ميلشيات من قبيلة الترابين وبعض القبائل الأخرى لمقاومة جماعة أنصار بيت المقدس، وأن القبائل المشاركة في هذا المشروع قد رصدت 50 مليون جنيه لهذا الغرض، بينما تحمل الأنباء أن قبائل أخرى ترفض هذا الاتجاه مما يثير احتمالات خطيرة بالحرب بين القبائل. والمطلوب من الرئيس توضيح موقف الرئاسة والقوات المسلحة من هذا الموضوع.
3. وثمة موضوع آخر لا يقل أهمية هو التساؤل المشروع للمصريين عن رؤية الرئيس لمستقبل مصر الذي أعلنها إبان الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية والتي أفصح سيادته عنها في حواره على قناة CBC مع إبراهيم عيسى ولميس الحديدي يوم 5 مايو 2014. وأسباب اختفاء الموقع الإلكتروني الذي كان قد تم إطلاقه لعرض محاور تلك الرؤية التي شملت كل الموضوعات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي قال عنها الرئيس في تقديمه لتلك الرؤية " لقد كان بإمكاني أن أضع رؤية للسنوات الأربع القادمة، ولكن إدراكًا مني لحجم التحديات وعظم المسؤولية التي نتجت عن انعدام التخطيط وترحيل التصدي للمشاكل، والتحديات العديدة الواضحة، وفي مواجهة أمينة وواقعية مني أمام شعب من المتوقع أن يصل تعداده عام 2050 حوالي مائة وخمسين مليون نسمة، مع تحديات كثيرة: أين سيعيش؟ وما مصادر سداد مديونياته؟ ومصادر تمويل بناء حاضره ومستقبله؟ وما مقومات اقتصاده؟ وكيف سنبني الشخصية المصرية الجديدة علماً وخُلقاً ومعرفة وثقافة؟ كل هذا فرض على أن أضع رؤية تؤسس لمصر العصرية التي أعدت العدة ليحيا أبناؤها الحياة الكريمة التي يستحقونها. لقد حان وقت البناء والتحديث، فمصر تستحق أن تتبوأ مكانها الطبيعي بين دول

العالم المتحضر، وأن تنهض باعثة لعصر حديث يُحقق فيه أبناؤها طموحاتهم في دولة عصرية تحارب الفقر وتقهره، دَعاماتها الاقتصادية متنوعة، ثابتة، متينة ومتنامية بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعَظم من أصولها وتُحَسِن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم، دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفية، وأراض زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنَظم يُوفر لأبنائها مسكنا كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها الصناعية متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسِن تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً ورياضياً وثقافياً وخُلقياً.

إذا كان هذا هو حلم كل مصري وحلمي معهم كمصري، فقد وفقني الله أن أضع رؤية تؤسس لتحقيق ذلك الحُلم، رؤية تضع الخطوات التنفيذية لتحقيق ما يصبو إليه المصريون، وتؤسس لدولة عصرية تَليق بمكانة مصر التاريخية وشعبها العظيم."

وثمة تساؤل يتردد بين المصريين، هو التي وعد الرئيس لنا في ختام تقديمه لرؤيته بقوله " أَعِد شعب مصر بإصدار كل ما تتطلبه هذه الرؤية من قرارات وقوانين، وأن نؤهل مصر لتكون قبلة للاستثمارات من كل العالم، ولتُفتَح الآفاق بلا حدود أمام أبناء هذا الشعب العظيم ليمشوا في مناكبها، ويُحققوا لعائلاتهم وأبنائهم وأحفادهم حياة كريمة رحبة تليق بهذا الشعب العظيم".

4. مطلوب من الرئيس توضيح لماذا لم تتبنى الحكومة على مدار ما يقرب من عام رؤيته تلك، ولماذا لم تنعكس في خطط وبرامج في كل المجالات التي تناولها الرئيس فيها وإعلام الناس بالأولويات والموارد المتاحة ودور المواطنين في تنفيذ

هذه الخطط والبرامج حتى يتحقق ما تكرر في أحاديث الرئيس من أن المواطنين شركاء في بناء الوطن. ولماذا يقبل الرئيس أن تعمل الحكومة منذ تشكيلها بعد تنصيب سيادته رئيساً للجمهورية بلا خطة معلنة ولا استراتيجية متكاملة على غرار ما جاء في رؤية الرئيس لمستقبل مصر؟

5. رغم أن السيد الرئيس أعلن في رؤيته لمستقبل مصر عددا من القضايا الحيوية للتمكين من نهضة اقتصادية ومجتمعية مؤثرة من بينها قضايا محاربة الفساد والإصلاح المؤسسي للجهاز الإداري للدولة وتطوير الإدارة المحلية وتطوير العشوائيات ومساندة القري الأكثر فقرا، وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام وحل مشكلات المصانع المتوقفة منذ ثورة 25 يناير وغيرها من المشكلات التي تهدد السلام الاجتماعي فضلاً عن تأثيرها السلبي على المواطنين الذين يجدون أن الحكومة تكتفي بإطلاق التصريحات وإصدار القوانين بغير عزم ولا إرادة لتفعيلها، ولا يجد المصريون على أرض الواقع أي تغيير في التعامل مع تلك القضايا المصيرية التي يهدد استمرارها كل جهود الدولة ويبدد موارد الوطن.
6. ورد في الصحف خبراً ان الرئيس قد اعترض على مشروع الموازنة وطلب زيادة الاعتمادات المخصصة للصحة والتعليم وما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، وقد سبق للرئيس الاعتراض على مشروع موازنة العام الماضي مطالباً بتخفيض العجز، والناس يا سيدي الرئيس في حيرة من أمر هذه الحكومة وهل هي تعمل في فراغ دون إبلاغ الرئيس ومؤسسة الرئاسة بتوجهات وملامح الموازنة قبل أن تشرع في بلورتها في صياغتها شبه النهائية وقد اقترب موعد العمل بها في أول يوليو القادم؟ وهو ما يؤكد عدم وجود سياسة أو خطة أو استراتيجية متفق عليها مع الرئاسة تهتدي بها الحكومة.
7. من ناحية أخري هل يطلعنا الرئيس على حقيقة الوضع الاقتصادي خاصة وأن رئيس الوزراء دأب في الآونة الأخيرة على تكرار مقولة أن الحكومة تعمل في ظروف

بالغة الصعوبة، وحقيقة ما يتردد في وسائل الإعلام عن أن سيادته غير راض عن أداء وزراء في الحكومة. وفي هذا السياق يطمع الناس في مصر أن يطلعهم الرئيس في خطابه المرتقب على حقيقة ما أسفر عنه مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي عن تقييمه لقدرة وكفاءة الحكومة في تفعيل نتائجه خاصة ونحن نعلم أن اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الجديد لم تصدر بعد، وأن فكرة الشباك الواحد أصبحت في طي النسيان، وأن هناك شائعات أن كثيراً ممن حضروا المؤتمر غير واثقين من قدرة الحكومة الحالية على تنفيذ ما وعدت به من تنقية مناخ الاستثمار والتخفيف من البيروقراطية والفساد المنتشرين في الجهاز الإداري للدولة.

8. والناس مي مصر تتساءل ، هل الرئيس راض عن أسلوب الحكومة الناعم في مقاومة الإرهاب واعتمادها الكلي على القوات المسلحة والشرطة من دون أن تقوم بجميع وزاراتها وأجهزتها ومؤسساتها المدنية بالدور الواجب عليها في توفير غطاء سياسي وثقافي وفكري متكامل لدحض الأفكار الإرهابية والتكفيرية التي تبثها جماعات الإرهاب والتكفير في عقول النشء حتى وصلوا إلى غسيل عقول طلاب وأساتذة الجامعات وملايين البسطاء من المصريين الذين لا يجدون دعما ولا مساندة فكرية من الأزهر أو وزارة الأوقاف أو وزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والتعليم مع طول فترة تصاعد الإرهاب وتنوع عملياته مستغلاً الدين في تبرير جرائمه؟

9. لماذا يوافق الرئيس على عدم تفعيل قانون الكيانات الإرهابية الذي قدمته الحكومة ثم بعد إصداره من الرئيس تم تجاهل تطبيقه على جماعة الإخوان ولم يتم إدراجها باعتبارها "جماعة إرهابية"؟ ولماذا يوافق الرئيس على عدم التفعيل الكامل والصارم لقرار سيادته الصادر في أكتوبر 2014 بشأن تأمين وحماية المنشآت العامة والحيوية، والذي يخول للقوات المسلحة مشاركة الشرطة في

تأمين تلك المنشآت، وأن تحال الجرائم التي ترتكب ضدها من النيابة العامة إلى النيابة العسكرية، تمهيدا لعرضها على القضاء العسكري؟

10. كما يتساءل الناس، أين الثورة الدينية وتجديد الفكر والخطاب الديني وهي الأفكار التي دعا إليها الرئيس، وماذا حقق الأزهر وعلماءه ووزارات الأوقاف والثقافة والتربية والتعليم والتعليم العالي من إنجازات في شأن تفعيل دعوة الرئيس؟

11. منذ اليوم الأول والرئيس يؤكد أن الكفاءة والقدرة على العمل والإنجاز والتفاني في خدمة الشعب هي المعايير الأساسية في اختيار الوزراء والمحافظين والقيادات في مختلف أجهزة الدولة. فهل يرى السيد الرئيس أن تلك المعايير قد تحققت بالفعل بالشفافية المطلوبة في كل الاختيارات التي تمت على مدى السنة الأولى من حكمه؟ وهل يرى السيد الرئيس باعتباره من أبناء القوات المسلحة وهو يفخر بانتمائه لهذه المؤسسة الوطنية لدرجة أن سيادته أصر على إعلان ترشحه للرئاسة مرتديا الزي العسكري، أن طريقة اختيار الوزراء والمحافظين والقيادات الإدارية العليا في الدولة تتفق مع أعراف القوات المسلحة؟

إذ المعروف أن التدريب المستمر هو شرط أساس في تكوين القيادات العسكرية، فلماذا وافق الرئيس على اختيار وزراء ومحافظين من غير أن يتلقوا الإعداد والتدريب اللازمين لتمكينهم من الإحاطة بمطالب وظائفهم الأمر الذي نشأت عنه مشكلات عديدة دعت سيادته إلى إجراء تغييرات متكررة في هيكل الوزارة وإجراء حركات للمحافظين من دون أن يلمس الناس أن تغييراً حقيقياً قد طرأ على أسلوب الاختيار أو فاعلية من تم اختيارهم ، لدرجة أن التعديل الوزاري الأخير الذي تم في مارس الماضي وطال 6 وزراء وأنشئت بموجبه وزارتي دولة جديدتين [للسكان والتعليم الفني والتدريب] جرى في سرية كاملة وأدى الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام الرئيس وبعض الوزراء الذين شملهم التعديل لا يعلمون

وكانوا في مهام رسمية بعضها خارج البلاد. أي أن الوزراء الجدد لم يتم تدريبهم ولا إعدادهم كشأن مثلنا الأعلى في القوات المسلحة.

12. أصدر السيد الرئيس قرارات بإنشاء مجالس تخصصية تتبع الرئيس مباشرة، وتتولى المعاونة في رسم السياسة العامة للدولة وإعداد الدراسات الشاملة في كافة مجالات العمل الوطني التي تدخل في اختصاص كل مجلس تخصصي. وتتكون هذه المجالس من المجلس التخصصي لتنمية المجتمع، والمجلس التخصصي للتعليم والبحث العلمي، والمجلس التخصصي للتنمية الاقتصادية، والمجلس التخصصي للسياسة الخارجية والأمن القومي. ويكون لكل مجلس من هذه المجالس شخصية اعتبارية مستقلة، فإلى أي مدى يوجد تنسيق بين أعمال تلك المجالس وتوصياتها وبين اختصاصات وخطط وزارات الدولة التي تدخل في نطاق اهتمام تلك المجالس. كما تلاحظ في الآونة الأخيرة أن رؤساء بعض المجالس يجرون حوارات صحفية يدلون فيها بآراء ويعلنون عن مشاريع تدخل في صميم اختصاص وزارات مسئولة دون إيضاح كيف تتوافق تلك التصريحات والمشروعات مع خطط الوزارات المعنية! فيا حبذا لو أصدر الرئيس توجيها إلى رؤساء وأعضاء المجالس الرئاسية بالابتعاد عن إغراءات الظهور في وسائل الإعلام، فالأصل أنهم مستشارون للرئيس ولا يجوز لهم طرح أفكارهم ومقترحاتهم خارج نطاق مؤسسة الرئاسة.

13. تتردد أخبار المصالحة مع الجماعة الإرهابية بشكل يدعي بعض الإعلاميين والكتاب أن الدولة ترحب بتلك المصالحة وهي في نفس الوقت تقع تحت ضغوط خارجية من دول غربية وأخرى عربية تدفع في سبيل إنهاء المصالحة. وعادة ما يجيب الرئيس حين يسأل عن هذا الموضع أن قرار المصالحة هو قرار الشعب، فإلى أي حد يمكن الثقة في تلك الأقاويل، وإلى أي مدى يكون هذا القرار فعلاً في يد الشعب، وهل سوف تسمح الدولة بتلك السهولة للجماعة الإرهابية

والجماعات التكفيرية التي تعّمل القتل والتدمير والحرق والاغتيال في شباب المصريين وفي أفراد الجيش والشرطة وتدمر المنشآت العامة وتفجر أبراج الكهرباء دون مساءلة ولا حساب عن تلك الجرائم بمقولة أن قرار المصالحة هو قرار الشعب؟

14. لماذا يسمح الرئيس والحكومة باستمرار قيام أحزاب دينية على رأسها حزب النور الذي يعترف المسئولون فيه بأنه الذراع السياسي للدعوة السلفية وهو ما يمنعه الدستور . حتى دستور الإخوان . وقانون الأحزاب، لماذا تسمح الحكومة لتلك الأحزاب بالممارسة الحزبية وإعلان دخولهم انتخابات مجلس النواب دون أي اعتراض من جانب لجنة شئون الأحزاب وهي المكلفة بإعمال أحكام الدستور والقانون بمنع تأسيس أحزاب دينية.

وفي النهاية نأمل أن يحقق الحديث المرتقب للرئيس تطلعات الناس في مصر للإحاطة بمجريات الأمور ولتمكينهم من المشاركة الفاعلة في تحمل مسئولية إعادة بناء الوطن، لكي تحيا مصر.

2015

39. متى تبدأ الحرب على الفساد؟ [1-2]

من العيوب البارزة في أداء الحكومة الحالية . مثل الحكومات السابقة . الفشل في مكافحة الفساد المالي والإداري المتفشي في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، وعدم القيام بجهود ملموسة لاستئصال شأفته. وقد غاب عن الأداء الحكومي ضرورة التعامل الحاسم مع مصادر الفساد الإداري والمالي وكافة أشكال الفساد المجتمعي، في ظل ضعف وعدم فاعلية أساليب الرقابة التي تنحصر في الرقابة اللاحقة دون وجود آليات لمنع الفساد من الأصل.

ومنذ أعلن الرئيس السيسي الحرب ضد الفساد بكلمته في اجتماع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد يوم 28 أغسطس 2014، ثم انضم رئيس الوزراء إلى الرئيس في التأكيد على "نية" الحكومة لمكافحة الفساد. لم تحدث مواجهة حقيقية لمصادر الفساد في مصر. ثم أعلن رئيس الوزراء " الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014-2018 " في يوم التاسع من ديسمبر 2014 وهو مناسبة الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الفساد. وقد جاء في التغطية الإعلامية أن تلك الاستراتيجية تتضمن خطة من ست محاور رئيسة ينفذ بعضها على المدى البعيد وأخرى على المدى المتوسط وثالثة على المدى القريب، وعلى مدى الشهور الماضية لم نلحظ أي محاولات لتفعيل الإجراءات التنفيذية لتلك الاستراتيجية الوطنية! إن ما جاءت به الحكومة في استراتيجيتها لمكافحة الفساد لا يعدو أن يكون عبارات إنشائية تتحدث عن مبادئ وأهداف ولكنها لم تصل إلى ما يمنع الفساد أصلاً!

ثم جاء قرار رئيس الجمهورية بتعيين رئيس جديد لهيئة الرقابة الإدارية وتعيين رئيس الهيئة السابق مستشاراً لرئيس الجمهورية لمكافحة الفساد الذي أُعلن أنه سيكون مسئولاً عن متابعة وضمان تحقيق التعاون والتنسيق بين هيئة الرقابة الإدارية ومختلف الأجهزة الأمنية فضلًا عن تقديم مقترحات وأفكار عملية لتطوير منظومة

مكافحة الفساد بوجهٍ عام. وهذين القرارين يمثلان أملاً جديداً لقضية القضاء على الفساد بعد أن تراخت الحكومة في التعامل مع هذا المرض الخبيث الذي يهدد كل جهود الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إن المطلوب ليس مجرد وضع استراتيجية للإصلاح الإداري ، ولكن المطلوب أن يتم التعامل الصريح والحاسم لتجفيف منابع الفساد وأصل البلاء الإداري في البلاد؛ وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي يحتاجها المواطنون، ومن ثم يتمتع الموظفون العموميون في وزارات الدولة ومصالحها وهيئاتها وفي الوحدات المحلية بسلطة واسعة في توفير تلك الخدمات والمنافع الحكومية بدون وجود بدائل تسمح للمواطنين بالاختيار ودون تقنين معايير واضحة وعادلة ومقيدة لسلطة الموظف العمومي في المنح أو المنع . أو المقيدة بقيود واهية . ويمكن للموظف العمومي إذا أراد أن يتحلل منها.

إن شيوع منطق "السلطة" واختفاء "منطق الخدمة العامة" في الجهاز الإداري للدولة، هو المنبع الأصلي لنشأة الفساد حين يضطر المتعامل مع أجهزة الدولة لدفع رشاوي للحصول على حقه في الخدمة أو المنفعة، أو الحصول على خدمة أو منفعة أو فرصة من التعامل مع الدولة بغير حق في ذلك، فيكون الباب منفتحاً لإغراء الموظف . أو الموظفين . ذوي السلطة بالمال أو مختلف الرشاوى العينية والمعنوية والضغط عليهم لإنهاء المعاملة لصالح القادرين على الدفع من غير أصحاب الحق. لذلك نجد أن اتفاقية الأمم المتحدة أو الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد كلتاهما يبدآن بتعريف "الموظف العمومي" بأنه أي شخص يشغل منصباً تشريعيا أو تنفيذياً أو إداريا أو قضائياً سواء أكام معٌيناً أم منتخباً، دائماً أم مؤقتاً، مدفوع الأجر أم غير مدفوع الأجر، بصرف النظر عن أقدمية ذلك الشخص؛ وأي شخص آخر يؤدي وظيفة عمومية، بمن

في ذلك من يقدم خدمة لصالح جهاز عمومي أو منشأة عمومية ؛ أو أي شخص آخر يوصف بأنه "موظف عمومي".

إن تجفيف منابع الفساد وسد الثغرات التي ينفذ منها المفسدون والفاسدون لن يتحقق إلا بإعادة تأسيس وتصميم الجهاز الإداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي على أسس تقلص من السلطات التي يتمتع بها الموظفون العموميون في تقديم الخدمات العامة، وتحقيق الفصل الكامل بين الموظف "مقدم الخدمة" وبين المواطن " طالب الخدمة" أو المستثمر أو المورد "طالب المنفعة". ويتحقق ذلك بتحويل الجهاز الإداري الحكومي للاهتمام بوظائف التخطيط والمتابعة في الأساس، وإسناد مهام تقديم الخدمات العامة للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان ونقل وغيرها من الخدمات إلى القطاع الخاص والأهلي وقطاع الأعمال العام وفق شروط ومعايير لأداء الخدمات معلنة وشفافة، وبناء على إجراءات تعاقدية تنافسية يشارك ممثلو المجتمع في الرقابة على دقة تنفيذها. وتتولى أجهزة الدولة الرقابة على مقدمي الخدمات الذين تم التعاقد معهم وتقييم مستويات أداء وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتطبيق شروط التعاقد حين مخالفتها، والبحث في شكاوى المنتفعين بالخدمات.

إن المدخل الأكيد في القضاء على الفساد بمختلف أنواعه وأسبابه يحتم وجود رؤية واضحة ومنهج علمي يترجم خطط التعامل مع الفساد إلى برامج لها توقيتات ملزمة ونتائج مستهدفة ومعلنة تصبح محلاً للمتابعة والتقييم المجتمعي.

لقد نص الدستور في مادته رقم 218 على أن " تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، ويحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك. وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والاجهزة المعنية، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون"، وذلك بدلاً عن النص على إنشاء مفوضية وطنية لمكافحة الفساد ينتظم فيها كافة الأجهزة المعنية بتلك القضية.

وإلى الأسبوع القادم بإذن الله،

2015

40. متى تبدأ الحرب على الفساد؟ [2-2]

لا ينفصل حديثنا عن ضرورة القضاء على الفساد عن الحديث المتواصل لحتمية تطهير الوطن من الإرهاب. فالفساد هو الوجه الآخر للإرهاب، فهما ينبعان من ذات النبع الخبيث ويتعاملان في تناسق غريب لتهديد الوطن وتدمير موارده واغتيال ثمرات تضحيات الشعب وآماله في صنع مستقبل أفضل.

ونحن إذ نواصل الحديث عن الحرب على الفساد في الوقت الذي يعتصر الألم قلوب المصريين على اغتيال شباب مصر بأيدي القتلة الإرهابيين من الجماعة الإرهابية، وفي الوقت الذي تتكرر فيه أحداث العنف والتدمير ومحاولة ترويع المصريين وصرفهم عن اهتمامهم ببناء الوطن وإقامة حياة برلمانية جديدة تأخذ مصر إلى آفاق رحبة من التنمية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، في ذات الوقت يحدثنا المسئولون عن إفلاس الجماعات الإرهابية وأن الإرهاب يلفظ أنفاسه الأخيرة أو أن الهجمات الإرهابية المتصاعدة هي رد فعل نجاح المؤتمر الاقتصادي!!! كما يحاول الإعلام التأكيد على ذات المعنى، بينما الإرهابيون لهم رأي آخر يعبرون عنه بسيل من التفجيرات ومزيد من الشهداء في كل مصر!

ونتساءل متى تبدأ تلك الحرب على الفساد الذي يؤازر الإرهاب ويسهل له جرائمه كما حدث في تفجير برج الكهرباء المغذي لمدينة الإنتاج الإعلامي التي ترجح التقارير الإعلامية أن عناصر في قطاع الكهرباء هم من أرشد الإرهابيين للبرج، وجريمة تفجير طلاب الكلية الحربية الذي قام مسئول استاد كفر الشيخ بتعطيل كاميرات المراقبة حول الاستاد فلم تصور جريمة التفجير وهو الآن محبوس رهن التحقيق!!

ويهمنا عرض ملامح برنامج وطني لمكافحة الفساد على اختلاف صوره ومصادره، ولمقاومة كل محاولات تجدده. أول تلك الملامح ضرورة استصدار وتنفيذ "قانون مكافحة الفساد" الذي يجب أن يترجم كل ما جاءت به اتفاقية الأمم المتحدة

والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد واللتين انضمت مصر إليهما و يكون واجباً عليها . في إطار عضويتها . إصدار وتعديل عدد من التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد وملاحقة مرتكبي الجرائم الاقتصادية، ومنها إصدار قانون حماية المبلغين والشهود والخبراء، والالتزام بتنفيذ إجراءات الحماية، وضمان استقلالية الجهات المعنية، كذلك إصدار قانون حرية تداول المعلومات، وقانون حظر تضارب المصالح، وغيرها من تشريعات ولوائح وقرارات ذات صلة، على أن تتوافق تلك التشريعات مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

الأمر المهم الثاني، هو تطوير "اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الفساد" إلى "هيئة وطنية مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد" لتكون هيئة مستقلة ذات سلطة قضائية تنشئ بقانون خاص يحدد صلاحياتها في رسم سياسات النزاهة والوقاية من الفساد ومكافحته على مستوى الدولة، وفي اتخاذ التدابير التي تكفل تنفيذها. وتهدف الهيئة المقترحة إلى " تنمية النزاهة في أجهزة الدولة والقطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي، عن طريق؛ تقليص العوامل المولدة للفساد في تلك الجهات، وتقوية وتنمية قيم النزاهة والشفافية والمساءلة فيها. ومن جانب آخر، تعمل الهيئة المقترحة على تنسيق جهود وبرامج مكافحة الفساد وتعقبه وردعه في أجهزة الدولة وتحقيق تكامل وفاعلية أجهزة الرقابة والمكافحة وأجهزة التحقيق القضائية، وأنشطة الوقاية والمنع القائمة، وبذلك يكون لها دور أساس في القضاء على مشكلة تعدد الأجهزة العاملة في مجال مكافحة الفساد ومنها الجهاز المركزي للمحاسبات ومباحث الأموال العامة، والرقابة الإدارية، والنيابة الإدارية وغيرها والتي لم تنجح في مكافحته.

إن تعدد الأجهزة الرقابية وتداخل اختصاصاتها يؤثر سلباً على مواجهة الفساد ويمثل إهدارا للمال العام، كما أن افتقار تلك الأجهزة الرقابية الي الإمكانيات المعلوماتية والتقنيات الحديثة واعتمادها أساليب تقليدية لا تواكب قدرات الفاسدين

والمفسدين المتطورة يؤدي الي اضعاف دور ها ويؤمن الفساد ويسمح بانتشاره وتعاظم الخسائر المترتبة عنه.

ومن أهم الإجراءات اللازمة لضمان تنقية الجهاز الإداري للدولة وأجهزة المؤسسات والهيئات العامة من بواعث نشأة الفساد. ومن ثم الإرهاب. ضرورة تطهير ذلك الجهاز من عناصر الجماعة الإرهابية ومناصريها وخلاياها النائمة وإبعادهم عن مجالات العمل العام تأميناً للدولة ومرافقها ومشروعاتها التنموية. ويتطلب تحقيق ذلك، أهمية مراجعة الهياكل الوظيفية للعاملين في الدولة ومؤسساتها والكشف عن ظروف تعيين آلاف من عناصر الإخوان وقت المعزول مرسي وفحص انتماءاتهم التنظيمية ومدى مشاركتهم في دعم ومساندة إرهاب جماعتهم.

من جهة أخرى، يجب التأكد من جدية الحاجة إلى ملايين الموظفين في أجهزة الدولة ومدى توفر شروط الكفاءة والقدرة على أداء واجبات وظائفهم والنزاهة والالتزام بالقيم الوطنية والأخلاقية وفق المعايير وأوصاف الوظائف المعتمدة وشروط ومواصفات الجودة. وفي هذا السياق يكون لازماً الفحص المسبق للحالة الاجتماعية للأفراد قبل التوظيف الجديد، وتخويل الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد سلطة الاعتراض على تولي أشخاص مناصب في الدولة بسبب ما قد تكشف عنه إجراءات الفحص والاختبار للمتقدمين من اتهامات سابقة أو مؤشرات أو شبهات توحي بالفساد.

وفي مجال تطوير الإدارة في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها يجب الأخذ بالأساليب الحديثة ونظم مراقبة وتقييم الأداء والحكم على النتائج ومدى تحقيق الأهداف كأسس لتحديد الترقيات والمزايا الوظيفية الأخرى، أو التوصية بإنهاء الخدمة. وكذا العمل على تضييق سلطة الموظف العام التقديرية بوضع معايير دقيقة يستند عليها

في أدائه لعمله، "لان التوسع في السلطة التقديرية للموظف العام موجب من موجبات الفساد وسبب من أسباب إضعاف الرقابة الفعالة على عمله".

كما أن من ضرورات مكافحة الفساد، التوسع في استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات لتيسير حصول المواطنين والمتعاملين مع أجهزة الدولة على المعلومات وإنهاء الإجراءات المقررة دون اتصال مباشر مع القائمين بالعمل الإداري، ومن ثم تقليل فرص الفساد، ومن ذلك الحد إلى أكبر قدر من تعامل الموظفين بالأموال باستخدام آلات ونظم الدفع الإلكترونية وهي شائعة الآن في مصر.

كذلك فإن من عوامل الحد من فرص الفساد تطوير نظام واضح المعالم وشفاف للمشتريات الحكومية يمكن الاطلاع عليه من بوابة إلكترونية للمشتريات الحكومية على صفحات موقع الحكومة بما يسمح للمتقدمين بعروض برؤية كل الصفقات والمواصفات المطلوبة، وكذا نشر إجراءات العقود الإدارية ونتائجها عبر بوابة المشتريات الحكومية.

2015

41. مستقبل مصر . . . محاولة جادة للتفاؤل!

هذه رؤية تحاول أن تكون متفائلة لمصر ومستقبلها برغم كل مصادر الإحباط المحيطة بالمصريين والتي تهدد ذلك المستقبل إن لم يتمسك المصريون بأهدافهم في الاستقرار والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن القضاء على أهم مصدرين للخطر والتهديد؛ وهما الإرهاب والفساد.

هذه قضية أطرحها وأتوجه بها إلى كل المصريين شعباً ورئاسة وحكومة. لتكون مادة للبحث والحوار الدائم والأساسي في هذا الوقت وكل وقت لحين أن نصل فيها إلى كلمة سواء. إننا جميعاً مطالبون بالاستعداد لامتحان عسير يجب أن ننجح فيه بامتياز إذا أردنا أن يكون لنا مكان في العالم المعاصر الذي لا يعترف إلا بالقوة والعلم والمعرفة. إن عالم اليوم . ومن ثم المستقبل . لا يقبل بالضعفاء، ولا مكان فيه لم لا يملكون إرادتهم ويصنعون مستقبلهم بالعلم والديمقراطية والمشاركة المجتمعية الكاملة.

وسبب طرح هذه الرؤية التي تحاول أن تكون متفائلة هو ما تم إعلانه يوم الخميس الماضي 27 أغسطس 2014 من أن اللجنة العليا للانتخابات سوف تعقد اجتماعاً يوم الأحد القادم الثلاثين من أغسطس 2015 لإعلان إجراءات الانتخابات، وهذا يعني . في حالة استقرار الأوضاع وعدم ظهور مفاجآت قد تعطل إجراء الانتخابات . أن مجلس النواب الجديد يمكن أن يتشكل قرب بعد أشهر قليلة. وذلك يعني أيضاً أن الاستحقاق الثالث لخارطة المستقبل على وشك أن يتحقق على أرض الواقع بعد طول انتظار يزيد عن عام وثمانية أشهر عن الموعد الذي حدده الدستور في المادة 230!

ومصدر التفاؤل المحتمل هو عظيم ثقتي في قدرة مصر على اجتياز ما يواجهها من عقبات ومشكلات تراكمت عبر سنوات الحكم غير الديمقراطي أيام نظام مبارك

وخلال سنة من حكم الجماعة الإرهابية. ثم تفاقمت تلك المشكلات والمعوقات خلال سنوات الانفلات الأمني والسياسي والسلوكي والخطاب الديني البعيد كل البعد عن صحيح الدين الإسلامي ووسطيته وسماحته، والذي يدفع البسطاء من المصريين إلى تصرفات مناهضة للوطن تصب في خانة الإرهاب والرغبة في التحكم في مفاصل الدولة من جانب فلول الجماعات الإرهابية وحلفاؤهم في الداخل والخارج.

وتستند تلك الثقة البالغة في قدرة مصر والمصريين على عبور أزمات الاقتصاد والبطالة والتفكك المجتمعي والتشرذم السياسي والثقافي إلى آخر قائمة معوقات التقدم والنمو، إلى حقيقة بسيطة عمرها أكثر من سبعة آلاف عام. فقد تعرضت مصر والمصريين للغزو والتدمير من جانب قوات معادية عبر العصور، كما تعرضت مصر والمصريين إلى محاولات متكررة لكسر الإرادة ومسخ الهوية الوطنية وتفكيك الدولة المصرية ولكنها باءت جميعا بالفشل وارتد المعتدون وأعداء مصر على أعقابهم خائبين مدحورين.

وكانت آخر محاولات كسر مصر، تلك الهزيمة المنكرة في يونيو 1967، ولكن ما أن حل أكتوبر 1973 حتى تحولت الهزيمة . أو النكسة كما أطلق عليها تخفيفاً لكلمة الهزيمة . إلى نصر أكتوبر في العاشر من رمضان، وبدأت الحركة السياسية في الدوران وتحقق تحرير لوطن من الاحتلال الإسرائيلي بعد أن ظن الأعداء أن مصر قد انتهت ودانت لهم إلى الأبد!

وثمة أمثلة أخرى حديثة تؤكد قدرة المصريين على عبور الصعاب واجتياز المحن بعد أن كاد الأمل في تخلص مصر من مشكلاتها وعثراتها أن يتبدد. فها هو الشعب المصري الحقيقي ينتفض في 25 يناير 2011 مطالباً برحيل مبارك وإسقاط نظامه الاستبدادي الديكتاتوري الذي عانى منه المصريون طيلة ثلاثين عاما. و انتفض المصريون في ثورة ثانية حين سُرقت ثورة المصريين في 25 يناير وركبت الجماعة

الإرهابية وحلفاؤها موجة الثورة وتمكنوا من الحصول على أغلبية مجلس الشعب وسيطروا على الجمعية التأسيسية لوضع الدستور ، وتمكنوا من توصيل عضو مكتب إرشادهم إلى منصب رئيس الجمهورية، وحين كشف مرسي وإخوانه عن حقيقتهم الإرهابية وانقلب على الدستور بإصداره ما أسماه "إعلان دستوري" وهو غير دستوري بالمرة كرَس فيه السلطة التشريعية والتنفيذية لنفسه وحصَن قراراته السابقة واللاحقة وتوعد النائب العام الأسبق المستشار عبد المجيد محمود إلى أن أقاله وعين بدلاً منه الإخواني طلعت عبد الله.

وخلال العام الأول من رئاسة الرئيس السيسي، اشتدت وطأة الإرهاب الإخواني والتكفيري، وتداعت قوى الشر الخارجية لتأييد ودعم الجماعة الإرهابية في محاولاتها اليائسة العودة إلى المشهد السياسي بدعوى عدم الإقصاء، وأقدمت دول معادية لمصر والمصريين على نشر الأكاذيب وتوجيه عشرات الفضائيات الممولة من تركيا وقطر بالدرجة الأولي بهدف تضليل الرأي العام العالمي وتأليبه ضد مصر، وأيضاً لزعزعة ثقة المصريين في قيادتهم. وأدى هذا التصاعد الإرهابي مدعوماً بتفشي الفساد في أجهزة الدولة، كل ذلك كان محبطاً لمسيرة الوطن نحو المستقبل، فضلاً عن اتجاه الحكومة إلى العمل بأسلوب تقليدي لا يعتمد على خطة واضحة ولا يعمل وفق برنامج زمني محدد ويغلب على أداءها أسلوب إطفاء الحرائق وليس التنمية الشاملة وفق استراتيجية وطنية تم إعلانها والتوافق المجتمعي عليها.

ولكن رغم كل ذلك، فقد حقق المصريون انجازاً باهراً بتمويل وحفر قناة السويس الجديدة وتشغليها في عام واحد، كما حققت الرئاسة المصرية نجاحاً باهراً في تغيير مواقف كثير من الدول التي عارضت ثورة 30 يونيو وعزل الحكم الإخواني، وتحوَّل الموقف الخارجي إلى تأييد وترحيب بزيارات الرئيس السيسي الخارجية واستعداد

أكبر للتعاون مع مصر حتى من الإدارة الأمريكية! ناهيك عن توطيد العلاقات مع الدول الشقيقة السعودية والإمارات والكويت وغيرها من الدول العربية.

إن نجاح الشعب المصري في اختبار انتخابات مجلس النواب القادم هو ما سيحدد المصير المصري لسنوات قادمة وفاصلة، وما سيدعم التفاؤل المرجو أو العودة إلى الإحباط والسير نحو المجهول!!!

2015

42. مصر بين طريقين متعاكسين . . . لا يلتقيان!

أهُدرت الثورة المصرية الشعبية الأولى في 25 يناير 2011 بفعل عناصر غير وطنية وجماعة إرهابية ركبت موجة الثورة بعد ثمانية عشر يوما مجيدة عاشها الشعب بجميع طوائفه في ميدان التحرير وميادين مصر كلها مطالبين برحيل مبارك وسقوط نظامه، وقد رحل مبارك ولكن نظامه لم يسقط إلى اليوم.

وبعد ثلاثة أعوام ونصف تقريباً قرر الشعب إنهاء حالة الفوضى وسيطرة جماعة الإخوان على الحكم وعزل مندوب مكتب الإرشاد في قصر الاتحادية، فكان للمصريين ما اختاروه وانحازت القوات المسلحة الوطنية لاختيارهم، فتم في 3 يوليو 2013 عزل محمد مرسي والتحفظ عليه، وإقرار خارطة للمستقبل شملت استحقاقات ثلاث، وضع دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس للجمهورية وقد تم هذين الاستحقاقين، ثم إجراء انتخابات برلمانية وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وقد استجاب رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور لاختيار الشعب الذي عبرت عنه ملايين استمارات حركة "تمرد" وتم تعيينه رئيساً مؤقتاً للجمهورية.

ومن يومها . وحتى اليوم . تأكد أن مصر تسير نحو المستقبل في طريقين متضادين متعاكسين يعوِق كل منهما الآخر، الأمر الذي يعطل مسيرة التقدم وتحقيق أهداف ثورتي الشعب في التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وإقامة مجتمع ديموقراطي أساسه سيادة الشعب وحكم الدستور والقانون، وترسيخ المواطنة واحترام حقوق الإنسان!

أحد هذين الطريقين المتعاكسين يحاول الانتقال بمصر إلى نظام جديد يقوم على التخطيط العلمي والرؤى المستقبلة والتغيير والتجديد في هياكل المجتمع ومؤسساته ليكون مجتمعاً أهلاً للدخول في عصر المعرفة والعلم والتقنيات الحديثة.

والطريق الآخر يشد مصر إلى الوراء محاولاً تكريس وترسيخ النظم التي قامت على

الاستبداد والفساد وتزاوج السلطة الحاكمة مع رأس المال المستغل، وإعادة إنتاج النظامين الذي ثار عليهما الشعب مرتين في أقل من ثلاث سنوات.

الطريق الأول وهو طريق التغيير والتجديد وقد تبنى رؤية للمستقبل المصري أطلقها المشير السيسي أثناء حملة الانتخابات الرئاسية. وإن لم يحقق لها نصيب من الحوار الشعبي والاتفاق المجتمعي . تتمثل في إصرار على البناء والتحديث، "وإقامة دولة عصرية تحارب الفقر تقوم على دعامات اقتصادية متنوعة، بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعَظم من أصولها وتُحَسِن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم، دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفية، وأراض زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنَظم يُوفر لأبنائها مسكنا كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها الصناعية متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسِن تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً ورياضياً وثقافياً وخُلقيا".

تلك كانت كلمات عَبَر فيها الرئيس السيسي عن رؤيته لمستقبل مصر، فهل توفرت لتلك الرؤية فرص كاملة للتحقق؟ للأسف فقد فقدت رؤية الرئيس الزخم الذي كان مرجواً لها بتأخر تشكيل فريق رئاسي . وما يزال . ليعاون الرئيس على تنفيذ رؤيته، وبسبب تشكيل حكومة تقليدية بكل المعايير لم تتخذ من تلك الرؤية منهاجاً لعملها، بل انطلقت . وما تزال . بغير خطة ولا برنامج تحاول معالجة المشكلات المجتمعية والاقتصادية بأسلوب إطفاء الحرائق، كما لم يحدث أي تغيير في أسلوب عمل ومستوى كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وما زال التردي وانخفاض الكفاءة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مستمرين.

هنا ننتقل إلى الحديث عن الطريق الثاني، طريق التمسك بالأساليب والسياسات والمؤسسات التقليدية، وتكريس الآليات المعتادة في مواجهة مشكلات مجتمعية مستعصية تتطلب إجراءات وقرارات حازمة وجريئة تتعامل مع لب تلك المشكلات وتقتلعها من جذورها، وليس تسكين مظاهرها والادعاء بالتغلب عليها. إن آثار الطريق الثاني بادية لا تحتاج إلى دليل، وهي تتضح في تكريس كل ما هو تقليدي وغير علمي يدعم غياب الكفاءة ويزيد من سطوة الفساد، مع غياب معايير واضحة وشفافة حين اختيار القيادات وحين تقويم أداءهم أو تغييرهم. فلم يحدث منذ 30 يونيو 2013 أي تقدم أو تحسن ولو جزئي في نظم التعليم وآلياته رغم الحديث الذي لا ينقطع من المسئولين والمستشارين عن وضع الاستراتيجيات وتطوير المناهج والتي اختص رئيس الوزراء نفسه برئاسة لجنة عليا لتطويرها! ولا تزال الأساليب التقليدية هي السائدة فيما يسمى مكافحة الدروس الخصوصية، إذ المدارس خاوية والطلاب والمعلمون يتكدسون في المراكز " غير المرخص بها " للدروس الخصوصية! ولا شعر الناس بأي تحسن في الخدمات الصحية، إذ لا تزال القطط تمرح في المستشفيات الحكومية والمرضى ينامون على الأرض، وهكذا الحال في جميع الخدمات والفعاليات التي تتولاها وحدات الجهاز الإداري للدولة، ثم لا تجد الدولة حلاً لإصلاح الأحوال إلا المزيد من القوانين التي لا يجري طرحها للحوار المجتمعي وتثير غضب المخاطبين بها كما هو شأن قانون الخدمة المدنية!!!

وقد ساعد في تدعيم الطريق الثاني. طريق التقليد والبعد عن المنطق الثوري والفكر المتجدد. تشرذم وتفكك القوى والتيارات والأحزاب السياسية وغيابها عن مشكلات المجتمع وتضاؤل تأثيرها في توجيه المشهد السياسي، ثم تلك الهجمة التي عاد بها أساطين ورموز نظام مبارك لاحتلال مواقع في الساحة السياسية والإعلامية.

فضلاً عن أن انشغال النخب السياسية والمنظمات المدنية وتجاهل الحكومة عن خطر الأحزاب الدينية التي تأسست بالمخالفة للدستور وقانون الأحزاب، جعل تلك

الكيانات تزحف من جديد لحشد قواها ومصادر تمويلها. المتدفقة بلا رقابة من الدولة . للتمركز في مواقع التأثير على الجماهير استعداداً لإعادة تجربة الجماعة الإرهابية وعودة السيطرة لعناصر ما يسمى بالإسلام السياسي للانقضاض على مجلس النواب القادم، ومن ثم إفشال وإحباط كل أمل في تأسيس الدولة العصرية المدنية الديموقراطية التي يحلم بها المصريون!

إن المصريين مطالبون بالاصطفاف مع أصحاب الطريق الأول لدعم الجهد الوطني من أجل دولة عصرية مدنية، والتصدي لأصحاب طريق الفساد ومنعهم من العودة إلى النظم الشمولية الاستبدادية.

2015

43. مصر في اختبارات . . . والاصطفاف الوطني طوق النجاة !

شهدت الشهور والأسابيع والأيام الماضية القريبة أحداثا تمثل تهديدات للأمن القومي والاستقرار والازدهار الذي ينشده المصريون منذ ما يقرب من خمس سنوات.

فطوال الفترة التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير شهدت مصر عملية سطو على ثورتها من جانب الجماعة الإرهابية وتحالف القوى السلفية والتكفيرية معها من أجل السيطرة على مقدرات الوطن، إلى أن تمكنت تلك القوى غير الوطنية من تحقيق أكثرية في مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2012/2011، ثم سيطروا على اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور وتم تمرير دستورهم الإخواني في 15 ديسمبر 2012، وعاث الحكم الإخواني في البلاد فسادا كانت قمته إصدار الرئيس المعزول محمد مرسي الإعلان الدستوري "غير الدستوري" في 21 نوفمبر 2012 الذي اضطر لإلغائه تحت ضغط القوى الوطنية وقضاة مصر العظام، ولكن المعزول أبقى آثار ذلك الإعلان نافذة رغم إلغاءه!!!

وكانت ثورة الشعب الثانية في 30 يونيو 2013 التي انحازت لها القوات المسلحة وتم عزل مرسي وإنهاء حكم المرشد في 3 يوليو 2013، وانفجرت بعدها أعمال العنف الإخواني بدءاً من رابعة والنهضة وصولاً إلى الجريمة الكبرى باغتيال ضباط شرطة قسم كرداسة والتمثيل بجثثهم، ثم أحداث دلجا، وما سبق من اغتيال الجنود أبناء مصر في جريمة رفح الأولى ورفح الثانية. وعاشت مصر أياماً قاتمة مع توالي التفجيرات في مديريات أمن الدقهلية والقاهرة وجنوب سيناء. ومع ازدياد أعمال العنف والإرهاب الإخواني كانت صلابة المصريين واحتشادهم خلف الرئيس السيسي الأساس في مواجهتها بنجاح.

واستمرت الاختبارات التي تعيشها مصر منذ 3 يوليو 2013 وخاض الشعب مع رئيسه المنتخب جولات في الحرب ضد الإرهاب والتكفير والتشدد والتعصب والمتاجرة باسم الدين، والذي دعا الرئيس السيسي إلى ثورة دينية وتصحيح الفكر الديني بالعودة إلى صحيح الدين وسماحة الإسلام ووسطيته، وكان الشعب متفهما لتلك الدعوة وأنزل بتجار الدين ضربة قاصمة في المرحلة الأولى لانتخابات مجلس النواب ولم يحققوا النتائج التي كانوا يطمعون فيها!

واستمرت الاختبارات لفترة طالت، وتفجرت هجمة إعلامية مناوئة للرئيس. وهي في الحقيقة موجهة ضد الشعب وثوابته الوطنية .، وعلت أصوات كانت قد خفتت منذ الخامس والعشرين من يناير، وعادت تنبح بادعاء الوطنية ومساندة ثورة الثلاثين من يونيو والهجوم على 25 يناير وكأنهما ضدين، وهما في الحقيقة تيار وطني واحد بدأ في 25 يناير وتم تصحيح مساره ودعمه لصالح الشعب والوطن في 30 يونيو!

وكانت المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب مناسبة مهمة أظهر فيها المصريون رفضهم للمتاجرين بالدين، والخارجين من الجحور التي اختبأوا فيها لسنوات، والمتحولين من تأييد مبارك ثم المهللين لحكم الإخوان ثم تحولوا إلى التسبيح بثورة الشعب في يناير وهم بذاتهم المنقلبين عليها لكي يسبحوا بثورة يونيو، وهم في جميع الأحوال منافقون ولا يبغون إلا مصالحهم الشخصية مستترين بغطاء تأييد الرئيس السيسي وهو غطاء لا يستر حقيقتهم !!

وفي الأيام الأخيرة توالت على مصر أحداث جسام وتكالبت قوى الشر من الإخوان وفصائل البغاة ممن ينتسبون زوراً وبهتاناً إلى الإسلام . والإسلام منهم براء ،. وكذا القوى الغربية التي لا تكن لمصر سوى العداء، وإن أظهرت الود رياء وأعلنت تعديل مواقفها التي روَّجت للادعاء بأن ما حدث في 30 يونيو كان انقلاباً عسكريا أطاح بالرئيس الشرعي المنتخب!!!! وكان قمة هذه الأحداث الجسام سقوط الطائرة

الروسية، يوم السبت الماضي 31 أكتوبر 2015، بعد إقلاعها من مطار شرم الشيخ بجنوب سيناء بثلاثة وعشرين دقيقة، وعلى متنها 224 من الركاب وطاقم الطائرة الذين لقوا حتفهم جميعا. وهنا ظهرت بوادر العداء لمصر من جانب إسرائيل التي أعلنت أن الطائرة تم إسقاطها بصاروخ أطلق عليها ممن جماعة إرهابية تدعي أنها تمثل ولاية سيناء الإسلامية، ثم تلقفت حركة داعس الإرهابية هذا القول وأذاعت بيان يؤكد ما أعلنه الخبر الإسرائيلي. وكانت قمة الأحداث المناوئة لمصر في انتظار الرئيس السيسي غداة بدء زيارته لبريطانيا استجابة لدعوة رسمية من رئيس وزرائها، إذ أعلن كاميرون أن الاستخبارات البريطانية لديها معلومات بأن الطائرة الروسية قد سقطت إثر انفجار قنبلة كانت بالطائرة، ومن ثم أعلن وقف الرحلات الجوية إلى شرم الشيخ، ومصر كلها، ثم أعلن عن إجراءات لإعادة السياح البريطانيين من شرم الشيخ. وسرعان . ويا للعجب . ما حذت روسيا حذو بريطانيا وتم تعليق رحلاتها الجوية إلى مصر وأمر بوتين الحكومة الروسية بإيجاد آلية إعادة السياح الروس من شرم الشيخ، بعد أن كان قد أعُلن أنه غير موافق على تسرع بريطانيا في إعلان أن الطائرة سقطت نتيجة انفجار قنبلة بها دون دليل.

وهكذا تتوالى على مصر أحداث وتحديات وتهديدات لمسيرتها نحو استكمال مؤسساتها السياسية والدستورية، والعمل بجهد إعادة الحياة إلى الاقتصاد الوطني والقضاء على معوقات الاستثمار الوطني والأجنبي، ومحاربة الفساد وتطوير جهاز الدولة الإداري، والاصطفاف إلى جانب الرئيس السيسي لإقامة نظام ديمقراطي مدني في ظل دستور وافق عليه أكثر من 19 مليون ناخب، أي بنسبة 98.1% من المشاركين في الاستفتاء. كذلك يصطف المصريون مع الرئيس في جهد خلاق من أجل التنمية المستدامة وإقامة نظام اقتصاد وطني حر يلتزم بما قرره الدستور في مادته رقم 27 يهدف إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية،

بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر. ويلتزم بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول.

كل ذلك، إلى جانب ضعف البنية التحتية عن تحمل ظروف التغير المناخي وعدم قدرتها على التعامل مع الأمطار والسيول ما أدى إلى أحداث مأساوية لا تزال آثارها باقية.

ولكن، بعون الله تعالى، وبالاصطفاف الوطني ستنجح مصر في التغلب على الصعاب، وتستأنف مسيرتها نحو مستقبل أفضل.

2015

44. رسالة إلى المهندس شريف إسماعيل. . . العبرة بالنتائج ! !

مع التقدير لإخلاص المهندس محلب ووطنيته وحماسه في محاولة التصدي للتخلف والفساد والتردي في أوضاع الوطن الذي تراكم طوال عهد مبارك وعبر الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة 25 يناير والسنة الكئيبة التي شهدت حكم الجماعة الإرهابية، إلا أن مجمل أداء حكومة محلب لم يرق إلى المستوى المرضي للمصريين، ولم يكن في استطاعة الرئيس المزيد من الصبر حتى يتخذ قراره بطلب استقالة الحكومة، بصفته . المسئول في المقام الأول عن اختيارها وعن أداءها!

إن العبرة في عمل الحكومات تكون بالنتائج الملموسة على أرض الواقع ومقارنتها بأهداف محددة معلنة ومتوافق عليها مجتمعياً، تحقق للناس منافع ومستويات أفضل لجودة الحياة. إن النوايا الطيبة والشعارات والتصريحات الإعلامية والحوارات الصحفية، لا تصنع واقعاً يحقق للمواطنين ما يأملون فيه من عدالة اجتماعية وخدمات متطورة وإمكانيات للحياة الكريمة. ولا يتحقق ذلك سوى بالتعامل الحاسم والثوري مع قضايا الفساد والإرهاب ومشكلات العشوائيات، وتضخم وترهل الجهاز الإداري للدولة، وتغوّل المركزية على وحدات الإدارة المحلية، وقضايا البطالة وتبديد موارد الوطن في قطاع الأعمال العام الذي لم يلق أي عناية من الحكومة السابقة طوال مدة بقاءها في الحكم وحتى إقالتها يوم السبت الماضي 12 سبتمبر 2015.

والكلام الآن يوجه إلى المهندس شريف إسماعيل المكلف بتشكيل حكومة جديدة؛ لقد كنت عضواً في حكومة المهندس محلب وشريكاً في تحمل مسئوليات إخفاقها ، وكنت شاهداً على أمور أدى غيابها في عمل تلك الحكومة إلى نتائج خطيرة أثرت سلباً على الأداء الحكومي . فقد فشلت تلك الحكومة في وضع برنامج واضح أو خطة معلنة تحدد مجالات العمل التي تحظي بالأولوية في اهتمامها، وذلك منذ تشكيلها الأول في

شهر مارس 2014 أو عند إعادة تشكيلها في يونيو الماضي، وبالتالي كان أداؤها من غير رؤية أو أهداف محددة يمكن متابعة مدى تحققها وتقييم آثارها. إن ما كان يعاب على توجهات الحكومة السابقة هو النظرة الجزئية وغياب الاستراتيجية العامة والرؤية الكلية لدور الدولة ومؤسساتها، وبنفس المنطق، فقد اكتفت الحكومة السابقة بإطلاق استراتيجية لمكافحة الفساد ولم هناك أي جهود ملموسة على الأرض تبين ماذا فعلت الحكومة في تعقب أسباب ومصادر تفشي الفساد في الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية، ويكفي أن الرئيس السيسي قد خص موضوع الفساد باهتمامه في حديث بما يعني عدم رضاه عما يتحقق في مجال مكافحته.

وبالمثل، فقد اكتفت الحكومة السابقة بالاعتماد الكلي في محاربة الإرهاب على القوات المسلحة والشرطة، من دون أن تقدم دعماً سياسياً او ثقافياً أو حتى إعلامياً لجهود مكافحة الفكر الإرهابي وجماعاته، وظلت الأحزاب الدينية متمتعة بالصمت الحكومي عنها، حتى اقتربت من اختراق مجلس النواب القادم!

السيد رئيس مجلس الوزراء المكلف، يا ليتك تبدأ بتوضيح رؤيتك السياسية والاقتصادية، ومفهومك عن العدالة الاجتماعية، وخطتك لمكافحة الفساد وإعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة.

ومن المفيد والمحتم أن تعلن للشعب ملامح برنامج حكومتك الجديدة، ومعايير اختيارك للوزراء سواء المستمرين منهم من الحكومة السابقة أو الجدد. ويا ليتك تؤسس آلية منتظمة لاطلاع المواطنين على حقائق الموقف العام من النواحي الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومؤشرات تحقيق خطة الحكومة!

إن تجربة حكومة المهندس محلب . التي شاركت في عضويتها . لا بد أن تكون ماثلة أمامك حتى تتجنب ما كان بها من سلبيات وتستمر على ما كان بها من إيجابيات. وهنا يجب التأكيد على حقيقة أن الحكومة الجديدة هي مؤقتة لحين تشكيل مجلس النواب، وعلى هذا لا يستحب إجراء ما كان يتم عادة في كل مرة يكلف فيها رئيس مجلس للوزراء بتشكيل حكومة جديدة من إنشاء وزارات لم تكن موجودة، أو أن تلغى وزارات قائمة، كما كان من المعتاد ضم وزارات لبعضها أو فصل وزارات كانت منضمة في وزارة واحدة. وقد يتم تجزئة الوزارة الواحدة لتخليق أكثر من وزارة.

وثمة أمر ثان ، وهو تجنب الإسراف في استصدار قرارات بقوانين من رئيس الجمهورية، فقد أسرفت الحكومة السابقة في استصدار القوانين بدون حاجة عاجلة، واستمرأت تفعيلها دون إجراء حوارات مجتمعية جادة مثل قوانين الكيانات الإرهابية ومكافحة الإرهاب . واللذان لم يتم تفعيلهما . ، وقانون الخدمة المدنية، وكانت الحكومة السابقة على وشك الانتهاء من قوانين تنظيم الإعلام والهيئات الوطنية للصحافة والإعلام، وكانت النتائج في أغلب الأحيان غير مرضية. من الواجب علينا التأكيد بأنه ليس بالقوانين فقط ولا بتغيير مسمياتها تنصلح الأمور، وإلا لكان مناخ الاستثمار قد تطور وتدفقت الاستثمارات على مصر بإصدار تعديلات قانون الاستثمار، ولكانت نظم التعليم والصحة وغيرها من الخدمات قد تطورت بإصدار قوانين جديدة وكفى!

إن الملفات العاجلة أمام الحكومة القادمة كثيرة وصعبة الأمر الذي يقتضي منها التركيز وعدم التفرع إلى قضايا وملفات تتطلب مدى بعيد، فتلك أمور يجب تركها للحكومة التي ستأتي بعد تشكيل مجلس النواب!

إن حكومة المهندس شريف إسماعيل مطالبة بالتركيز على محاربة الفساد في قضايا التصرفات غر القانونية في أراضي الدولة وضرورة تكليف جهة واحدة بتملك تلك الأراضي وتكون قواعد التصرف في تلك الأراضي معلنة وشفافة.

ثم قضية تشغيل الطاقات الوطنية المتاحة إلى الحد الأقصى باللجوء إلى الخبرات الوطنية في جميع المجالات. وتشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة نتيجة ظروف عدم الاستقرار منذ 25 يناير. ومن القضايا التي طال انتظار حسمها ولم تلفت إليها الحكومة السابقة، إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام وتوفير قدر مناسب من التمويل اللازم لتشغيل الطاقات الإنتاجية به وتجديد وتطوير تقنيات ومعدات الإنتاج بشركاته.

وعلى الرغم من اهتمام الرئيس السيسي بالمشاريع الكبرى، فإنه يكفي الحكومة القادمة استكمال ما بدأ من تلك المشاريع ، وتجهيز دراسات الجدوى النية والاقتصادية لأي مشاريع جديدة وتسليمها للحكومة الدائمة بعد الانتخابات.

وأخيراً شكراً للمهندس محلب، ودعاء بالتوفيق للمهندس إسماعيل.

2015

45. سيادة الرئيس . . . الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية!

كانت ليلة الثلاثاء الماضي الثاني عشر من مايو 2015 موعد لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي مع الأمة المصرية في حديثه الثاني الذي كان سيادته قد وعد بتكراره شهريا ليصارح الشعب. مباشرة وبدون وساطة. بما يجري على الساحة الوطنية والإقليمية والعالمية من أمور تؤثر على مسيرته نحو إعادة بناء الوطن.

ومع كل التقدير والاحترام لإصرار الرئيس على التواصل مع الشعب بشكل مباشر ومتكرر، ومع كل الفخر والإعجاب بما أنجزه الرئيس على صعيد السياسة الخارجية، واهتمام الرئيس بتحسين مستوى الحياة للغالبية من المصريين والتخفيف من حدة مشكلاتهم المعيشية التي تراكمت أسبابها عبر سنوات طويلة وزادت حدتها أثناء سنوات الانفلات وعدم الاستقرار والإرهاب منذ 25ثورة يناير ، ولما كان الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية بين الرئيس ومواطنيه الذين انتخبوه وعاهدوه على العمل معا من أجل بناء مستقبل مصر، فإن واجب المصارحة مع الرئيس يجعلني اختلف معه بشأن حديثه إلى الأمة الذي توقعته . مثل ملايين المصريين . مختلفا شكلاً وموضوعاً ،

❖ من حيث الشكل؛

تأخر موعد بث الحديث المسجل ثلاثة أرباع الساعة وكنا نتصور أن يبدأ الحديث في الموعد المعلن مسبقاً، وقد استهلك التليفزيون الرسمي ذلك الوقت في بث أغنيات وطنية مكررة ومعادة بحيث أصبحت عبئاً على المشاهدين ومصدرا لإحساسهم بعدم قيمة الوقت، بينما الرئيس يدعوهم دائماً إلى مزيد من العمل والاتقان. ثم جاءت أخطاء المونتاج التي نتج عنها تكرار عرض مقطعين مرتين . من الحديث المسجل . الأمر الذي يهدر دعوة الرئيس إلى الاتقان والجودة.

❖ وفي الموضوع؛

أبدأ بذكر ملفين ذكرهما الرئيس ذكرا عابراً بينما كانا يستحقان مزيداً من الإيضاح والتفصيل. الموضوع الأول؛ هو ما أبداه الرئيس من عدم ارتياح . وهو على حق في ذلك . من تباطؤ الحركة في ملف تجديد الخطاب الديني وعدم وضوح أي دلائل على انشغال الأزهر الشريف بذلك الملف باعتباره المؤسسة التي خاطبها الرئيس في هذا الشأن حين أشار إلى مسئولية الأزهر وعلماءه للعمل على قيادة الثورة الدينية التي دعا إليها سيادته في لقاءه معهم أثناء الاحتفال بالمولد النبوي الشريف يوم أول يناير 2015 مطالباً الأزهر الشريف . إماما ودعاة . بتحمل مسؤوليتهم لتجديد الفكر الديني والدعوة بالحسنى وتصحيح الأفكار والمفاهيم التي ليست من ثوابت الدين داعياً لتغيير المفاهيم الخاطئة.

ومع أهمية القضية، كان المنتظر من الرئيس أن يطرح مشروعاً وطنياً شاملاً تقوم على تنفيذه كافة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقوى السياسية والشعبية انتصاراً لمدنية الدولة ولمواجهة الفكر المتشدد الذي يدعو إليه الإرهابيون والمروجون لأفكار الإسلام السياسي. كان الرئيس . وقد كاد ما يقرب من نصف عام أن ينقضي على طرح دعوته دون استجابة حكومية أو مجتمعية ذات بال . في موقف يتطلب منه أن يعلن مشروعاً متكاملاً لإنفاذ تلك الثورة الدينية وتحديد المسئولية عن تحقيق برنامجها بمحاوره المختلفة وتوقيتاته والنتائج المستهدفة.

كان المنتظر أن يعلن الرئيس عن مبادرة يرعاها سيادته لتشكيل فريق وطني لإنتاج بناء فكري يقوم على تبسيط وتوضيح منهج الإسلام الوسطي، وتوضيح منظومة العدالة الاجتماعية، وتأكيد قيم احترام مؤسسات الدولة والحفاظ عليها، وتأكيد قيم المواطنة وسيادة القانون وتوضيح البناء السياسي الوطني والبناء الاقتصادي الجديد. كل ذلك مع إبراز أهمية تطوير السلوك الفردي والجماعي لبناء المجتمع

المصري الجديد والتحرر من آفات الفوضى في مظاهر الحياة والتزام أنماط سلوكية تحابي النظام والأمانة والبعد عن الأنانية والتقيد بحدود القانون. على أن يقوم ذلك الفريق بطرح رؤيته للفكر الوسطي الجديد للمواطنين بأساليب تتناسب وخصائص المتلقين من جميع الأعمار والمهن والمستويات العلمية والاجتماعية، وكذلك متابعة تنفيذ البرامج المخططة تحقيقاُ لأهداف الحرب الفكرية والثقافية ضد الإرهاب.

أما الموضع الثاني المهم الذي أشار إليه الرئيس في الدقائق الأخيرة من حديثه، فهو نفيه لمقولة أن الدولة توافق على حالة الإعلام المصري وما يسوده من تهافت وتدني في المستويات المهنية والأخلاقية، والبعد الواضح عن القيم الدينية والوطنية، والترويج لأشكال من الفنون الهابطة والمسيئة، باعتبار أن ذلك كله يخدم أهداف الدولة. وكان ذلك الملف يحتاج من الرئيس مزيد من الوقت لتفصيل خطة الدولة بشأن تطوير الإعلام الرسمي والخاص بإصدار مجموعة التشريعات النى نص عليها الدستور لإنشاء المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام. كما كان يرجى من الرئيس ألا يقتصر في حديثه عن التليفزيون الرسمي في ماسبيرو على التحذير من المساس به باعتباره من مقومات الأمن القومي المصري، بل كان من الأفضل أن يوضح خطة الدولة لإعادة هيكلته ورفع كفاءته وتحويله من إعلام الحكومة إلى إعلام الشعب، والوصول به إلى المستوى الجدير بتمثيل الإعلام الوطني في مصر ما بعد 30 يونيو.

وكان المأمول أيضاً أن يوضح الرئيس للشعب الموقف من المؤسسات الصحفية القومية والخسائر المتراكمة بها، واستشراء الفساد وإهدار المال العام في كثير منها . كما جاء في مقال رئيس مجلس إدارة الأهرام المنشور يوم الثامن من سبتمبر 2014 بعنوان " إصلاح المؤسسات القومية. حتى لا نصبح شعبا ودولة بلا صوت" دافع

فيه عن تلك المؤسسات، في ذات الوقت الذي اعترف فيه بإهدار المال العام بتقديم الهدايا الثمينة لمبارك ورموز نظامه، داعيا الدولة إلى ضرورة إصلاحها وبخاصة أوضاعها المالية بتقديم قرض حسن قدره ملياري جنيه يسدد على عشر سنوات!!.

وعلى الرغم يا سيادة الرئيس أن الدستور قد نص في مادته رقم 72 على أن تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها وكفالة حيادها وتعبيرها عن كل الأثراء والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، وضمان المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأي العام، فإن ذلك الالتزام غير قائم عملاً طالما أن الحكومة تستطيع توفير التمويل اللازم أو أن تحجبه عن تلك المؤسسات، فضلاً عن سهولة التأثير في اختيار رؤساء مجالس إدارة المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء تحرير الصحف والإصدارات التابعة لها.

❖ عن الملفات الرئيسة التي اهتم بها الرئيس؛

ومع اهتمام الرئيس بتحديد ثلاث ملفات أساسية شملها حديثه، وهي ملفات الفساد، والإرهاب، الجهاز الإداري للدولة . فمع الاعتذار لسيادة الرئيس . فإن حديثه ولو أنه تعرض لنقاط رئيسة في تلك الملفات، إلا أنه لم ينطلق إلى طرح تصورات وبرامج عمل تلتزم بها الدولة لمجابهة تلك الآفات التي تعرض أمن الوطن وموارده ومستقبله، بل ووجوده إلى أخطار رهيبة.

- حديث الرئيس عن الفساد؛

جاء حديث الرئيس عاماً عن الفساد المالي والإداري المتفشي في كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وعدم كفاية الجهود المبذولة لاستئصال شأفته. وقد غاب في حيث الرئيس تقييمه للأداء الحكومي في التعامل غير الحاسم مع مصادر الفساد الإداري والمالي وكافة أشكال الفساد المجتمعي، مع العلم أن سيادته كان واضحاً في تحديده لأهم مصادر الفساد وهو الجهاز الإداري للدولة ذاته وقيامه على منطق "السلطة"

التي يتم استغلالها من الموظفين العموميين في الحصول على منافع ومزايا لأنفسهم ودعوة سيادته إلى تحييد العامل البشري بتعميق استخدام التقنيات الحديثة. وفي هذا السياق أرجو الرئيس إلى إحياء مشروع الحكومة الإلكترونية الذي كانت بدايته في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ثم توقف تطويره والتوسع في الخدمات الحكومية التي يستطيع المواطنون الحصول عليها بالتعامل المباشر عبر البوابة الإلكترونية للحكومة!

إننا كنا نتطلع إلى تفصيل رؤية الرئيس حول هذه القضية المفصلية وإمكانية توحيد أجهزة ملاحقة الفساد المتعددة والتي قد يكون هناك درجات من التعارض أو التضارب في اختصاصاتها، وذلك بإنشاء " هيئة وطنية مستقلة للنزاهة ومكافحة الفساد " على النمط الذي أخذت به كثير من الدول تطبيقاً لاتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد ومصر من الدول التي انضمت إلى تلك الاتفاقية.

- حديث الرئيس عن الإرهاب؛

أكد الرئيس بأن جميع أجهزة الدولة تعمل ضد الإرهاب الأسود الذي يضرب ربوع الوطن وتحولت تكتيكاته خلال الفترة الماضية إلى استهداف البنية الأساسية والمرافق الخدمية وتوسع في حربه النفسية ضد المواطنين وأعلن عن ضبط أعداد من الإرهابين، وأوضح جهود القوات المسلحة والشرطة في مكافحة الإرهاب في سيناء. ومع كل التقدير للقوات المسلحة والشرطة وتضحياتهما في سبيل حماية الوطن من هذا الإرهاب الأسود، فقد كان المنتظر أن يعلن الرئيس خطة وطنية شاملة تشارك فيها كل أجهزة الدولة . وليس فقط وزارتا الدفاع والداخلية . في مكافحة الإرهاب سياسياً واقتصادياً وفكرياً وثقافياً وإعلامياً، فضلاً عن تطوير نظم وأساليب الوقاية من الهجمات الإرهابية ونشر الوعي المجتمعي العام بخطورة الإرهاب وضرورة شن الضربات الاستباقية لإفشال مخططات الجماعات الإرهابية. كما كنا نتوقع من

الرئيس إصراره على تفعيل قراره بإحالة المتورطين في الاعتداء على المنشآت العامة إلى القضاء العسكري.

- حديث الرئيس عن الجهاز الإداري للدولة

أما حديث الرئيس عن الجهاز الإداري للدولة فقد اكتفى سيادته بعرض المشكلة دون الإعلان عن خطة لإعادة تأسيس أجهزة الدولة على أسس غير تقليدية تستفيد من علوم الإدارة الحديثة ومناهج وأساليب التخطيط الاستراتيجي وتعميق تقنيات الاتصالات والمعلومات في كافة تعاملات ذلك الجهاز.

المشكلة يا سيادة الرئيس هو أن الحكومة تسير بمنطق الإصلاح الجزئي غير الناجع في إحداث ثورة إدارية مثل ما حققته حكومات دبي وماليزيا على سبيل المثال.

إن الدولة مطالبة بتصميم مخطط واضح وجريء لإعادة تأسيس الدولة وجهازها الإداري على أسس متطورة تحدد قواعد واضحة لتأسيس وعمل أجهزة الإدارة العامة بمنطق "الخدمة العامة" للمواطنين، وتباعد بين مهام التخطيط والمتابعة وتقييم الأداء وهي الاختصاصات الواجبة على الجهاز الإداري للدولة وبين مهام تقديم الخدمات العامة التي يجب إسنادها إلى شركات خاصة أو عامة أو مؤسسات أهلية وفق نظام "المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص"

نحن يا سيادة الرئيس في حاجة إلى إعادة هيكلة شاملة للجهاز الإداري للدولة من منظور استراتيجي يتكامل ويتزامن مع عملية التغيير الديمقراطي الشامل بأبعاده الدستورية والسياسية والاقتصادية والثقافية، حيث لم يعد مفهوم " الإصلاح " مناسباً الآن.

❖ المسكوت عنه في حديث الرئيس

أما المسكوت عنه في حديث الرئيس فهي الموضوعات الأخطر والأهم التي كان المصريون يتوقون للتعرف على خطط الرئيس وبرامجه بشأنها . خاصة وقد كان

الرئيس قد ذكرها في رؤيته لمستقبل مصر التي كان أعلنها أثناء حملة الانتخابات الرئاسية، ثم اختفى الحديث عنها طوال العام الأول من الرئاسة..

وأهم ما لم يتضمنه حديث الرئيس قضية التحول الديمقراطي، واستكمال مسيرة الوطن نحو إنجاز الاستحقاق الثالث من خارطة المستقبل وهو إجراء انتخابات مجلس النواب تتسم بالشفافية والنزاهة وفق قوانين غير معرضة للطعن عليها بعدم الدستورية. وثمة موضوع آخر لم يشمله حديث الرئيس هو خطة الدولة نحو تفعيل مواد دستور 2014 وخاصة تلك المتعلقة بالحريات والحقوق والواجبات العامة، كذلك المواد التي حددت التزامات الدولة وتبلغ ثلاثة وسبعين التزاما تقريباً، فضلاً عن المواد التي نصت على أمور مهمة على الدولة أن تكفلها أو تضمنها أو تعمل على إنفاذها. كما غاب عن حديث الرئيس قضايا إحياء قطاع الأعمال العام وإنقاذ شركاته خاصة في صناعات كان لمصر شأن كبير فيها مثل الغزل والنسج، وقضية المصانع المتعثرة نتيجة التردي الاقتصادي في أعقاب 25 يناير، وقضايا تطوير التعليم وإطلاق طاقات البحث العلمي. ومع اهتمام الرئيس بمشكلة القرى الأكثر فقراً إلا أن حديثه لم يعرض لقضية العشوائيات التي يعيش فيها حوالي ربع سكان المحروسة!!!

وأختم بمقتطفات مما جاء في رؤية الرئيس السيسي لمستقبل مصر التي كنا نتمنى أن تحتل خطط تنفيذها وعرض نتائجها المساحة الأكبر من أحاديث الرئيس:

قال الرئيس؛

- الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليس شعاراً فقط.
- لا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريـــــات.
- تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته.
- تحقيق تحول ديمقراطي على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق.

- التنفيذ الكامل والفوري لكافة الالتزامات التي وردت بمختلف أبواب الدستور خاصة سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة.
- في هذا العهد الجديد لابد أن تنطلق عملية جادة لإعادة بناء مصر ومراجعة طريقة حكمها وأسلوب إدارتها والعمل على إصلاح المؤسسات العامة بعد أن أصابها الترهل والرتابة، كي تستعيد كفاءتها وتقوم بتطوير أجهزتها الإدارية وتحديثها حتى تصبح قادرة على القيام بمسئولية النهوض بمصر الحديثة.
- إن روح النظام الجمهوري هي الحفاظ الكامل على تطبيق جميع مبادئ الدستور وسن القوانين المنفذة لها، مما يتطلب استكمال عملية البناء الديمقراطي على اعتبار أن ضمان استقرار مصر وتطورها لن يتم بالحفاظ على المؤسسات فحسب، بل باحترام هذه المؤسسات للدستور ومبادئ دولة القانون دون أي خروج عليه أو انتهاك لقيمه أو استئثار لفصيل أو طبقة دون أخرى.
- إن العمل على استكمال عملية التحول الديمقراطي لضمان الاستقرار السياسي وتداول السلطة والعدل الاجتماعي لن يتحقق بدون معارضه قوية وأحزاب سياسية قادرة ومستقلة ومؤثره في اتخاذ القرار والمشاركة بجديه في رسم سياسات الحاضر والمستقبل.
- يجب العمل لتكون الجمهورية الديمقراطية دولة قانون ومؤسسات بمشاركة كل الاتجاهات في العملية السياسية وبتداول للسلطة يتم في إطار دستوري وقانوني يكون مكفولاً للجميع. والمعارضة السلمية وحق الاختلاف والتظاهر السلمي أمر مصون بحكم الدستور والقانون لا يستثنى من ذلك الا الممارسين والمحرضين

على العنف ومن ينتهكون السلمية معتبرين أنفسهم فوق الدولة والدستور والقانون.

- إن مصر لن تبني إلا بتكاتف أبنائها من مختلف الاتجاهات، ونبذ العنف ومحاربة الإرهاب وعدم التستر عليه، وقبول الاختلاف بين الرأي والرأي الآخر وترسيخ ثقافة وأدب الاختلاف.
- أن باب المصالحة الوطنية سيظل مفتوحا لكل من لم تتلطخ يداه بالدماء ولم يمارس العنف أو يحرض عليه. إن مصر للجميع وفوق الجميع.

وأخيراً تحيا مصر

2015

46. الائتلافات البرلمانية . . . . عود على بدء!

بعد أن وضح المشهد الانتخابي بفوز قائمة "في حب مصر" بجميع المقاعد المائة وعشرين المخصصة للقوائم، انفتحت شهية القائمين عليها وظهرت إلى الوجود فكرة تكوين ائتلاف يضم أعضاء القائمة وأكبر عدد من المستقلين الفائزين بالمقاعد الفردية، ثم تطور المشهد بمحاولة ضم الفائزين من أحزاب الأخرى حتى وصل عدد أعضاء ذلك الائتلاف الذي أطلق عليه أولا "ائتلاف دعم الدولة " إلى أربعمائة عضو [نائب] حسب تصريحات منسق الائتلاف اللواء سامح سيف اليزل.

وكانت الحملة ضد قائمة في حب مصر قد اشتدت باعتبار أنها القائمة الرسمية للدولة، وعلى سبيل المثال وجدنا نجل المشير عبد الحكيم عامر د. عمرو عبد الحكيم، والذي كان مرشحاً على قائمة "نداء مصر بالصعيد"، يطالب مؤسسة الرئاسة بإصدار بيان يؤكد أنها لا تدعم القائمة، مع توقيع عقوبة على قائمة في حب مصر؛ لاستغلال عدد من مرشحيها اسم الدولة والرئيس وإيهام المواطنين بأن قائمتهم مدعومة من مؤسسات الدولة. قال "عبد الحكيم"، إن هناك مهزلة انتخابية تحدث بسبب قائمة "في حب مصر"، حيث صرح أحد مرشحيها بأن الرئيس السيسي وعد في اتصال هاتفي بإنشاء ثلاث مشروعات استثمارية عملاقة بالصعيد، وهذا يعد قمة الاستهتار بالعملية الانتخابية، وتجارة باسم الرئيس ومحاولة لإيهام الشعب بأن الرئيس والدولة يدعمون بقوة قائمة "في حب مصر". وأضاف المرشح، ما يحدث يضر كثيراً بالعملية الديمقراطية والانتخابات ويهدم مبدأ تكافؤ الفرص، وأهاب بمؤسسة الرئاسة أن تبادر بإصدار بيان يذاع عبر وسائل الإعلام المختلفة، يؤكد أن الدولة لا تقف خلف مرشح أو قائمة بعينها، وأنها على مسافة متساوية من الجميع، وإلا سيتسرب الشك الذي يصل لحد اليقين إلى المواطنين، بأن الدولة تدعم قائمة "في حب مصر".

ثم أثارت فكرة "الكتلة البرلمانية لدعم الدولة المصري" غضباً شديداً بين الأحزاب والنخب السياسية لاحتواء الوثيقة الأولي التي صدرت عن القائمين على تكوين تلك الكتلة لكونها طالبت الموقعين عليها من نواب مصر. في أول مجلس نواب يتم انتخابه في ظل دستور 2014 . أن يخالفوا الدستور الذي سيقسمون بعد أيام على احترامه، وأن يخالفوا قانون انتخابات مجلس النواب الذي تم انتخابهم وأصبحوا نواباً في ظله. ، بأن يعلن كل منهم موافقته على المبادئ والأهداف التي قامت عليها هذه الكتلة، متجرداً من أي انتماء أو أفكار سياسية، وعلى هذا الأساس فإنه قد وقَّع على هذه الوثيقة انضماماً منه إلى تلك الكتلة، والتزاماً بتوجهها نحو استقرار الوطن، وتحقيق مصالح الشعب المصري العظيم!!

ولما أحس القائمون على تكوين كتلة دعم الدولة المصرية، لجأوا إلى إعلان سحب الوثيقة واعتبار توقيعات من انضموا إليها كأن لم تكن، وأحلوا محلها وثيقة جديدة شملت عناصر كالتي نجدها في لوائح الأحزاب الشرعية التي يتم تأسيسها وفق الدستور وقانون الأحزاب وتوافق عليها لجنة شئون الأحزاب! فقد اشتملت الوثيقة على بنود تحدد الأمانات المختلفة ضمن هيكل الائتلاف ومنها لجنة شئون العضوية ولجنة الشئون الإدارية والمالية، وثمة مادة في الوثيقة تحدد من يجوز له ترشيح نفسه ليكون رئيساً للائتلاف، ومادة أخرت تتعلق بتكوين الهيئة البرلمانية للإتلاف، فضلاً عن استهداف إنشاء مقار للائتلاف في المحافظات!

ومنذ يومين أعلن عن فصل عضوة بحزب المصريين الأحرار من المكتب السياسي للحزب لتوقيعها على وثيقة الائتلاف رغم تعليمات الحزب لممثليه في مجلس النواب بعدم الانضمام إلى ذلك الائتلاف، كذلك أعلن متحدث باسم حزب مستقبل وطن انسحاب حزبه من عضوية ائتلاف دعم مصر. والذي كان القائمون على الائتلاف مؤملين فيه كثيراً على خلفية ما يشاع عن قربه من السلطة .! ثم أعلن حزب الوفد بدوره الانسحاب من الائتلاف والعودة إلى مشروعه القديم المعلن في 2011 بتأسيس

ما كان يسمي في ذلك الوقت "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" والذي كانت غايته ضم كل الأحزاب القائمة والتي تحت التأسيس والقوى السياسية والحركات الشبابية واتحادات وائتلافات شباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني المؤمنين بالديمقراطية باعتبارها الركيزة المحورية لتحقيق أهداف الثورة، وذلك من حشد جهود وطاقات أعضائه للمساهمة الإيجابية والفاعلة في دعم وتعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف ثورة الشعب [يقصدون ثورة 25 يناير] وإنجاز التحول السلمي إلى مجتمع ديمقراطي أساسه دستور جديد يؤسس للدولة المدنية التي أساسها المواطنة والقانون في جمهورية ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان!

إن الغرض الواضح من الائتلافات المطروح تأسيسها غايتها الحشد والاستحواذ على نواب الشعب من أجل السيطرة على الكتلة التصويتية في مجلس النواب لتمرير التشريعات والسياسات والمشروعات والاتفاقيات الدولية التي تقدمها الحكومة إلى المجلس ، أو لتعويض فشل الأحزاب التي خاضت الانتخابات في حصول أي منها على أغلبية أو أكثرية في حال لم يستطع من يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الوزارة في الحصول على ثقة أغلبية المجلس خلال ثلاثين يوماً ، تسمح بتفعيل النص الدستوري بأن يرشح الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد المجلس رئيسا آخر لمجلس الوزراء يكلفه رئيس الجمهورية لتشكيل حكومة حزبية ، كما تقضي بذلك المادة 146 من الدستور!

وبغض النظر عن نجاح أو فشل فكر الائتلافات ، فإن أسلوب الحشد والتوجيه من منسق أو رئيس مثل ذلك الائتلاف بما يجب على أعضاءه الالتزام به والتقيد بقرارات . الهيئة البرلمانية للائتلاف إن جاز هذا التعبير. هو أمر قد أصبح من آثار نظم الحكم الشمولية القائمة على الاستبداد وتحويل المجلس التشريعية إلى مجالس شكلية معدومة الصلاحية التي ثار الشعب عليها مرتين في 25 يناير و30 يونيو، وأصبح من

المستغرب . ولكنه مفهوم . أن يحاول نواب منتخبون في برلمان الثورة أن يعيدوا إنتاج نظام ما قبل 25 يناير الاستبدادي ونظام الإخوان الفاشي!!!

يا سادة أفيقوا يرحمكم الله، عسى أن يغفر لكم خطيئاتكم في حق مصر التي ذكرها خمس مرات في كتابه الكريم . وإن كان البعض يذكر أن الرقم الصحيح هو أربعة وأربعون .!!!

2015

47. مقومات إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة!

جاء في أنباء السبت الماضي أن الحكومة ستبدأ هيكلة " الإذاعة والتليفزيون" وفق البيان الصادر عن مجلس الوزراء وفي أعقاب زيارة المهندس محلب ووزير التخطيط لمبنى ماسبيرو. ومما جاء في الخبر أن "محلب" قال «سندشن خطط الإصلاح الإداري للدولة من ماسبيرو، لننطلق بمصر كلها»، مضيفًا أنه «لن يُضار أي موظف، ولكن هناك جراحات يجب أن تتم، ولن نسمح باستمرار الوضع القائم، وبدأنا من الإذاعة والتليفزيون، لأن هذا المبنى له تأثيران أحدهما اقتصادي، والتأثير الآخر على تكوين الشخصية المصرية». ونسبت الأنباء إلى وزير التخطيط قوله «تم تشكيل فريق عمل متخصص ضم نخبة من الخبراء، عكف على دراسة كافة الأوضاع السائدة، وكذلك الاطلاع على كافة الدراسات السابقة التي أعدتها العديد من الجهات». وأوضح «العربي»، أنه من هذا المنطلق، خلصت الدراسة إلى أن الإصلاح الشامل للاتحاد يجب أن يتمحور حول خمسة أهداف رئيسية هي: «الحفاظ على كافة الحقوق القائمة للعاملين، حسن استغلال الطاقات والكفاءات، زيادة القدرة التنافسية ورفع كفاءة الخدمة، إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي، وتطوير القدرات الفنية والإبداعية».

إن الأصل في أي محاولة علمية لإصلاح جهاز ما أو إعادة هيكلته أن يتم تحديد الدور الذي يترض أن يؤديه ذلك الجهاز والنتائج الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية أو المجتمعية التي ينتظرها المجتمع المستفيد من الجهاز. وتلك الخطوة الأولى في أي خطة للإصلاح أو إعادة الهيكلة تصبح أكثر أهمية وحتمية إذا كان الإصلاح سيمتد ليشمل الجهاز الإداري للدولة بكل مكوناته من وزارات ومؤسسات وهيئات عامة ومصالح وأجهزة مستقلة وصولاً إلى وحدات الإدارة المحلية، ذلك إن كنا نريد إعادة هيكلة حقيقية.

والأمر المعلن ـ حتى الآن ـ اقتصر على اتحاد الإذاعة والتليفزيون بالنظر إلى أهميته من ناحية، وحجم مشكلاته وتضخم القوى العاملة به إلى حدود غير معقولة ولا

متناسبة مع ما يؤديه وما ينتجه من منافع للدولة والمجتمع. وكان المنطقي أن تبدأ خطوات إعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون بمراجعة جادة لوظيفته والأهداف التي ترجوها الدولة من وراء وجوده. فضلاً عن تطويره ورفع كفاءته. أخذاً في الاعتبار الاتجاه لمسايرة الحركة العالمية في إلغاء وزارة الإعلام والانفتاح على مختلف وسائل وقنوات الإعلام المصري وعدم الانحصار في أسر " إعلام الدولة"، وشاهدنا على ذلك إعداد خطابات ولقاءات إعلامية لمسئولين كبار في الدولة باستخدام معدي ومقدمي برامج من خارج تليفزيون الدولة.

وتصبح الخطوة الثانية في خطط إعادة الهيكلة. لاتحاد الإذاعة والتليفزيون مثلاً. هي توضيح وصياغة الرسالة التي يستهدف الاتحاد تحقيقها والأهداف الاستراتيجية المطلوبة على المدى القصير والمتوسط والبعيد. ويكون ذلك في ضوء دراسة كاملة للمناخ المحيط وما به من فرص يمكن استثمارها، وما يوجد فيه من مهددات تمثل خطورة على إمكانية تشغيل الاتحاد وحتى استمراره. وبنفس المنطق يجب تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف في الاتحاد، ومن ثم يمكن بناء استراتيجية تستهدف استثمار نقاط القوة الموجودة بالاتحاد في تفعيل الفرص ومعالجة نقاط الضعف حتى يمكن تجنب أو تحييد المهددات الموجودة في المناخ المحيط.

ويكون بناء التنظيم القادر على تفعيل الرسالة وتحقيق الأهداف وتشكيل البناء الوظيفي القادر على أداء مهام الاتحاد هو الخطوة الثالثة، ثم بناء هيكل النظم والأليات التقنية والإدارية المناسبة لطبيعة عمل الاتحاد والمواكبة للتقدم الإداري والتقني في منظمات الإعلام المرئي كخطوة أساسية في تكوين الأطر التنفيذية وتحديد خصائص ومؤهلات وأعداد العاملين ونظم الثواب والعقاب المناسبة في ضوء رؤية واضحة وفهم سليم لإجراءات إدارة الأداء وتأكيد جودة كل ما يتم عمله وإنتاجه في الاتحاد. ولا أريد إغفال أمور ثلاثة عند بحث مسألة إعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون. شأنه

في ذلك شأن أي جهاز أو منظمة يراد إعادة هيكلتها ؛ تلك الأمور الثلاثة هي الإطار التشريعي والنمط القانوني للاتحاد، والتخطيط المالي والاقتصادي والعوائد المتوقعة لفعاليات الاتحاد، ثم الملاءمة والتوافق مع المناخ المحيط في الوطن واتجاهات المستفيدين . وهم أصحاب المصلحة في وجود الاتحاد والمتحملين تكلفته من أموالهم كدافعي ضرائب .. وكمثال على أهمية الأمر الأول وهو الإطار التشريعي والنمط القانوني صدر رقم 1 لسنة 1971 بإنشاء اتحاد الإذاعة والتليفزيون 1971ثم صدر القانون رقم 13 لسنة 1979 وقد أعطى هذا القانون الجديد مزيدا من الاستقلال الإداري والمالي لاتحاد الإذاعة والتليفزيون من أجل دفعه لتحقيق رسالته الإعلامية، وذلك على خلاف ما سائداً في مختلف أجهزة الدولة حينئذ، وكان الهدف الذي سعى إليه الأستاذ محمد حسنين هيكل وزير الإرشاد القومي في ذلك الوقت هو تكوين آلية إعلامية متطورة تحاكي هيئة الإذاعة البريطانيةBBC ..

أما الأمر الثاني فهو يتعلق بأهمية الجوانب المالية والاقتصادية وتأثيرها على كفاءة التشغيل والنجاح في تحقيق الأهداف. ومن نافلة القول إن ما يشكو منه الاتحاد القائم حاليا هو تضخم العمالة، وقلة الموارد الناتجة عن عدم إقبال المعلنين لقنوات الاتحاد كوسيلة إعلانية، وتوقف الاتحاد. تقريبا. عن الإنتاج الدرامي وفقد السوق التي كان قطاع الإنتاج بالاتحاد هو الأهم فيها قبل أن تغزوها الدراما السورية والتركية على سبيل المثال، وفوائد الديون المثقل بها الاتحاد. وفي هذا المقام يصبح الحديث عن أنه لن يضار من العاملين بماسبيرو نتيجة إعادة الهيكلة متنافياً مع مبادئ الإدارة وأساسيات عمليات التطوير المؤسسي.

أما الأمر الثالث والأهم، فهو التعرف على آراء أصحاب المصلحة ومدى إقبالهم على مشاهدة برامج قنوات الاتحاد والتعرف على توجهاتهم وآراءهم في شأن خطة إعادة الهيكلة!

ومع كل الاحترام لرغبة الحكومة في بدأ خطط الإصلاح الإداري للدولة من "ماسبيرو"، فإن خطة إعادة هيكلة ماسبيرو تحتاج إلى مناقشة أكثر شفافية.

2015

48. لماذا لا يتم تنفيذ توجيهات الرئيس ؟ [1-2]

كثيرة هي التوجيهات التي يوجهها الرئيس إلى الحكومة وأجهزة الدولة المعنية بشئون الوطن والمواطنين، ولكن للأسف عادة ما تكون الاستجابة بطيئة ومتأخرة عن توقيتها المناسب. وحتى عدم التنفيذ أصلاً. إلى الحد الذي يفقد تلك التوجيهات قيمتها باعتبارها تكليفات واجبة التنفيذ في قضايا مهمة يدعو إليها الرئيس!

والأصل وفق المادة 139 من الدستور " أن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويُباشر اختصاصاته على النحو المبين به"، كما أن المادة 146 من الدستور تنص على أن يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب. كما أن المادة 147 من الدستور تعطي الرئيس صلاحية إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب، أو إجراء تعديل وزاري بعد التشاور مع رئيس الوزراء وموافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة وبما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس. ووفقاً للدستور في المادة 148 فإن رئيس الجمهورية يمكنه تفويض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء، أو لنوابه، أو للوزراء، أو للمحافظين، كما أنه له سلطة دعوة الحكومة للاجتماع للتشاور في الأمور المهمة، ويتولى رئاسة الاجتماع الذي يحضره وفق المادة 149. وتنص المادة 150 من الدستور على أن يضع رئيس الجمهورية، بالاشتراك مع مجلس الوزراء، السياسة العامة للدولة، ويشرفان على تنفيذها، على النحو المبين في الدستور. ويمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات كما نصت على ذلك المادة 151، وحسب المادة 152من الدستور فإن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ولا يعلن الحرب، ولا يرسل القوات المسلحة في مهمه قتالية إلى خارج حدود الدولة، إلا بعد أخذ رأى مجلس الدفاع الوطني، وموافقة مجلس النواب بأغلبية ثلثي الأعضاء فإذا كان مجلس النواب غير

قائم، يجب أخذ رأى المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وموافقة كل من مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني. والرئيس بنص المادة 153 من الدستور هو الذي، يعين الموظفين المدنيين، والعسكريين، والممثلين السياسيين، ويعفيهم من مناصبهم، ويعتمد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية، وفقاً للقانون. كما جاء في المادة 154 من الدستور أن الرئيس يعلن، بعد اخذ رأى مجلس الوزراء حالة الطوارئ، على النحو الذي ينظمه القانون، كذلك نصت المادة 156 على أنه إذا حدث في غير دور انعقاد مجلس النواب ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، وكان مجلس النواب غير قائم، يجوز لرئيس الجمهورية اصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد،

تلك كانت نصوص المواد الدستورية التي تبين اختصاصات رئيس الجمهورية في علاقته بالحكومة ورئيسها وأعضاءها والمحافظين وغيرهم من المسئولين التنفيذيين بوصفه رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، ويتضح من هذه النصوص أن ما درجت عليه وسائل الإعلام من تهكم على الوزراء والمسئولين الذين لا يعملون إلا وفق "توجيهات الرئيس" هو نوع من عدم إدراك أن توجيهات الرئيس هي بالأساس ممارسة لاختصاصاته ومسئولياته التي حددها الدستور، وأنه يجب التمييز بين أعضاء الحكومة والمحافظين ومن في حكمهم من المسئولين الذين ينتظرون توجيهات الرئيس لحثهم على أداء واجباتهم المفترض أنهم يعرفونها دون حاجة لإصدار توجيهات من الرئيس، وبين الحالات الطارئة والمستجدات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تستوجب من الرئيس توجيه نظر الحكومة وأعضاءها وكافة المسئولين لها، والتأكيد على ضرورة العمل وفقاً للتوجيهات الرئاسية الجديدة. ويقيناً أن الرئيس حين يصدر تلك التوجيهات في شأن من شئون الوطن المستجدة، فإنه بحكم الدستور يتشاور مع مجلس الوزراء ولا تكون مفاجئة لأعضائها أو خارجة

عن سياق السياسة التي يتعين عليه بحكم الدستور أن يضعها بالاشتراك مع مجلس الوزراء!

تلك المقدمة كانت ضرورية لمناقشة ظاهرة عدم الاستجابة الواجبة لكثير من التوجيهات التي يصدرها الرئيس إلى مسئولين في الدولة ثم تمضي الأيام والشهور دون أن يتحقق ما طالب به الرئيس على أرض الواقع حتى بعض ما يصدره من قرارات. ومن الأمثلة الملفتة للنظر فرار الرئيس بتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي الذي صدر في يونيو 2014 وأمهل اللجنة شهرين للانتهاء من إعداد مجموعة من التشريعات الاقتصادية المهمة وأهمها قانون الاستثمار الموحد الذي لم يصدر حتى قبل موعد انعقاد المؤتمر الاقتصادي بأيام قليلة في شرم الشيخ في مارس 2015 واستبدل به بعض التعديلات في قانون الاستثمار المعمول به.

ومن قبيل التوجيهات التي لا يوجد ما يوحي بأنها وجدت طريقها للتنفيذ دعوات الرئيس للمسئولين بمتابعة الأسواق وضبط الأسعار وتوفير احتياجات المواطنين، أو توجيهات الرئيس بتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والمرورية وغيرها من الأمور الحياتية التي يعاني منها المواطنون، ناهيك عن مطالبة الرئيس للقيادات التنفيذية بالحسم في اتخاذ القرارات وتصويره لعدم اتخاذ القرارات اللازمة بأنه نوع من الفساد.

وقد كانت الهجمة الإرهابية الأخيرة مناسبة لصدور توجيهات غاضبة من الرئيس بضرورة تحقيق العدالة الناجزة، وكان حديثه موجهاً للقضاة عقب تشييع جنازة النائب العام المستشار هشام بركات ، وقد تحركت الحكومة خلال أربع وعشرين ساعة لإعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب بعد أن ظل قابعاً شهوراً طويلة في وزارة العدل ثم في اللجنة العليا للإصلاح التشريعي ، ولكن بمضي الأيام خفتت الصحوة الحكومية وتكررت مشاكل الصياغات المتسرعة لمشرع القانون وارتفعت أصوات الصحفيين اعتراضاً منهم على بعض مواد مشروع القانون ، كذلك كانت توجيهات

الرئيس في اجتماعه بوزيري الدفاع والداخلية باليقظة التامة في الوقت ذاته وقع تفجير سيارة مفخخة أمام مبنى تابع لقنصلية إيطاليا في شارع الجلاء فجر السبت الماضي!!! وللحديث بقية.

2015

49. لماذا لا يتم تنفيذ توجيهات الرئيس؟ [2-2]

تناولنا في مقال الأسبوع الماضي ظاهرة تعدد المواقف التي يُصدر فيها رئيس الجمهورية توجيهات لا يتم تنفيذها بالشكل المحقق للنتائج المستهدفة سواء كانت توجيهاته موجهة للحكومة أو المحافظين وغيرهم من القيادات التنفيذية المسئولة في الدولة. ونضيف أن تلك الظاهرة تمتد لتشمل توجيهات رئيس الوزراء والوزراء وغيرهم.

ونؤكد أن تلك التوجيهات هي شكل من ممارسة الاختصاصات والمسئوليات على عاتق الرئيس والمسئولين كافة بحكم الدستور والقوانين، وأن عدم تنفيذها لهو دليل على القصور والفشل في تحقيق مطالب المواطنين في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والخلاص من الفساد والإرهاب وإنفاذ أحكام الدستور والقوانين بتطبيق العدالة الانتقالية ومحاسبة الخارجين عن الصف الوطني من الإرهابيين والمتحالفين معهم.

وكان من أبرز توجيهات الرئيس التي تأكد الأسبوع الماضي عدم تنفيذها على وجه كاف مطالبة شيخ الأزهر بالعمل على تجديد الفكر والخطاب الديني أو "الثورة الدينية"! حيث جاء في الاحتفال بليلة القدر يوم الثلاثاء الماضي قول الرئيس لشيخ الأزهر: "أنتم مسئولون عن الخطاب الديني، وأنا سيسألني الله عن تصويب الخطاب الديني، وسوف أقول أنى قد بلغتكم أمام الأشهاد"، مؤكداً أن الجهد المبذول في هذا الصدد ليس كافيا، ومطالباً بتجديد الفكر قبل الخطاب .

ثم يستمر مسلسل عدم التنفيذ الفوري لتوجيهات الرئيس، فقد مضي أكثر من عشرين يوما تمت خلالها عمليات إرهابية خطيرة وصلت إلى محاولة هجوم إرهابي بسيارة ملغومة على تمركز للقوات المسلحة على طريق يقع شرقي القاهرة يوم الأربعاء 15 يوليو، وهو أول هجوم للإرهابيين على القوات المسلحة في القاهرة، وخارج

نطاق شبه جزيرة سيناء. واليوم السبت 18 يوليو تم إطلاق قذيفة على القوات المسلحة بالشيخ زويد واستشهد ثلاثة من أفراد الجيش وأصيب أربعة، كل ذلك دون أن تقدم الحكومة مشروع قانون مكافحة الإرهاب الذي. طالب الرئيس به عقب تشييع جنازة الشهيد المستشار هشام بركات !!!

ومن عجب أنه في حين يطالب وزير الخارجية وهو يتحدث باسم الحكومة المصرية. وزراء الخارجية البريطاني والألماني والفرنسي بضرورة مساندة مصر في حربها ضد الإرهاب وتشديده علي أهميّة الاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم لمصر في ضوء الحرب التي تخوضها ضد الإرهاب ، فإن الحكومة المصرية لا تساعد نفسها بإقرار تشريع حاسم لمكافحة الإرهاب ولا تنجز ما طالب به الرئيس. مع الشعب كله. بإجراء تعديلات حاسمة على إجراءات التقاضي يحقق "العدالة الناجزة، كما لا يبدو على الساحة جهد واضح ومخطط لوزارات الثقافة والتربية والتعليم والتعليم العالي ووزارة الشباب والرياضة أو وزارة الأوقاف بخطط واضحة ومعلنة تستهدف نشر الفكر الوسطي وتقاوم الفكر التكفيري الإرهابي، ولم يتضح مجهود الحكومة في دعم العمل التشريعي والثقافي والفكري لاحتواء الشباب وإزالة احتقان كثيرين منهم الناشئ عن إهمال الدولة والرئاسة لهم، ودليلنا حديث الرئيس عن وجود مظاليم من الشباب داخل السجون وأن من أفرج عنهم أقل ممن لا يزالون قيد الحبس! ناهيك عن غياب دور الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية ووسائل الإعلام الوطنية في المقاومة الجادة للفكر الإرهابي التكفيري على أسس علمية فاعلة!

كما لا يزال قانون انتخاب مجلس النواب وقانون تنظيم الحقوق السياسية لم يصدرا حتى الآن برغم تأكيد الرئيس أن الانتخابات ستجري قبل نهاية العام!!

وتعدد أسباب ظاهرة عدم تنفيذ التوجيهات الرئاسية وأولها غياب الرؤية وانحصار جهود التنمية وإقرار العدالة الاجتماعية في مشروعات تعتمد بالدرجة الأولى في

تنفيذها على جهاز إداري محدود الكفاءة والفاعلية مع وجود درجة عالية من مصادر الفساد الإداري والمالي، وغياب منطق التخطيط العلمي والاستراتيجي عن كثير من قيادات مؤسسات الدولة، فلا يمكن والحال كذلك أن يكون هناك اهتمام أو قدرة على تنفيذ توجيهات الرئيس والحكومة.

لقد قال الرئيس السيسي إن محاربة الفساد في الجهاز الإداري للدولة تتطلب تحييد العامل البشري وزيادة دور وفاعلية نظم المعلومات وتقنيات العمل من بعد، وأوضح أن البطء في العمل وقصور الإنجاز هما من صور الفساد. ونضم إلى تلك الصور عدم تنفيذ التوجيهات الرئاسة!!!

سبب آخر يفسر عدم تنفيذ توجيهات الرئيس والحكومة هو غياب نظم المتابعة وتقييم الأداء في مختلف مؤسسات الدولة. حتى مجلس الوزراء ومؤسسة الرئاسة لا تصدران تقارير عن نتائج الأداء بشكل موضوعي وفق معايير معلنة وفي دورية منتظمة .. يضاف إلى هذا غياب مفاهيم المحاسبة عن نتائج الأداء ثواباً أو عقاباً ومساءلة القيادات التنفيذية عن مدى تحقيقهم لأهداف العمل الوطني، والدليل هو عدم مساءلة أي من الوزراء السابقين الذين شملتهم التعديلات الوزارية ولا المحافظين الذين خرجوا في حركات المحافظين المتتابعة. بينما لا يطال العقاب سوى صغار الموظفين وفي الحالات التي تكون فيها نسبة الفساد بالغة! فلم تتم مثلاً مساءلة وزير الاستثمار عن عدم إطلاق مشروع قومي لإنقاذ شركات قطاع الأعمال العام، ولا تمت مساءلة وزير التموين عن ترويج مشروع هلامي لم تتم دراسته لإنشاء مجمع صوامع للقمح والحبوب في دمياط لولا أن فطنت مؤسسة الرئاسة إلى عدم جدية المشروع فتم إلغاء الحفل الذي كان مقرراً أن يحضره الرئيس لإطلاق المشروع!!!!

وثمة سبب جوهري لضعف أداء مؤسسات الدولة وعدم استجابتها بالكفاءة والاهتمام الواجبين لما يصدر من توجيهات الرئيس هو ضعف القيادات التنفيذية الناشئ عن سوء الاختيار من جانب، وضعف وتقليدية نظم التدريب وتنمية القيادات وتخلف معايير الترقية إلى الوظائف الأعلى من ناحية أخرى. فضلاً عن تقادم التشريعات والنظم الحاكمة للعمل في مؤسسات الدولة وترهل التنظيم الإداري بها وتداخل الاختصاصات وقصور آليات التنسيق فيما بينها. ثم يطل الفساد الإداري برأسه مرة أخرى في صور تعارض المصالح بين جهات التنفيذ وتميع المسئوليات.

إن الحل يكمن في تغيير جذري وإعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة، وذلك حديثنا الأسبوع القادم بإذن الله.

2015

مقالات منشورة عام 2016

50. تطوير الجامعات أساس لتقدم مصر!

مرت مصر خلال سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير 2011 بفترة من الجمود والانحدار طالت مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع جميعاً، وأصبح الركود وعدم الحركة عنواناً للدولة بدعوى الاستقرار، وطالت حالة الجمود الجامعات المصرية الحكومية وبدايات الجامعات الخاصة!

وعلى الرغم مما أحدثته ثورة 25 يناير من حراك وتغيرات طالت مختلف جوانب الحياة ومست كافة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدولة سلباً وإيجاباً، كما كانت لها تأثيراتها على هيكل القيم الوطنية ونسق العلاقات المجتمعية، إلا أن تلك الحركة لم تصل إلى جامعات مصر بإيجابياتها، ولم تتحسن أوضاعها، بل ازدادت سوءاً ولم تنعكس عليها أهداف الثورة، ولم تستفد من الثورة العلمية والطفرات والإنجازات التقنية غير المسبوقة والثورة الهائلة فى مجالات الاتصالات والطفرات الهائلة ولا استفادت من بزوغ تقنية المعلومات بكل ما تعنيه من إمكانيات وآفاق لا محدودة.

ومن أسف فقد تعاظم تغيير نظرة المصريين إلى التعليم الجامعى من كونه مصدراً للعلم والمعرفة وتمكين الفرد من اكتساب المهارات اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة العملية، إلى اعتباره وسيلة للحصول على شهادة تعتبر مسوغاً للتعيين فى وظيفة أو أداة للبحث عن عمل خارج البلاد. وازدادت عزلة الجامعات عن المجتمع المحلى، وتصاعدت حدة الفجوة بين ما تقدمه من مناهج ومقررات وبين ما تحتاجه مؤسسات المجتمع ومتطلبات الاحتياجات المهنية المعاصرة.

ويعتبر تدنى مستوى جودة المنظومة الوطنية للتعليم الجامعى هو أحد أبرز مظاهر عدم قدرة الجامعات الحالية على الوفاء بمسئولياتها بمستوى الجودة والجدية المأمول، فضلاً عن الفقر فى البنية البحثية والإنجازات العلمية. كما تعانى الجامعات المصرية الحكومية والخاصة من مشكلات تقلل فعالياتها وقدراتها على المنافسة

والصمود فى زمن العولمة وتقنيات المعلومات والاتصالات، أهمها الانحصار فى الحيز المحلى بدرجة واضحة وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية (الخارجية) سواء فى استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر التمويل. كذلك البطء الشديد فى الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية فى اتخاذ القرارات التعليمية. كذلك تعانى الجامعات المصرية من الميل الواضح إلى التنميط فى النظم والمناهج والأساليب وتقادم تقنيات التعليم وعدم القدرة على مواكبة التقدم التقنى والمعرفى وتضاؤل المشاركة فى جهود التطوير والابتكار، فضلاً عن النمطية فى التنظيمات والقواعد الحاكمة مما يفقدها فرص التميز والتنافس والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأى منها. وأخيراً وليس آخراً، غياب نظم وآليات فعالة لتقويم أداء الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة، حيث لا تأثير لعوامل السوق وآراء المستخدمين لخريجيها أو لمخرجاتها البحثية والمعرفية على ما يمكن أن تحصل عليه من الموارد.

كذلك تتمثل المشكلات والتهديدات الذاتية لمنظومة التعليم الجامعى فى تجمد هياكل الجامعات المصرية وأسس تنظيمها، وتضخم أعداد الطلاب والتوسع فى إنشاء الكليات دون إعداد سابق، واستمرار نظام القبول المركزى المعتمد على معيار درجات النجاح فى شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات ورغبات الطلاب، وتضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والانحصار فى إعدادهم داخل ذات الجامعات التى حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى مما يضعف المستوى العام لقدراتهم ويحجبهم عن التعرض والاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة ويحد من فرص التطوير والتجديد فى قدراتهم ومصادرهم المعرفية، وعدم تفرغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس للعمل الجامعى، وانصراف أغلبهم عن العمل البحثى إلا لأغراض الترقية، ثم تقليدية أعمال اختبار وتقويم الطلاب وإثقالها

بالأعداد المتزايدة منهم. كل تلك السلبيات أنتجت حالة من التدنى فى التقييمات العالمية للجامعات المصرية.

وبرغم كل تلك الإشكاليات التى تعترض مسيرة الجامعات المصرية، لا تزال تتوفر فرص جيدة وإمكانيات يمكن استثمارها لإحداث نقلة نوعية فى كفاءتها وفاعليتها تتمثل فى الطلب المتزايد على التعليم الجامعى فى ضوء الزيادة المستمرة فى أعداد السكان وارتباط التعليم الجامعى فى منظومة القيم المصرية بقضية الحراك الاجتماعى والتقدم إلى مستويات أعلى، واتجاه قطاعات الأعمال لطلب نوعيات متميزة من خريجى الجامعات وارتفاع مستوى الرواتب بالنسبة لخريجى بعض التخصصات الحديثة والدارسين بلغة أجنبية. كما تتوفر إمكانيات تقنية متطورة فى مجالات المعلومات والاتصالات مما يسمح للجامعات بالأخذ بأنماط وتقنيات تعليمية متطورة، وتوفر فرص الاتصال بالعالم الخارجى والتعامل مع المؤسسات التعليمية الدولية والجامعات الأجنبية المتميزة، كما تتيح تلك التقنيات فرصاً للتوسع فى التعليم بالخروج إلى مختلف مناطق مصر باستخدام أنماط التعليم من بعد وبما يحقق مزيداً من ارتباط التعليم الجامعى بالبيئة.

ولكى تتمكن الجامعات المصرية من تعويض ما فاتها وتعيش عصر التميز والمنافسة والثورة المعرفية وتتعامل مع مفرداته واستيعاب تقنياته، فإن عليها أن تخوض عملية تغيير شامل وجذرى يتعدى الشكل إلى المضمون تقوم على أساس تحديد الأهداف الاستراتيجية للتعليم الجامعى فى مصر لتكون نقطة تنطلق منها برامج تطوير الجامعات المختلفة فى ضوء الرؤية الواضحة للتحولات الجذرية المحلية والإقليمية والعالمية. ونقترح إنشاء «الهيئة الوطنية للتعليم» وهى هيئة مستقلة يصدر بها قانون خاص وهى مستقلة عن الوزارات المسئولة عن شئون التعليم وتعتبر فى حكم الهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية التى نص عليها الدستور، تختص بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم الجامعى وما قبل الجامعى

والمبادئ الرئيسية التى توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقويم مخرجاته.

إن أساس تطوير الجامعات المصرية يتركز فى مبدأ الاستقلال الأكاديمى والإدارى للجامعات، وتفعيل دور الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، مع تطوير أسلوب التمويل للجامعات الحكومية إلى نظام للدعم لسد العجز بين إيراداتها ونفقاتها وتحديد مدى يتضاءل خلاله ذلك الدعم إلى أن ينتهى، وتوحيد المجلسين الأعلى للجامعات فى مجلس واحد يضم رؤساء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية مع اختيار رئيسه بالتناوب من بينهم وتطوير قانون موحد للجامعات يحدد المبادئ والقواعد العامة مع ترك التفصيلات للوائح داخلية تضعها كل جامعة بذاتها فى إطار القانون الموحد.

كما يجب مطالبة الجامعات كشرط لاعتمادها بضرورة تفعيل خطة للتطوير العلمى والتقنى وإعادة صياغة المناهج والمقررات فى كافة البرامج والمستويات التعليمية بما يعكس التطور العلمى والقيم والاحتياجات المجتمعية ويستثمر تقنيات التعليم الأكثر تطوراً، وبما ينمى القدرات الفكرية للطلاب. كذلك تطالب كل الجامعات بتفعيل خطط لتنمية القيادات الإدارية وتدريبهم على أسس وأساليب الإدارة التعليمية الحديثة.

وسيكون ضرورياً استكمال العناصر الغائبة فى المنظومة الوطنية للتعليم الجامعى ومن أهمها تصميم خطة وطنية لتأكيد الجودة فى الجامعات وجعل الالتزام بها أولوية متقدمة، ونشر مفاهيم الجودة فى كافة المستويات والأصعدة فى مجالات المنظومة الجامعية، وتطوير نظم الاعتماد والترخيص ومنح الشهادات الدالة على التأهيل.

إن الجامعات المصرية جميعها حكومية وخاصة وأهلية فى موقف لا يرقى إلى التطورات الإقليمية والعالمية فى نظم ومستويات الجامعات الحديثة الآخذة

المتفوقة فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتنمية المعرفية وخدمات المجتمع، مما يجعل التطوير مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع من أجل تقدم مصر.

2016

51. تعليم جامعى متجمد . . وتقرير دولى مهمل ! !

مع ازدياد الشكوى العامة من تدنى مستوى التعليم الجامعى وتجمده فى قوالب قديمة عفا عليها الزمن، نجد أن وزارة التعليم العالى والدولة عموماً تمضى على ذات النهج فى تأكيد بقاء الحال على ما هو عليه، وعلى المتضرر السفر إلى أى دولة متقدمة ليحصل منها على تعليم جامعى يواكب العصر والتقنية والثورة المعرفية الهادرة فى كل مكان إلا فى المحروسة!

ولقد استشعر أحد وزراء التعليم العالى فى عام 2008 أهمية البحث لدى الخبراء فى العالم عن علاج لمشكلات وزارته، فطلب من البنك الدولى ومن منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD تكوين فريق من الخبراء الدوليين فى شئون التعليم وتطوير الجامعات لمراجعة «السياسات الوطنية للتعليم العالى فى مصر»، وقد حدد المسئول عن التعليم العالى المصرى كما وصفه التقرير منذ البداية عدة مجالات تثير القلق وتسترعى الاهتمام فيما يتعلق بالسياسات، من بينها تساؤلات عن نقاط القوة والضعف فى نظام التعليم العالى المصرى فى مقابل القدرة ومستويات الأداء الدوليين، وجودة الخريجين وصلتها بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر، ومدى التوازن بين التعليم الجامعى والتعليم والتدريب المهنيين، وفاعلية الانتقال من التعليم الثانوى إلى التعليم العالى، ودور كل من مقدمى التعليم العالى العام والخاص، ومكانة البحث العلمى فى نظام التعليم العالى، وهيكل الحوافز المالية لتحسين الأداء فى مؤسسات التعليم العالى، ومدى ملاءمة سياسات الحكومة وأنظمتها الرامية إلى تطوير التعليم العالى المصرى، ومدى جودة توجيهها وفاعليتها، وقد دعا المسئول المصرى الفريق الدولى إلى التعليق بوجه عام على حالة التعليم العالى فى مصر والمسائل المتصلة بتطويره فى المستقبل.

ورغم أن كل تلك التساؤلات يعلم الإجابة الدقيقة والصريحة عنها خبراء وأساتذة الجامعات المصريون، فإنه كان لا بأس من استطلاع الخبرة الدولية وتحمل مصر جانباً من تكلفة تلك الدراسة.

وتم تشكيل الفريق وكان من أعضائه مديرة وحدة التخطيط الاستراتيجى فى وزارة التعليم العالى المصرية، التى قدمت للفريق التقرير الذى كانت قد أعدته الوحدة فى عام 2008 بعنوان: التعليم العالى فى مصر: تقرير معلومات أساسية.

وبرغم أن مصر هى التى طلبت التقرير وساهمت بتحمل جانب من تكلفته واستقبلت وفد الخبراء الدوليين فى شهر أكتوبر 2008، وتوالى أحد عشر وزيراً على وزارة التعليم العالى منذ طلب ذلك التقرير حتى اليوم، فلا يزال التقرير مهملاً فى أضابير الحكومة، وللعلم هذا التقرير موجود منذ 2010 على بوابة الإحصاءات القومية للتعليم العالى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء على الرابط :http://higheducation.idsc.gov.eg/Front/ar/publishings.aspx!!! ولا تزال جهود تطوير التعليم العالى والجامعات منحصرة فى محاولات كل وزير للتعليم العالى أن يُصدر قانوناً جديداً لتنظيم الجامعات، ولا تزال الجامعات والمعاهد العليا المصرية على حالها من التخلف والتقليدية والابتعاد عن أى مظاهر للتطور أو التقدم.

وقد صدر تقرير المنظمتين الدولتين فى 2010 بعنوان «مراجعات سياسات التعليم الوطنية التعليم العالى فى مصر»، احتوى بكل الوضوح على توصيف لواقع التعليم العالى (الجامعى) والتحديات التى تواجهه وأسس ومحاور إعادة هيكلة المنظومة الوطنية للتعليم العالى فى مصر. وجاء فيه: إن نظام التعليم العالى المصرى لا يخدم جيداً الاحتياجات الراهنة، وإنْ لم يحدث إصلاح واسع النطاق فسوف يحول دون التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مصر، وقد أجرت الحكومة المصرية، من أجل بناء الوطن وتحديثه، إصلاحات كبرى بينما يظل نظام التعليم العالى فى حاجة إلى إعادة بناء فى هذا السياق، ولا يزال إنتاجه موجهاً إلى حد كبير نحو اقتصاديات الماضى،

وتعبر توقعات المجتمع المحلى منه عن فهم لدوره عفا عليه الزمان، وثمة حتمية لإجراء إصلاح جوهرى لنظام التعليم العالى المصرى. وتنشأ هذه الحتمية عن ضغوط تنشأ عن حاجة مصر إلى تحسين قدرات التنافسية فى الاقتصاد العالمى القائم على المعرفة، حيث تكثف بلدان أخرى استثمارات فى رأس المال البشرى وإنتاج المعرفة، وتوفير الخدمات التعليمية على النحو المناسب لعدد متزايد ومتنوع من الطلاب، والحد من التفاوتات الاجتماعية الناشئة عن الاختلافات فى فرص التعليم، كما أن هناك ضرورة لتطوير التعليم العالى بسبب قلة المجالات المتاحة للطلاب وفرص الوصول إليها، ورداءة نوعية المدخلات والعمليات التعليمية، والقصور واختلالات التوازن فى نوعيات الخريجين مقارنة باحتياجات سوق العمل، وعدم كفاية تطوير القدرات البحثية الجامعية والروابط مع نظم الابتكار الوطنية.

وشدد التقرير على حتمية إجراءات حاسمة لتحسين الاتساق على صعيد السياسات، والاستجابة المؤسسية، وفاعلية تكاليف النظام وبصفة خاصة، وثمة ضرورة إلى توجيه ما يتخذ من إجراءات نحو الحد من الجمود الهيكلى فى نظام التعليم العالى وتحسين التوجيه والتنسيق على الصعيد الوطنى. وتوسيع نطاق الاختيارات المتاحة للطلاب، وزيادة قدرة ومرونة مؤسسات التعليم العالى فى ظل نظام أكثر تنوعاً، وتحسين توافر المعلومات لتوجيه الطلاب فى اختياراتهم، وتمويل النظام بأسلوب يتسم بمزيد من العدالة والكفاءة وبطريقة قابلة للدوام.

وكان من أهم توصيات التقرير تغيير أسلوب التنسيق المركزى كطريق وحيد لالتحاق الطلاب بالجامعات اعتماداً على مجموع الثانوية العامة، وضرورة اتباع نظم أخرى كتنظيم اختبارات تكشف عن قدرات ورغبات الطلاب، كذلك أوصى التقرير بإعادة هيكلة إشراف الدولة على الجامعات وذلك بمنح الجامعات مزيداً من الحرية والاستقلال فى إدارة شئونها وزيادة المرونة المؤسسية والقدرة على الإدارة الذاتية وإعطاء الجامعات الحكومية وضع الشركات الحكومية مع تكوين مجلس أمناء لكل

جامعة له سلطة الإشراف على شئونها الأكاديمية والتنفيذية وفقاً لرسالتها المتفق عليها ورهناً بأساليب المساءلة المناسبة.

كما اقترح التقرير

النظر فى إنشاء مجلس أعلى أوحد للتعليم العالى يشترك فى رئاسته وزير التعليم العالى ووزارة الدولة للبحث العلمى، ويمكن أن يكون هذا المجلس هو هيئة التعليم العالى صاحبة السلطة العليا فى تخطيط وتنسيق وتقديم خدمات المعلومات للتعليم العالى فى مصر، التى تغطى كافة المؤسسات ومقدمى الخدمات التعليمية: المؤسسات الحكومية، والخاصة غير الهادفة للربح والهادفة للربح، والكليات التكنولوجية، والمؤسسات الأجنبية، والجامعة المفتوحة، وأن يضطلع المجلس الأعلى الجديد بالمسئولية عن التخطيط الاستراتيجى، وجمع المعلومات، وتحليلها، وإعداد التقارير بشأنها، وإدارة برامج التمويل، بما فيها المنح الدراسية والقروض المقدمة إلى الطلاب، وصناديق الاستثمار الاستراتيجية المتفقة مع الأولويات الوطنية، وتقديم المشورة إلى الوزير بشأن إنشاء المؤسسات وفروع المؤسسات الجديدة وطرائق التمويل المؤسسى وما يتصل بذلك من إعداد تقارير المحاسبة، وأن تدمج فى المجلس الأعلى الجديد الوظائف التى يمارسها حالياً المجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للجامعات الخاصة، والمجلس الأعلى للكليات التكنولوجية ووظائف وزارة التعليم العالى المتعلقة بسير العمل فى المؤسسات.

كما اقترح التقرير إصدار قانون موحد لكل الجامعات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة والأهلية والكليات التكنولوجية، كل ذلك مع زيادة الاهتمام بجودة التعليم العالى والتوجه إلى استراتيجية للتدويل يتم بمقتضاها التفاعل الإيجابى لمؤسسات التعليم العالى المصرية مع محيطها الدولى.

ولكل من يريد الاطلاع على ذلك التقرير يمكن الدخول على الرابط التالى: https: //www.oecd.org/edu/skills-beyond-school/44913775.pdf

2016

52. جودة التعليم.. التزام دستورى!

نصت المادة 19 من الدستور على أن «التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير، وتنمية المواهب، وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية». والقصد من تركيز المشرّع الدستورى على ضرورة التمسك بمعايير الجودة العالمية أنها شرط لتحقيق كل نتائج التعليم وإنتاج آثاره الإيجابية على المواطن والوطن.

وكانت رؤية «السيسى لمستقبل مصر» قد أكدت الاتفاق التام مع النص الدستورى المشار إليه، وأضافت: «وكذلك رفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق مراجعة المناهج التعليمية وأساليب التعليم والوصول بها إلى المستويات العالمية، حيث إن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة فى مصر منخفض مقارنة بمستواها فى الدول النامية الأخرى»، «مع وضع نظام علمى لتقييم العملية التعليمية وفقاً للمعايير الدولية بما يضمن الارتقاء المستمر بجودة التعليم». وكان الهدف الرئيس من إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أن تكون إحدى الركائز الرئيسية لخطة قومية لإصلاح التعليم فى مصر، وذلك باعتبارها «الجهة المسئولة عن نشر ثقافة الجودة فى المؤسسات التعليمية والمجتمع، وعن تنمية المعايير القومية التى تتواكب مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذى يؤدى إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدراتها التنافسية محلياً ودولياً»، حسب ما جاء فى الموقع الرسمى للهيئة على الإنترنت.

ولكن المشكلة أن منظومة التعليم فى مصر، خاصة منظومة التعليم الجامعى والعالى، قد أُسست على خلاف مفاهيم ومقومات ضمان الجودة ودون الأخذ فى

الاعتبار مسألة وجود هيئة خارجية (وطنية أو أجنبية) لتقييم الجامعات والتأكد من استيفائها الشروط والمقومات الواجب توافرها فى الجامعات الجديرة بالحصول على الاعتماد، ومن ثم تأكيد جدارتها بالاستمرار فى دورها التعليمى والبحثى والتنمية المعرفية، كل ذلك بالتوافق مع احتياجات المجتمع وبمواكبة التطور العلمى والمعرفى ومستجدات تقنيات التعليم فى العالم.

ومن أسف أن جهود تطوير التعليم الجامعى والعالى فيما عدا إنشاء هيئة ضمان الجودة قد انحصرت فى مجرد إجراء تعديلات متعددة على قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 ثم إصدار قانون الجامعات الخاصة رقم 101 لسنة 1992 والقانون رقم 12 لسنة 2009 المتعلق بالجامعات الخاصة والأهلية، ثم محاولات متكررة لإصدار قانون جديد لم تكلل بالنجاح عبر السنوات حتى اليوم!

إن محاولات تطوير التعليم الجامعى تتطلب أكثر من مجرد إصدار قانون جديد، بل من المتعارف عليه علمياً أن تبدأ فى الأساس بتقييم شامل للمؤسسات التعليمية ونظم التعليم والبرامج الأكاديمية والمناهج والمقررات وتكوين هيئات التدريس والبحث العلمى، ومستوى كفاءة القيادات الأكاديمية والإدارية ومعايير اختيارهم، والهيكل الطلابى ومعايير قبول الطلاب وأساليب التعليم والتقويم، ثم نوعية مخرجات المنظومة الجامعية. وبعد ذلك تتم إعادة هيكلة شاملة للنظام التعليمى ومؤسساته جميعاً، بدءاً من قمة النظام ممثلاً فى وزارة التعليم العالى والمجالس العليا للجامعات وصولاً إلى الجامعات ذاتها!

ومن المهم أن يتم تطوير الجامعات المصرية للوفاء بالالتزام الدستورى فى الأساس بتضمين مفاهيم ومقومات جودة التعليم فى صلب عملية إعادة هيكلة المنظومة الجامعية. وبهذا المنطق تصبح مقومات الجودة والاعتماد مكوناً أساسياً فى المنظومة وليس إضافة لمنظومة تم تشكيلها فى غياب تلك المقومات.

وتبدو المشكلة فى الأساس أن المنظومة الجامعية تسير فى طريق منفصل عن طريق الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد التى تتحمل مسئولية نشر مفاهيم ومقومات الجودة ومطالب التأهل للاعتماد وضمان وجودها فى المنظومة الجامعية. وعلى سبيل التحديد فإن إنشاء الجامعات الحكومية والخاصة والأهلية وفروعها، وتحديد أرقام المقبولين فى الجامعات ومعايير قبولهم وغيرها من القرارات المصيرية تنفرد بها وزارة التعليم العالى والمجالس العليا للجامعات ولجان القطاعات بالمجلس الأعلى للجامعات وذلك بعيداً عن التنسيق الواجب مع الهيئة المعنية بضمان جودة التعليم! ومن أسف أن هذين الطريقين لا يلتقيان!! ومن المؤكد أن تحقيق الالتزام الدستورى بمراعاة مستويات الجودة العالمية فى المنظومة المصرية للتعليم، وبخاصة التعليم الجامعى، يحتم أن يلتقى الطريقان!

إن تنفيذ الالتزام الدستورى بتوفير التعليم وفق مستويات الجودة العالمية يقتضى إنشاء «هيئة وطنية للتعليم» هيئة مستقلة تتبع مجلس النواب ويصدر بها قانون خاص، وتضم خبرات علمية فى نظم وتقنيات التعليم والتربية والتنمية المعرفية، كما تضم ممثلين لأصحاب المصلحة فى التعليم من أولياء الأمور وأعضاء الهيئات التدريسية والإدارة التعليمية فى مراحل التعليم المختلفة، وكذلك ممثلين للطلاب ومنظمات الأعمال ومنظمات المجتمع المدنى، كما تضم رئيس الهيئة القومية لضمان جودة التعليم. وتهتم الهيئة الوطنية للتعليم بوضع الرؤية العامة والفلسفة الوطنية للتعليم والمبادئ الرئيسية التى توجه فعالياته، وأسس ومعايير قياس كفاءته وتقييم مخرجاته، وتصميم الاستراتيجية الوطنية للتعليم شاملة مستوياته المتعددة (التعليم الأساسى وقبل الجامعى، والتعليم الجامعى والعالى)، ومجالاته التخصصية (تعليم عام، تعليم تقنى). كذلك تهتم بوضع المعايير الرئيسية للتعليم شاملة المؤسسة التعليمية وعناصرها المختلفة، وشروط وإجراءات الترخيص بإنشاء وتشغيل المؤسسات التعليمية ومقوماتها الرئيسية، ووضع معايير وتقنيات

تقييم جودة المؤسسات والبرامج والمناهج التعليمية ومخرجات المنظومة الوطنية للتعليم، وشروط وإجراءات منح الاعتماد. على أن يتم إقرار هذه الاستراتيجية فى استفتاء شعبى حقيقى، ثم يجرى توثيقها فى مجلس النواب باعتبارها وثيقة وطنية لا يجب أن يمسها تغيير أو تعديل إلا بناء على استفتاء مماثل.

وفى ذات السياق، يصبح وجود وزارة للتعليم العالى أمراً لا لزوم له ويمكن إدماجها مع وزارة التربية والتعليم فى وزارة واحدة تُعنى بقضايا التعليم والتثقيف والتنمية المعرفية على المستوى الوطنى والاستراتيجى، وفى هذا الإطار يتحول المجلس الأعلى للجامعات المصرية الحكومية والخاصة والأهلية، برئاسة يتداولها رؤساء الجامعات أنفسهم، إلى هيئة للتنسيق بين الجامعات وتنمية أشكال التعاون والتكامل فيما بينها، ودعم جهود تطويرها وتحقيق انطلاقها إلى المجال الدولى والمنافسة على مراكز متقدمة فى تصنيفات الجامعات الأفضل فى العالم، دون أن يكون سلطة فوق الجامعات.

ثم يكتمل مشروع تطوير المنظومة التعليمية لتفعيل الالتزام الدستورى بإصدار قانون شامل للتعليم، بناء على اقتراح الهيئة الوطنية للتعليم، يترجم مبادئ وأسس وأهداف الاستراتيجية الوطنية للتعليم ويحدد اختصاصات ومسئوليات كل من عناصر المنظومة الوطنية للتعليم، ويقنن الضوابط والمعايير التى تضمّنتها وثيقة الاستراتيجية.

وإذا كانت الجامعات تفتقر إلى مقومات الجودة، فإن المعاهد العليا تمثل كارثة فى النظام التعليمى بكل المقاييس. ولك الله يا مصر

2016

53. رؤية السيسى لمستقبل مصر.. وماذا تحقق منها!

لقد تبنت الرؤية التى أعلنها الرئيس السيسى أثناء الانتخابات الرئاسية مجموعة مهمة من المبادئ التى نفتقد أكثرها حتى الآن فى المشهد السياسى المصرى وهى؛ أن الثورة مبدأ وأسلوب عمل وليست شعاراً فقط، وألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، ثم تأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، وتحقيق تحول ديمقراطى على أرض الواقع يمثل ضماناً لمستقبل مشرق، كل ذلك مع التنفيذ الكامل والفورى لكافة الالتزامات التى وردت بمختلف أبواب الدستور خاصة سيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، والقضاء على الفساد، وتمكين الشباب والمرأة، وقد كان غياب تلك المبادئ فى نظام ما قبل 25 يناير وأثناء حكم جماعة الإخوان الإرهابية السبب الرئيسى فى انفجار الثورة مرتين فى غضون عامين، ولا يزال المصريون يأملون فى تحققها ليس مجرد فى شكل رؤى ووثائق نظرية، ولكن بأفعال وإنجازات ملموسة على أرض الواقع!

إن الالتزام أن تكون الثورة مبدأ وأسلوب عمل يعنى أن مصر تستطيع التخلص من مشاكلها المتراكمة عبر سنوات التردى والاستبداد فيما قبل 25 يناير، وأن تحقق التنمية الشاملة والمستدامة بالتخلص من السياسات العقيمة والجهاز الإدارى المتيبس والمترهل الذى ينتشر الفساد فى أركانه، وأن تنطلق مشروعات التنمية والتطوير والتحديث فى كل مجالات الحياة المصرية مستندة إلى ثمار المعرفة والمستجدات التقنية بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة، إن مصر تستطيع بإعمال مبدأ الثورة أسلوب عمل وحياة، أن تحقق ثورة فى التعليم والبحث العلمى، وثورة فى منظومة الصحة وفى أساليب توفير الخدمات العامة بطرق غير تقليدية تستثمر طاقات الكيانات غير الحكومية الخلاقة وانفتاحها على كل جديد فى الإدارة وتقنية الاتصالات والمعلومات بما يكفل القضاء على فرص الفساد ويحقق الرضا المجتمعى دون إرهاق الموازنة العامة بالمزيد من الأعباء.

وبالمثل، إن تحقيق مبدأ ألا عودة للدولة الأمنية ولا قمع للحريات، يخلق فرصاً أفضل لتأكيد الثقة بين الشعب وجيشه وقيادته وشرطته، ويهيئ الوطن لطفرة ديمقراطية فى ظل التنفيذ الكامل والفورى لمقاصد الدستور وكافة الالتزامات التى وردت به، فضلاً عن حمايته والدفاع عنه.

إن مبادئ رؤية السيسى للمستقبل قد أسهمت فى تحديد ثلاثة أهداف رئيسية؛ الأول، تحقيق العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، والاستقرار الأمنى، والثانى، مستقبل واعد لمصر والأجيال المقبلة فى دولة حديثة، أما الهدف الثالث فكان العودة بمصر إلى مكانتها الإقليمية والعالمية الشامخة، وواضح أن تلك الأهداف الثلاثة تلخص أحلام ثورة 20 يناير/ 30 يونيو، وتترجم بصدق كل ما يتمناه المصريون، وقد تحقق الهدف الثالث بدرجة عالية من الكفاءة والنجاح، أما الهدفان الأول والثانى فما زالا فى انتظار التفعيل الكامل.

وقد استندت رؤية السيسى إلى مجموعة من الركائز الاستراتيجية باعتبارها آليات تحقيق الأهداف، التى تشمل ضرورة تحقيق الأمن والأمان والاستقرار السياسى فى ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته، وهذا مطلب أساسى لكافة القوى السياسية والمجتمعية فى مصر، فضلاً عن أن غياب تلك الآلية يعطى الفرص للقوى الدولية للتدخل فى الشأن المصرى!

من ناحية أخرى استهدفت الرؤية القضاء التدريجى على الفقر فى مصر وتحقيق تحسن سريع وملموس فى جودة الحياة لجميع المواطنين، وهذه الآلية تفتقد الزخم والقدرة العلمية والتقنية غير المتوافرة للمؤسسات الحكومية التى يعهد إليها بالتنفيذ وهى أسيرة النظم الحكومية والبالية وتدنى مستويات الكفاءة فضلاً عن النزاهة المرجوة.

ومن أسف أن الدولة لا تبدو منفعلة بقضية التحول الديمقراطى القائم على احترام التعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة واحترام الحقوق والحريات، وذلك كما

جاء فى الركائز الاستراتيجية لرؤية مستقبل مصر، ولا تزال الإرادة السياسية فى ظنى منشغلة عن هذه الركيزة.

أما مسألة استحداث خريطة إدارية واستثمارية جديدة لمصر، تستفيد من كامل مساحتها وطاقتها وتستهدف التنمية الشاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق طفرة صناعية وزراعية تستحقها مصر كما جاء ضمن الركائز الاستراتيجية للرؤية فلا تزال تتمثل فى مشروعات يقوم على تخطيطها والإشراف على تنفيذها الهيئة الهندسية بالقوات المسلحة دون إطار تخطيطى متكامل معلن حتى يكون محلاً للحوار والنقاش من جانب العلماء والخبراء المتخصصين ومن القوى السياسية والمجتمعية، وذلك على الرغم من أن رؤية السيسى حرصت على أن تكون التفاصيل الدقيقة للمشاريع هى مسئولية الجهات التنفيذية المعنية تحت قيادة ومسئولية الرئيس، الذى أعلن التزامه بمشاركة مجتمعية واسعة النطاق فى اتخاذ القرارات وبتحقيق النتائج الإيجابية تدريجياً أثناء فترة ولايته.

وقد تضمنت الرؤية الرئاسية الاهتمام الجاد بالتنمية البشرية، والاستغلال الأمثل لكل موارد مصر، والتوصل إلى حلول جذرية ونهائية للتنمية فى مجالى الطاقة والمياه، وأن يتم إصلاح مؤسسى شامل للجهاز الإدارى للدولة، من ناحية أخرى اهتمت الرؤية الرئاسية بتبنى السياسات الاقتصادية السليمة لتحقيق النمو والتشغيل والتوزيع، ثم الحفاظ على البيئة.

وقد يتساءل البعض عن معنى الإصرار على تفعيل رؤية الرئيس لمستقبل مصر التى تعود إلى عام 2014 قبل انتخابه رئيساً، فى حين أنه أطلق فى فبراير 2016 رؤية جديدة لمصر 2030؟ والإجابة تكمن فى الفروق الجوهرية التى تميز رؤية الرئيس عام 2014 التى حددت مبادئ وأهدافاً سياسية مهمة ومرتكزات استراتيجية تعد بمعالجات غير تقليدية لمشكلات الوطن جاءت رؤية الحكومة وهى خالية منها عام 2016!

ولعلنا نسترجع بعضاً مما كتبه الرئيس السيسى عن رؤيته لمستقبل مصر وهو يتأهل لخوض انتخابات الرئاسة فى 2014.

«فى عهد جديد ينتظر مصر ومستقبل أفضل يتوقعه المصريون يصبح من حق المواطن المصرى أن يطمئن تماماً إلى سيادة مبدأ المساواة والمواطنة، فيضمن حياد مؤسسات الدولة كلها، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسى الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً، بحيث تقدم الدولة خدماتها لجميع المواطنين على أساس العدالة والمساواة الكاملة بينهم بصرف النظر عن انتمائهم السياسى أو عقيدتهم الدينية أو غير ذلك من الفروق الطبيعية بين الأفراد.

فى هذا العهد الجديد لا بد أن تنطلق عملية جادة لإعادة بناء مصر ومراجعة طريقة حكمها وأسلوب إدارتها والعمل على إصلاح المؤسسات العامة بعد أن أصابها الترهل والرتابة، كى تستعيد كفاءتها وتقوم بتطوير أجهزتها الإدارية وتحديثها حتى تصبح قادرة على القيام بمسئولية النهوض بمصر الحديثة، وهو ما يتطلب إصلاحات جذرية لكنها ضرورية لا مفر منها الآن بعد أن أعلن الشعب المصرى رفضه لسياسة المسكنات، وترحيل المشاكل التى طالما عانى منها على مدار عدة عقود، كما أنه يرفض هيمنة أى فصيل حزبى على أجهزة الدولة ومؤسساتها للسيطرة عليها، فمصر للجميع دون أى إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز، إن عملية إعادة البناء ومسيرة الإصلاح تتطلب منا الصبر والتحدى فلم يعد أمامنا بديل بعد أن قرر الشعب المصرى عبر ثورتيه تصميمه على بناء مصر التى تليق به وبتاريخه».

وهذا سر الإصرار على تفعيل تلك الرؤية!!

2016

54. طريق الجامعات المصرية إلى التميز والعالمية!

بعد أقل من أسبوع تستقبل جامعات مصر آلاف الطلاب فى بداية عام جامعى جديد، فهل هناك ما يبشر باختلاف هذا العام الدراسى الجديد عن الأعوام الماضية ويعطى الأمل فى مستويات أفضل من التعليم ومن ثم قدرات ومهارات أعلى للخريجين تمنحهم فرصاً أكبر فى أسواق العمل المحلية والإقليمية ولا أقول الأسواق العالمية! وهل نتوقع فى العام الجامعى الجديد تطويراً للبرامج الأكاديمية والتقنيات التعليمية مختلفة عما سارت عليه جامعاتنا منذ سنوات؟ وهل تتحسن مراكز بعض جامعاتنا العتيدة فى قوائم التصنيف لأفضل الجامعات فى العالم، وذلك فضلاً عن نجاحها فى الحصول على الاعتماد لبعض كلياتها ولا أقول جميعها؟ وهل نتوقع إسهامات بحثية وإنجازات معرفية تُمكن جامعاتنا من المساهمة بقدر معقول فى علاج بعض المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والصحية التى تعانى منها مصر؟

وفى ضوء واقع الجامعات المصرية التى عرضنا لجوانب منه فى مقال الأسبوع الماضى، ستكون الإجابة بالنفى عن أغلب الأسئلة السابقة، ذلك أن النظام الجامعى فى مصر لا يدفع الجامعات الحكومية والخاصة إلى خوض غمار التطوير والتحديث إلا من رحم ربى! ومن ملامح ذلك الواقع الذى تعيشه الجامعات المصرية افتقاد مقومات جودة التعليم الحقيقية وانحصارها فى استيفاءات ورقية لمطالب الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، الأمر الذى يفسر قلة عدد الكليات الجامعية التى تمكنت من الحصول على اعتماد الهيئة، واقتصار الاهتمام بقضية جودة التعليم على إنشاء مراكز ولجان للجودة دون تفعيل حقيقى وصرف مكافآت الجودة!

ومن المفترض أن تهتم الجامعات بملاحقة التطورات الحديثة فى التقنيات التعليمية، مما يجعل الجودة أمراً محتماً لا يستساغ معه ممارسة العمليات التعليمية بالأساليب التقليدية التى تفتقد عنصر الجودة بالقدر الكافى، ومع اشتداد الضغوط التنافسية وحدة الصراع بين الجامعات لاجتذاب أعضاء هيئات التدريس المتفوقين

يجعل الاهتمام بالجودة من عوامل الجذب ذات التأثير الواضح، ومن أسف أن تقييد الجامعات المصرية الحكومية والخاصة على السواء بنظام مكتب التنسيق وترشيح الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة لدخول الجامعات بحسب المجموع الحاصل عليه الطالب يحرم الجامعات المصرية من التنافس وتعميق نظم الجودة لاجتذاب الطلاب الأفضل، من جانب آخر فإن ارتباط عملية الاعتماد Accreditation للجامعات يحتم عليها الالتزام بنظم ومفاهيم إدارة الجودة وتطبيقاتها فى جميع مجالات العمل التعليمى والإدارى، وفى كثير من دول العالم المتقدم يتوقف حصولها على دعم مالى من الحكومة على درجة التزامها بمعايير الجودة.

ومما يساعد على إقبال الجامعات لتطبيق نظم وقواعد الجودة وضوح الأضرار الناشئة عن افتقادها، حيث يفقد المتخرجون فيها القدرة على التنافس فى سوق العمل، إذ يبحث أصحاب الأعمال عن الخريجين من الجامعات المشهود لها بالجودة، وبالإضافة إلى توفير مقومات جودة التعليم والحصول على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد أو من منظمة دولية معتبرة ومعترف بها فى مصر، فإن جامعات مصر أمامها طريق شاق للوصول إلى التميز والعالمية، وهما شرطان أساسيان لتحقيق مراكز متقدمة فى التصنيفات العالمية للجامعات الأفضل، وتأتى تنمية وتفعيل القدرة المؤسسية باعتبارها الخطوة الأولى لتصبح الجامعة قادرة على تقديم وتطوير الخدمات التعليمية والبحثية والمجتمعية التى قامت من أجلها بالكفاءة والتميز اللذين يتيحان لها التفوق والمنافسة على مراكز أفضل فى قوائم أفضل جامعات العالم، وتتركز مقومات القدرة المؤسسية فى وجود نظام للتخطيط الاستراتيجى بالجامعة، هيكل تنظيمى فعال، ونظم وإجراءات عمل تستخدم التقنيات الحديثة، هيكل بشرى يتصف بالكفاءة والرغبة فى الإنجاز يضم أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة والإداريين والفنيين، فضلاً عن فاعلية المجالس الجامعية وقدرتها على الحركة والتطوير المستمر، وتكون القيادات الجامعية الفاعلة

ذات الرؤية عنصراً رئيسياً فى بناء الجامعة، وتلك قضية مهمة، إذ تنفرد السلطة التنفيذية فى الدولة باختيار تلك القيادات، والمطلوب اتباع النظم والأساليب المعمول بها فى جامعات العالم المتقدم التى تقوم على أساس تشكيل لجان اختيار محايدة تفحص مؤهلات المتقدمين لشغل وظائف رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات والمراكز البحثية دون اشتراط أن يكون المتقدمون من ذات الجامعة، وتكون سلطة اختيار وكلاء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية لمجلس الجامعة، ويا حبذا لو تم تشكيل مجلس للأمناء بكل جامعة تعرض لجنة الاختيار توصياتها عليه لاتخاذ القرار، وفى غيبة تلك المجالس تعرض توصيات لجان الاختيار على السلطة التنفيذية المختصة إلى حين تطوير النظام الجامعى من أساسه!

كما يكون نجاح الجامعة فى إنجاز مهمتها بتقديم خدمة تعليمية ترتفع بقدرات ومهارات طلابها وتوفير البرامج الأكاديمية المتفوقة وأساليب وتقنيات التعليم المتميزة، والمعلمين الأكفاء ذوى المعرفة، والمساعدات المادية والتقنية الحديثة لمساندة العلمية التعليمية وبالأساس تكون المكتبات وقواعد المعلومات وبنوك المعرفة فى مقدمة الاهتمامات.

وتثير قضية نظام القبول فى الجامعات المصرية على أساس معيار وحيد هو درجة النجاح فى الثانوية العامة أمراً فى غاية الخطورة على مستقبلها وإمكانيات وصولها إلى درجات متقدمة بين جامعات العالم، إذ تكون الجامعات غير قادرة على السيطرة على مستويات كفاءة وقدرات الملتحقين بها والكليات التى يتم قبولهم بها، إن الجامعات فى العالم المتقدم تهتم بوضع سياسات واضحة لقبول الطلاب بكلياتها المختلفة تتفق ورسالتها ورؤيتها الاستراتيجية والأهداف والغايات التى تستهدفها، وتعمل على تطبيقها وتصميم نظام لمراجعة تلك السياسات وما قد تصادفه من مشكلات فى التطبيق، أو ما قد ينشأ من متغيرات تجعل تطوير تلك السياسات لازماً، وفى ظل التوجه العولمى، وأخذاً فى الاعتبار أهمية وجود نسبة معتبرة من الطلاب من

دول أخرى، تضع الجامعة نظاماً لاستقطاب الطلاب الوافدين، وتعمل على تيسير إجراءات تقدمهم واختيار الأفضل من بينهم، ويكون على الجامعة الراغبة فى التفوق العالمى الأخذ بأنماط التعليم المتجددة، ومنها التعليم من بعد والتعليم الإلكترونى، وأخيراً يكون تطوير نظم تقويم الطلاب من أساسيات زيادة الفاعلية التعليمية، وذلك بتطبيق نظام للتقويم المتكامل للطلاب لا يستند فقط إلى اختبارات نهاية الفصل الدراسى، بل يشمل كافة الفعاليات التى يشارك فيها الطلاب على مدى الفصل الدراسى، والتأكيد على ضرورة توافق أساليب التقويم مع محتويات المقررات المعلنة، التى تم تدريسها، فضلاً عن المساحة المعرفية التى يفترض أن ينميها الطلاب بجهودهم فى التعلم الذاتى.

كما يجب على الجامعات المصرية تعميق الأنشطة البحثية والمعرفية تهدف إلى استثمار طاقات أعضاء هيئة التدريس فى إجراء بحوث علمية تستهدف استكمال متطلبات تنمية المصادر المعرفية وتطوير البرامج التعليمية من جانب، والمساهمة فى تنمية المعرفة الإنسانية والوصول إلى مصاف الجامعات البحثية، وتسعى الجامعة إلى زيادة نسبة أعضاء هيئة التدريس المشاركين فى تنفيذ الخطط البحثية، وحفزهم لنشر بحوثهم العلمية فى المجلات والدوريات المتخصصة محلياً ودولياً ذات التأثير المرتفع High Impact Factor، كذلك تهتم الجامعات بتنظيم ندوات وورش عمل ومؤتمرات لمناقشة قضايا علمية ومجتمعية ذات أهمية. وتحتل الدراسات العليا مكاناً معتبراً فى الجامعات الساعية إلى التميز والتفوق العالمى فضلاً عن السبق بين الجامعات الوطنية.

تلك بعض علامات على طريق التميز الجامعى نرجو أن توفق جامعاتنا فى الأخذ بها ! !

2016

55. مجلس النواب وقضايا تفعيل وحماية الدستور!

من أسف، أن دستور ثورتى 25 يناير / 30 يونيو لم يحظ بالاهتمام الكافى من الأحزاب والقوى السياسية، حيث لم تنشط تلك الكيانات فى دراسة وتحليل الدستور والدعوة إلى تفعيله بما يحقق مقاصده، ولم نلحظ أن الدستور الجديد قد أثار اهتمامها سواء على مستوى القيادات أو المرشحين عن تلك الكيانات أو أصحاب القوائم الانتخابية، الذين تسابقوا للحصول على مقاعد مجلس النواب، ولم نجد لا فى برامج الأحزاب ولا المرشحين ولا أصحاب القوائم، إن كان ثمة برامج أصلاً، ذكراً للدستور!

وتتمثل الطامة الكبرى فى إهمال الدولة للدستور الجديد وعدم الاحتفاء به كأساس لتوجيه العمل الوطنى ودفع المسيرة إلى المستقبل، فلا مجلس الوزراء اهتم بالإعلان عن الخطط والإجراءات لتنفيذ مجموعة الالتزامات التى حملها الدستور للدولة، ولا انعكست تلك الالتزامات العديدة على خطط وبرامج عمل الوزارات المعنية التى ذكرها الدستور تحديداً، مثل وزارات التعليم والتعليم العالى والبحث العلمى والصحة والإسكان، التى ألزمها الدستور بواجبات محددة!

وليس هذا النقد موجهاً إلى حكومة م. شريف إسماعيل فقط، ولكنه يشمل كل الحكومات التى تولت مسئولية الحكم بعد نفاذ الدستور!

كذلك يصبح موقف مجلس النواب غريباً من الدستور الذى نص على مهامه وصلاحياته، لدرجة أن بعض المطالبين بتعديل الدستور قبل أن يتم تطبيقه يروجون أن الدستور قد توسع فى تحديد صلاحيات مجلس النواب على حساب صلاحيات رئيس الجمهورية، وهذا افتراء على الدستور ومحاولة للتزلف إلى رئيس الجمهورية، فعلى مدى ما يزيد على الشهرين منذ بدأت جلسات المجلس فى العاشر من يناير الماضى حتى اليوم الخامس عشر من مارس 2016، لم يناقش المجلس خطة عمله فى تفعيل الدستور، بدءاً من الوفاء بإصدار التشريعات التى ألزمه بها، ومن بينها المادة 239 ونصها «يصدر مجلس النواب قانوناً بتنظيم قواعد ندب القضاة وأعضاء

الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء الندب الكلى والجزئى لغير الجهات القضائية واللجان ذات الاختصاص القضائى أو لإدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وكذلك المادة 235 وقد ألزمت المجلس أن يصدر فى أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية، وأيضاً المادة 241 وقد نصت على أن يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية.

وعلى حين حصل أعضاء مجلس النواب على إجازة بعد الانتهاء من إقرار اللائحة الداخلية، من يوم التاسع من مارس حتى السابع والعشرين من نفس الشهر، بما يعنى أنه خلال ثمانية وسبعين يوماً عمل فيها البرلمان واحداً وعشرين يوماً، بينما تعطل المجلس سبعة وخمسين يوماً، أى إن أعضاء المجلس حصلوا على ما يقرب من شهرين إجازات، لم يقدموا للشعب أى إنجاز يستحقون عليه ما يتقاضونه من رواتب ومكافآت! وسوف ينشغل المجلس بعد عودته للانعقاد ببيان الحكومة الذى سيقدمه رئيس مجلس الوزراء، والمفروض أن يصل فيه المجلس إلى قرار بمنح الحكومة الثقة خلال ثلاثين يوماً على الأكثر، وفى حالة حجب الثقة عن الحكومة سينشغل المجلس بترشيح من يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة جديدة خلال ثلاثين يوماً أخرى وتلقى بيان تلك الحكومة، وذلك تنفيذاً للمادة 146 من الدستور، وما قد يترتب على فشل المكلف بتشكيل الحكومة مرة أخرى من إجراءات حل المجلس!!

والعبرة المستفادة من عرض هذه التواريخ أن مجلس النواب الموقر غير مدرك لمسئولياته التى نصت عليها المادة 101 من الدستور، كونه يتولى سلطة التشريع،

وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين فى الدستور، إن تفعيل الدستور هو شرط أساسى لكى يستطيع المجلس القيام بمهامه ومباشرة صلاحياته!

إن تفعيل الدستور يتطلب ثورة مكملة، ثورة تشريعية شاملة، تستمد أهميتها من أنها ستكون أساساً، فى حال تمت بالكفاءة القصوى وبالتجرد الوطنى الذى لا ينحاز سوى للمصالح الوطنية العليا، لانطلاق الوطن نحو مسيرة جادة للتنمية الوطنية الشاملة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهى الأهداف التى قامت من أجلها ثورتا 25 يناير /30 يونيو.

والإشكالية هنا أن إتمام تلك الثورة التشريعية يستلزم تفكيراً غير تقليدى، حيث إن مسئوليتها إنما تقع على مجلس النواب بالدرجة الأولى، وتشاركه السلطة التنفيذية، ممثلة فى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، مسئولية اقتراح القوانين، والحال كذلك، فإن القيام بتلك المهمة الوطنية يتطلب أن تبادر اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس النواب بإعداد الأجندة التشريعية اللازمة للوفاء بكل متطلبات تفعيل الدستور، وحين تتم إجازة القوانين المقترحة من المجلس تحال إلى رئيس الجمهورية لإصدارها، ولا يمنع تطبيق هذا الاقتراح رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وأعضاء مجلس النواب من اقتراح القوانين فى الموضوعات التى تخرج عن دائرة الأجندة التشريعية لترجمة نصوص الدستور إلى تشريعات نافذة.

كلمة أخيرة؛ إن من المقومات المهمة فى تأسيس دولة الدستور، أن تفصح الدولة عن كيفية وفائها بالتزاماتها التى نص عليها الدستور، وأن تلتزم السلطات التنفيذية، والقضائية، والتشريعية فى جميع أعمالها وتصرفاتها وقراراتها بأحكام الدستور، وذلك حيال المواطنين والوافدين إلى الوطن، وفى علاقتها بين بعضها البعض.

لذا أرجو أن يراقب مجلس النواب أداء أعضائه وأداء الحكومة وأعضائها ووسائل الإعلام، فيما يصدر عن الجميع من تقليل لشأن الدستور أو محاولة تعطيل مقاصده، وذلك انطلاقاً من مسئوليته عن تفعيل وحماية الدستور وحمايته ضد محاولات الالتفاف والتنصل من مبادئه والوفاء بالحريات والحقوق والواجبات العامة التى نص عليها.

مع مرور الوقت يزداد القلق العام من حالة التجميد التى أصابت الدستور منذ أقره المصريون بنسبة 98% من الذين أدلوا بأصواتهم فى استفتاء عام وأصبح نافذاً منذ إعلان نتيجته فى 18 يناير 2014، ورغم أن الدستور قد فرض التزامات محددة على سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإن عناية الدولة والمجتمع بوضعه موضع التنفيذ لا تزال غير واردة، خاصة على مستوى الحكومة ووزاراتها المختلفة، وقد أثار هذا التجاهل للدستور مجموعات من المواطنين لتحريك قوى الضغط السياسى والشعبى من أجل تفعيل الدستور وحمايته من الإهمال والتجميد ومن محاولات تشويه مقاصده والدعوات غير المبررة لتعديله تحقيقاً لأغراض لا تتفق ومصلحة الوطن فى هذا الوقت على الأقل الذى لم يشهد أى محاولة جادة لتنفيذ مواد الدستور.

ومن الأمثلة الصارخة على تجاهل الدستور والقانون عمداً أو سهواً ذلك القرار الذى أصدره وزير التعليم العالى السابق أ. د. السيد عبدالخالق برقم 2665 فى أول أغسطس 2015 بشأن تشكيل اللجنة المختصة بترشيح رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد، وتنظيم عملها وإجراءات وشروط الترشح، فقد جاءت المادة الرابعة من ذلك القرار محددة لشروط الترشح لمنصبى رئيس الجامعة أو عميد لكلية أو لمعهد، ومن بينها نص صادم ومخالف للدستور والقانون الذى أقسم الوزير الذى أصدره على احترامهما!! فقد جاء الشرط الرابع والمجافى للدستور والقانون «ألا يكون المرشح متولياً أى منصب حزبى وقت الترشح وطيلة مدة توليه المنصب»!! ومحل

المخالفة الدستورية والقانونية فى هذا الشرط، أن الدستور قد نص فى المادة رقم 74 الواردة ضمن الباب الثالث الخاص بالحقوق والحريات والواجبات العامة، على أن «للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون، ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى، أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفى أو جغرافى، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سرى، أو ذى طابع عسكرى أو شبه عسكرى، ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائى»، كما نصت المادة رقم 92 من الدستور على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً، ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها»!! فما بالنا بقرار وزارى وليس قانوناً يعطل حق وحرية المواطن الذى يترشح ليكون رئيساً لجامعة أو عميداً لكلية أو لمعهد فى الانتماء إلى حزب أو أن يتولى منصباً قيادياً فى حزب شرعى قانونى! ونزيد القارئ الحريص على دستور وطنه من الشعر بيتاً، بأن قرار وزير التعليم العالى السابق يخالف المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 والمعدل بالقانون رقم 12 لسنة 2011 برغم أنه كان ولا يزال أستاذاً للقانون، والذى لا يزال وزير التعليم العالى الحالى يعمل بمقتضاه، وهو أستاذ للهندسة، إذ تنص تلك المادة من قانون الأحزاب على أنه يشترط فيمن ينتمى لعضوية أى حزب سياسى أن يكون مصرياً، فإذا كان متجنساً وجب أن يكون قد مضى على تجنسه عشر سنوات على الأقل، ومع ذلك يشترط فيمن يشترك فى تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصرى أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية كاملة وألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة أو من أعضاء السلك السياسى أو القنصلى أو التجار، أى إن أساتذة الجامعات ليسوا من الفئات المحظور عليها المشاركة فى تأسيس أحزاب أو تولى مناصب قيادية فيها. إذن

الحظر على حرية وحق من يرشح لرئاسة جامعة أو عمادة كلية أو معهد بألا يكون متولياً أى منصب حزبى وقت الترشح وطيلة مدة توليه المنصب، والوارد فى قرار وزير التعليم العالى الأسبق أستاذ القانون، هو حظر غير قانونى لمخالفته قانون الأحزاب السياسية، فضلاً عن أنه حظر غير دستورى!!

إن تفعيل الدستور واجب وطنى يحتم على الدولة المسارعة إلى تنفيذه، وذلك من خلال توجه مجلس الوزراء بالأساس، وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب إلى التقدم بمشروعات قوانين تترجم ما تضمنه الدستور من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تفصِّل وتنظم قواعد العمل فى كل المجالات التى تعامل معها الدستور.

ونرى ضرورة تعديل ذلك القرار المجحف بحرية وحق فئة من المواطنين الراغبين فى خدمة وطنهم بالسعى إلى تولى مناصب رئاسة الجامعات وعمادة الكليات والمعاهد، والالتزام الكامل بنصوص الدستور والقانون. من ناحية أخرى، نرى أن تقييد حرية الجامعات وكلياتها ومعاهدها فى اختيار رؤسائها وعمدائها مخالف لنص دستورى مهم يجب على الدولة الالتزام به، وهى المادة رقم 21 الواردة فى الفصل الأول من الباب الثانى الخاص بالمقومات الاجتماعية للمجتمع، التى تنص على أن «تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعى وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن 2% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير

العملية التعليمية والبحثية». ومن الأمور البديهية أن النص الدستورى القاضى بأن تكفل الدولة استقلال الجامعات لا يتحقق مع حرمان أعضاء هيئات التدريس من اختيار رؤساء جامعاتهم وعمداء كلياتهم ومعاهدهم وفقاً لنظمها الخاصة وفى ظل تدخل واضح لأجهزة السلطة التنفيذية وبخاصة أجهزتها الأمنية!! إن المطلوب التزام جميع السلطات والمؤسسات فى الدولة باستيعاب الدستور ومقاصده وتبين فلسفته، ثم ترجمة مواده إلى تشريعات أو قرارات ونظم جديدة، ومراجعة التشريعات والنظم القائمة وتعديلها أو إلغائها بما يتوافق مع مقاصد الدستور، ومتابعة التزام سلطات الدولة كل فيما يخصها بتنفيذ ما يحقق مقاصد الدستور.

يا سادة هلا قرأتم الدستور الذى أقسمتم على احترامه

قبل إصدار قرارات تخالفه وتفرغه من مضامينه؟!

2016

56. كيف نحقق المعجزة كما حققها الآخرون؟

كانت زيارات الرئيس السيسى لمجموعة من الدول الآسيوية ملهمة للمصريين، إذ يتذكرون المعجزة الاقتصادية والتنموية التى حققتها سنغافورة والصين وإندونيسيا، ويتساءل أبناء النيل الفراعنة هل ينجحون فى تحقيق المعجزة هم أيضاً كما نجح الآسيويون؟

وتزامنت تلك الزيارات الرئاسية لبعض دول المعجزة الآسيوية مع مشاعر متناقضة، فقد شهد المصريون بدء إجراءات انتخابات مجلس النواب، والإعلان عن قضية فساد كبرى طالت مسئولاً كبيراً حسبما أعلن فى وزارة الزراعة، وإعلان شركة إينى الإيطالية الكشف عن الغاز الطبيعى فى البحر الأبيض المتوسط داخل المياه الإقليمية لمصر، وجهود الرئيس السيسى من أجل محاولة تحقيق إنجازات تنموية تعادل حفر وتشغيل قناة السويس الجديدة!

وحتى لا تنحصر آمالنا فى تحقيق معجزة تنموية مماثلة فى دائرة الشعارات أو الأحلام، يجب علينا تحليل تجربة «رؤية ماليزيا 2020» التى قامت على أسس من المشاركة والشورى بين القيادة ممثلة فى د. مهاتير محمد ومعاونيه وبين قطاعات الشعب ومؤسساته من العلميين ورجال الأعمال والمفكرين، حيث تم تحديد المحاور الرئيسية للرؤية المستقبلية، وأخضعت للنقاش، وقام د. مهاتير بعقد اجتماعات كثيرة لعرض الرؤية والإجابة عن الأسئلة التى وجهت إليه، حتى تم التوصل إلى التوافق العام بين القيادة ومؤسسات الشعب وطوائفه، وحتى أصبح كل ماليزى مؤمناً بتلك الرؤية وداعياً إليها ومشاركاً فيها.

كان المحور الأول فى الرؤية الماليزية اعتبار التحول نحو دولة متقدمة فى تاريخ معين مشروعاً وطنياً متكامل الأركان، تقوم على إدارته حكومة واعية بهذه الرؤية تعتبرها مسئوليتها الجماعية، بحيث تعمل الوزارات والأجهزة الحكومية كلها فى تناغم وفق توجهات محددة وأدوار وخطط مرسومة للوصول إلى نتائج مستهدفة يمكن متابعتها

وتقييمها، وأن يكون هذا المشروع الوطنى معلناً وواضحاً لكل الشعب بطوائفه وفئاته المختلفة من قطاع خاص ومؤسسات مجتمع مدنى وأفراد يعلمون ما عليهم القيام به فى تنفيذ المشروع وتحقيق أهدافه.

أما المحور الثانى فكان السعى لإقامة مجتمع ديمقراطى ناضج، يتمتع أفراده بالحريات الأساسية، ويشاركون فى تحمل المسئوليات الوطنية واتخاذ القرارات المصيرية. وإن كان البعض قد يختلف فى مدى نجاح التجربة الماليزية فى تحقيق الديمقراطية، إلا أنها يجب أن تكون هدفاً للتجربة المصرية لتفادى ما ترتب على أخطاء الحكام فى ماليزيا من تأثيرات سلبية قد تكون قللت من فعاليات وإنجازات التجربة بكل ما حققته من نتائج اقتصادية وثقافية وتقنية يشهد بها العالم.

وكان المحور الثالث فى التجربة الماليزية هو الموازنة بين أهداف النمو الاقتصادى بالتنمية المتوازنة لقطاعات الاقتصاد الوطنى، وبين العدالة والعمل على تضييق الفجوة الناشئة عن سوء توزيع الثروة وتفاوت مستوى الدخول بين أفراد الشعب، كانت ماليزيا حريصة فى تجربتها على أن تحقق مجتمعاً متقدماً ينعم المواطنون فيه جميعاً بعائد التنمية، وتسوده المفاهيم الأخلاقية والقيم الإنسانية باعتبارها الدرع الواقية لجهود التنمية والتقدم، وقد اعتمدت ماليزيا هدف تحقيق نمو اقتصادى حقيقى بمعدل 7% سنوياً لمدة 30 سنة هى فترة تحقيق الرؤية فى 2020، وتكون قد حققت بذلك معدل نمو 800%، كذلك استهدفت ماليزيا التمسك بتحقيق معدلات عالية للادخار المحلى والاستثمار، كما تم التركيز على التصنيع والتصدير وتفعيل طاقات القطاع الخاص.

ويمثل المحور الرابع الذى أطلق عليه «ماليزيا الشركة» Malaysia Incorporated نموذجاً رائداً للتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص وتنمية قنوات للتشاور المستمر وإقامة المشروعات المشتركة بينهما، مع تطوير وتحديث القطاع العام ليقوم بدور قيادة الاقتصاد الوطنى، وفى نفس الوقت تيسير مهمة القطاع الخاص،

وفى إطار مفهوم «ماليزيا الشركة» جرى تطوير الجهاز الإدارى للدولة لفتح السبل وإزالة المعوقات والعراقيل التى تعترض القطاعات الإنتاجية والاستثمارية. وثمة محور خامس كان مفصلياً فى نجاح «رؤية ماليزيا 2020» وهو اعتماد العلم والتقنية دعامتين لتوجيه مشروع التحول إلى دولة متقدمة، وقد حققت ماليزيا تفوقاً واضحاً فى هذا المجال، خاصة فى مجالات الزراعة والقطاعات الصناعية، مع خلق مناخ مشجع للعلماء والباحثين، وقد تفوقت ماليزيا فى تطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات وكانت من أوائل الدول فى العالم التى أدخلت مفاهيم الحكومة الذكية والمدارس الذكية وغيرها من نماذج استخدام الحاسبات الآلية وتقنيات الاتصالات والمعلومات فى تطوير الأداء فى مختلف المؤسسات العامة والخاصة ورفع كفاءته والوصول به إلى المستويات العالمية، وكان جزء مهم من «رؤية ماليزيا 2020» الاهتمام بتطوير تعليم الرياضيات والعلوم وتنمية ميول الطلاب لدراسة العلوم والهندسة والموضوعات المتصلة بالتقنيات الحديثة، مع التركيز فى الجامعات والمعاهد التقنية على تعليم التقنيات الإلكترونية.

وكان المحور السادس هو الأهم، حيث كان تركيزه على العنصر البشرى، فاهتمت ماليزيا بتكثيف العمل فى محو أمية السكان، وحققت فى ذلك ناجحاً باهراً، كما انتشر تعليم اللغة الإنجليزية باعتبارها وسيلة التواصل مع العالم المتقدم وهى لغة العلوم والتقنيات الحديثة، ووضعت خطة وطنية لتنمية الموارد البشرية والتأكيد على الجوانب الأخلاقية فى العمل ومكافحة الفساد فى الإدارة الحكومية.

وإذا كنا راغبين فى صنع «المعجزة المصرية» كما صنع الآسيويون معجزتهم، فإننا بحاجة ماسة إلى إعادة تأسيس نظم ومؤسسات التعليم والبحث العلمى والتنمية التكنولوجية، كما نحن فى حاجة إلى إعادة تأسيس نظم ومؤسسات الخدمات الطبية والعلاجية والتأمين الصحى الحكومية والخاصة والأهلية، ونظم ومؤسسات التنمية الثقافية والرياضية ورعاية الشباب.

إن علامات النجاح فى صنع المستقبل ستتضح لنا يوم نحقق لمصر اكتفاءها الذاتى من الغذاء، ويوم نتوقف عن طلب المنح والإعانات والقروض من الخارج، ويوم نعود بقلاعنا الصناعية فى كفر الدوار والمحلة وحلوان إلى سابق مجدها، ونعيد للقطن المصرى مكانته العالمية التى فقدها، وننجح فى اختراق الصحراء وتعميرها، وتنفيذ المشروع الوطنى لتنمية وتعمير كل سيناء ليس فقط محور قناة السويس، ويوم ينتشر المصريون فى أرجاء مساحة المحروسة يعملون وينتجون ويعمرون، ويخرجون من أسر الانحشار فيما لا يزيد على 6% من مساحة المحروسة.. وإنا بإذن الله قادرون.

2016

57. ماذا حقق السيسى لمصر.. وما المطلوب لاستكمال بناء الوطن؟

حقق الرئيس السيسى فى العامين الأولين من فترة رئاسته كثيراً من الإنجازات، أهمها على الإطلاق هو توجيه القوات المسلحة لمساندة ثورة 30 يونيو 2013 وتخليص الوطن من حكم الجماعة الإرهابية بعد سنة فقط وقد كان مخططها أن تستولى على حكم البلاد إلى الأبد!

ومع انفجار الهجمة الإرهابية فى سيناء وكل محافظات مصر انتقاماً من المصريين لرفضهم حكم مكتب الإرشاد والفاشية التى تستخدم الدين لأغراضها السياسية، كان موقف القوات المسلحة بقيادة السيسى ولا يزال هو الدفاع عن الوطن ومحاربة الإرهاب والعمل على تفكيك قواه وتجفيف منابعه!

وكان الانحياز شبه التام للجماعة الإرهابية من مختلف القوى الدولية هو التحدى الأكبر الذى واجه الرئيس السيسى فى بداية رئاسته، بعد إصرار الشعب على ترشحه فى الانتخابات الرئاسية وانتخابه بأغلبية ساحقة رئيساً للجمهورية، وفى خلال العامين الأولين تمكن الرئيس السيسى من تغيير النظرة المعادية لثورة 30 يونيو واستعادة العلاقات السياسية والاقتصادية مع القوى الدولية المؤثرة فى العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى، التى توقفت عن وصف ما حدث فى مصر «بالانقلاب العسكرى» وتم الاعتراف برغبة الشعب المصرى وانتفاضته ضد حكم الإخوان، كما نجح السيسى فى تنشيط العلاقات بين مصر وروسيا فعادت من أكبر مساندى مصر اقتصادياً وعسكرياً وتقنياً!

ولعل من أبرز نجاحات الرئيس السيسى ما تم تحقيقه على صعيد تمتين العلاقات مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج، الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين، والمساندة الصادقة من تلك الدول الشقيقة سياسياً واقتصادياً ومعنوياً، مما كان ولا يزال له أكبر الأثر فى اجتياز مصر لأزمتها الاقتصادية الخانقة وتخفيف حدة

الضغوط السياسية من دول الغرب، ومساندة جهود الرئيس السيسى لتعديل المواقف المعادية لثورة 30 يونيو!

وعلى الصعيد الداخلى اهتم الرئيس بمشروعات تجديد البنية التحتية ومحاولات تنشيط الاقتصاد وإنجاز قناة السويس الجديدة ومشروعات الإسكان الاجتماعى والتخفيف من قسوة العشوائيات التى يعيش بها ملايين المصريين، فضلاً عن حل مشكلة الكهرباء بشكل شبه كامل، وقد اتجه الرئيس السيسى إلى محاولات التخفيف من حدة الفقر والتوجه نحو مساندة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل.

ولقد كانت آمال المصريين أن تكون إنجازات الرئيس السيسى وحكوماته ومساعديه فى التعامل مع مشكلات الوطن المتراكمة والمعقدة على نفس المستوى المتميز الذى تحقق فى مجال السياسة الخارجية! ولكن لم يتحقق ذلك الأمل بعد، فقد انشغلت الحكومات التى تشكلت فى عهد الرئيس السيسى وحتى الآن بمحاولات لإطفاء الحرائق، دون التعمق فى أسبابها، وباستخدام ذات السياسات التقليدية التى ثبت فشلها عبر سنوات فى القضاء على جذور المشكلات التى يعانى منها المصريون، كما اعتمدت تلك الحكومات فى تنفيذ البرامج والمشروعات التى قصدت منها إلى تخفيف وطأة معاناة المصريين على الجهاز الإدارى للدولة الذى يعانى من الترهل وانخفاض الكفاءة فضلاً عن الفساد، ويكفى ما قاله الرئيس السيسى فى خطابه يوم الخامس من مايو فى مناسبة الاحتفال بحصاد محصول القمح بالفرافرة وافتتاح عدد من المشروعات القومية، حيث ركز فى عرضه على أنه ما كان لتلك المشروعات المهمة التى تتكلف مليارات الجنيهات أن تتم ويراها المواطنون حقيقة على الأرض لو كانت قد أسندت إلى الجهاز الإدارى للدولة، ووصف الرئيس ذلك الجهاز بالبيروقراطية والفساد والإجراءات العقيمة التى كانت ستطول لسنوات قبل أن يتم تنفيذ أى من تلك المشروعات.

وقد كان المنتظر أن تلتزم الحكومات المتعاقبة برؤية السيسى لمستقبل مصر التى قدمها خلال جولة الانتخابات الرئاسية والتى كانت تشكل شبه برنامج للمرشح الرئاسى، فقد تضمنت العديد من الرؤى لعلاج مشكلات الوطن وفق سياسات وبرامج غير تقليدية، وكان مما جاء فى تلك الرؤية قول الرئيس «تواجه مصر الآن تحديات مصيرية يتحتم عليها أن تقابلها بأقصى قدر من الانتباه والحرص، وبأكبر طاقة من المعرفة وحسن التدبير»، ثم أضاف الرئيس «إن النظر إلى الأفق يقتضى منا أن نستوفى المطالب الضرورية للحظة الراهنة، وهى لحظة النظر والدرس والانطلاق، وهذه اللحظة الراهنة لها ضرورات فى مقدمتها استعادة هيبة الدولة، وهى موصولة بكرامة المواطن وحقوق الإنسان فيه، كما أن تلك الهيبة موصولة أيضاً بضمانات المواطنة، روابط الانتماء الحريصة على البلد والقيم والأمانى، والعمل على هذه الأمانى بفهم للعصر وأمانة المسئولية».

وقال الرئيس «... ومن ذلك اعتزامى بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية، وإذا شاءت إرادة الله وإرادة الشعب أن أتحمل المسئولية، أن معظم قضايا مستقبلنا تحتاج إلى بحث جديد وإعادة نظر بسبب مقتضيات مستجدة وطارئة طالت كل شىء من وسائل الإنتاج، إلى ضرورات الأمن القومى والسلامة الوطنية، وهو المستقبل الذى يحتاج إلى حوار جاد وعميق يتحتم أن يشارك فيه وحوله كل القادرين من أبناء مصر، سواء على أرضها أو خارجها: رجالاً ونساءً وشباباً من كل الاتجاهات بلا استثناء أو إقصاء أو استبعاد أو تهميش أو تمييز، فالوطن للجميع، ومستقبله لهم خصوصاً إزاء حقوق أجيال مقبلة من حقها أن نوفر لها الفرص بغير قيد، ونترك لها الإمكانيات ما يفتح الأبواب لطموحاتها بغير حد».

وأكد الرئيس «إن شعب مصر العظيم يستحق أن يحقق حلمه ويجنى ثمار ثورته، بإقامة مصر الجديدة التى تليق بتضحياته ونضاله التاريخى ضد الظلم والقمع، حتى

يظفر لا بالحد الأدنى من الرزق والكرامة، بل بأقصى ما يطمح إليه من الرخاء والتنمية، والعدالة والأمان، له ولكافة الأجيال المقبلة».

وأضاف الرئيس «أقدم لكم رؤيتى للمستقبل التى أسعى من خلالها إلى ترجمة الحلم بوطن أفضل واقع، وذلك بتبنى رؤية واضحة، وخطة استراتيجية علمية متكاملة الجوانب، تدرك حجم الصعاب التى تواجه شعبنا، وخطورة التحديات السياسية والاقتصادية، والمعاناة المعيشية لشرائح المجتمع الكادحة، التى أنعشت فيها الثورة روح الأمل والحلم ومنحتها حق السعى لحياة كريمة قائمة على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل لعوائد التنمية وثروات الوطن، فى ظل حياة ديمقراطية سليمة، مؤسسة على التعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمى للسلطة، والفصل بين السلطات مع ضمان التوازن بينها، وتلازم المسئولية مع السلطة، واحترام حقوق الإنسان وحرياته على الوجه الذى يكفله الدستور المصرى».

كان أمل المصريين ولا يزال تفعيل رؤية الرئيس كاملة، إذ إن الواقع يناقض تلك الرؤية فى حالات مهمة، والأداء الفعلى على أرض الواقع مع ضرورة وأهمية ما حققه من إنجازات لا يرقى إلى مستوى الآمال التى أنعشتها رؤية المرشح الرئاسى المشير السيسى فى المصريين، الذين انتخبوه لتحقيقها!!

ونعرض فى مقال الأسبوع المقبل بإذن الله أهم محاور «رؤية السيسى لمستقبل مصر».

2016

58. مواقف برلمانية فى حاجة إلى توضيح! (1 – 3)

كان مقال الأسبوع الماضى عن البداية غير المبشرة لمجلس النواب الذى أحجم الكثيرون من الناخبين عن المشاركة فى انتخابه لأسباب مختلفة وغير محدّدة بدرجة معقولة من اليقين حتى الآن. وبناءً على ذلك اتخذ معظم المصريين موقف الانتظار حتى يبدأ المجلس جلساته ليكون حكمهم على أدائه موضوعياً غير متأثر بالأقاويل والشائعات التى تبادلها المرشحون على المقاعد الفردية وعلى القوائم، خصوصاً قائمة التحالف الجمهورى للقوى الاجتماعية وقائمة فى حب مصر. وفى يوم الأحد العاشر من يناير 2016، كان الاجتماع الأول لمجلس النواب فى جلسة الإجراءات، التى اشتملت أساساً على أداء الفائزين بعضوية المجلس، اليمين الدستورية وفق المادة 104 من الدستور، ثم انتخاب رئيس المجلس والوكيلين، حسب نص المادة 117. وكانت تلك الجلسة بداية لمواقف برلمانية غير مفهومة وغير مقبولة، من التى تُحتم على رئاسة المجلس التوضيح!

وكان أول تلك المواقف غير المفهومة ولا المقبولة، أن أجهزة التصويت الإلكترونى لم تعمل، رغم الإعلان عن جاهزيتها قبل اجتماع المجلس بفترة طويلة، ولا يزال سبب عدم تشغيلها غير مفهوم! ثم كانت الصدمة التى فجّرها أحد النواب عند أدائه اليمين الدستورية إصراره على تحوير صيغة القسم من: «... وأن أحترم الدستور والقانون..»، إلى: «... وأن أحترم مواد الدستور والقانون..»، وهو بذلك قد خالف الدستور الذى يُقسم على احترامه بتجاهله الاعتراف بديباجته، التى نصت المادة 227 منه على أن يُشكل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجاً مترابطاً، وكلاً لا يتجزّأ، وتتكامل أحكامه فى وحدة عضوية متماسكة!!! ولما أصر رئيس الجلسة الإجرائية المستشار بهاء أبوشقة على أن يُعيد العضو أداء اليمين، تمنّع مجاهراً برأيه بأنه لا يعترف بثورة 25 يناير 2011، وأنه لا يعترف بديباجة الدستور لأنها تتضمّن إقراراً واضحاً وصريحاً بأن «ثورة 25 يناير/ 30 يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى فى تاريخ الإنسانية، بكثافة

المشاركة الشعبية التى قُدّرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير الطبقات والأيديولوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها، وهى أيضاً فريدة بسلميتها وطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معاً». فكأن السيد العضو بعدم اعترافه بديباجة الدستور وإطلاقه عليها وصف «موضوع إنشاء» وإصراره على قصر أدائه «اليمين» على مواد الدستور دون الديباجة رغم المادة 227، وهى من ضمن مواد الدستور!!!!

ومما زاد من هول الصدمة أن المستشار أبوشقة كان ليّناً مع هذا العضو وخاطبه بقوله «ألتمس»، ثم تدارك وقال «أطلب» منك إعادة القسم. وأيضاً، تجاهل رئيس المجلس المنتخب د.على عبدالعال ذلك الموقف برمته، حين تولى رئاسة الجلسة، وعلى الرغم من الخطاب المعد سلفاً، الذى قرأه سيادته بصفته رئيس المجلس، واستشهد فيه بنص ديباجة الدستور عن ثورة 25 يناير/ 30 يونيو، فإنه تجاهل تماماً موقف ذلك النائب وعدم اعترافه بديباجة الدستور وما تضمنته من إعلاء لشأن ثورة الشعب الأولى فى 25 يناير، وقد كان حرياً به وهو الذى أكد أكثر من مرة خلال تلك الجلسة أنه واضع الدستور، الأمر الذى يدعونا فى مطالبة واضع الدستور بإبداء الرأى الدستورى فى ما صدر عن النائب، ومدى صحة عضويته فى المجلس!!!!

وثمة موقف آخر يحتاج إلى توضيح، إذ ذكر المستشار بهاء أبوشقة بصفته الرئيس المؤقت للجنة الدستورية والتشريعية بالمجلس أن القرار بقانون بتنظيم الحق فى التظاهر الذى أصدره الرئيس المؤقت عدلى منصور لن يُعرض على مجلس النواب ضمن القرارات بقوانين التى صدرت فى غيبة مجلس النواب كما تقضى بذلك المادة 156 من الدستور، وبرّر سيادته هذا الرأى بأن ذلك القرار بقانون كان قد صدر قبل العمل بالدستور! ولما كانت المادة 156 لم تُشر من قريب أو بعيد إلى مسألة صدور القرار بقانون قبل العمل بالدستور، حتى لا ينطبق عليه نص المادة المذكورة، بل إن

المعيار الوحيد هو أنه إذا كان مجلس النواب غير قائم، فقد أجازت المادة 156 لرئيس الجمهورية إصدار قرارات بقوانين، على أن يتم عرضها ومناقشتها والموافقة عليها خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد، فإذا لم تُعرض وتُناقش، أو إذا عُرضت ولم يُقرها المجلس، زال بأثر رجعى ما كان لها من قوة القانون، دون حاجة إلى إصدار قرار بذلك، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها فى الفترة السابقة، أو تسوية ما ترتب عليها من آثار. ورغبة فى استيضاح مقصد المشرّع الدستورى من حكم المادة 156 وهل لها علاقة بالقرارات بقوانين التى صدرت قبل العمل بدستور 2014، اختلفت الآراء بين مؤيد لتفسير المستشار أبوشقة بعدم عرض قانون التظاهر، وكل القوانين التى صدرت قبل نفاذ الدستور فى 18 يناير 2014، وبين معارض لذلك الرأى بالاستناد إلى نص المادة 224 من الدستور التى تنص على أن «كل ما قررته القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الدستور، يبقى نافذاً، ولا يجوز تعديله، ولا إلغاؤه إلا وفقاً للقواعد والإجراءات المقررة فى الدستور. وتلتزم الدولة بإصدار القوانين المنفّذة لأحكام هذا الدستور»، إذن فإن القوانين التى صدرت قبل نفاذ الدستور والمجلس غير قائم، وإن لم تعرض خلال خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس الجديد، حسب المادة 156، فهى ليست محصّنة ضد التعديل أو الإلغاء.

ولما كان القرار بقانون رقم 107 لسنة 2013 قد أثار اعتراضات كثير من القوى السياسية والمجتمعية والمنظمات الحقوقية، وقد صدرت أحكام قضائية على الكثيرين ممن تظاهروا معترضين على ذلك القانون، إلى الحد الذى أصدر معه الرئيس السيسى عدة قرارات بالعفو عن بعض الشباب المسجونين والمتهمين بخرق قانون التظاهر، وقد سبق للرئيس أن ذكر فى خطابه إلى الأمة فى مايو 2015 أن هناك مظاليم فى السجون!

إذن الأمر يستأهل من مجلس النواب اهتماماً بهذا القانون لتعديله وإزالة ما به من شبهات عدم الدستورية، ولا يعفى المجلس من تلك المسئولية كون القانون قد صدر قبل نفاذ الدستور.

وإلى مواقف برلمانية أخرى فى المقال المقبل بإذن الله.

2016

59. مواقف برلمانية فى حاجة إلى توضيح!! (2 – 3)

كانت موقعة قانون الخدمة المدنية التى شهدتها قاعة مجلس النواب وانتهت برفضه من 332 نائباً، مثالاً على ما يمكن أن يحدث فى مواقف مماثلة يتبلور فيها العناد الحكومى من ناحية، وتشرذُم الأحزاب والتيارات السياسية الممثّلة فى المجلس من ناحية أخرى، ثم وضوح ضعف تأثير ما سُمى بـ«ائتلاف دعم مصر»، وعدم قدرته على حشد أعضائه فى جميع الأحيان وبلا منازع، لتمرير أى قانون أو قرار فى المجلس، على خلاف رغبات الناخبين ذوى المصالح المناقضة لذلك القانون أو القرار! كل ذلك فضلاً عن اضطراب إدارة الجلسات!

ونبدأ اليوم بالعناد الحكومى فى مسألة رغبتها الملحة فى تمرير قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015، الذى صدر بقرار بقانون من رئيس الجمهورية، ودخل حيز التنفيذ من أول يوليو 2015، واستمر تطبيقه حتى مساء الأربعاء العشرين من يناير 2016، حين رفضه أغلبية النواب وتم إلغاؤه، وكانت لجنة القوى العاملة فى المجلس قد رفضته بإجماع أعضائها قبل العرض على المجلس فى حضور الوزير أشرف العربى، مهندس ذلك القانون.

واستند رافضو القانون إلى أن تطبيقه يؤثر سلباً على رواتب العاملين فى الجهاز الإدارى للدولة والمخاطبين بذلك القانون، وتعدّدت الاتهامات للقانون بأن هدفه الأساس هو خفض أعداد الموظفين فى جهاز الدولة الذى يربو على ستة ملايين ونصف المليون وخفض الرواتب أيضاً!

وكان من أسباب تزايد الغضب بين أوساط موظفى الدولة، الرفض الحاسم من جانب الحكومة لاعتراضات الموظفين واحتجاجهم المتكرر، والإصرار على تأكيد أن القانون باقٍ، ولا نية أبداً فى العدول عنه أو تعديله. ثم كان عدم وفاء الحكومة بالعهد الذى كان إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء السابق، قد قطعه على نفسه بعدم إقرار اللائحة التنفيذية للقانون، إلا بعد التشاور مع ممثلى الموظفين، والتى تم

إصدارها بقرار من المهندس شريف إسماعيل رقم 2912 بتاريخ الثامن من نوفمبر 2015، دون مشاورة ممثلى الموظفين، فى ما أظن!

ولقد تجلى عناد الحكومة فى الضغط بكل الوسائل من أجل إقرار قانون الخدمة المدنية، باستخدامها -بغير أسس علمية مقننة- فكرة الحوار المجتمعى والادعاء بأن القانون قد تمت مناقشته فى جلسات مع فئات مختلفة من المتأثرين به، وأنه قد تم التوافق عليه لدرجة بعيدة. والحقيقة أن ما يُشار إليه بالحوار المجتمعى فى أدبيات الحكومة لا يعدو أن يكون لقاءات مصمّمة مع مجموعات مختارة تتم تحت إشراف وسيطرة المسئولين فى الوزارات المعنية بتمرير قانون أو لائحة أو قرار يتوقع المسئولون عدم رضا القاعدة المجتمعية عنه، تنتهى بالتوافق بين الحكومة وممثلى المجتمع الذين تم حشدهم، وهم فى الحقيقة لا يمثّلون أصحاب المصلحة الحقيقيين!

وثمة مظهر ثانٍ للعناد الحكومى فى مسألة تمرير قانون الخدمة المدنية، ذلك هو الربط بغير سند من الواقع بين القانون وبين الإصلاح الإدارى الشامل لجهاز الدولة الإدارى الذى تضخّم حجمه وقلت كفاءته وتعالت تكلفته، وصار من أهم معوقات العمل الوطنى، ومصدراً لا ينضب للفساد. ذلك أن القانون فى جملته يتناول شئون الخدمة المدنية ومحاولة تطوير قواعد التعيين فى الوظائف والعلاقات الوظيفية والطرق المختلفة لشغل الوظائف، وقواعد تحديد الأقدمية فى الوظيفة. ثم يتعرّض القانون لموضوع تقويم الأداء وقواعد التظلم من نتيجة التقويم، ويستمر القانون فى تحديد قواعد الحركة الوظيفية من ترقية، ونقل، وندب، وإعارة وحلول. وقد انشغل القانون فى مواده بتلك الأمور، فضلاً عن تنظيم الإجازات وقواعد السلوك الوظيفى والتأديب، وقواعد انتهاء الخدمة.

ومع وجود اعتراضات من قِبَل موظفى الدولة على بعض من تلك الأمور التى سبق أن عالجها القانون السابق رقم 47 لسنة 1978 بقدر أو آخر من الاختلاف، سواء إلى الأحسن أو الأسوأ، لكن تركزت اعتراضات الغالبية من موظفى الدولة على مواد

القانون التى عالجت موضوع الأجور والعلاوات، وقد عرض لها النواب الذين أسقطوا ذلك القانون بإسهاب. والحقيقة أن الادعاء بضرورة تمرير ذلك القانون بدعوى أنه يحقق الإصلاح الإدارى هو قول غير صحيح فى إطلاقه، فلا يعدو أن يكون هذا القانون محوراً من اثنى عشر محوراً فى خطة الإصلاح الإدارى التى أُعلنت فى سبتمبر 2014، ولم يتكامل منها سوى إصدار قانون الخدمة المدنية، أما باقى المحاور فلا تزال تراوح أماكنها، ولا تزيد فى واقع الأمر عن مجموعة من التمنيات أو فى أحسن الفروض عن اجتهادات أكاديمية، وهى الإصلاح التشريعى للجهاز الإدارى للدولة، إصلاح الهيكل التنظيمى للدولة، الإصلاح المؤسسى لوحدات الجهاز الإدارى، بناء وتنمية القدرات البشرية العاملة فى وحدات الجهاز الإدارى، إصلاح هيكل الأجور وإعادة النظر فى الدرجات الوظيفية، إصلاح نُظم تقديم الخدمات العامة والتوسّع فى استخدام تكنولوجيا المعلومات. مكافحة الفساد فى الجهاز الحكومى، التوسّع فى تطبيق اللامركزية، إصلاح الإدارة المالية للقطاع الحكومى، إصلاح منظومة إدارة وحماية الأصول الحكومية، إصلاح منظومة المتابعة والتقييم والرصد على مستوى الجهاز الحكومى. إصلاح العلاقة بين المواطن وأجهزة الدولة!!!

نأتى إلى السبب الحقيقى لرفض موظفى الدولة ذلك القانون، وهو تأثيره السلبى على دخولهم، وبغض النظر عن الادعاء الحكومى على غير الحقيقة بعدم تأثر دخول الخاضعين للقانون سلباً، فقد جاء فى البيان المالى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2015 - 2016 اعتراف صريح بأن الموازنة تتضمّن إجراءات هيكلية تستهدف إحكام السيطرة على تفاقم مصروفات الأجور، التى ارتفعت من نحو 85 مليار جنيه فى عام 2009 - 2010 إلى نحو 201 مليار جنيه خلال العام المالى 2014 - 2015، وتقدر مصروفات الأجور فى الموازنة الجديدة بنحو 218 مليار جنيه بزيادة 8.5% عن العام السابق، حيث سيتم تثبيت المكافآت والبدلات لجميع العاملين بالدولة بلا استثناء، كأحد الإصلاحات الهيكلية والمالية الضرورية لتحقيق الاستقرار المالى وتوجيه مزيد

من موارد الدولة نحو الإنفاق على البرامج التنموية والحماية الاجتماعية. والمفارقة فى هذا الاعتراف الرسمى أنه لا ينطبق على جميع العاملين بالدولة بلا استثناء، بل يقتصر على العاملين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية دون باقى العاملين الذين نظمت شئونهم الوظيفية قوانين خاصة!!!

وإلى الأسبوع المقبل لنستكمل تدارس الموضوع، خاصة إشارة الرئيس السيسى فى كلمته يوم عيد الشرطة إلى رفض البرلمان للقانون!

2016

60. مواقف برلمانية فى حاجة إلى توضيح (3-3)

نواصل اليوم تحليل أسباب فشل الحكومة فى تمرير قانون الخدمة المدنية، ومن ضمنها ثقة الحكومة الزائدة عن الحد فى فاعلية القوى التى يتوقع مناصرتها للقانون فى مجلس النواب، والاعتماد على شعبية الرئيس السيسى وقدرته على إقناع الناس فيما تفشل فيه الحكومة، ثم تجاهل حقيقة أن مصر دون مجلس تشريعى منتخب غيرها فى وجود المجلس أياً كان حكمنا على أدائه! يضاف إلى ذلك تشكيلة المجلس الذى أفرزته انتخابات انصرف عنها ما يقرب من 75% من الناخبين، فجاء مجلساً بلا أغلبية ولا هوية واضحة من حيث توجهاته ورؤى أعضائه حول المواقف الوطنية العامة والمشكلات المتراكمة والمتزايدة التى تئن منها جموع الشعب، ومنها مشكلة قانون الخدمة المدنية!

لقد غاب عن تشكيل مجلس النواب التمثيل المكافئ لتطلعات الشعب إلى عمل تشريعى وبرلمانى متميز يعوض الناس عن غياب سلطة تشريعية منتخبة وشرعية لسنوات طويلة، تلك التشكيلة من الأعضاء سواء المنتخبين أو المعينين لا تجمعهم روابط سياسية أو فكرية واضحة أو معروفة سوى رابطة الانتماء إلى أحزاب سياسية لم تفصح مطلقاً عن برامجها الانتخابية أو انتماءاتها الفكرية ما عدا الأقوال والشعارات المكررة التى تصف حزباً بأنه ليبرالى أو تصف آخر بأنه يسارى أو مدنى دون أدلة قاطعة من الممارسات الحزبية والشواهد السياسية التى تؤكد تلك الأوصاف.

والخلاصة، إن تشكيل مجلس النواب لا يمكن معه التنبؤ بأداء النواب البرلمانى واحتمالات التصويت مع أو ضد مشروع قانون أو سياسة أو خطة تعرضها الحكومة أو أية مواقف قد يطرحها الأعضاء أنفسهم، مثل طلبات الإحاطة أو الأسئلة والاستجوابات. والأمر ذاته ينطبق على ردود الفعل المتوقعة حين تتقدم الحكومة

التى سيكلفها الرئيس ببرنامجها إلى المجلس، فكل الاحتمالات واردة من الموافقة ومنح الثقة أو تجزئة المواقف والرؤى وحجب الثقة!!

من ناحية أخرى، فقد وضح بكل جلاء ضعف تأثير ما سمى بائتلاف دعم مصر وعدم قدرته على حشد أعضائه فى جميع الأحيان وبلا منازع لتمرير أى قانون أو قرار فى المجلس على خلاف آراء الناخبين ذوى المصالح المناقضة لذلك القانون أو القرار! وعلى الرغم من اتهام القائمين على تشكيل ذلك الائتلاف بإعادة إنتاج نظام الحزب الوطنى الديمقراطى وقدرة قياداته خاصة فى مجلس الشعب على توجيه أصوات الأعضاء فى الاتجاه الذى يتفق مع رغبة الحكومة ورئيس الجمهورية وهو رئيس السلطة التنفيذية، فقد فشل ائتلاف دعم مصر فى حشد أصوات أعضائه لانتخاب أحد أعضائه وكيلاً ثانياً للمجلس وفاز النائب الوفدى سليمان وهدان بالمنصب، كما فشل الائتلاف فى حشد أعضائه لتمرير قانون الخدمة المدنية، الأمر الذى بدا فى تصريحات رموز من الائتلاف بعد إعلان رفض لجنة القوى العاملة بالمجلس للقانون وقبل عرضه فى الجلسة العامة بأن رفض القانون يعد خطراً لعدة أسباب من أهمها تعطيل صرف رواتب العاملين فى الدولة، مقترحين على النواب الموافقة على القانون، ثم المطالبة بعد ذلك بتعديل المواد التى تثير غضبهم.

ومع مرور الأيام بعد واقعة رفض المجلس لقانون الخدمة المدنية، كثر الحديث عن خلافات وانشقاقات فى الائتلاف حول اختيار رؤساء اللجان النوعية بالمجلس بعد إقرار اللائحة الجديدة، ومطالبة الكثيرين من أعضائه بإجراء انتخابات داخلية وتجنب الاختيارات الفوقية، ولكن السبب الأساسى فى سوء وضع الائتلاف هو علو وتيرة نغمة استقلال أعضائه فى اتخاذ قراراتهم فيما يعرض بالمجلس من أمور، واختفاء فكرة تشكيل «هيئة برلمانية» للائتلاف مستقلة عن الهيئات البرلمانية للأحزاب الممثلة بأعضاء منها فى ائتلاف دعم مصر!!

وبدلاً من أن ينصرف ائتلاف دعم مصر، إلى طرح رؤاه لمشاكل مصر والإعلان عن أجندة تشريعية سيعمل على طرحها على المجلس، والعمل على توضيح مواقف أعضائه وجميع النواب بالنسبة إلى قضايا مصيرية باتت تشغل أذهان المصريين مثل مسألة سد النهضة الإثيوبى ومخاطره المحتملة، أو قضايا التعليم والخدمات الصحية وتردى أوضاعهما، أو طرح أفكار للخروج من أزمات طال انتظار المصريين لحلها، بواسطة حكومة قادرة وفاعلة تحت رقابة المجلس التشريعى المنتخب، مثل قضايا العشوائيات وتردى الأحوال المعيشية فى أغلب مناطق الريف والصعيد، وسوء حال المرافق العامة، بدلاً من العناية بتلك المواضيع، نرى ائتلاف دعم مصر منشغلاً بحصد المناصب فى المجلس ولجانه، ومحاولات السيطرة وتشكيل أغلبية متوهمة وغير قادرة على الصمود.

وأخيراً، بدا الرئيس السيسى عاتباً على رفض مجلس النواب لقانون الخدمة المدنية فى خطابه فى الاحتفال بعيد الشرطة، وأوضح الرئيس أن رفض القانون قد يعطل الإصلاح والتقدم الذى يطالبه به الناس وأن ظروف مصر صعبة.

ورسالتى إلى الرئيس أن القانون المرفوض لا صلة له بإصلاح الجهاز الإدارى للدولة وأنه مجرد محاولة لتثبيت الأجور والرواتب كما اعترف بذلك البيان المالى لموازنة 2016-2015، وكما أكد سيادته أنه لن يضار أحد من السبعة ونصف مليون موظف فى الجهاز الإدارى للدولة رغم أن مصر ليست فى حاجة إلا لحوالى مليون فقط، وأن القانون لن يترتب عليه تخفيض رواتب العاملين، وأن الزيادات فى الرواتب طبقاً للقانون الذى رفضه مجلس النواب سيتم صرفها، فكيف يتم الإصلاح مع تلك المحددات؟

سيادة الرئيس

دعنى أصدقك القول، وقد كنت أنا وزير التنمية الإدارية الذى أنجزت قانون 47 لسنة 1987، إن تعديل بعض مواد فى قانون الخدمة المدنية ليوافق عليه مجلس النواب لن

يجدى فتيلاً فى قضية ما يسمى بـ«إصلاح الجهاز الإدارى للدولة»، وحتى لو كان المجلس قد وافق على القانون، فليس هناك فرصة حقيقية لذلك الإصلاح الإدارى الذى يسوق له بعض المسئولين فى الحكومة، فقد تجاوز الزمن فكرة الإصلاح وأصبح المطلوب حتماً هو نسف ذلك الجهاز وإعادة بناء جهاز إدارى عصرى يليق بوطن يريد أن يسابق الزمن ويحلق فى سماء العلم والمعرفة وينعم بمستويات متعالية من عوائد التنمية والعدالة الاجتماعية.

وأقترح أن تدعو سيادتكم إلى مؤتمر وطنى جامع لمختلف أصحاب الخبرة لمناقشة المطلب الأساسى لإعادة تأسيس الجهاز الإدارى فى إطار خطة غير تقليدية لإعادة تنظيم الدولة ومؤسساتها على أسس متوافقة مع التطورات العلمية فى الإدارة وتستفيد من التقنيات الجديدة والمتجددة فى مجالات الاتصالات والمعلومات، وبما يترجم ما تتطلع إليه سيادتكم والمواطنون من نقل مصر إلى مجتمع المعرفة.

وتحيا مصر.

2016

61. هل يستطيع مجلس النواب المواجهة؟

مضت أربعة أشهر وثمانية عشر يوماً منذ بدأت جلسات مجلس النواب دون أن يشعر المصريون بأى فارق فى حياتهم بتأثير ذلك المجلس، سوى العديد من المواقف التى أثارت تهكم الكثيرين على مستوى الأداء الذى لم يرتفع إلى توقعات الشعب من أول مجلس منتخب حقيقة بعد ثورة 25 يناير/30 يونيو! فمن رفض بعض نواب الشعب الاعتراف بثورة 25 يناير ومحاولتهم تعديل القسَم الذى نص عليه الدستور، إلى طرد عدد آخر من جلسات المجلس، وانتشار أعمال الشغب وعدم الانضباط والغياب المتصاعد عن حضور الجلسات، وإسقاط العضوية عن أحد النواب بعد ضربه بحذاء نائب مخضرم الذى كان قد استقال من المجلس ثم تراجع، وإلغاء البث التليفزيونى لجلسات المجلس منعاً لسخرية المشاهدين لما يعرض عليهم!

وانحصر أداء المجلس طوال تلك الفترة فى تمرير كل القرارات بقوانين التى أصدرها الرئيسان عدلى منصور وعبدالفتاح السيسى، إعمالاً للمادة 156 من الدستور باستثناء قانون الخدمة المدنية الذى رفضه أغلبية الأعضاء، ثم انشغال برلمان الشعب فى إعداد لائحته الداخلية حتى صدرت بقانون، وفيما بين تلك المهام العويصة حصل المجلس على إجازات متعددة تجاوزت فترات العمل الفعلى!

وحيث انتهى المجلس من منح الحكومة الثقة، وبعد تشكيل لجانه الخمس والعشرين وانتخاب رؤساء تلك اللجان، بدأ سيل الإشكاليات التى تنتظره ويتوقف تحسن أدائه إلى حد بعيد على نجاحه فى التعامل معها!

إن ثمة إشكاليات متراكمة أولاها ضرورة مناقشة تقرير لجنة تقصى الحقائق التى كان الرئيس السيسى قد أصدر قراراً بتشكيلها لفحص تقرير رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات «المقال» حول الفساد، الذى يشكو أعضاء المجلس من عدم إتاحته لهم برغم أن الرئيس أحاله إلى المجلس للتصرف.

وإشكالية أخرى مقبلة تتمثل فى الاتفاقية الموقعة بين مصر والمملكة العربية السعودية بشأن جزيرتى صنافير وتيران اللتين أقرت الاتفاقية بملكية السعودية لهما، والتى أحالها الرئيس أيضاً للمجلس ليقرر قبولها أو رفضها!

وإشكالية ثالثة، تتمثل فى كم كبير من طلبات الإحاطة والأسئلة التى قدمها أعضاء فى المجلس لرئيسه ولم يتم مناقشة أى منها!

وإشكالية رابعة تلوح فى الأفق بعد منح الحكومة ثقة المجلس وهى كيف سيتابع المجلس ولجانه تنفيذ الحكومة لبرنامجها الذى وافق عليه الأعضاء بأغلبية 433 عضواً، وكيف يتأكدون من أن توصياتهم وملاحظاتهم على ذلك البرنامج سيتم الالتزام بها على حد قول رئيس مجلس الوزراء «إن توصيات المجلس هى تكليفات للحكومة»!

وهناك إشكاليات فرضها الدستور على المجلس منها أن المادة 237 أوجبت أن «تلتزم الدولة بمواجهة الإرهاب، بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، وفق برنامج زمنى محدد، باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة، وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه»، والإشكالية أنه بعد انتخاب مجلس النواب، يصبح استكمال المقصد الدستورى واجباً أساسياً على النواب «ممثلى الشعب» وتصبح السلطة التنفيذية، الرئيس والحكومة، ملزمة بتطبيقه تحت رقابة المجلس، وذلك بعد أن أصدر الرئيس السيسى فعلاً قراراً بقانون رقم 94 لسنة 2015 ولكنه غير مفعل، الذى وافق عليه المجلس ضمن رزمة القوانين التى أوجبت المادة 156 على المجلس النظر فيها، مع ملاحظة أن نص المادة 237 قد حدد بوضوح تام أن الدولة بسلطاتها الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، ملتزمة بمواجهة الإرهاب: بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله ووفق برنامج زمنى محدد، والحصول من

الإرهابيين على التعويض العادل عن الأضرار الناجمة عن إرهابهم وبسببه، وليس مجرد إصدار قانون!

وثمة إشكالية خامسة، وهى كيف سيراقب المجلس الموازنة العامة للدولة تفعيلاً لنص المادة 124 من الدستور وقد أصدر الرئيس الموازنة العامة للدولة بعد موافقة الحكومة عليها دون تنفيذ النص الدستورى، حيث كان من المستحيل الالتزام بالموعد الذى حدده الدستور لعرض الموازنة العامة والخطة العامة للدولة قبل تسعين يوماً من بدء السنة المالية الجديدة التى بدأت فى الأول من يوليو 2015 على حين بدأ المجلس مباشرة مهامه فى العاشر من يناير 2016!

وإشكالية سادسة هى ضرورة تفعيل المادة 241 من أن «يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية»، حيث لا يبدو فى الأفق حماس لإصدار ذلك القانون ناهيك عن العمل به.

من ناحية أخرى هناك إشكالية سابعة تتمثل فيما نصت عليه المادة 242 من الدستور من أن «يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه فى الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة 180 التى تنص على أن «تنتخب كل وحدة محلية مجلساً بالاقتراع العام السرى المباشر، لمدة أربع سنوات»، ولقد مضى ما يقرب من سنتين ونصف من مدة الخمس سنوات التى حددها الدستور لتطبيق نظام الإدارة المحلية، أى إن أمام الحكومة ومجلس النواب مهمة تبدو مستحيلة، تتمثل فى إنجاز التقسيم الجديد للمحافظات وفق الرؤية التى شرعت حكومة سابقة فى تطبيقها وعجزت عن ترسيم الحدود بين تلك المحافظات على النحو الذى يحقق مراعاة جميع الأهداف المطلوبة، كما أن من الضرورى وجود نظام لدعم اللامركزية الإدارية والمالية

والاقتصادية مع تحديد برنامج زمنى لنقل السلطات والموازنات إلى وحدات الإدارة المحلية، مع كفالة أن توفر الدولة ما تحتاجه الوحدات المحلية من معاونة علمية، وفنية، وإدارية، ومالية، وتضمن التوزيع العادل للمرافق، والخدمات، والموارد، وتقريب مستويات التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات، وضمان أن يكون للوحدات المحلية موازنات مالية مستقلة، إضافة إلى الاستقرار على نظام اختيار المحافظين ورؤساء الوحدات المحلية إما بالانتخاب أو بالتعيين!

والإشكالية أن على الحكومة المقبلة أن تتقدم إلى مجلس النواب بمشروع قانون للإدارة المحلية يحظى بالقبول المجتمعى أو أن يبادر أعضاء من مجلس النواب بتقديم مشروع قانون تنفيذاً للنص الدستورى، وفى أى البديلين سيكون التوافق بين الحكومة والمجلس مطلباً رئيساً!

والإشكالية الثامنة وليست هى الأخيرة تتمثل فيما نص عليه الدستور من التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى 10% من الناتج القومى الإجمالى للصحة وللتعليم، وللتعليم الجامعى وللبحث العلمى وأن تتصاعد تلك النسبة تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وما يجب توافره فى تقديم تلك الخدمات الأساسية للمواطنين، خاصة شرط الجودة والتزام المعايير العالمية، وأن تلتزم الدولة بتلك النسبة تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل بالدستور، على أن تلتزم به كاملاً فى موازنة الدولة للسنة المالية 2017/2016.

وتلك بعض المسئوليات والإشكاليات على المجلس أن يواجهها، فهل يستطيع؟!

2016

62. قضايا برلمانية شائكة!

يقترب دور الانعقاد الثاني لمجلس النواب على الانتهاء إذ بدأ في الثاني من أكتوبر الماضي [2016] وحسب المادة 115 من الدستور ".. يستمر دور الانعقاد العادي لمدة تسعة أشهر على الأقل، ويفض رئيس الجمهورية دور الانعقاد بعد موافقة المجلس، ولا يجوز ذلك للمجلس قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة". وسوف تكتمل مدة التسعة أشهر في الثاني منشهر يوليو القادم، وحيث أن شهر رمضان يحل في السابع والعشرين من مايو القادم بإذن الله، فمعنى ذلك تقليص فترة النشاط والإنجاز. كما اعتاد المصريون للأسف. في الشهر الفضيل. إذن نخلص أن فترة النشاط الباقية من دور الانعقاد الحالي لن تتجاوز شهرين هما إبريل ومايو. والسؤال الأهم هو هل يستطيع مجلس النواب "الموقر" في هذين الشهرين إنجاز القضايا البرلمانية الحالة ذات الأبعاد الحيوية للوطن؟؟؟

دعونا نرصد أولاً تلك القضايا ثم نحاول تأمل ما يمكن أن ينجزه مجلسنا التشريعي منها في شهرين:

1. مناقشة وإقرار الموازنة العامة للدولة
2. مناقشة وحسم قضية اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والمملكة العربية السعودية والشهيرة باسم قضية صنافير وتيران
3. برغم أن اللجنة التشريعية بالمجلس "الموقر" قد وافقت على اتفاقية القرض مع صندوق النقد الدولي بغض النظر عن عدم التزام الحكومة بالنص الدستوري في المادة 127 التي تقضي بأنه " لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب"، فإن المجلس مسؤول عن مناقشة قضية تضخم الدين العام الإجمالي والدين العام الخارجي بخاصة، ومحاسبتها

عن أوجه إنفاق هذه المليارات المقترضة ، وكيفية تدبير أقساط الديون وتكاليف خدمتها ومدى استعدادها لتدبير هذه النفقات ومصادر التمويل عدا التجاء الحكومة إلى مزيد من الاقتراض لسداد تلك الأقساط وفوائد الديون الحالية.

4. ولا شك أن المواطنين الذين يتحملون أخطاء السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة وهم الذين يدفعون تلك الأموال المطلوبة لسداد القروض وفوائدها، يتطلعون إلى مناقشة المجلس "الموقر" لعملية الاستدانة المغلفة باسم براق " تسويق السندات الدولارية" في الأسواق الخارجية بقيمة أربعة مليارات دولار. وتنحصر أهم التساؤلات في؛ أوجه إنفاق هذه المليارات الأربع وهل تم استخدامها في مشاريع منتجة قادرة على توليد دخل يمكن من خلاله سداد تلك السندات وقت استحقاقها، ومعدل الفائدة على تلك السندات بالمقارنة إلى معدلات الفائدة في حالات الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية. وهل ينطبق على تلك السندات " توجيه الرئيس السيسي للحكومة ووزيرة التعاون لدولي بوجه خاص بعدم الاقتراض إلا لتمويل مشرعات إنتاجية ذات جدوى عالية وقادرة على خدمة تلك القروض؟

5. وثمة قضية برلمانية شائكة تتصل بما يردد بعض أعضاء المجلس "الموقر" وما طرحوه من أفكار في شكل مشروعات قوانين تهدف لتعديل الدستور بغرض زيادة مدد رئيس الجمهورية من أربع سنوات لكل فترة رئاسية إلى ست سنوات للفترة، كما أنه من المطروح زيادة عدد الفترات الرئاسية من اثنتين إلى عدد أكبر، وذلك على نسق ما تم من تعديل لدستور 1971 حيث تغيرت كلمة " مدة" إلى "مدد"!!!!

6. وثمة قضايا تتصل بمدى ما حققه المجلس "الموقر" في مجال التزاماته ولا أقول مجرد اختصاصاته التي ألزمه بها الدستور في المادة 101 وهي أن يتولى

سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك على النحو المبين في الدستور. فالمطلوب من المجلس "الموقر" إعلان عدد التشريعات التي أصدرها . بخلاف المشروعات بقوانين التي كان أصدرها الرئيس المؤقت عدلي منصور والرئيس المنتخب عبد الفتاح السيسي في غياب المجلس والتي تم إقرارها جميعها عدا قانون الخدمة المدنية رقم 18 لسنة 2015 والذي رفضه غالبية الأعضاء، ثم عاد المجلس "الموقر" فأقره بعد تعديلات أجرتها الحكومة وصدر برقم 81 لسنة 2016!

7. أيضاً نريد أن نتعرف على دور المجلس "الموقر" في إقرار السياسة العامة للدولة وما إذا كان شارك في إقرار سياسة تحرير سعر الصرف والتي كانت نتيجتها خفض قيمة الجنية المصري بنسبة 50% على الأقل، وانخفاض قيمة دخول المصريين ومدخراتهم بذات القيمة، مع زيادة نسبة الانخفاض مع كل ارتفاع في أسعار الدولار وغيره من العملات الأجنبية والعربية!
8. ما نتيجة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وهل المجلس "الموقر" راض عن أداءها ومطمئن إلى قدرتها على السير بمصر إلى طريق الخلاص من أزماتها الاقتصادية والأمنية والمجتمعية والثقافية الطاحنة. وهل الحكومة على تصويب السياسات والإجراءات في كافة مجالات العمل الوطني بما يكفل إنقاذ مصر من تردي مراكزها في كافة المؤشرات الدولية؟ وهل اطلع المجلس " الموقر" على مراكز مصر المتدنية لمؤشرات 2017/2016 التي ينشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء على موقعه الالكتروني بشبكة الانترنت؟

وبشأن إقرار الموازنة العامة للدولة للعام 2018/2017 والتي أعلن وزير المالية الانتهاء من إعدادها وإرسالها إلى مجلس النواب في غضون أيام . ولعلها وصلت . فهل نتوقع أن تختلف خطة المجلس "الموقر" في دراسة تلك الموازنة وتحليل

أبعادها ومدى توافقها مع الأوضاع الاقتصادية والمجتمعية المستجدة والمتردية المتوقعة في العام المالي القادم عن الأسلوب الذي تعامل به المجلس مع ميزانية العام السابق 2017/2016 والذي احتوى تقرير أمانة المجلس عن ذلك الموضوع برصد عدد الجلسات لكل من لجان المجلس، والساعات التي قضاها أعضاء اللجان، وعدد من طلبوا الكلمة وغير ذلك من المعلومات غير المتصلة بموضوع خطير مثل إقرار الموازنة العامة للدولة المصرية ، وانتهى المجلس "الموقر" إلى إقرارها بعد سرد مجموعة من الملاحظات التقليدية لم تغير من شكل الموازنة ولا مضمونها شيء!

2016

63. لا . . . لبرنامج الحكومة!

من المقرر أن يتم تصويت أعضاء مجلس النواب غدا على برنامج الحكومة، ومن المتوقع أن تحصل الحكومة على ثقة المجلس ليس لتميز البرنامج ورغم أن عدم دستوريته واردة بقوة حيث لم يتضمن الالتزامات المكلفة بها الحكومة وفق الدستور، ولكن بدعوى أن ظروف البلاد لا تسمح بمزيد من الانتظار لتشكيل حكومة أخرى تتقدم ببرنامج أفضل.

لكن المسئولية الوطنية تقضي بالمصارحة بأن برنامج الحكومة الحالية لا يرقي إلى ما يتطلع إليه المصريون من انطلاق التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل وتشغيل الطاقات المعطلة وتطوير الخدمات وتحسين مستوى جودة الحياة للغالبية الكادحة منهم!

ولكي أكون منصفاً وموضوعيا في الحكم برفض برنامج الحكومة لا بد من ذكر أسبابي في رفض ذلك البرنامج؛ وهي تتمثل في قصور التعبير عن أهداف ثورة 25 يناير / 30 يونيو من تنمية، رفاهة اقتصادية، عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية في مشروعات ونتائج قابلة للقياس والاقتصار على عبارات إنشائية غير محددة التوقيت ولا آليات التنفيذ. سبب آخر هو عدم وضوح الالتزام التام بما نصت عليه مواد الدستور. خاصة في مواد الحقوق والحريات وضمانات حقوق الإنسان وتطوير الخدمات العامة. وعدم توقيت تفعيل تلك الالتزامات وتحقيقها على أرض الواقع. وثمة سبب ثالث لرفضي برنامج الحكومة هو التقليدية واتباع الحلول والسياسات القديمة التي ثبت فشلها في علاج مشكلات مصر المتراكمة، وافتقاد الجرأة والتحديث في استثمار الموارد الوطنية والطاقات الإنتاجية المعطلة، أو الكشف عن موارد جديدة، أو محاولة الخروج من الحيز العمراني الضيق الذي ينحشر فيه تسعين مليون مصري فيما لا يزيد عن 7% من مساحة مصر، فضلاً عن ترديد نوايا لا نجد لها صدي في البرنامج مثل دعاوى مقاومة الفساد أو إصلاح أحوال المحليات ورفع كفاءة الأجهزة المحلية وإعمال نظم

متطورة لاختيار القادة المحليين ومتابعة وتقييم أداءهم، ومحاسبتهم ومساءلتهم عن سوء الإدارة وتردي الخدمات وتراجع التنمية المحلية!

وثمة سبب رابع يدعو القارئ الموضوعي لرفض برنامج الحكومة، ذلك هو الإسراف في الوعود بدون وجود مؤشرات أو أدلة أو سياسات وآليات تنفيذية جديدة تكشف عن قدرة الحكومة على الوفاء بتلك الوعود! فقد تضمن البرنامج الحكومي وعودا يصعب . إن لم يكن مستحيلاً . تحقيقها في المدى الزمني للبرنامج . عامين وثلاثة أشهر . ، تراوحت بين الوعد بالإصلاح الشامل على جميع المستويات السياسية، الاقتصادية . البيئية ، الإدارية، واتباع المنهج العلمي السليم في مواجهة المشكلات والتحديات وتبني أفكار جديدة واتخاذ العديد من القرارات الصعبة التي طال تأجيلها، وأن أي إجراء اقتصادي سوف يصاحبه برنامج اجتماعي، وأي برنامج اجتماعي سوف تكون موارد تمويله مؤمنة لضمان استدامته، فضلاً عن الوعد بعدم التهاون مع الفساد بكل أشكاله. والغريب أن الحكومة تعد المواطنين بأن تكون أهدافها واضحة ومحددة يسهل متابعتها وتقييم التقدم في تحقيقها، في نفس الوقت الذي يزخر البرنامج بمفاهيم غير واضحة ولا محددة من نوع " أن الاقتصاد المصري اقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام"؟؟؟ كذلك يعد البرنامج بأن الحكومة ستعمل مع القطاع الخاص وستعالج البيروقراطية، وستعيد بناء الجهاز الإداري للدولة على أساس الكفاءة والنزاهة والفاعلية، وتلك الوعود أقرب إلى أحلام اليقظة منه إلى كونه عنصرا في برنامج لا تزيد مدته . في حال أقره مجلس النواب عن عامين .!

ولعل أغرب ما جاء في البرنامج "أن الموضوعات التي تهم المواطن ستحظى من الحكومة بالأولوية المطلقة، ولكن ذلك يحتاج إلى استثمارات ضخمة وبرامج زمنية متوسطة المدى حتى تظهر النتائج الإيجابية التي ننتظرها جميعا"! فكأن الحكومة الموقرة تسحب وعدها في ذات اللحظة حيث لا تتوفر تلك الاستثمارات الضخمة ولا

الوقت الكفيل بالوفاء! والأغرب أن الحكومة تأمل أن تحوز ثقة البرلمان ويمتد بها الأجل إلى أن تقوم بمراجعة شاملة للبرنامج في 2018 لوضع برنامج جديد للمرحلة التي ستمتد للعام المالي 2020 . 2021 !!!

وبشكل عام فإن برنامج الحكومة اعتمد على صياغات إنشائية ، حيث لا يوجد أهداف محددة . إلا في حالات محدودة ،. ولا تقديرات زمنية، ولا تقدير للتكلفة.

كذلك قد أشار في عبارة مقتضبة إلى أن الحكومة ستواصل جهود تنفيذ توصيات الخبراء الدوليين بخصوص لآثار سد النهضة . والتي لم تبدأ بعد والسد يوشك على الانتهاء . ، واكتفي البرنامج بتقديم وعد بعدم المساس بحقوق مصر التاريخية في مياه النيل لا تبدو آلية ملزمة لتحقيقه!

كما كان حديث البرنامج الحكومي عن احترام حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور، والحديث عن ترسيخ البنية الديمقراطية لمصر الحديثة، مجرد حديث مرسل وعناوين لا تحديد فيها ولا توقيت ولا إجراءات تنفيذية ولا سياسات ولا مشروعات قوانين.

وينطبق ذات الاعتراض على رؤية البرنامج للتنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة قطاعيا وجغرافيا، فقد جاءت في صورة أهداف مرسلة وبدون الإفصاح عن الآليات التنفيذية والسياسات الجديدة التي تقود مسيرة التنمية، مفتقرة إلى الإجابة عن سؤال جوهري وهو كيف ستتحقق تلك الأهداف وكم ستتكلف؟ كذلك فإن البرنامج يتحدث عن إصلاحات تشريعية ومؤسسية لا يفصح عنها إلا على سبيل المثال . تعديل قانون المزيدات والمناقصات، واستبدال الضريبة على المبيعات بالضريبة على القيمة المضافة دون تبرير قوي ولا شرح لآليات تنفيذها والصعوبات المتوقعة في التنفيذ!

كما كان حرص الحكومة باديا باهتمامها بالمشروعات التي يتبناها الرئيس دون إفصاح عن مدى جدواها أو تكلفتها أو العائد منها وكيف تستقيم مع الأولويات التي

تقوم عليها رؤية 2030، كما لا يتم الإفصاح عن حجم التمويل الحكومي ومدى الضغط على الإنفاق العام التي تريد الحكومة كما جاء البرنامج مساندة مجلس النواب لها في إعادة ترتيبها!!!!

ومن عجب أن برنامج الحكومة لم يتعرض إلى قضية إدارة الأصول المملوكة للدولة أو تطوير شركات القطاع العام وإعادة هيكلة قطاع الأعمال العام إلا بعبارة لا يزيد عدد كلماتها عن واحد وعشرين كلمة!!!!

نفس الشيء يقال عن باقي المحاور السبعة التي تضمنها برنامج الحكومة ترسيخ العدالة الاجتماعية ورفع كفاءة الخدمات في التعليم والصحة والإسكان والصرف الصحي والنقل، وتطوير البنية الأساسية الداعمة للنشاط الاقتصادي وللتنافسية، ، وخلق فرص عمل خاصة للشباب والمرأة، والإسراع في تطبيق الإصلاح الإداري والمزيد من الشفافية والنزاهة، واستعادة الدور الرائد لمصر إقليميا ودوليا، فقد كانت أحاديث وتمنيات وأهداف وتوقيتات غير محددة، وأرقام غير مدققة.

وبدلاً عن مجهود بذله رئيس مجلس الوزراء المكلف في عرض بيان وبرنامج حكومته على مدى ما يقرب من ساعتين، كان يكفيه عرض كيف ومتى وبأي تكلفة ستنفذ الحكومة واحد وسبعين التزاما ألزمها بها الدستور، وباقي التكليفات على الدولة التي نصت عليها مواده.

2016

64. مناقشة صريحة لبيان الحكومة! [1- 2]

قدم رئيس مجلس الوزراء المكلف برنامج حكومته إلى مجلس النواب وقد اختار له عنوانا غير موفق حين استخدم ذات شعار «نعم نستطيع» الذي خاض به باراك أوباما حملته الانتخابية الأولى في 2008! وقد كان المنطق يقضي بأن يقدم رئيس الوزراء المكلف أعضاء حكومته إلى مجلس النواب قبل أن يشرع في عرض بيان وبرنامج الحكومة، وذلك وفق التفسير الذي يتمشى مع منطق سلطة مجلس النواب بشأن منحه الحكومة الثقة أو حجبها. وفق النص الدستوري في المادة رقم 146. لا شك أنه سوف يتأثر برأي أغلبية أعضاءه في تشكيل هيئة الوزارة وأشخاص أعضاءها ومدى كفاءتهم أو نصاعة سيرهم الذاتية والتاريخ السياسي والوظيفي والمهني والعلمي لكل منهم، الأمر الذي يساعد أغلبية أعضاء المجلس في تحديد قرارهم بمنح الحكومة الثقة أو حجبها !!

وجاء بيان الحكومة لتوضيح حقائق الوضع الذي يحاول برنامج الحكومة التعامل معه، وقد تضمن ذلك البيان الإشارة إلى أن البرنامج يؤسس لرؤية مصر 2030 التي أطلقها الرئيس السيسي، من خلال برنامج سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي متكامل، مشيرا إلى تحديات حماية الأمن القومي، وانخفاض جودة الخدمات العامة، والتباطؤ الشديد في النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، واستمرار ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة.

وقد ركز بيان الحكومة على عدد من المبادئ التي تحكم تنفيذ برنامجها ذي المحاور السبعة، وهي جدية الإصلاح واتباع منهج علمي سليم، واتخاذ القرارات الصعبة التي طال تأجيلها، وعدم التهاون مع الفساد، ومن أسف أن البيان اكتفى بتعداد المبادئ دون توضيح كيفية تطبيقها على أرض الواقع، خاصة مع أداء الحكومة منذ تشكيلها الأول الذي لا يرقى أبدا لمستوي تلك المبادئ!

وقبل أن نشرع في تحليل البرنامج الحكومي المطروح حاليا على مجلس النواب، نرى ضرورة مناقشة ملاحظاتنا على بيان الحكومة الذي يعبر عن فلسفة البرنامج، وبالتالي كاشفا لتوجهات الحكومة، وفيما يلي نورد أهمها؛

الملاحظة الأولى، أن البيان يشير إلى ما أطلق عليه "عقد اجتماعي وسياسي"، ونحن لا نعرف عقداً اجتماعيا وسياسيا سوى الدستور والذي لم يتم تفعيله حتى الآن. والإشارة إلى ذلك العقد يثير. فضلاً عن عدم وجوده أصلاً. تساؤلات عدة منها ما هي مضامين ذلك العقد، ومتى تم إعلانه، ومن هم أطرافه؟ بالإضافة إلى التساؤل الأهم، وهو ما مدى دستوريته . إن كان موجوداً . وما مدى حجيته في مواجهة الحكومة والمواطنين، وماذا إن اختلف مضمونه . ونحن لا نعرفه . عن مبادئ الدستور ومقاصده؟؟

والملاحظة الثانية، أن بيان الحكومة أشار إلى أن اللحظة الحالية فيها "دستور ينظم ويضبط"، فهل التزم البيان والبرنامج بذلك الدستور وما نص عليه من التزامات على الدولة بلغ مجموعها واحد وسبعين التزاما فضلاً عن خمسة وثلاثين مسئولية يقع على الدولة تنفيذها، وسبعة وأربعين مادة تحدد الحقوق والحريات والواجبات العامة التي يجب على الدولة أن تكفلها، وتسعة أمور يجب أن تعمل الدولة على تحقيقها، بالإضافة إلى ما نص عليه الدستور من أمر تضمنها الدولة وامتيازات للشباب والمرأة والعمال والفلاحين وذوي الإعاقة والمسيحيين؟

وثمة ملاحظة ثالثة، فقد وقع بيان الحكومة في مخالفة دستورية وذلك بوصف الحكومة بأنها مجرد أداة تابعة لرئيس الجمهورية تعمل على تنفيذ توجيهاته ونتائج متابعته لأدائها. فوفق البيان، الرئيس يقود ويوجه ويتابع، والحكومة تنفذ وتتحمل المسئولية. وهذا مخالف لما نص عليه الدستور في المادة 167 ، فالحكومة تشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها،

وتحافظ على أمن الوطن وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة، بالإضافة إلى توجيه أعمال الوزارات، والجهات، والهيئات العامة التابعة لها، والتنسيق بينها، ومتابعته وإعداد مشروعات القوانين، والقرارات، وإصدار القرارات الإدارية وفقًا للقانون، ومتابعة تنفيذها، وإعداد مشروعي الخطة والموازنة العامتين للدولة، وعقد القروض، ومنحها، وفقًا لأحكام الدستور، وتنفيذ القوانين.

إن استمرار نغمة "التوجيهات الرئاسية" في بيان الحكومة لا يسأل عنها رئيس الجمهورية بقدر ما يُساءل عنها رئيس مجلس الوزراء المكلف، فهو من وضع البيان وقدمه إلى مجلس النواب. إن دستور البلاد يعطي أهمية كبيرة لمنصب رئيس مجلس الوزراء ويجعله إلى حد كبر شريكاً لرئيس الجمهورية في مسئولياته كرئيس للسلطة التنفيذية، إلا أن الممارسة العملية للعلاقة بين رئيس الجمهورية من ناحية وبين الحكومة من ناحية أخرى لا زالت تسير وفق منطق النظام الرئاسي حيث تعمل الحكومة . رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم في حال وجودهم كسكرتارية للرئيس تتلقى توجيهاته وتنفذها، وبذلك فإن البيان يهدر المزج الدستوري بين النظامين البرلماني والرئاسي!

وننتقل إلى الملاحظة الرابعة، حيث ورد في البيان أننا نعيش لحظة ترسخ تكامل العمل السياسي فيها مجتمع أهلي ومدني يدعم ويساند وإعلام حر ومنضبط، فهل تلك الأوصاف تعبر عن أماني وأحلام تتمنها الحكومة، أم هي أهداف تسعى إلى تحقيقها؟ إن البيان الحكومي قد غلبت عليه النبرة الإنشائية دون اهتمام بتفسير ما دور الحكومة في تأسيس وتفعيل ما حفل به من عبارات بلاغية فخمة ينقصها الدليل الإجرائي الذي يشير إلى كيفية الوصول إلى تلك الأمنيات!

وملاحظة خامسة، وهي تأكيد البيان على أن برنامج الحكومة يؤسس لرؤية 2030! وهو تأكيد يتجاهل حقيقية أساسية أن تلك الرؤية لم تعرض على مجلس النواب ولم تسنح له فرصة مناقشتها والموافقة عليها أو رفضها أو حتى تعديلها، فالمجلس

بنص المادة 101 من الدستور له سلطة إقرار الموازنة العامة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. فقد كان من المفروض دستورياً أن تعرض رؤية مصر 2030 التي سيؤسس لها برنامج الحكومة على المجلس، إذ من غير المعقول ولا المستساغ أن يوافق المجلس على برنامج يؤسس لرؤية مستقبلية تمتد إلى خمسة عشر عاماً ولم تسنح له الفرصة لمناقشتها! ناهيك عن عدم طرح الرؤية وأبعادها الاستراتيجية في حوار مجتمعي جاد وشفاف، ولم تطلب الحكومة آراء الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز البحوث العلمية والجامعات ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات القادرة على مناقشة تلك الرؤية وإثرائها بالفكر والعلم! من ناحية أخرى، فإن برنامج الحكومة يقتصر على الفترة ما بين إبريل 2016 وإبريل 2018 . بافتراض نجاح الحكومة في الحصول على الثقة . فكيف ومتى ستتمكن الحكومة من التأسيس لرؤية تمتد إلى العام 2030، أم هو مجرد لغو في البيان؟

وسوف نستكمل باقي الملاحظات في مقال الأسبوع القادم بإذن الله.

2016

65. مناقشة صريحة لبيان الحكومة! [2-2]

نستكمل اليوم عرض بقية الملاحظات على بيان الحكومة ونبدأ من الملاحظة السادسة، فقد أسرف البيان في المصارحة بالواقع المصري من زواياه الاقتصادية والاجتماعية، وأوضح التحديات التي تواجه الحكومة والوطن وتهدد مسيرته ومستقبله. وإن كانت المصارحة والشفافية أمران مطلوبان ليس فقط في سرد المشاكل والتحديات، ولكن أيضا والأهم مطلوب أن تصارح الحكومة الشعب بالأسباب والأخطاء التي أدت إلى تلك التحديات والمهددات!

وقد لجأ البيان الحكومي إلى ترديد نغمة ضرورة أن نتعاون جميعا لمواجهة المشكلات والتحديات دون تحديد من المقصود بتعبير "جميعا"، ودون الاعتراف بأن سياسات الدولة والحكومات المتعددة منذ حكومات ما بعد يوليو 1952 . ومنها بالطبع الحكومة الحالية. هي السبب الرئيس في نشأة وتفاقم المشكلات والتردي في أوضاع مصر وازدياد معدل سوء وقسوة الظروف المعيشية للسواد الأعظم من المصريين.

إن القول بأن المصريين "جميعا" يجب أن يشاركوا في التصدي للمشكلات والتحديات والمهددات، هو تعبير مخالف للواقع، حيث أن فقراء مصر ومحدودي الدخل من أبناءها . وهم الغالبية قد تحملوا وما يزالون . أعباء أخطاء الحكومات السابقة. والحالية. ، ولا يمكن ولا يجب أن يتحملوا المزيد من نتائج فشل سياسات وقرارات الحكام التي أسهمت في إفقارهم وتبديد مواردهم وآمالهم في غد أفضل قريب!

أما الملاحظة السابعة، هي أن بيان الحكومة لا يزال يتغافل عن الأسباب الحقيقة لمشكلات الوطن، ولا يزال منحصرا في الحلول التقليدية؛ وهنا لا بد من المصارحة الكاملة على الوجه التالي:

- بالنسبة لتحدي الأمن القومي، والمطلوب لمواجهته زيادة الإنفاق على الجيش والشرطة . وهذا مطلب لا ينازع فيه أحد .، ولكن ماذا عن الإسراف والضياع في موازنة الخارجية، بينما، وكما يؤكد البيان أن الجهد الأكبر في ذلك المجال هو للرئيس، كذلك ماذا عن أشكال الإسراف في الانفاق الحكومي، مع عدم تفعيل نغمة الترشيد التي لا يخلوا منها الخطاب الرسمي للمسئولين في الدولة، وماذا عن مكافحة الفساد التي يتحدث عنها المسئولون بلا نتيجة! ثم ماذا عن الصمت الحكومي على وجود الأحزاب الدينية بالمخالفة للدستور والقانون، وما يتردد عن صفقات وترتيبات الأجهزة الأمنية مع الجماعات السلفية؟ وماذا عن الخواء الذي يسيطر على أداء الأزهر ووزارات الأوقاف والثقافة والتربية والتعليم والتعليم العالي وتخاذل جهودها في مواجهة الفكر التكفيري الذي تتبناه تلك الجماعات والأحزاب المخالفة للدستور؟
- وبالنسبة لتحدي الزيادة السكانية، والذي يبلغ حاليا 2.6%سنويا . أي بحسب البيان ثمانية أضعاف معدل زيادة السكان في كوريا الجنوبية وأربعة أضعاف المعدل في الصين . ، فإن الخطاب المتهافت الذي يتضمنه البيان الحكومي هو ترديد لفكر النظم السابقة قبل الخامس والعشرين من يناير ، وهو يمثل عودة إلى ما اعتاده الحكام السابقين من ذكر ثلث الحقيقة فقط بالتمسح بالمشكلة السكانية ممثلة في زيادة عدد السكان ، مع إنكار الثلثين الأهم وهما تردي خصائص هؤلاء السكان نتيجة انهيار التعليم والصحة والخدمات العامة من مياه وصرف صحي وإسكان وإصحاح للبيئة ، وسوء توزيعهم جغرافيا لافتقاد العدالة في توزيع الاستثمارات الحكومية بين المحافظات وسوء وتري الأحوال المعيشية والخدمات العامة في الصعيد وما اصطلح على تسميته بالمناطق النائية والقرى الأكثر فقرا . وهي كثر . .

ويحق لنا التساؤل هل زيادة عدد السكان إلى تسعين مليون يعيشون على 7% فقط من مساحة مصر هو السبب في تراجع الخدمات العامة وتأخر تطويرها وارتفاع نسب الأمية والفقر والبطالة كما يقول بيان الحكومة، أم أن العكس هو الصحيح، بمعنى أن الأسباب الأهم في تفجر المشكلة السكانية بأبعادها الثلاثة وتفاقمها هي تردي الخدمات العامة وغياب جهود التطوير وانخفاض كفاءة مقدميها من موظفي الدولة وتفشي الفساد المهني والمالي والإداري في أجهزة الدولة، وتراجع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوء توزيع الدخل القومي وعوائد التنمية، فضلاً عما يسود منظومات الخدمات العامة من قصور.
من ناحية أخرى، فإن العلاج الذي يطرحه رئيس الوزراء المكلف وهو ضخ المزيد من الموارد لتطوير الخدمات وتحسين كفاءة مقدميها غير مضمون الفاعلية طالما لم تتغير الأساليب والهياكل المسئولة عن إدارة تلك الخدمات وطالما كان الجهاز الإداري للدولة على حالة من تضخم وانعدام كفاءة وفساد!!! ويعود رئيس الوزراء المكلف إلى تقديم مبررات هي حق يراد به الباطل من نوع أن الدولة تبيع الخدمات العامة بأسعار تقل عن تكلفتها. لعشرات السنوات.، والتراجع المستمر في مستويات الاستثمارات العامة في البنية الأساسية، هي أسباب تدني مستويات الخدمات العامة وعدم قدرة الدولة على تطويرها. ويدحض ذلك القول إنه منذ بداية حكم الرئيس السيسي قد خُفض دعم الوقود ورُفعت أسعار استهلاك الكهرباء والمياه، بالإضافة إلى الارتفاع العام في أسعار السلع والخدمات الأساسية وعجز الحكومة عن ضبط الأسواق. وهذه معلومات لم يذكرها بيان الحكومة.، ومع ذلك لم يطرأ أي تحسين على الخدمات العامة بفضل فساد أجهزة الدولة المسئولة عن تقديمها، والفاقد والضائع من الطاقات الإنتاجية بفعل نقص الصيانة أو انعدامها، وانعدام الرقابة على مؤسسات الخدمات العامة.

وأما تراجع الاستثمارات العامة فيعود بالأساس إلى سوء التخطيط الحكومي وعدم تحديد الأولويات بدقة فضلاً عن تخلف وتقليدية نظم الرقابة المالية بالحكومة ونظم وإجراءات المشتريات وضعف أساليب الرقابة على المخازن الحكومية. ولا يجب أن نغفل مئات الملايين من الدولارات التي موَّلت بها الدول المانحة للمساعدات الاقتصادية والاجتماعية مشروعات لا حصر لها لتطوير المرافق العامة ومنظومات الخدمات التعليمية والصحية وبرامج تدريب ورفع كفاءة العاملين بالجهاز الإداري للدولة ونشر اللامركزية، على مدى سنوات طوال، لم تتضح آثارها في تغيير الصورة السلبية لمواقع الخدمات الحكومية.

وأما بالنسبة لما ورد في بيان الحكومة من تفصيل لتحدي تباطؤ النشاط الاقتصادي والارتفاع في نسبة التضخم، وارتفاع عجز الموازنة العامة ونفقات خدمة الدين العام ومخصصات الدعم والأجور وحجم الدين العام الحكومي الداخلي والخارجي وعجز الميزان التجاري كل ذلك مضاف إليه انخفاض أعداد السائحين بدرجة غير مسبوقة منذ حادث سقوط الطائرة الروسية بعد إقلاعها من مطار شرم الشيخ يوم 31 أكتوبر 2015. ثم تراجع الاحتياطي من النقد الأجنبي من النقد الأجنبي. فإن كل تلك التحديات والمشكلات إنما هي نتاج السياسات والتوجهات التي مارستها الدولة طوال سنوات كثيرة . وما تزال متمسكة بها . رغم أنها قد ثبت فشلها في تحقيق ما تصبو الجماهير المصرية من تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية، ولم تنجح تلك السياسات سوى في زيادة الأغنياء غنى وزيادة الفقراء والمحرومين فقراً وحرماناً.

وفي المقال القادم سنعرض لبرنامج الحكومة ونبين ماهية السياسات والتوجهات التي ما تزال أساسه والمطلوب تغييرها حتى تتحقق أهداف ثورة 25 يناير/30 يونيو.

2016

66. مناقشة صريحة لقرارات الحكومة "الصعبة"؟

هذا وقت المصارحة والمكاشفة من أجل سلامة الوطن وتأمين مستقبله! لقد كانت الحكومة غير موفقة في تأجيل اتخاذ القرارات الصعبة إلى الأسبوع الماضي، بينما كان رئيسها قد أعلن في بيانه أمام مجلس النواب " الموقر" يوم 27 مارس الماضي أن هناك " المشاكل والتحديات كبيرة وضخمة، ولكننا عازمون على اتباع المنهج العلمي السليم في مواجهتها وتبني أفكاراً جديدة، وسيكون علينا اتخاذ عديد من القرارات الصعبة التي طالما تم تأجيلها إلى وصلنا اليوم إلى ما نحن عليه، وأصبح اتخاذ هذه القرارات حتمياً حتى نخطو إلى مستقبل أفضل"!!!

والسؤال الموجه إلى رئيس مجلس الوزراء، ما منعك من اتخاذ تلك القرارات الصعبة التي طالما تم تأجيلها عقب إلقاء بيانه في مجلس النواب " الموقر" ولم يكن سعر الدولار في السوق السوداء أو كما يحلو للبعض تسميتها "السوق الموازية" يتعدى السبعة جنيهات وبضع قروش! وما الذي قامت به الحكومة لعلاج التصاعد المستمر في قيمته. ومعه كل أسعار السلع والخدمات المحلية والمستوردة. حتى وصل سعره إلى ثمانية عشر جنيها؟ رغم أن الحكومة كانت على علم. لا تستطيع إنكاره. بشروط صندوق النقد الدولي لإقراض مصر اثني عشر ملياراً من الدولارات وفي مقدمتها تحرير سوق الصرف الأجنبي وتخفيض قيمة الجنيه بالتالي، وكان إعلان السيدة/ لا جارد مديرة الصندوق واضحا وصريحا لا لبس فيه!!

إن قضية المصريين مع قرارات الحكومة الصعبة. والتي هلل لها الكثيرون باعتبارها فتحاً مبيناً وخروجاً من الصندوق .، هو أن الحكومة لم تستفد من الوقت المنصرم منذ قدم رئيسها بيانه إلى مجلس النواب منذ أكثر من سبعة أشهر، ولم يلحظ المصريون قرارات حاسمة وتفعيل صارم للمبادئ التي تضمنها ذلك البيان الذي اختارت له الحكومة شعار منقول عن حملة أوباما الانتخابية " نعم نستطيع"! هل استطاعت الحكومة فعل أي شيء ملموس على الأرض لمواجهة تحدي الزيادة

السكانية. هل قدمت الحكومة أي جديد لزيادة مساحة المعمور المصري عن 7% من إجمالي مساحة مصر؟ أو قدمت الحكومة جديداً يشعر به المواطنون في مستوى جودة وكفاءة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان والصرف الصحي والنقل بما يمثل نقلة حضارية طالما شغلتنا بها تصريحات المسئولين الوردية وغير الواقعية، ولعل خير دليل على فشل الحكومة في هذه المجالات الحياتية الأساسية للمواطن هو فداحة خسائر السيول الأخيرة في محافظات الصعيد والبحر الأحمر، ومن قبلها كارثة سيول الإسكندرية والبحيرة العام الماضي!

ونأتي إلى تساؤل عن قرارات الحكومة بالنسبة لتحد آخر أورده رئيس الحكومة في بيانه أمام مجلس النواب " الموقر" ولخصه سيادته في التباطؤ الشديد في النشاط الاقتصادي، وارتفاع نسب التضخم إلى 12% والذي وصفه بيان الحكومة الرشيدة أمام مجلس النواب " الموقر" بأنه" يمثل ضريبة يدفعها الفقراء ومحدودو الدخل"!

وبالمثل ماذا قدمت الحكومة من قرارات حاسمة للتعامل مع استمرار ارتفاع عجز الموازنة العامة الذي لا تزال نسبته مرتفعة بالمقاييس الدولية كما جاء في بيان الحكومة! وهل تصاعد همة الحكومة في الاقتراض وما تمثله من أعباء فعلية على الأجيال الحالية والقادمة . كما يقرر بيان الحكومة . هو الحل غير التقليدي والمنهج العلمي السليم الذي بشرنا به رئيس الحكومة؟ وإلى مدى تستطيع الحكومة الاستمرار في الاقتراض وتحميل الأجيال الحالية والقادمة عبء خدمة الدين العام التي بلغت في موازنة 2015/ 2016 ما يقرب من 28% من أجمالي الموازنة العامة، والتي هي مرشحة بالقطع إلى الزيادة بالنظر إلى ما تنظره الحكومة في الحصول على قرض صندوق النقد الدولي وما يستتبعه من انفتاح فرص الاقتراض أمام الحكومة من منظمات ومؤسسات مالية أخرى تنتظر إشارة الصندوق حين إتمام اتفاق القرض، وقد حققت الحكومة شروطه!

وماذا قدمت الحكومة . بوزارتها العتيدة المختصة بالزراعة والصناعة أساساً . من حلول وبرامج ثورية لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة من أراض زراعية ومصانع لا تعمل منذ 2011! هل طرحت الحكومة برنامجا من خارج الصندوق لإحياء شركات قطاع الأعمال العام وإعادة هيكلة ذلك القطاع الذي يضم صناعة الغزل والنسيج والصناعات الدوائية والهندسية والصناعات الغذائية بالأساس والتي تمثل مصدراً يدعم برامج الحماية المجتمعية التي تبشرنا بها الحكومة حين قرر بيانها أمام مجلس النواب " الموقر" بأن " أي أجراء اقتصادي سوف يصاحبه برامج للحماية الاجتماعية بالقدر المناسب"، وأن " أي برنامج اجتماعي لن يتم إلا بتوافر موارد تمويله بما يضمن استدامته واستمرار المستهدفين منه"، والفقرة الأخيرة تدل على ذكاء مفرط من كاتب بيان الحكومة إذ ألغى التزام الحكومة ببرامج الحماية الاجتماعية للحد من إثر الإجراءات الاقتصادية حيث لا يتوفر التمويل اللازم لتلك الحماية!!!!!!

وهذا ما تم مع قرارات تحرير سعر للصرف بالتحديد وقرار تخفيض الدعم عن الوقود! إذ اتخذت إجراءات اقتصادية قاسية في آثارها على الفقراء ومحدودي الدخل وحتى أغلبية الطبقة المتوسطة الكادحة في سبيل الاحتفاظ بكرامة الإنسان المصري في سعيه للرزق، ولم تعلن أي برامج للحماية الاجتماعية تعوض المصريين عن انخفاض قيمة دخولهم وادخاراتهم، ومن ثم تهاوي قدراتهم الشرائية بنسب 48.5%!!! وذلك فيما عدا زيادة نسبة الفائدة على شهادات قناة السويس! ولم يصدر عن الحكومة أي شيء يدل على اهتمامها بالآثار السلبية الناشئة عن قراري تحرير سعر الصرف وتخفيض دعم الوقود، والمتضررون من هذين "الإجراءين الاقتصاديين" كُثر، في مقدمتهم المواطن المصري الذي انخفضت قدراته الشرائية بنسبة كبيرة، والموظف المصري والمدخرون في البنوك وكانوا يعتمدون على عوائد مدخراتهم! ثم إن الحكومة هي الأخرى مضارة إذ تمثل الزيادة الفعلية في سعر الدولار مشكلة كبيرة

حيث أن تقديرات الموازنة العامة على أساس أسعار للدولار الأمريكي هي . بحسب أقوال المسئولين . غير واقعية ومطلوب تصحيحها بالزيادة.

إن أسباب تحفظي على تلك "القرارات الصعبة " . رغم ضرورتها . تتمثل في عدم وفاء الحكومة بما قدمته من وعود والتزامات في بيانها إلى مجلس النواب "الموقر" ولم تقدم بما تضمنته رؤية التنمية المستدامة 30-20 من أهدف التنمية، الرفاهة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية ، واستمرار الحكومة في اتباع الحلول والسياسات القديمة التي ثبت فشلها في علاج مشكلات مصر المتراكمة، وافتقاد الجرأة والتحديث في استثمار الموارد الوطنية والطاقات الإنتاجية المعطلة، أو الكشف عن موارد جديدة، فضلاً عن ترديد نوايا لم نجد لها صدي في أداء الحكومة قبل إعلانها تلك الإجراءات القاسية مثل دعاوى مقاومة الفساد أو إصلاح أحوال المحليات ورفع كفاءة الأجهزة المحلية وإعمال نظم متطورة لاختيار القادة المحليين ومتابعة وتقييم أداءهم، ومحاسبتهم ومساءلتهم عن سوء الإدارة وتردي الخدمات وتراجع التنمية المحلية!

والغريب أن الحكومة لا تزال تعد المواطنين بأن تكون أهدافها واضحة ومحددة يسهل متابعتها وتقييم التقدم في تحقيقها، وأنها تبشر باقتصاد سوق منضبط يتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادر على تحقيق نمو احتوائي مستدام"؟؟؟

وفي انتظار المزيد من القرارات الصعبة، ولا عزاء للمصريين ! ! !

2016

67. ولا يزال الإرهاب مستمرا في مصر والعالم!

في 30 ديسمبر عام 2013 نشرت مقالاً بعنوان "ولا يزال الإرهاب الإخواني مستمراً!"، واليوم هو السابع والعشرين من ديسمبر 2016، وبعد ثلاث سنوات، لا يزال الإرهاب الإخواني مستمراً ، وإن تم تغليفه مؤخراً بأوصاف داعشية لا تخفي صفته الإخوانية في الأساس، حيث تم تفجير إرهابي في الكنيسة البطرسية بالعباسية يوم الحادي عشر من ذات الشهر وفي مناسبة مولد الرسول الكريم محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والتسليم، وقد راح ضحية هذا العمل الإرهابي خمسة وعشرين مصرياً وأصيب العشرات منهم!،وقد تعمدت ألا أذكر ديانة من توفى ومن أصيب لأنهم كلهم مصريون وأن الدين لله ومصر للجميع!!!

ولا بد أن نسأل السؤال الأهم الذي نسعى جميعا للوصول إلى إجابته بطريقة مقنعة تحترم العقل، ودون الدخول في تفاصيل ما حدث ولا مناقشة إعلان الرئيس السيسي اسم منفذ التفجير وتصريحه أنه تم القبض على أربعة من شركاء الإرهابي الذي فجر نفسه. من بينهم سيدة. إذ أن النيابة العامة والقضاء هما الجهتان المختصتان بتجلية حقيقة ما حدث.

وأنا أزعم أن الإجابة عن ذلك السؤال المحوري هي أن الحكومة الحالية والحكومات السابقة لها منذ 30 يونيو 2013 لا يوجد لديها أي رؤية سياسية واستراتيجية متكاملة ولا خطة عملية للتعامل مع الإرهاب ومصادره الفكرية. سواء من الجماعات الإرهابية أو الجمعيات والأحزاب الدينية. تكافئ الغلوّ والتصعيد المتواصل فى عمليات الإرهاب، ذلك أن التعامل الأمني بعد كل حادث إرهابي غير كاف لمكافحة الإرهاب ومصادره الفكرية، حتى وإن توصلت الأجهزة الأمنية إلى منفذي تلك الجرائم الإرهابية!

إن مجرد سماح الدولة باستمرار كيانات تسمى الأحزاب الدينية هي خطر بالغ على أمن الوطن ومخالفة صريحة وصادمة للدستور وتهديد صارخ لمستقبل الدولة المدنية التي يؤكدها دستور 2014 الذي جاء في ديباجته " نحن - الآن - نكتب دستورًا

يستكمل بناء دولة ديمقراطية حديثة، حكومتها مدنية"، وكانت الديباجة في صيغتها الأولى تنص على وصف الدولة بالمدنية، ولكن ضغوط حزب النور السلفي في لجنة الخمسين وكان يمثله في عضويتها نائب رئيسه بسام الزرقا نجحت في نزع صفة "المدنية" من الدولة وألصقتها بالحكومة!!!

كذلك نصت المادة 74 من الدستور على أن" للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوزً مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفي أو جغرافي، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سرى، أو ذي طابع عسكري أو شبه عسكري .ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائي". ولكن الدولة المصرية تتجاهل تفعيل هذه المادة كما تتغافل عن تفعيل الدستور برمته .

ورغم أن المحكمة الإدارية العليا كانت أصدرت حكما في أغسطس 2014 بحل حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، استناداً إلى قيامه على أساس ديني، ولكن حل الأحزاب الدينية عن طريق رفع دعاوى قضائية لم تحقق المطالب بعد، رغم أن القضاء الإداري" كان قد ألزم لجنة شئون الأحزاب بالتحقيق فى دستورية 11 حزبا دينيا حين قضت الدائرة الأولى بمحكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، يوم 12 سبتمبر 2015، بقبول الدعوى المقامة من عصام الإسلامبولي والتي اختصمت رئيس لجنة شئون الأحزاب لأن الأحزاب الدينية أثبتت فشلها فى خوض الحياة السياسية وأفسدتها، وعانى الشعب منها كثيرا خصوصا فى عهد الرئيس المعزول محمد مرسى . كما طالبت الدعوى بإلزام لجنة شئون الأحزاب باتخاذ الإجراءات القانونية لحل الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية ومنعها من خوض الانتخابات البرلمانية.

وحينها قالت المحكمة فى حيثياتها، إن الشكوى المقدمة كان يجب على لجنة الأحزاب السياسية، إن تبت فيها وتتخذ الإجراءات المقررة فى قانون الاحزاب السياسية فيما

ورد بشأنها لمخالفة الأحزاب ذات المرجعية الدينية، وأن عدم رد لجنة شئون الأحزاب على هذه الشكوى يخالف القانون ويهدر الثقة، التى وضعها الشعب فى هذه اللجنة. لكن لجنة شئون الأحزاب لم ترد على المحكمة وقال رئيسها في حوار له مع بوابة "انفراد" يوم 13 نوفمبر الماضي حين سُئل عن شكوى الإسلامبولي والتي ألزمت محكمة القضاء الإداري اللجنة بمراجعة موقفها القانوني؟ "لا أتذكر هذه الشكوى، وكما ذكرت حين تأتى للجنة شكوى بهذا المعنى فإنها تحيلها للنائب العام للتحقيق فيها".

إن مشكلة الإرهاب لا تتوقف عند سلبية الدولة وافتقارها إلى مخطط علمي لمواجهته يضم كافة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والتيارات السياسية المدنية، بل أن المشكلة الحقيقية تكمن فيما يبدو في استمرار تنظيمات الجماعة الإرهابية وتشكيلاتها سليمة وفعالة وقادرة على التخطيط الإرهابي لتدمير الدولة المصرية!!! إذ أن توالي ظهور تنظيمات إرهابية تستهدف بجانب رجال الشرطة، رجال القضاء والدين يؤكد استمرار قدرة الجماعة الإرهابية بالرغم من مقتل محمد كمال، عضو مكتب الإرشاد، والمسئول عن اللجان النوعية للإخوان، وأن الإرهاب الإخواني لم ينحسر، وبالتالي لابد من استحداث وسائل لمواجهة فكر الجماعة.

ومن ناحية أخرى، خرج مجدي شلش، عضو الهيئة الإدارية العليا بالجماعة، في لقاء تليفزيوني مع قناة تبث برامجها من تركيا، ليؤكد أن الجماعة اتخذت منهجًا جديدًا لتحقيق أهدافها فيما أطلق عليه "كسر النظام" القائم بمصر، و"عودة الشرعية"، والاستشراف للمستقل لعودة "المشروع الإسلامي." حيث إنه بدايةً من عام 2014، اتخذت جماعة الإخوان "الفكر الثوري"، منهجًا جديدًا الذي أصبح فكر نحو 80% من المنتمين للجماعة، باستثناء قلة من القيادات التي لم تؤمن به ولم تشارك في تحركاتهم. مؤكدا أن خطة "الإنهاك والإرباك والإفشال" قد حل مكانها "الحراك الثوري".

وقال شلش أن الثورة في مفهوم الجماعة الآن تعني وجوب امتلاكها "أدوات القوة" في الداخل، وأنه لن تكفي التجمعات البشرية الكبيرة لعودة شرعيتها وكسر ما أسماه بالانقلاب"، قائلاً ألا يكون دور هذه القوة قاصرًا على الدفاع عن النفس، بل يجب أن يمتد إلى المقاومة أو ما أسماه "الحراك الثوري" الذي يحتاج إلى دعم من الخارج، بالإضافة إلى قيادة مؤسسية، مؤكدًا أن هذا الفكر الثوري "من المستحيل" أن يخرج من عقول شباب ونساء الإخوان، وأن الجماعة من المستحيل أن تتصالح مع النظام الحالي. ولمن يريد مشاهدة ذلك الحوار فهذا هو عنوان الفيديو على الرابط https://youtu.be/BnbQj2wPoJs.

إن الجماعة الإرهابية وحلفائها لا تزال هي المصدر الأول للخطر والتهديد لمصر واستقرارها بل ومصيرها وهي تستقوي بقوى خارجية كارهة لمصر، وقد امتدت العمليات الإرهابية لتطال دولاً عربية وأجنبية الأمر الذي بات من المحتم على مصر . الحكومة والبرلمان والأحزاب والتيارات السياسية ومنظمات المجتمع الثقافية والفكرية والعلمية . ضرورة صياغة استراتيجية شاملة للقضاء على مصادر الإرهاب باستخدام الأسلوب العلمي والفكر غير التقليدي للقضاء على مصادر تنمية ودعم الفكر الإرهابي في صوره المختلفة!!!

❖ كلمة أخيرة؛

ألا يعتبر عدم تفعيل الدستور والامتناع عن تنفيذ أحكام القضاء من عوامل دعم الإرهاب ورعايته؟؟؟

2016

68. تعاظم قوى الفساد . . دليل فشل مؤسسات الدولة ! ! !

تتوالى أنباء انتصار قوى الفساد يوماً بعد يوم، فى ذات الوقت الذى يتأكد فيه عدم فاعلية الجهود الرسمية لمحاصرة تلك القوى الفاسدة والمفسدة التى تنهش فى موارد الوطن وتسلبه إنجازاته وتعطل مسيرته.

فالفساد ينتشر فى أجهزة الدولة ومؤسساتها، فيضرب فى أعماق منظومة التعليم المفترض أنها معنية بالدرجة الأولى بالتربية والاستثمار فى بناء الشخصية السوية القادرة على التعلم واكتساب المعارف والخبرات والمهارات، ومن ثم المساهمة فى البناء والتعمير والتنمية الشاملة. وكانت مهزلة تسريب أسئلة اختبارات الثانوية العامة هذا العام قمة جبل الجليد التى تخفى تحتها كماً هائلاً من صور الفساد فى جميع أنحاء مؤسسة التربية والتعليم، ومن ثم تأكيد فشلها فى تحقيق أهدافها بما يحبط أى أمل فى التنمية وبناء الوطن! ويمتد الفساد فى التعليم إلى إهدار مئات الملايين من الجنيهات على طباعة الكتب المدرسية بشكل تقليدى متخلف، فلا يستخدمها الطلاب ويستبدلون بها الكتب الخارجية التى يبدعها مدرسون وموجهون مسئولون فى وزارة التربية والتعليم وتباع للطلاب بأسعار مرتفعة يحققون منها أرباحاً غير خاضعة للضرائب بالملايين من الجنيهات، فضلاً عن انتشار مراكز الدروس الخصوصية التى تمثل منظومة موازية للمدارس الحكومية ويعمل بها آلاف «المعلمين» من موظفى الوزارة. كل هذه المظاهر للفساد فى التعليم تتوارى بالمقارنة بفساد السياسات التعليمية وتخلف وارتعاش القيادات الإدارية وتضارب خطط تطوير المناهج، بالرغم من استنزاف مليارات من جهات المنح والمساعدات الأمريكية والبريطانية والأوروبية على مر السنوات السابقة تنفق على برامج وندوات وزيارات خارجية للمعلمين والمسئولين عن التعليم فى مصر ومنهم الوزراء، كل ذلك دون طائل ولا تغيير يُذكر!!! وبالمناسبة فإن صور ونماذج ذلك الفساد الذى ينخر فى مؤسسة التربية والتعليم ليست بعيدة تماماً عن الجامعات!!!!

ويطال الفساد أيضاً منظومة الصحة والعلاج الرسمى، ويتم القبض على مستشار وزيرها بتهمة الرشوة بعدة ملايين من الجنيهات! وتنتشر الفوضى فى المستشفيات العامة وينوء المواطنون بآلام المرض فضلاً عن سوء المعاملة وعجز الإمكانيات واستطالة فترات الانتظار للحصول على الخدمات العلاجية على الرغم من ترديها! كما تشهد صناعة الدواء مظاهر كثيرة من الفشل من اختفاء أدوية حيوية لعلاج أمراض خطيرة، إلى ارتباك فى القرارات الوزارية لتسعير الدواء، إلى، وهذا هو الأخطر، انتشار غش الأدوية المنتجة بما يسمى مصانع بير السلم غير المرخصة وذات الآثار الوخيمة على المرضى البسطاء الذين يُقبلون على استخدامها لرخص أسعارها!

وتتفجر وقائع الفساد فى منظومة القمح المحلى وتتكشف عمليات التوريد الوهمى لآلاف الأطنان من القمح للصوامع الحكومية، وتتردد أنباء عن توريد أقماح مستوردة أقل سعراً على أنها قمح محلى وهو أعلى سعراً، ويحصل أعضاء مافيا استيراد القمح على فروق الأسعار، متعاونين مع مسئولين فى وزارة التموين ومديرياتها فى المحافظات وبعض مسئولى الصوامع الحكومية. كل هذا الفساد تكشف عنه هيئة الرقابة الإدارية ويتم تشكيل لجان لجرد الصوامع وبيان كل أشكال الفساد وتكلفته على الوطن، ولكن للأسف يكون ذلك بعد وقوع الكارثة وتبديد المال العام!!

ولا يمكن أن نتعرض لموضوع الفساد فى مصر دون التطرق إلى فساد المحليات، فهو الأكبر والأكثر تأثيراً على حياة المواطنين، والذى يتبدى لكل الناس فى صور أطنان القمامة فى كل مكان، والعشوائيات والمبانى والعقارات المخالفة لكل منطق والشوارع والطرق غير الآمنة وفساد أعمال رصفها، وحالة المستشفيات والمدارس المزرية، والمشروعات غير المستكملة، ومرافق الصرف الصحى المهترئة، أو مياه الشرب غير المضمونة المواصفات أو القدرة على مواجهة طلبات الناس لمياه نظيفة منتظمة.

إن ما يُعرض فى وسائل الإعلام وما تتضمنه أحاديث وتصريحات الوزراء والمسئولين لا يحقق أى نتائج على الأرض فى «مكافحة الفساد» ناهيك عن القضاء عليه واستئصال جذوره، ولا يزيد على كونه جرعات مسكنة لا تصلح مع داء تمكن من جهاز الدولة وتحققت له السيطرة على آليات العمل الحكومى الذى يدار وفق سياسات عقيمة وبأشخاص محدودى الكفاءة لم يتم اختيارهم وتدريبهم وفق إجراءات شفافة ومعايير واضحة، والأهم أن أعدادهم تزيد زيادة رهيبة عن العدد المطلوب للأداء العادى فى أجهزة الدولة.

إن الدولة فى مصر تتعامل مع قشور قضية الفساد ومظاهره المكشوفة، ولا تبدى أى محاولة للتعامل مع أسبابه الحقيقية والدوافع الكامنة لتغوله وانتشاره ونمو قدراته. فالحكومة تكتفى بإصدار «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد» وتشكل اللجان وتعقد الندوات والمؤتمرات دون طائل ولا مردود حقيقى، وإنما مزيد من التكلفة وتبديد موارد الموازنة العامة المنهكة.

والدستور، طيّب الله ثراه، اكتفى كاتبوه بالنص فى مادته رقم 218 على أن «تلتزم الدولة بمكافحة الفساد، وتلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية، ضماناً لحسن أداء الوظيفة العامة والحفاظ على المال العام، ووضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالمشاركة مع غيرها من الهيئات والأجهزة المعنية». ولم يتم تنفيذ التزام الدولة بمكافحة الفساد حتى الآن، كما لم تلتزم الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها فى مكافحة الفساد!

أما مجلس النواب، الغارق فى الهجوم والنقد المرير لبرنامج الحكومة والموازنة العامة ثم إقرارهما بدون تبرير، فلم يحرك ساكناً لمواجهة تلك القضية المصيرية، ولم يناقش تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات المقدمة من رئيسه الذى تم إقصاؤه ولا ناقش تقرير لجنة تقصى الحقائق الذى كان رئيس الجمهورية قد أحاله إليه للتصرف!

وبالقطع لم يمارس المجلس أى من صلاحياته الدستورية فى الرقابة على السلطة التنفيذية من تقديم أسئلة واستجوابات وغيرها من أداوت الرقابة، ولم يحاول بالتالى أن تكون له صلة بقضايا الفساد والعياذ بالله!

والحل الوحيد لمكافحة الفساد هو ما كررنا تفصيله فى مقالات سابقة وبح صوتنا فى الحديث عنه، أى إعادة تأسيس الجهاز الإدارى للدولة ومنعه من التعامل فى تقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات العامة، وإسناد تلك الخدمات والمشروعات المسئولة عنها الحكومة إلى كيانات غير حكومية من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام والقطاع الأهلى بموجب نظام «التعهيد» وفق عقود ومواصفات ومستويات جودة وبتكلفة ولمدد محددة. ولعلنا نشير، مرة أخرى، إلى تصريح الرئيس السيسى يوم الاحتفال بحصد القمح فى الفرافرة فى مايو الماضى أنه «ما كان لها الإنجاز أن يتحقق لو أسند المشروع إلى الجهاز الحكومى البيروقراطى والفاسد»!

على مصر أن تنسف جهازها الحكومى غير الكفء والفاسد وأن تعتمد على نظم إدارية وتقنية ناجحة ولتكون لنا فى دولة الإمارات الشقيقة ونموذجها الأشهر «دبى» أسوة!

2016

69. قرارات مناقضة للدستور والقانون.. تجب إلغاؤها !

مع مرور الوقت يزداد القلق العام من حالة التجميد التى أصابت الدستور منذ أقره المصريون بنسبة 98% من الذين أدلوا بأصواتهم فى استفتاء عام وأصبح نافذاً منذ إعلان نتيجته فى 18 يناير 2014، ورغم أن الدستور قد فرض التزامات محددة على سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإن عناية الدولة والمجتمع بوضعه موضع التنفيذ لا تزال غير واردة، خاصة على مستوى الحكومة ووزاراتها المختلفة، وقد أثار هذا التجاهل للدستور مجموعات من المواطنين لتحريك قوى الضغط السياسى والشعبى من أجل تفعيل الدستور وحمايته من الإهمال والتجميد ومن محاولات تشويه مقاصده والدعوات غير المبررة لتعديله تحقيقاً لأغراض لا تتفق ومصلحة الوطن فى هذا الوقت على الأقل الذى لم يشهد أى محاولة جادة لتنفيذ مواد الدستور.

ومن الأمثلة الصارخة على تجاهل الدستور والقانون عمداً أو سهواً ذلك القرار الذى أصدره وزير التعليم العالى السابق أ. د. السيد عبدالخالق برقم 2665 فى أول أغسطس 2015 بشأن تشكيل اللجنة المختصة بترشيح رؤساء الجامعات وعمداء الكليات والمعاهد، وتنظيم عملها وإجراءات وشروط الترشح، فقد جاءت المادة الرابعة من ذلك القرار محددة لشروط الترشح لمنصبى رئيس الجامعة أو عميد لكلية أو لمعهد، ومن بينها نص صادم ومخالف للدستور والقانون الذى أقسم الوزير الذى أصدره على احترامهما!! فقد جاء الشرط الرابع والمجافى للدستور والقانون «ألا يكون المرشح متولياً أى منصب حزبى وقت الترشح وطيلة مدة توليه المنصب»!! ومحل المخالفة الدستورية والقانونية فى هذا الشرط، أن الدستور قد نص فى المادة رقم 74 الواردة ضمن الباب الثالث الخاص بالحقوق والحريات والواجبات العامة، على أن «للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون، ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسى، أو قيام أحزاب سياسية على أساس دينى، أو بناء على التفرقة

بسبب الجنس أو الأصل أو على أساس طائفى أو جغرافى، أو ممارسة نشاط معاد لمبادئ الديمقراطية، أو سرى، أو ذى طابع عسكرى أو شبه عسكرى، ولا يجوز حل الأحزاب إلا بحكم قضائى»، كما نصت المادة رقم 92 من الدستور على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً، ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها»!! فما بالنا بقرار وزارى وليس قانوناً يعطل حق وحرية المواطن الذى يترشح ليكون رئيساً لجامعة أو عميداً لكلية أو لمعهد فى الانتماء إلى حزب أو أن يتولى منصباً قيادياً فى حزب شرعى قانونى! ونزيد القارئ الحريص على دستور وطنه من الشعر بيتاً، بأن قرار وزير التعليم العالى السابق يخالف المادة السادسة من قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 والمعدل بالقانون رقم 12 لسنة 2011 برغم أنه كان ولا يزال أستاذاً للقانون، والذى لا يزال وزير التعليم العالى الحالى يعمل بمقتضاه، وهو أستاذ للهندسة، إذ تنص تلك المادة من قانون الأحزاب على أنه يشترط فيمن ينتمى لعضوية أى حزب سياسى أن يكون مصرياً، فإذا كان متجنساً وجب أن يكون قد مضى على تجنسه عشر سنوات على الأقل، ومع ذلك يشترط فيمن يشترك فى تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصرى أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية كاملة وألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من ضباط أو أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة أو من أعضاء السلك السياسى أو القنصلى أو التجار، أى إن أساتذة الجامعات ليسوا من الفئات المحظور عليها المشاركة فى تأسيس أحزاب أو تولى مناصب قيادية فيها. إذن الحظر على حرية وحق من يرشح لرئاسة جامعة أو عمادة كلية أو معهد بألا يكون متولياً أى منصب حزبى وقت الترشح وطيلة مدة توليه المنصب، والوارد فى قرار وزير التعليم العالى الأسبق أستاذ القانون، هو حظر غير قانونى لمخالفته قانون الأحزاب السياسية، فضلاً عن أنه حظر غير دستورى!!

إن تفعيل الدستور واجب وطنى يحتم على الدولة المسارعة إلى تنفيذه، وذلك من خلال توجه مجلس الوزراء بالأساس، وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب إلى التقدم بمشروعات قوانين تترجم ما تضمنه الدستور من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تفصِّل وتنظم قواعد العمل فى كل المجالات التى تعامل معها الدستور.

ونرى ضرورة تعديل ذلك القرار المجحف بحرية وحق فئة من المواطنين الراغبين فى خدمة وطنهم بالسعى إلى تولى مناصب رئاسة الجامعات وعمادة الكليات والمعاهد، والالتزام الكامل بنصوص الدستور والقانون. من ناحية أخرى، نرى أن تقييد حرية الجامعات وكلياتها ومعاهدها فى اختيار رؤسائها وعمدائها مخالف لنص دستورى مهم يجب على الدولة الالتزام به، وهى المادة رقم 21 الواردة فى الفصل الأول من الباب الثانى الخاص بالمقومات الاجتماعية للمجتمع، التى تنص على أن «تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعى وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعى وتكفل مجانيته فى جامعات الدولة ومعاهدها، وفقاً للقانون، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن 2% من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية، وتعمل الدولة على تشجيع إنشاء الجامعات الأهلية التى لا تستهدف الربح، وتلتزم الدولة بضمان جودة التعليم فى الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية». ومن الأمور البديهية أن النص الدستورى القاضى بأن تكفل الدولة استقلال الجامعات لا يتحقق مع حرمان أعضاء هيئات التدريس من اختيار رؤساء جامعاتهم وعمداء كلياتهم ومعاهدهم وفقاً لنظمها الخاصة وفى ظل تدخل واضح لأجهزة السلطة التنفيذية وبخاصة أجهزتها الأمنية!! إن المطلوب التزام

جميع السلطات والمؤسسات فى الدولة باستيعاب الدستور ومقاصده وتبين فلسفته، ثم ترجمة مواده إلى تشريعات أو قرارات ونظم جديدة، ومراجعة التشريعات والنظم القائمة وتعديلها أو إلغائها بما يتوافق مع مقاصد الدستور، ومتابعة التزام سلطات الدولة كل فيما يخصها بتنفيذ ما يحقق مقاصد الدستور.

يا سادة هلا قرأتم الدستور الذى أقسمتم على احترامه قبل إصدار قرارات تخالفه وتفرغه من مضامينه؟!

2016

70. تعقيب على حوار مسىء إلى الشعب وثورته!

اعتاد المصريون مع اقتراب ذكرى ثورتهم الأولى فى 25 يناير من كل عام استقبال قدر كبير من السخائم والأفكار المريضة سابقة التجهيز، فى صورة مقالات ومداخلات تليفزيونية وحوارات صحفية، كلها تهاجم فورة الشعب وثورته على الاستبداد وانعدام الكرامة والعدالة الاجتماعية، التى كانت السمات الأساسية لعصر «مبارك». تلك الهجمات تنكر على المصريين فضل الثورة من أجل التغيير واسترداد وطنهم الذى استباحه «مبارك» وحزبه ورجال أعمال ولجنة سياسات الوريث الذى كان يتم تجهيزه لولاية العرش، كأن مصر تركة يتوارثها أبناء «مبارك».

وقد طلعت علينا منذ أيام السيدة لميس جابر بحوار فى صحيفة «الوطن»، وهى التى كانت أقسمت يوم العاشر من يناير 2016 على احترام الدستور، باعتبارها عضواً معيناً فى مجلس النواب، التى ما كانت تحلم بعضويته لولا 25 يناير. ونسيت السيدة لميس، أو تناست أن الدستور الذى أقسمت على احترامه، والذى آمل أن تكون قد قرأته، يُسجل فى ديباجته أن «ثورة 25 يناير - 30 يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى فى تاريخ الإنسانية، بكثافة المشاركة الشعبية التى قُدّرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق» إلى أن يؤكد الدستور «أن هذه الثورة إشارة وبشارة، إشارة إلى ماضٍ ما زال حاضراً، وبشارة بمستقبل تتطلع إليه الإنسانية كلها». أفلا يجدر بالسيدة لميس أن تتقدّم باستقالتها من مجلس النواب هى ومن يشاركونها ذات العداء لثورة الشعب فى 25 يناير، طالما أنها وهم لا يعترفون بالدستور!

وتزيد السيدة لميس فى هجومها على الثورة التى خلّصت مصر من استبداد طال ثلاثين عاماً، إذ تقترح «إلغاء شهر يناير، لأنه أصابنى باكتئاب».. وتضيف قولها «لا توجد ذكرى لثورة تأتى كل عام، تنكد عليك عيشتك».. «وفى نفس الوقت تتغنّى بفضل مبارك الذى تقول عنه أنه (مصرى محارب)»، وهو الذى ثار عليه الشعب

وأجبره على التخلى عن منصبه بعد ثمانية عشر يوماً خالدة عاشها المصريون فى حالة نقاء ثورى حقيقى.

إن مشكلة أعداء ثورة الشعب فى «25 يناير»، ومن ينكرون أنها كانت انتفاضة شعبية بامتياز، أنهم يخلطون -عن جهل أو عن عمد- بين أهداف الثورة والنقاء الثورى لملايين المصريين الذين لم يغمض لهم جفن حتى أسقطوا الطاغية وزبانيته، وبين الجماعة الإرهابية والانتهازيين الذين تآمروا على ثورة الشعب وسرقوها لتحقيق أهدافهم غير الوطنية، واستعانوا واستقووا فى ذلك بدول وتنظيمات خارجية لم تكن -ولا تزال- تريد الخير لمصر وشعبها. إن ما شاب ثورة الشعب من أحداث خرجت بها عن سياقها، لا يسأل عنها المصريون الشرفاء، بل خطط لها وشارك فيها جماعة الإرهاب وحليفتها حركة «حماس»، واستفاد منها الذين ركبوا الموجة، مدعين بغير حق أنهم مفجرو الثورة. وما كان اقتحام أقسام الشرطة والسجون وتهريب «مرسى» وجماعته من سجن وادى النطرون إلا بفعل تخطيط ومن تنفيذ جماعة الإرهاب التى أسقطها الشعب فى الثلاثين من يونيو، مسترداً ثورته ومصححاً مسيرتها.

وفى ردها على سؤال: كيف تصفين ثورة 25 يناير بأنها مؤامرة.. مع اعتراف الرئيس عبدالفتاح السيسى بها؟، وقعت النائبة فى خطأ جسيم، وهى التى أقسمت اليمين على احترام الدستور والقانون، والتى شرُفت باختيار الرئيس السيسى لها ضمن المعينين فى مجلس النواب: «أنا لست فى موقع سلطة، فمن فى السلطة تكون له حساباته (أنا لسانى متبرى منى أصلاً)، ولا أستطيع أن أقول إلا ما أنا مقتنعة به، وأى شىء غير مقتنعة به لا أقوله، واحتمال أن السيسى له رؤية فى أن يكسب بعض الشباب اللى مقتنع أن 25 يناير ثورة، وخطاب من فى موقع الرئاسة يكون مختلفاً عنى، ولا يوجد رئيس يمكن أن يتحدث مثلما تتحدث الأغلبية والمعارضة، فلا بد أن يكون خطابه متوازناً». وأعتقد أن هذا القول فى حاجة إلى تعقيب منى، وأترك التعقيب للسيد الرئيس!

لقد جاءت ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، لتكون اللحظة الفارقة والفاصلة فى تاريخ مصر، حين أسقط الشعب نظاماً فاسداً مستبداً طالما جاهد المواطنون الشرفاء لفضح سلبياته، مطالبين بالتغيير الديمقراطى والإصلاح السياسى والدستورى، لإقامة العدالة الاجتماعية وسيادة القانون.

كما كانت ثورة الخامس والعشرين انتفاضة شعبية على فشل نظام «مبارك» فى تحقيق تنمية حقيقية وتغافله عن الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، فضلاً عن إهدار القلاع الصناعية المصرية وانهيار الزراعة، وتفاقم الآثار الاقتصادية والمجتمعية الضارة الناشئة عن التركيز على المضاربات فى الأراضى والعقارات وسوق الأوراق المالية والتوسُّع فى الاستيراد وتجارة السلع الاستهلاكية الاستفزازية وبرنامج الخصخصة الذى أهدر ثروة الشعب.

ويقيناً فإن ما كانت -ولم تزل- تعانيه مصر من مشكلات وما يلاقيه شعبها من عنت ومشقة فى محاولة العيش الكريم هو محصلة ونتاج الحكم غير الديمقراطى طوال عصر «مبارك» وما سبقه من نظم الحكم الشمولى التى كانت سماتها الأساسية غياب الديمقراطية وتغييب الدستور. وكان واضحاً أن البناء السياسى فى ذلك العهد السيئ قد عجز عن مواكبة التغيرات التى نشأت بحكم ثورة الاتصالات وما تبعها من ثورة التوقعات.

أيها المصريون افتخروا بثورتيكم فى 25 يناير و30 يونيو، وانظروا إلى شعوب كنتم أسبق منها فى العلم والتقدم، وعليكم الآن، ليس فقط اللحاق بهم، بل السبق إلى مستقبل يقوم على الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون.

ولا تلتفتوا إلى اللغو الذى يتجرّأ به البعض عن «25 يناير»، فإن للثورة رباً يحميها.. وشعباً بدمائه يفديها.. حمى الله مصر.

وختاماً، أتمنى على السيد رئيس مجلس النواب عرض مجموعة النواب الرافضين لثورة 25 يناير على لجنة القيم بالمجلس، لتُقرر مدى صحة عضويتهم واتخاذ القرار

المناسب الذى يعفى المصريين من وجودهم فى مجلس تشريعى لا يحترمون الدستور الذى نشأ فى ظله، وينكثون بالقسم الذى اشترط الدستور أن يؤدوه قبل أن يباشروا عملهم كنواب عن الشعب.

2016

71. ماذا ينتظر المصريون من برنامج الحكومة؟ [1-2]

الحكومة الحالية التي تستعد لعرض برنامجها على مجلس النواب خلال أيام، هي أول حكومة مصرية منذ بداية النظام الجمهوري تمر باختبار تقديم برنامج عملها على المجلس التشريعي بأمل الحصول على موافقته ومن ثم الفوز بالثقة التي تضفي عليها شرعية دستورية تمكنها من ممارسة مهامها باطمئنان وجدارة. ويعود الفضل في هذا إلى دستور 2014 الذي قرر هذا الإجراء في مادته رقم 146 خلافاً لكل الدساتير السابقة، ما عدا الدستور الذي صدر في 2012 فترة حكم الجماعة الإرهابية وقرر ذات المبدأ في المادة 139 منه، والتي لم يتم تفعليها لكون مجلس الشعب كان غير قائم إلى أن عُزل محمد مرسي بقيام ثورة 30 يونيو.

ويثير عرض حكومة شريف إسماعيل برنامجها على مجس النواب قضية دستورية مهمة؛ هي مدى اعتباره مكلفاً من رئيس الجمهورية بتشكيل حكومة تتقدم لمجلس النواب ببرنامجها، وهذا يعني أن رئيس مجلس الوزراء المكلف يعرض تشكيل الحكومة وبرنامجها على مجلس النواب، أي أن يكون للمجلس إبداء الرأي في تشكيل هيئة الوزارة وأشخاص أعضاءها ومدى كفاءتهم أو نصاعة سيرهم الذاتية وتاريخ كل منهم، وأن يبدي المجلس أيضا الرأي في برنامج الحكومة. وهذا هو التفسير الذي يتمشى مع منطق سلطة المجلس في منح رئيس مجلس الوزراء وحكومته الثقة أو حجبها. ولكن المعلومات المتداولة في وسائل الإعلام وتصريحات م، شريف إسماعيل في الأساس تتغاضى عن قضية عرض تشكيل الحكومة على مجلس النواب، وتكتفي بالحديث عن أنه سيقوم بعرض برنامج حكومته على المجلس دون عرض أسماء وخبرات ومعايير اختيار هيئة الحكومة ذاتها!!! وهذا ما فُهم من تصريح الرئيس السيسي في الاحتفال بذكرى 6 أكتوبر 2015، حين قال" أنه لا يتعين على الحكومة الحالية أن تقدم استقالتها مباشرة فور انتخاب البرلمان، حيث يتعين أن تقدم الحكومة برنامجها إلى البرلمان لإبداء الرأي حياله، وسوف تستمر في حالة

إقراره". وفي ذات الوقت يصرح م. إسماعيل أن عرض برنامج الحكومة سوف يستغرق جلسة واحدة فهل هذا كاف لتوضيح البرنامج لأعضاء البرلمان فضلاً عن كل المصريين!!!

ومن الضروري حسم تلك الممارسات التي تشكل سوابق برلمانية تتنافي مع مقاصد الدستور الذي يريد الشعب حمايته من أي تحريف سواء كان مقصوداً أو غير متعمد. إن عدم عرض تشكيلة الحكومة على مجلس النواب والاكتفاء بتقديم برنامجها يحرم المجلس من فرصة الحكم بموضوعية على ذلك البرنامج حيث لا ينفصل عن التشكيل الوزاري، لأن قبول أو رفض البرنامج يرتبط عضوياً مع قبول أو عدم قبول المجلس لأشخاص أعضاء الحكومة . أو بعضهم . ومدى اطمئنانه إلى كفاءتهم وقدرتهم على تحقيقه، ومن ثم قد يحجب المجلس ثقته عن الحكومة وحينئذ يكلف رئيس الجمهورية رئيساً لمجلس الوزراء بترشيح من التشاور مع الحزب أو الائتلاف الحائز على أكثرية مقاعد مجلس النواب!

وهنا نود الإشارة إلى مسألة يتداولها بعض رموز ائتلاف دعم مصر، بأنهم لديهم فرصة . مع حزب المصريين الأحرار. لترشيح رئيس لمجلس الوزراء يكلفه رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة حال فشل حكومة شريف إسماعيل في الفوز بثقة المجلس، وذلك اعتماداً على تفسيرهم لكلمة "ائتلاف" الواردة في المادة 146 المشار إليها. ولكن وجه الخطأ والخطورة في هذا التفسير، أن الائتلاف المقصود في الدستور يعني ائتلافاً بين أحزاب أو مستقلين تم ترشح أعضاءه لمجلس النواب قبل إجراء الانتخابات وأُعلن فوزهم بصفتهم المثبتة في أرواق الترشح. الأمر الذي لا ينطبق على أعضاء ائتلاف دعم مصر حيث فازوا بعضوية المجلس بصفات أخرى سواء بصفة بعضهم مستقلين أو أعضاء في أحزاب أخرى. وطبقا لنص المادة 110 من الدستور يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس إذا فقد أحد شروط العضوية التي انتخب على أساسها، الأمر الذي يمتنع معه استفادة ائتلاف دعم مصر من كلمة ائتلاف التي وردت بالمادة

146 حيث أن أعضاءه لم ينتخبوا على أساس كونهم أعضاء في ذلك الائتلاف الذي لم يكن موجودا أصلاً حين تمت عمليات الترشيح والانتخاب.!!

والآن نعود إلى عنوان مقال اليوم، ماذا ينتظر المصريون من البرنامج الحكومي؟ إن المصريين لا يريدون مزيدا من الشعارات الرنانة من مثل سنقضي على الفساد أو سنحقق طفرة في الناتج القومي الإجمالي لا تقل عن 7%! ولا يريد المصريون الاستماع إلى عبارات إنشائية عن نوايا الحكومة وعن تقديرها للشعب العظيم وعن انشغالها أساساً بمحدودي الدخل! إن المصريين يتطلعون إلى برنامج حكومي لا يكرر المقولات التي ملُوا الاستماع إليها من مثل أن الحكومة قد ورثت مشكلات طال عليها الزمن دون علاج، أو أن ما يعانيه الشعب هو نتيجة تراكمات تاريخية لا تسأل الحكومة الحالية عنها!

الشعب يريد أن تصارحه الحكومة بالموقف الحالي في مصر بعد أكثر من عام ونصف على انتخاب الرئيس السيسي. وتكون المصارحة بعرض الحقائق والأرقام التي توضح الأزمة الحالية في مصر، بغية تأكيد أسلوب الحكومة في علاج المشكلات التي يعاني منها المواطنون وحفز هم لتفهم مدى التحديات التي تواجه الوطن وللمشاركة بأفكارهم وجهودهم في التعامل الإيجابي مع الموقف حتى يتحقق الخروج من الأزمة بسلام.

الشعب يريد أن تصارحه الحكومة بالموقف الأمني في ضوء ما يجري في سيناء من ناحية، وتردي الأمن وتجاوزات أعضاء من هيئة الشرطة ضد المواطنين من ناحية أخري، ومع تزايد حالات الاعتداء على كمائن الشرطة واستشهاد أعداد متزايدة من أبناءها. كما يريد المصريون التعرف بوضوح على التهديدات لأمن مصر من الفصائل الإرهابية والدول المساندة للإرهاب من حولنا.

ولا تقل المصارحة بالموقف السياسي الداخلي والخارجي في الأهمية عن مصارحة الحكومة للشعب بالموقف الاقتصادي خاصة مع تكرار تصريحات صدرت من رئيس مجلس الوزراء وبعض وزرائه بأن الوقت قد حان لاتخاذ قرارات مؤلمة"، وبالنظر للارتفاع المتواصل في سعر الدولار الأمريكي وانخفاض قيمة الجنيه المصري بالتبعية! ولست أريد أن استطرد في تعداد مصار القلق للمصريين وأهمية المصارحة . وإن كانت مؤلمة. حتى يتبين المصريون الحقيقة. والحكومة مطالبة. قبل أن تعرض برنامجها للفترة القادمة والسائد انها تصل للعام 2018 . أن تتقدم بكشف حساب عما فعلته وأنجزته خلال شهور ستة أشهر أمضتها في الحكم بعد تشكيلها في الثاني عشر من سبتمبر 2105! واجب على الحكومة توضيح ما تحقق في التعليم والصحة وتشغيل الطاقات العاطلة في الصناعة المصرية، وتردي أحوال الزراعة والمزارعين ،وماذا فعلت للتعامل مع مشكلات تردي خدمات مياه الشرب والصوف الصحي، ناهيك عن مشكلات الفساد وتفكك الجهاز الإداري للدولة.

والحكومة الحصيفة الذكية هي التي تفهم بالإشارة الواقع المر الذي يعيشه المصريون، ولا بد من أن يأتي برنامجها ليرتفع إلى مستوى تطلعات الناس في مصر إلى حكومة تعادل حكومات العالم المبتِكرة، في كفاءتها وابتكاراتها وحلولها غير التقليدية للمشكلات، كالحكومات التي شاهد رئيس مجلس الوزراء إنجازاتها لشعوبها في مؤتمر "القمة الحكومية" في دبي!

2016

72.ماذا ينتظر المصريون من برنامج الحكومة؟ [2-2]

جاء في مقال الأسبوع الماضي أن الحكومة مطالبة قبل أن تتقدم ببرنامجها إلى مجلس النواب، أن تعلن على الناس كشف حساب بما أنجزته منذ تشكلت في الثاني عشر من سبتمبر 2015 حتى موعد إلقاء بيانها المتوقع أن يكون في منتصف مارس الحالي [2016] بعد أن يتم تكليف م. شريف إسماعيل بإعادة تشكيلها.

وفي ضوء حديث الرئيس السيسي يوم تدشين "رؤية مصر 2030" الأسبوع الماضي الذي كان كاشفا وكافيا لبيان الموقف في مصر حاليا وتحدياته، وما تم وما يجري على الأرض من مشروعات للبنية الأساسية وغيرها من التوجهات التي حفل بها حديث الرئيس، ما يجعل الحكومة مضطرة إلى تجنب تكرار ما أورده الرئيس في حديثه، وأن تتجه إلى طرق الموضوعات التي لم يشملها الحديث الرئاسي.

والموضوع الأهم الذي يجب على الحكومة تفصيله في برنامجها إلى مجلس النواب هو كيف تحقق التزاماتها التي نص عليها الدستور باعتبارها السلطة التنفيذية التي خاطبها الدستور ضمن سلطات الدولة ، وهي المسئولة عن تطبيق مقاصد الدستور حيث هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة وذلك بنص المادة 163 من الدستور ، وحيث تشترك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها كما نصت على ذلك المادة 167، وبحكم كونها تعد مشروعات القوانين وتتابع تنفيذها، وتصدر القرارات الإدارية وفقا للقانون ، وهي التي تعد مشروع الخطة العامة والموازنة العامة للدولة، وهي التي تنفذ القوانين.

فقد بدأت كثير من مواد الدستور بأفعال "تلتزم" و "تكفل" و " تعمل" و "تضمن" الدولة تنفيذ المواد في أمور الحريات والحقوق والواجبات العامة. كما شملت تلك الالتزامات تأكيد المقومات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة بما يتوافق مع توجهات الدستور! فقد اشتمل الدستور على عشرة حقائق عن مصر ينبغي التقيد

بها، وسبعة مواد تؤكد سيادة القانون، وواحد وسبعين التزاماُ على الدولة، وخمسة وثلاثين مسئولية تكفلها الدولة، وسبعة وأربعين حق وحرية وواجب، وتسعة موضوعات تعمل الدولة على تنفيذها، وثلاث موضوعات تضمنها الدولة، وثلاثة نصوص تتعلق بالشباب، وخمسة مواد تتعلق بالمرأة، وثمانية مواد تتعلق بالعمال، وستة نصوص تتعلق بالفلاحين، وثلاثة نصوص تتعلق بالمسيحيين، وثلاثة نصوص تتعلق بذوي الإعاقة، بينما حظر الدستور سبعة عشر أمرا.

ونرى أن تركز الحكومة في برنامجها على الموضوعات ذات الأولوية القصوى من ما ألزمها الدستور به؛ ونعتقد أن مسئوليتها في تفعيل النصوص الدستورية وفق برامج زمنية محددة وبأساليب تتسم بالشفافية وضمان مشاركة المواطنين في مناقشة المشروعات التي تقترحها الحكومة في حوارات مجتمعية جادة، وطرح نتائج التنفيذ على الرأي العام واحترام حقوق المواطنين في معرفة الحقائق، هي أمور تضيف إلى مصداقية الحكومة وتضمن بدرجة كبيرة أن ينال برنامجها ثقة البرلمان.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يجب أن يتضمن برنامج الحكومة أفكارا ومشروعات وإجراءات تنفيذية لتفعيل ما جاءت به ديباجة الدستور من أن مصر هبة النيل للمصريين وما هو الإجراء الذي تنوي اتخاذه في مواجهة خطر سد النهضة الأثيوبي. أو كيف ستحقق مقصد [المادة 8] من أن يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعي وكيف ستحقق العدالة الاجتماعية وتوفر سبل التكافل الاجتماعي. وكيف ستحافظ على حقوق العمال وستبني علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية كما نصت على ذلك المادة الثانية عشرة. وما هو مشروعها توفير خدمات التأمين الاجتماعي [مادة 17]. وعلى الحكومة توضيح كيف سيتم تنفيذ المواد 18، 19، 21، 23 التي تلزمها بتخصيص نسبة 10% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على الصحة [3%] والتعليم [4%] والتعليم الجامعي [2%] والبحث العلمي [1%] وعلى أن

يكتمل تنفيذ هذا الالتزام في موازنة الدولة للسنة المالية 2017/2016 وكيف ستحقق التزامها الدستوري بمد التعليم الإلزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2017/2016!! بحسب المادة 238!!

وعلى طريق استنفار همة الحكومة في وضع برنامج يحقق ما قصد إليه الدستور، يجب أن يتضمن ذلك البرنامج ما نصت عليه المادة 236 من أن "تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها في مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتعمل الدولة علي وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

وماذا تنوي الحكومة أن تقول في برنامجها فيما يتعلق بالضجة المثارة حالياً حول دعاوى بعض "المبدعين" مخالفة بعض الأحكام القضائية للدستور الذي ينص في المادة 67 على أن حرية الابداع الفني والأدبي مكفولة ولا عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بسبب علانية المنتج الفني أو الأدبي أو الفكري، وهل تنوي الحكومة . مشكورة أن تطلب تفسير المحكمة الدستورية العالية لمعني " الإبداع" الذي يشير إليه يحميه الدستور، يتضمن مثل الذي كتبه "المبدع" أحمد ناجي؟؟؟
إذا تضمن برنامج الحكومة مشروعات وإجراءات جادة تضمن تفعيل الدستور وتحقيق مقاصده بترجمة مواده إلى تشريعات جديدة، ومراجعة التشريعات القائمة وتعديلها أو إلغائها بما يتوافق مع مقاصد الدستور، ومتابعة هذه الثورة التشريعية الشاملة، فهو ضمان لفوز الحكومة بثقة مجلس النواب.

وإذا اشتمل برنامج الحكومة على إجراءات جادة وعملية لحماية الدستور من الإهمال وعدم تنفيذ التشريعات المحققة لمقاصده، وحمايته من التشويه العمدي بإساءة تفسيره خلافاً لمقاصده الحقيقية، وتأكيد وفاءها بالتزاماتها التي نص عليها، وتجنب محاولات تعديله لتحقيق مآرب لا تصب في صالح الوطن أو تتناقض مع مقاصده، فإن موافقة مجلس النواب على ذلك البرنامج ستكون أكيدة!

إن البرنامج الذي ستتقدم به الحكومة إلى مجلس النواب يجب أن يخلوا من العبارات الإنشائية والشعارات غير القابلة للتفعيل أو التصديق، ويجب أن يكون مصاغاً في لغة عملية تحدد الأهداف وما تنوي الحكومة تنفيذه لتحقيق تلك الأهداف، ثم بيان واضح للنتائج المتوقعة وتحديد آثارها في حل مشكلات الوطن والمواطنين.

نصيحة أخيرة، خير الكلام ما قل ودل!

2016

73. إعادة ترتيب الأولويات . . . شرط الخروج من الأزمات!

تعيش مصر سلسلة متصلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية منذ عزل محمد مرسي وإنهاء حكم مكتب إرشاد الجماعة الإرهابية، عقب ثورة المصريين الثانية في 30 يونيو 2013. ولم تقتصر تلك الأزمات على تفجر موجات الإرهاب في سيناء ومحافظات مصر وانتشار الاغتيالات بين أفراد الشرطة والقوات المسلحة والقضاة والمخالفين للجماعة الإرهابية، بل عانت مصر. وما تزال. من أزمات سياسية تتمثل في تجاهل تفعيل الدستور، واختفاء الأحزاب والقوى السياسية من المشاركة في صنع وصياغة القرارات الوطنية. بالتباعد الاختياري أو بالإقصاء والتجاهل من الدولة..

كذا انهارت آمال الشعب في مجلس النواب "الموقر" الذي لم يقدم ما كان المصريون يتوقعونه من عدالة التشريع، والمشاركة الجادة في تقييم وتقويم السياسات العامة للدولة، والرقابة الحازمة والمساءلة الإيجابية للحكومة، فضلاً عن تصويب مسار الموازنة العامة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت أكثر مظاهر اختلال أداء مجلس النواب "الموقر" وبعده عن مستوى توقعات المصريين، هي فشله في إعادة ترتيب أولويات الدولة حين لم يمارس مسئولياته الدستورية بالمناقشة الجادة والصريحة لبيان رئيس الجمهورية الذي ألقاه في فبراير 2016 وقال فيه" إننا ماضون قدما في مشروع وطني لبناء الدولة الحديثة، ولن نسمح لأحد أن يعرقل مسيرة الانطلاق نحو البناء السياسي والتقدم الاقتصادي، والنهوض الاجتماعي والثقافي والمعرفي والتكنولوجي" ، ثم خاطب الرئيس مجلس النواب "الموقر" بقوله" إن المهام المنوط بها البرلمان تحتم عليه أن يكون برلمانا حرا وممثلا حقيقيا لرغبات الشعب، وعليه أن يمارس هذه المهام في سياق الممارسة الديمقراطية السليمة دون استعراض إعلامي أو تنافس سياسي لا يضع مصالح الوطن العليا نصب عينيه" فهل أداء المجلس "الموقر" يرقى إلى المستوى الذي حدده الرئيس؟

وكان الرئيس قد أكد "أن هدفنا الأسمى وغايتنا الكبرى هي إعادة بناء الدولة المصرية، دولة ديمقراطية مدنية حديثة، وكان انطلاق مشروعنا الوطني وفق رؤية علمية وخطى طموحة يراعي التنسيق والتكامل بين مؤسسات الدولة، ولم تقتصر هذه الرؤية على متطلبات الحاضر فقط، إنما امتدت لتلبي متطلبات الأبناء والأحفاد في المستقبل، وهو ما خلق الدافع والباعث كي نقتحم المشكلات ونختصر الزمن بل ونسابقه"، فهل ناقش المجلس الموقر أياً مما جاء في بيان الرئيس وخاصة ما تعلق بالمشروعات التي وصفها الرئيس في بيانه بأنها "مجموعة من المشروعات الضخمة والعملاقة تعيد رسم خريطة الوطن، وتعيد صياغة مفهوم الحياة على أرضه الطيبة وتزيد مساحة الرقعة المأهولة بالسكان، وتخفف التكدس السكاني في وادي النيل ودلتاه"؟

ثم أقر المجلس "الموقر" برنامج الحكومة ومنحها ثقته رغم معارضة كثير من أعضاءه لذلك البرنامج وإعلانهم رفضه، فهل تابع المجلس تنفيذ الحكومة للبرنامج؟ وهل حصلت على موافقته لقراراتها بتحرير سعر الصرف وتخفيض قيمة الجنيه المصري وتخفيض الدعم عن المواد البترولية دون تفعيل لمنظومة البطاقات الذكية لتنظيم صرف تلك المواد؟ وهل حاسبها على تقصيرها في ضبط الأسعار؟

إن مجمل الأزمات التي تعيشها مصر الآن قد انقطعت صلاتها بالمشكلات التي تراكمات عبر سنوات حكم مبارك ومن قبله، والتي اتخذتها حكومات ما بعد 30 يونيو ذريعة لتبرير الفشل في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، فضلاً عن التحول الديموقراطي والتطوير المؤسسي الذي وُعد المصريون بهما!

إن كافة مؤشرات الاقتصاد الكلي المصري الآن غير مريحة. إن لم تكن سلبية وتنذر بالخطر. إذ بلغ معدل التضخم الشهري في أكتوبر الماضي 1.3% وبلغ المعدل السنوي 14.6%، وذلك قبل تحرير سعر الصرف وارتفاع أسعار الوقود ومعها كل أسعار الخدمات المعتمدة عليه، كما بلغ الدين المحلي الإجمالي في الفترة يوليو

/مارس 2017.2016 نسبة 72% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 1996.1 مليار جنيه، وبلغ الدين الخارجي عن نفس الفترة نسبة 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 53.4 مليار دولار، وذلك قبل احتساب قرض صندوق النقد الدولي والذي بلغت شريحته الأولي التي تسلمها البنك المركزي فعلا 2.75 مليار دولار ، والسندات الدولارية التي تم طرحها في سوق إيرلندا بمبلغ 4 مليار دولار ، والقرض الذي يقال أنه قد تم الاتفاق عليه مع مجموعة من البنوك الدولية بمبلغ ملياري دولار! وحين نحسب قيمة القرض المتوقع الحصول عليه من روسيا إذا تم توقيع عقود مشروع المفاعل النووي في "الضبعة" وتبلغ قيمته حسب أقوال وسائل الإعلام خمسة وعشرين مليار دولار يزيد اجمالي الدين الخارجي إلى ما يقرب من خمسة وثمانين مليار دولار وهو رقم غير مسبوق . بغير احتساب نفقات خدمة ذلك الدين . !!!

وباستطلاع مؤشرات قياس أداء التنمية الاقتصادية في لوضع الحالي كما وردت في مجلد " استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030] تبين لنا مدى خطورة الأوضاع الاقتصادية، ومن ثم الأوضاع الاجتماعية قبل تخفيض العملة الوطنية وخفض الدعم للمواد البترولية. إذ تبلغ نسبة السكان تحت خط الفقر القومي 26.3% [ويقاس بتكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية للفرد/ الأسرة]، ونسبة السكان تحت خط الفقر المدقع 4.4% وهم السكان لا يجدون كلفة البقاء على قيد الحياة، وذلك في عام 2014/2013!!! كما وصل معدل البطالة في الربع الثالث من عام 2015 إلى 12.8%. وورد في مجلد التنمية المستدامة مؤشرات مزعجة عن معدل النمو الاقتصادي للعام 2015/2014 الذي يقيس معدل التغير في ناتج الصناعات التحويلية [بدون تكرير البترول] وكان 5%!

إن إعادة ترتيب أولويات التنمية في مصر بعد هذه التغييرات الدرامية في الاقتصاد والمجتمع ينبغي أن تركز على الأمور الأساسية التالية؛ خفض عجز الموازنة العامة، زيادة الاستثمارات العامة والخاصة لتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة والمعطلة في

الصناعة وإحياء صناعات الغزل والنسج والملابس الجاهزة وغيرها من المنتجات النسجية. والعمل على إحداث تنمية زراعية والتوسع في أعمال الاستصلاح وتطوير أساليب الري واستخدام تقنيات موَّفرة للمياه، ودعم انتاج القمح والذرة وغيرها من الحاصلات الغذائية لضمات الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد إلى أقصى درجة، والحد من الاستيراد الترفي الاستفزازي، وتطوير قدرات المستوردين ليتحولوا إلى منتجين لسلع بديلة عن السلع المستوردة.

إن المطلوب تصميم وتنفيذ خطة عمل عاجلة [سنة] تركز على الأولويات الملحة وتأتي في المقدمة معالجة مشكلات الفقر، البطالة، المرض، العشوائيات في كل صورها ومظاهرها، وتردي مستويات التعليم والصحة والخدمات العامة، وضرورة النهوض اقتصاديا واجتماعيا بالمناطق المهمشة والمحرومة من الخدمات والأنشطة الاقتصادية في الصعيد والمناطق النائية والقرى والشرائح المجتمعية الأكثر فقرا.

إن مصر تعاني نقصاً في موارد الطاقة حيث بدءاً من عام 2011/2010 لم تعد حصة مصر وحصة الشريك الأجنبي من إنتاج الزيت والمتكثفات والغاز الطبيعي تفي بتغطية كامل احتياجات مصر، وتعمل الدولة لاستكمال احتياجات البلاد من السوق العالمية لتغطية هذه الاحتياجات، وأخذاً في الاعتبار مشكلات عدم انتظام الإمدادات من السعودية وعدم إمكان الاستمرار على الدول النفطية في الخليج . حتى لو تحسنت العلاقات مع السعودية. وعلما بأن محاولات ترشيد معدلات الاستهلاك لا تنتج آثارها سريعا في الأجل القصير، إذن يجب توفير مصادر للطاقة الجديدة والمتجددة.

2016

74.التعديل الوزاري . . . مشكلة متكررة !

قضي الأمر بعد طول انتظار وترقب وتسريبات، إذ تم إعلان التعديل الوزاري قبل ساعات قليلة من موعد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية أمام الرئيس يوم الأربعاء 23 مارس 2016، وقد شمل التعديل تسعة وزراء تم استبدال آخرين بهم، ووزير جديد تم استحداث وزارة قطاع الأعمال العام ليشغلها بعد أن تم فصلها عن وزارة الاستثمار، وتلك هي الإيجابية الوحيدة لذلك التعديل الذي لم يشمل عدداً من الوزراء كان الناس يترقبون استبعادهم لسوء أداء الوزارات المسئولين عنها. كما شمل التعديل الوزاري تعيين ثلاثة نواب لوزير المالية ونائبة لوزير التخطيط!

إن الأمر بالنسبة للتعديل الوزاري الأخير لا يقتصر على مجرد تغيير وزراء بآخرين، ولكن الأهم هو أن تتغير مجموعة السياسات والتوجهات التي اتضح فشلها وكان رئيس مجلس الوزراء هو أول المعترفين بذلك الفشل بدليل أنه طال وزارات حيوية مثل المالية والري والموارد المائية، والسياحة والنقل إلى آخر قائمة الوزارات التي اسّتبعد وزراؤها. ومن المفيد أن يعترف المسئول الحكومي الأول بأن عدم تغيير وزراء في التعديل الوزاري الأخير لا يعني تميزهم ونجاحهم في تحقيق ما يصبو إليه الناس من تحسين خدمات التعليم والصحة وكفالة العدالة الاجتماعية وتأكيد المقومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التي نص عليها الدستور وألزم الدولة بتحقيقها، ودليلنا ما نقرأه عن رفض اتحادات المصريين في الخارج استمرار الوزيرة المسئولة عن شئونهم ويعلنون مقاطعتها لفشلها في مهمتها، وتردي خدمات التعليم والصحة وإصحاح البيئة وسوء حال مرافق مياه الشرب والصرف الصحي والمرور إلى آخر ما يصدم المواطنين في تسيير أمورهم البومية. ناهيك عن تفشي الفساد في الجهاز الإداري للدولة، وعدم فاعلية ما يحلو للحكومة تسميته " الإصلاح الإداري" وتطبيق اختراع تطلق عليه "الشباك الواحد" في محاولة لإقناع رئيس الدولة بأنها تنفذ استراتيجية لمكافحة الفساد وتطوير أوضاع الوظيفة العامة من خلال

قانون الخدمة المدنية الذي رفضه مجلس النواب في إنجازه الوحيد عبر ما يقرب من ثلاثة شهور من بدء فعالياته!!!

وقد غاب في الإعلان عن التعديل الوزاري الأخير. كما في كل التشكيلات والتعديلات الوزارية . الإفصاح عن معايير اختيار وزراء، حيث لا يكفي نشر السير الذاتية التي أعدها المختارون أنفسهم، للدلالة على كفاءة وقدرة المسئولين الجدد أكثر من المستبعدين!

كما لم يفصح رئيس مجلس الوزراء عن أسباب استبعاد وزراء آخرين، خاصة وأن التعديل لم يشمل وزراء كان الناس يتمنون تغييرهم ووزراء كان استبعادهم مفاجأة غير مبررة للمتابعين للشأن العام! ومن نتائج غياب معايير الاختيار أن تكثر الأقاويل حول الوزراء الجدد ومن ذلك ما تردد عن وزير المالية ووزير القوى العاملة الجديدين!!!!

والأهم والأخطر ما سوف يضيفه الوزراء الجدد إلى مشروع بيان الحكومة الذي يحدد برنامجها وخطة عملها لثلاث سنوات قادمة! ولو أن مع ظهور هذا المقال قد يكون رئيس مجلس الوزراء قد ألقى بيانه أمام مجلس النواب، فثمة اقتراح نقدمه لعله يلقى قبولاً من الحكومة والبرلمان، مفاده أن يلقي كل من الوزراء الجدد بياناً أمام البرلمان يوضح فيه خطة عمله والنتائج التي يتوقعها والتزاماته نحو المواطنين، فإن لم يُقبل اقتراحنا، فليس أقل من عرض برامج وخطط عمل الوزراء جميعاً. والجدد في المقدمة. في مؤتمرات إعلامية وندوات يحضرها المتخصصون في مجال عمل كل وزير، وتصبح بذلك أداة متطورة لإدارة مناقشات وحوارات مجتمعية إيجابية يستفيد منها الوزراء في معرفة ردود أفعال المجتمع على ما يطرحونه من رؤى ومخططات. وفي هذا السياق نتوقع أن يوضح وزير قطاع الأعمال العام خطته لإحياء ذلك القطاع المهم و" تنشيطه" كما صرح لوسائل الإعلام. نريد أن نتعرف على السياسات والإجراءات التي سيتبعها لتحقيق التشغيل الأقصى لمصانع الغزل والنسيج وإعادة

المجد القديم لتلك الصناعة التي أُهملت وتكاد أن تكون دُمرت! نريد أن نتعرف على خطة الوزير في إعادة هيكلة الشركات القابضة وفلسفة إعادة الهيكلة. نريده توضيح ماذا هو فاعل بالنسبة لمشروع إعادة هيكلة شركات الغزل والنسيج الذي يتولاه مكتب استشاري أمريكي بينما خبراء مصريين معتبرين كانوا قد أعدوا استراتيجية شاملة لتطوير ذلك القطاع تم غض الطرف عنها مع أنني كنت قد قدمتها شخصياً للمهندس إبراهيم محلب أثناء رئاسته لمجلس الوزراء والتقى الخبراء المصريين الذين أعدوها وشكّل لجنة ضمت وزراء الاستثمار، والتجارة والصناعة، والزراعة ولم يتم أي إجراء وقامت الشركة القابضة بتنفيذ تعاقدها مع المكتب الأمريكي!!!

ونظراً لأهمية تلك الوزارة المستحدثة، فإنني أتمنى أن يشمل بيان الوزير خطته الكاملة لتصحيح الأوضاع في جميع شركات قطاع الأعمال العام في الصناعات الدوائية، الصناعات الكيماوية، الصناعات الهندسية، صناعات النقل البحري. وأخص بالذكر موضوع شركة النصر للسيارات التي كان وزير الدولة للإنتاج الحربي الأسبق قد وعد بتطويرها وإعادتها إلى الإنتاج ولم نعد نسمع عنها شيئا.

إن خطة عمل وزير قطاع الأعمال العام لا يجب أن تقتصر على تغيير رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة في الشركات القابضة أو التابعة، ولكن المطلوب أن تكون خطة شاملة لإحداث نقلة نوعية في ذلك القطاع وفق استراتيجية علمية تهتدي بالجديد في علوم الإدارة الاستراتيجية والتمويل والتسويق وإدارة الموارد البشرية، فضلاً عن تقنيات الاتصالات والمعلومات.

وثمة وزير جديد للري والموارد المائية يتوق المصريون إلى معرفة خطته في التعامل مع معضلة سد النهضة الأثيوبي، وماذا عن تقييمه لأداء سلفه خاصة منهج التفاوض الذي لم يحقق أي تقدم، وموقفه من التعاقد مع المكاتب الاستشارية لإجراء دراسات قد تطول إلى ما بعد 2017 وهو الموعد الذي حددته أثيوبيا لاكتمال بناء السد! في حديث منشور للوزير الجديد ذكر معلومات قاسية. وإن لم تكن مفاجئة. عن العجز

المائي في مصر الذي يبلغ الآن 20 مليار متر مكعب وقدر التكلفة المطلوبة الهائلة لتنمية مصادر مائية لسده، والسؤال الذي يتحتم على الوزير الإجابة عنه، هو كيفية مواجهة العجز المائي والتعامل مع المهددات الأثيوبية ومخاطر تأثيرات سد النهضة على الحقوق المائية لمصر، كل ذلك بأسلوب علمي وعملي مختلف عن الأسلوب الذي سار عليه الوزير السابق ولم يؤد إلى نتيجة، وأن يستمع إلى آراء الخبراء ، وإن كانوا معارضين لتوجهات الدولة، وألا ينفرد بالقرار في هذا الموضوع المصيري!!

ونصيحة إلى الوزراء الجدد والقدامى، أن يتحفظوا في تصريحاتهم الإعلامية، وأن يتذكروا جميعا أن ذاكرة الشعب قادرة على تذكر كل ما يصرحون به، وسيكون حسابهم وتقييمهم عسيرا لو جاءت النتائج مختلفة عما وعدوا به وهم في غمرة نشوتهم بالمنصب الوزاري!!!

وإلى الأسبوع القادم بإذن الله،

2016

75. استعادة قيم المواطنة ضرورة وطنية!

ظل المصريون منذ فجر الخميس حتى صباح الجمعة الماضيين يتابعون كل قنوات ومواقع الأخبار والمعلومات، يحدوهم الأمل فى أن تتحقق معجزة العثور على طائرة مصر للطيران وإنقاذ الركاب وأفراد الطاقم سالمين، وفى ظنى أن أحداً لم يكن يفكر فى تصنيف المفقودين بحسب ديانتهم، وأحسب أن الجميع فى مصر والعالم، أياً كانت دياناتهم، كانوا فى صلوات خاشعة فى مساجدهم وكنائسهم ومعابدهم يتضرعون إلى الله العلى القدير أن يشمل المفقودين برحمته!

وما أطل صباح الجمعة حتى اتضحت الكارثة وتأكد سقوط الطائرة فى البحر الأبيض المتوسط قبالة الإسكندرية! وكانت الصدمة القاسية، والحقيقة المرة، أن بعضاً من خطباء المساجد فى مصر وأغلب الظن أنهم سلفيون، فرقوا بين الضحايا بحسب الديانة، فصاروا فى دعائهم قبل صلاة الجمعة يختصون الضحايا «المسلمين» بالدعاء دون غيرهم من أصحاب الديانات السماوية الأخرى حتى من المصريين!

وأعجب لهؤلاء، ألم يقرأوا قول الحق سبحانه فى سورة البقرة «آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»، وألم يتدبروا قوله جل وعلا فى سورة المائدة «لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (82) وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ.«(83)

ألا يعلم هؤلاء الخطباء ما يقوم به أخوة من أقباط مصر من جهود رائعة فى خدمة الوطن أمثال د. مجدى يعقوب وم. هانى عازر وغيرهما كثر، لا يفرقون بين مسلم ومسيحى، فكلهم مصريون! ألم يسمعوا كلمة مكرم عبيد القطب الوفدى الشهير

وهو قبطى «نحن مسلمون وطناً ونصارى ديناً»، وهو من كان يستعين بآيات القرآن، ويقول «أنا مسيحى العقيدة مسلم الهوى مصرى الهوية وهويتى قبل كل شىء.«
ألا يتذكر هؤلاء الخطباء أن البابا الراحل شنودة كان من الذين تنطبق عليهم الآية الكريمة «بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَاناً وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ»، وهو الذى رفض ذهاب المسيحيين لبيت المقدس لأنه محتل، وقال «لن ندخل القدس إلا مع إخواننا المسلمين» وهو صاحب العبارة الخالدة «مصر وطن لا نعيش فيه بل يعيش فينا!«
وألا يذكر هؤلاء الخطباء فى مساجد الدولة التى تشرف عليها وزارة الأوقاف للبابا تواضروس موقفه الوطنى الرائع بعدما قام به إخوان السوء الإرهابيون من حرق وتدمير عشرات الكنائس والمتاحف القبطية، حيث دعا الإخوة الأقباط للوقوف صفاً واحداً مع بقية إخوانهم المسلمين فى رفضهم للإرهاب، وأن الأقباط بقيادته كتموا أحزانهم على إعدام «مسلمى داعش» لواحد وعشرين من إخوانهم فى ليبيا، مشاركين المصريين جميعاً بعد ساعات فرحتهم بالضربة الجوية التى نفذها نسور الجو المصريون عقاباً على جريمة «الدواعش» الذين يتبرأ الإسلام منهم!
كان المصريون فى تماسكهم ووحدتهم، مسلمين ومسيحيين، مثالاً للترابط الوطنى والإيثار والتضحية من أجل تحرير الوطن من الاحتلال الأجنبى أياً كانت جنسيته، عثمانياً أو فرنسياً، أو بريطانياً، جاهدوا جميعاً ووقفوا صفاً واحداً مدافعين عن وطنهم، مدفوعين بإيمانهم أنهم على الحق، وأنهم بعون الله منتصرون!
كان معدن المصريين يتجلى فى أوضح صوره حين كان الوطن يتعرض للمحن والهزائم، فكان المصريون على قلب رجل واحد فى الذود عن وطنهم مستعيدين تاريخهم الطويل فى الدفاع عن حضارتهم ومستقبلهم، مستمسكين بدينهم مسلمين ومسيحيين وحتى اليهود منهم رافعين رايات الجهاد حتى يكتب لهم النصر أو الشهادة!

كان المصريون مستمسكين بقيم المواطنة خلال ثورة 1919، ونجحوا فى تحويل الثورة إلى تيار متدفق من الوطنية والفداء، والتفوا حول زعيم ثورتهم، سعد زغلول زعيم الوفد، واستمروا متماسكين متحدين حتى تم جلاء المستعمر البريطانى فى 1956 بعد قيام ثورة 1952 بقيادة جمال عبد الناصر.

كانت قيم المواطنة قد تمكنت من عقول المصريين مسلمين ومسيحيين واستقرت فى وجدانهم وأثرت فى سلوكهم الباطن والظاهر، وكانت لهم بمثابة «عقيدة وطنية» تحكم تصرفاتهم الفردية والجماعية، وتتم وفقاً لها اختياراتهم، واشترك فى الإيمان بتلك العقيدة الوطنية المصريون جميعاً حكاماً ومواطنين وطنيين شرفاء، وكانت مظاهر التمسك بها لدى مجموعة الحكام والزعماء السياسيين من الشرفاء أنهم أخلصوا للوطن وجاهدوا فى سبيل تحقيق أهدافه وسُجنوا وتم نفى أعداد منهم، بل واغتيل بعضهم، ولكنهم أبداً لم يفرطوا فى عقيدتهم الوطنية ولم ينقلبوا على شعبهم مؤثرين السلامة أو متطلعين إلى المزايا التى حصل عليها من فرطوا فى عقيدة وثوابت الوطن لقاء مناصب زائلة أو ثروات أو نفوذ وسلطان لدى الحكام، وكلها زالت بفضل صمود الشعب وتمسكه بحقه فى الحياة والحرية والديمقراطية!

تشمل قيم المواطنة مفاهيم وتعبيرات تعبر عن قيمة الوطن بالنسبة للمصرى المسلم والمسيحى على السواء، الذى اعتاد أن يتغنى بحب مصر كما كان محمد عبد الوهاب يتغنى بشعر أحمد شوقى «حب الوطن فرض علىَّ، أفديه بروحى وعينىَّ»، وكان سيد درويش يشعل حماس المصريين بنشيد «قوم يا مصرى مصر دايماً بتناديك. خد بنصرى، نصرى دين واجب عليك»، كانت قيم الوطنية والفخر بالانتماء لمصر هى الغالبة فى الثقافة المصرية، وحتى فى الفولكلور الشعبى كانت عبارة «باموت فى مصر» شائعة على ألسنة المصريين مسلمين وأقباطاً للتعبير عن شدة انتمائهم لوطنهم وتفضيلهم الموت فى سبيله!

إننا الآن نفتقد القيم الوطنية ومنها قيم المواطنة؛ ونفتقد قيمة أن الجميع فى مصر لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات بغض النظر عن الديانة، بينما يؤكد الدستور المجمد دون تفعيل فى مادته الرابعة «السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين فى الدستور»، ويضيف فى المادة الثالثة والخمسين «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعى، أو الانتماء السياسى أو الجغرافى، أو لأى سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض» هذا هو الدستور الذى ينكره أصحاب الهوى والمروجون للفتن بين المصريين.

إن أهم ما يجب أن ينشغل به أهل العلم والدين ورجال السياسة والناشطون العمل على إعلاء قيمة التواد والتراحم بين المصريين والعودة بالخطاب الدينى إلى أصوله التى عاشها المصريون ومارسوها سنين طويلة، وتذكير المصريين بقيم المواطنة!

إن أهم ما يجب أن ينشغل به أهل العلم والدين ورجال السياسة والناشطون العمل على إعلاء قيمة التواد والتراحم بين المصريين والعودة بالخطاب الدينى إلى أصوله التى عاشها المصريون ومارسوها سنين طويلة وتذكير المصريين بقيم المواطنة.

2016

76. إسناد تقديم الخدمات العامة إلى كيانات غير حكومية . . . هو الحل ! ! ! [1-2]

كان رفض مجلس النواب لقانون الخدمة المدنية خاتمة غير سعيدة لمحاولات الحكومة تسويق فكرة أن ذلك القانون هدفه الأساس هو تحقيق "إصلاح الجهاز الإداري للدولة"، ولن أمل من نفي ذلك الادعاء والتأكيد على انعدام أي فرصة للقانون لتحقيق أي إصلاح إداري حيث قصد به في الأساس تحجيم رواتب وحوافز العاملين بذلك الجهاز، مع بقاء كل شيء آخر على ما هو عليه!

إن إصلاح الجهاز الإداري للدولة يقتضي أسلوباً ثورياً غير تقليدي يمنع سيطرة ذلك الجهاز واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي يحتاجها المواطنون ويجفف منابع الفساد الإداري في البلاد، وذلك عن طريق إتاحة الفرص لكيانات غير حكومية ليس لها السلطة الواسعة التي يتمتع بها الموظف العمومي . في المنح أو المنع . يمكنه باستغلالها التحكم في طرق وأساليب وتوقيت تقديم الخدمات العامة للمواطنين مع غياب معايير واضحة وعادلة لمحاسبته في حالات الانحراف بالسلطة والخروج عن الإجراءات السليمة لتقديم تلك الخدمات بما يفتح أبواب الفساد والإفساد على مصاريعها ويخل إخلالاً جسيما بقواعد العدالة في فرص الحصول على الخدمات العامة التي ينص الدستور على التزام الدولة بتوفيرها للمواطنين.

إن الحاجة ماسة إلى إعادة تأسيس جهاز الدولة الإداري وتثوير مؤسساته ونظم الإدارة فيه وفق مبدأ رئيس هو إبعاد ذلك الجهاز عن أعمال التنفيذ وتقديم الخدمات للمواطنين، وقصر دوره على مهام التخطيط ورسم السياسات العامة في مجالات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتأدية الأعمال السيادية التي لا تجوز لغير الحكومة، لذا نرى التوسع في نظام "التعهيد" Outsourcing في تقديم الخدمات العامة إلى كيانات غير حكومية . شركات قطاع خاص أو عام ومؤسسات ومنظمات أهلية تعمل وفق منطق إداري وتسويقي متطور لا تملك الجهات الحكومية القدرة ولا الكفاءة للقيام به، على أن تكتفي الأجهزة الحكومية . كل في اختصاصها . بتصميم

معايير وشروط الجودة لتقديم الخدمات بواسطة الشركات والجهات المتعاقد معها والإشراف على مستوى كفاءة وجودة الخدمات بما يحقق رضاء المواطنين، وتقييم أداء المتعاقدين وفق شروط التعاقد، وبالتالي يتم الفصل الكامل بين الموظف العام "مقدم الخدمة" وبين المواطن " طالب الخدمة" أو المستثمر أو المورد "طالب المنفعة"

وذلك الحل غير التقليدي . الذي طبقته أغلب الدول في العالم الحديث بنجاح وتخلصت من خلاله من عيوب البيروقراطية الحكومية . يحفز مقدمي الخدمات للتنافس في الحصول على عقود إسناد الخدمات الحكومية بتقديم عروضهم لمجالات الخدمات المطروحة مع الالتزام بشروط الدولة لتقديم الخدمات لطالبي الخدمة ومواصفات الجودة ومعايير التعامل مع الجماهير وفق الأصول التسويقية والإدارية المتقدمة، كذلك النافس على تطوير الخدمات وأساليبها وتقنياتها

ويعتبر إسناد مهام تقديم الخدمات العامة للمواطنين من أنجع الحلول لتطوير وتحديث الخدمات وضمان العدالة في الحصول عليها في مجالات إنشاء وإعادة تأهيل وتشغيل وإدارة مؤسسات الخدمات التعليمية والصحية وخدمات النقل العام بوسائطه المختلفة وخدمات الإسكان وتطوير وتنمية المناطق العشوائية، وإدارة المرافق العامة وصيانة الطرق والكباري وإدارة محطات دفع الرسوم، وخدمات الإقراض الزراعي وتمويل ومساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وغيرها من مئات الخدمات التي يعاني المواطنون في الحصول عليها من أجهزة الدولة ووحدات الإدارة المحلية، كما يعاني المستثمرون المتعاملون مع الوزارات والأجهزة الحكومية من البيروقراطية والفساد وما ينجم من خلافات وقضايا تصل للتحكيم الدولي وما تتعرض له مصر من أحكام بتعويضات باهظة!

وقد سبق للدولة المصرية تجربة النظام المقترح في إدارة الفنادق المملوكة للقطاع العام إذ تعهد الدولة. من خلال الشركة القابضة المالكة لتلك الفنادق ، كما أن أقرت منذ سنوات مفهوم المشاركة مع القطاع الخاص وفقاً للقانون رقم 67 لسنة 2010 ، ومع الأخذ في الاعتبار أن التوسع في إسناد الخدمات الحكومية إلى كيانات غير حكومية من القطاعين العام والأعمال العام والقطاع الخاص ومختلف المؤسسات الأهلية يقتضي إعادة النظر في القانون رقم 67 المشار إليه وإنشاء هيئة جديدة وفق قانون خاص لتنظيم تلك العملية الشاملة، حيث أن النظام المقترح سيكون الأساس في تقديم الخدمات العامة بدلا من الأجهزة الحكومية.

ويقتضي الأمر، تكليف شركة عالمية لها خبرة وتجارب ناجحة في دول سبقتنا في مجال تقديم الخدمات العامة بواسطة كيانات غير حكومية، يكون من ضمن مهام تلك الشركة تحديد مواصفات مقدمي الخدمات من الكيانات غير الحكومية المصرية وغير المصرية، والشروط العامة في عقود إسناد تقديم الخدمات العامة إليها، ودور الوزارات والأجهزة الحكومية التي كانت مسئولة عن تقديم الخدمات العامة بعد تطبيق نظام الإسناد الجديد، وأساليب تسعير الخدمات المسند تقديمها للكيانات الجديدة ، وضمانات الحفاظ على حقوق المواطنين وحمايتهم من شبهة الاستغلال، ودراسة أوضاع العاملين في مجالات تقديم الخدمات في وزارات وأجهزة الدولة بعد تطبيق نظام الإسناد وطرق وشروط استخدام الكفاءات منهم وتعويض الآخرين عن فقدان وظائفهم بأساليب مثل المعاش المبكر وتنظيم دورات للتدريب التحويلي ومساعدتهم في تأسيس مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر كالتزام على الدولة.

كذلك يكون واجباً دراسة أوضاع موازنات الخدمات الحكومية بعد تطبيق نظام الإسناد الجديد وكيفية استخدمها لشراء الخدمات وتوفيرها لغير القادرين من المواطنين وفق شروط وضوابط تنفذها الكيانات الجديدة لتقديم الخدمات العامة، وكذلك تحديد التهديدات المحتملة لتطبيق النظام الجديد وأساليب التعامل معها.

ومن الأمور الواجب أخذها في الاعتبار ضمان وجود الإرادة السياسية لإنجاح هذا المقترح وتبني الرئيس عبد الفتاح السيسي له وحفز الحكومة لتبني هذه الخطة وطرحها ضمن برنامجها الذي ستقدمه إلى مجلس النواب، ثم طرح الأمر كله للحوار المجتمعي الجاد والشفاف مع كافة شرائح المجتمع المصري الذي ستتأثر بها، وخاصة؛ الروابط والنقابات والاتحادات الممثلة لموظفي الدولة وخاصة في الوزارات والأجهزة التي سيتوقف دورها في تقديم الخدمات العامة وفق الخطة المقترحة، والنقابات العمالية والمهنية والنقابات المستقلة الأحزاب والقوى السياسية وممثليهم في مجلس النواب، مختلف الوسائل الإعلامية بخاصة القنوات الفضائية والبرامج الحوارية.

وإلى الأسبوع القادم لنزيد الأمر تفصيلاً.

2016

77.إسناد تقديم الخدمات العامة إلى كيانات غير حكومية . . . هو الحل ! ! ! [2-2]

أكدنا في المقال السابق أن إصلاح الجهاز الإداري للدولة يتطلب . إلى جانب إسناد تقديم الخدمات العامة إلى كيانات غير حكومية . تغيير الأساس الفكري المتجذر في ذلك الجهاز من خلال وضع استراتيجية شاملة لتنظيم وتحديد أدواره ومعالجة عيوبه ، وذلك بالتوافق مع استراتيجية شاملة تحدد أسس ومعايير تكوين البناء الوزاري وتحقق درجة كافية من الاستقرار الإيجابي في تكوين واختصاصات الوزارات، وتمنع عمليات الفك والدمج والإحداث والإلغاء المتعاقبة مع كل تشكيلة وزارية جديدة، وتضع قواعد لتوجيه عمل الحكومة بكل وزاراتها وهيئاتها ومجالسها.

ومقتضى هذا التطوير أن تعد برامج وخطط ومشروعات وحدات الجهاز الإداري للدولة في إطار استراتيجي وطني يرسي أسس الترابط أو التناسق بين ما تقوم به جميع وحدات ذلك الجهاز، وتفعيل آلية تحقق التناسق والتكامل بين برامج وأنشطة الوزارات المختلفة للتعبير عن موقف الحكومة ككل. وأن يتم توفيق خطة إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة مع التوجهات والمبادرات الإقليمية التي التزمت بها مصر ومنها " مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا [نيباد]"وما يرتبط بها من "الآلية الأفريقية لمقارنة النظراء" والصادرة عن اجتماع القمة الأفريقية المنعقد في مارس 2003، والتي يقع موضوع الحوكمة في محل اهتمام واضح فيهما متضمنا سبعة معايير ينبغي أن تلتفت إليها خطة الدولة في إعادة هيكلة جهازها الإداري وتضع من الآليات ما يحققها؛ وهي الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المحاسبية، المسئولية، العدالة، المسئولية الاجتماعية.

ومن الضروري أيضا أن تلتزم الدولة بتوفيق خطة إعادة هيكلة جهازها الإداري مع متطلبات آلية مقارنة النظراء التي تنص على ضرورة أن تسعى الدول الأفريقية إلى تكريس وتطبيق مفاهيم اللامركزية، التفويض، التصغير [تقليص حجم المنظمات الحكومية]، تيسير إتاحة المعلومات ونشرها، مواجهة الفساد، إتاحة

المشاركة على نطاق واسع في اتخاذ القرارات لأصحاب المصلحة أي المواطنون، وإعمال حكم القانـون.

ومما يساعد على إنجاح إسناد تقديم الخدمات العامة إلى كيانات غير حكومية، التخلصً من الأنشطة الثانوية التي تتم داخل أجهزة الدولة وتسهم في تضخم أعداد العاملين والتوسع غير المبرر في المساحات واقتناء المعدات وتستهلك بالتالي نسباً كبيرة من موازنة المصروفات الجارية، مثل أعمال الصيانة والنظافة والأمن والحراسات وأعمال الطباعة والنقل وإدارة المقاصف وخدمـات العاملين، ويتم ذلك بإسناد تلك الأنشطة إلى شركات القطاع الخاص المتخصصة.

ومن المتيقن أن أوضاع موظفي الجهاز الإداري للدولة في حاجة إلى تطوير شامل وثوري، يبدأ بمراجعة الهياكل الوظيفية لوحدات ذلك الجهاز والعمل على تخفيض أعداد العاملين في الوحدات التي تعاني من تضخم ودعم الوحدات التي تعاني من نقص العاملين، مع مراعاة أن تكون المهارات والخبرات متناسبة مع احتياجات كل وحدة. وكذلك تيسير خروج الأعداد الزائدة من العاملين بنظام المعاش المبكر مع تنشيط دور الصندوق الاجتماعي للتنميـة في تدبير مجالات للعمل المنتج لهم من خلال إيجاد فرص إقامة المشروعات الإنتاجيـة الصغيرة، وتوفير التمويل والمساندة الفنية والإدارية والتدريب. ومن الضروري كذلك مراجعة هيكل الرواتب بما يساعد في تخفيف الأعباء الاقتصادية المتزايدة عن العاملين بتنفيذ النص الدستوري بتطبيق الحدين الأدنى والأقصى للأجور، مع إعمال قاعدة ربط الأجر بالإنتاجية، ومؤدى ذلك الربط ضرورة تحديد مهام الموظف العام بشكل دقيق يوضح النتائج المستهدفة التي يحاسب على تحققها ثوابا أو عقاباً. ويتحقق ذلك الأمل في تطوير الوظيفة العامة والقائمين عليها بتطبيق نظام " إدارة الأداء" والتقنيات الإدارية الحديثة في تخطيط ومتابعة وتقييم أداء الموظف والمنظمة الحكومية، كذلك اعتماد

نظام متطور لقياس الكفاءة وتقييم الأداء يكون أساساً في الترقية واستحقاق الحوافز وغيرها من المزايا الوظيفية.

وتلك الآليات وغيرها كان منصوصا عليها في قانون الخدمة المدنية الذي رفضه مجلس النواب حيث لم يصدر ذلك القانون في إطار استراتيجية شاملة لإعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة تتضمن المحاور السابق الإشارة إليها لإعادة هيكلة جهاز الدولة بدءاً من تحديد قواعد التشكيل الوزاري وصولاً إلى قواعد إنشاء وحدات ذلك الجهاز وتوصيف مهامها وواجباتها، ومن ثم تكون أسس تطوير الموارد البشرية القائمة على تلك المهام منطقية وقابلة للتطبيق!

وتتكامل خطة إعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة مع إعداد وتنفيذ برنامج يقوم تعديل وتطوير التشريعات الأساسية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة كنقطة انطلاق أساسية لتحقيق التوافق مع الهيكلة الجديدة للجهاز الإداري للدولة ومتطلبات المجتمع الديمقراطي، وتأكيد اللامركزية الإدارية وتخفيف سيطرة الإدارة الحكومية على كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وإطلاق حرية المواطنين في الإبداع والمبادرة في كافة المجالات وتحمل مسئولية تحقيق الأهداف الوطنية. والأساس في هذا التطوير التشريعي أن تنص التشريعات المطوَّرة على المبادئ العامة والأسس الجوهرية لتكون ترجمة لاستراتيجيات الدولة مع ترك التفاصيل الإجرائية لتصدر بها لوائح ونظم خاصة بكل جهاز أو هيئة. وسيكون في مقدمة التشريعات المطلوب مراجعتها وإعادة صياغتها بما يتفق والمعايير المذكورة قوانين الموازنة العامة، وقانون الخطة العامة، وقانون المناقصات والمزايدات، قانون الهيئات العامــة، قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وقانون الإدارة المحلية. وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات، فضلاً عن القانون الأشهر في مصر حالياً وهو قانون العاملين المدنيين بالدولة المعروف بقانون الخدمة المدنية الجاري تعديله تمهيداً لإعادة تقديمه للعرض على مجلس النواب.

إن الأمل في تنفيذ فكرة إسناد تقديم الخدمات العامة إلى كيانات غير حكومية تتطلب كما سبق التأكيد إلى تقبل الفكرة من القيادة السياسية مثلة في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ، فضلاً عن تحفز مجلس النواب لإقرار النظام الجديد من دون التأثر بضغوط الموظفين . كما حدث في مسألة رفض قانون الخدمة المدنية . ، ولما كان تحقق هذه الشروط غير محتمل . على الأقل في وجود حكومة غير منتخبة والميل إلى تأجيل القرارات غير المقبولة شعبياً . رغم أن الرئيس السيسي بدء رئاسته بمجموعة من القرارات غير الشعبية مثل تخفيض الدعم المواد البترولية ورفع أسعار استهلاك الكهرباء ،. فيبقى البديل غير الكامل وهو تطوير النظم الإدارية في الجهاز الحكومي، بمحاولة الاقتراب من نظم الإدارة في المنظمات الخاصة وشركات القطاع الخاص بما يماثل الصيحة التي أحدثها البرنامج الذي طبقه كلنتون، ونائبه آل جور في الولايات المتحدة الأميركية متأثرين بالكتاب الشعير الذي صدر في عام 1992 بعنوان "إعادة اختراع الحكومة" . وكان محور البرنامج يقوم على تعميم أسلوب يمنع [أو يباعد] الاتصال المباشر بين المواطن طالب الخدمة وبين الموظف [أو الموظفين] المختص بأداء الخدمة، بحيث يتقدم المواطنون بطلباتهم إلى مكتب استقبال في كل جهة حكومية من دون الاتصال المباشر بالقائمين بإنجاز المعاملات أنفسهم. كذا يمكن تعميم فكرة مجمعات الخدمات الحكومية حيث يوجد في كل مجمع ممثلين لكافة الأجهزة الحكومية التي يكثر تردد المواطنون عليها بحيث يستطيعون إنهاء معاملاتهم في مكان واحد. [تنشأ هذه المجمعات في الأندية الرياضية، والجامعات، والتجمعات السكنية الرئيسية، والأسواق المركزية كسوق الجملة بالعبور، والمطارات والموانئ الرئيسية وغيرها من أماكن التجمعات البشرية] . وهذه فكرة "الشباك الواحد" التي طال الحديث عنها دون جدوى

كذلك يتضمن هذا الأسلوب اعتماد جهات معاونة من القطاعين الخاص والأهلي تتولى إنهاء كثير من الخدمات الحكومية للمواطنين وفقاً للنظم والضوابط التي

تحددها الجهات الحكومية المختصة مقابل رسوم بسيطة تحددها الدولة. كانت هذه الفكرة مطبقة في مصر فعلاً عن طريق إنشاء مكاتب بريد أهلية خاصة في الأرياف والمناطق الشعبية. ويمكن التوسع في تطبيق هذا الأسلوب بتعميمه على مكاتب التوثيق والشهر العقاري، ومكاتب فحص وإصدار رخص السيارات ورخص القيادة وفي بعض الدول العربية يعهد إلى توكيلات السيارات الخاصة بأداء تلك الخدمات نيابة عن إدارات المرور. ومن أساسيات التخفيف عن الجماهير أن تعتمد الجهات الحكومية الشهادات والتراخيص الصادرة للمواطنين واعتمادها لتقديم خدماتها دون مطالبة المواطن بإعادة التقدم بشهادات جديدة كل مرة يتعامل فيها مع جهة حكومية جديدة.

ويكون من المهم تطبيق مبدأ مشاركة المواطنين في إدارة الخدمات التي تقدمها لهم الأجهزة الحكومية المختلفة وذلك بتشكيل " مجالس رقابة شعبية " من بين المواطنين ذوي الخبرة والتأهيل والسمعة الطيبة ومن المتعاملين مع تلك الأجهزة والمتفهمين لإجراءاتها، لتكون وسيلة لتقييم أداء الجهاز في خدمة المواطنين، ونقل رغباتهم وعرض مشكلاتهم في التعامل مع الجهة الحكومية والتشاور مع الإدارة المختصة لتبسيط الإجراءات وتطوير النظم بما يحقق الكفاءة وتحسين مستوى الخدمات للمواطنين. ويكون "مجلس الرقابة الشعبية " ممثلاً لاحتياجات الجماهير ووجهات نظرها، ومساعداً للإدارة الحكومية المختصة في توعية الجماهير واقتراحات تنظيم وتطوير أساليب تقديم الخدمات، والمشاركة في بحث سبل حل ما قد يواجه الإدارة الحكومية من مشكلات.

وإلى مقال قادم لنتحدث عن فكرة الحكومة الإلكترونية التي بدأت منذ سنوات قبل 25 يناير، ثم لم تتطور إلى الحد الذي يسهم في تحقيق فكرة إسناد تقديم الخدمات العامة إلى كيانات غير حكومية.

2016

78. إلغاء التعليم المفتوح. . .وإشكاليات تطوير التعليم الجامعي!!

تضاربت الأنباء حول إلغاء نظام التعليم المفتوح في الجامعات المصرية، ولكن المؤكد هو الاتجاه إلى الإلغاء واستبدال به برامج مهنية لا تؤهل الحاصلين عليها على درجات علمية! ويمثل الصراع حول إلغاء التعليم المفتوح أو بقاءه دليلاً على افتقاد الرؤية حول تطوير منظومة التعليم الجامعي وغياب التوافق بين القيادات الجامعية حول توجهات التطوير المنشود وأبعاده، وانحصار تفكير تلك القيادات في مقترحات تقليدية لا تعد بانطلاق الجامعات المصرية للحاق بالمستويات التي بلغتها جامعات العالم المتقدم في عصر المعرفة والعولمة، وتكتفي بالحل السهل وهو الإلغاء دون الحل الأصعب وهو التطوير التحديث ومواكبة الجديد في تقنيات التعليم الجامعي، مما يجعل الأمل محدوداً في إمكانية وصول جامعات مصر إلى مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية تحاكي ما وصلت إليه جامعات في الهند وماليزيا وسنغافورة وبعض البلاد العربية مثل السعودية والإمارات، ناهيك عن جامعات أمريكا وأوروبا!! وتتمثل مشكلات التعليم الجامعي في تباعده عن استخدام تقنيات المعلومات في كافة المجالات، وتجمد التنظيمات الجامعية، والانحصار في تطبيق تقنيات تعليمية تقليدية تقوم على التلقين لا تنمي المشاركة الفاعلة من الدارسين، والبعد عن أسواق العمل ومجالات النشاط التي يفترض أن يعمل بها الخريجون، والتقييد الحكومي لنظم وآليات التعليم الجامعي حتى في الجامعات الخاصة. من ثم ضعفت قدرة الجامعات المصرية على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر على التكيف مع تطورات العلم وتقنيات التعليم الحديثة. من جانب آخر، فإن ثمة مشكلة هي انحصار الجامعات في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية[الخارجية] سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئات التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، أو مصادر

التمويل إلا بعض الجامعات الخاصة التي تحاول الاقتراب من جامعات متقدمة في دول أجنبية بهدف الاستفادة من خبراتها وتقنياتها.

وتعاني الجامعات المصرية من البطء الشديد في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير نظرا لقصورها الذاتي ولتعقد التنظيمات البيروقراطية واستطالة سلسلة المستويات ذات الصلاحية في اتخاذ القرارات التعليمية. وينتج عن ذلك الميل الواضح إلى التنميط في النظم والمناهج والأساليب بين المؤسسـات التعليمية من نفس المستوى بدعوى كفالة فرص العدالة بين طلابها، مما يفقد تلك المؤسسات فرص التميز والتنافس والتطوير المبدع باستخدام الطاقات الفكرية والعلمية المتاحة لأي منها.

وعلى الرغم من نمطية التنظيمات ووحدة القواعد الحاكمة لعمل الجامعات والمتمثلة في قوانين تنظم شؤونها وتسري عليها كافة، إلا أن حالات التعاون والتكامل والترابط بينها غير واضحة، بل يسود تلك المؤسسات حالة من الانعزالية والتباعد بحيث أصبحت مجموعة من الجزر المنعزلة لا يتحقق بينها أي استثمار لموارد مشتركة، أو مشاريع بحثية أو تطويرية، ومن ثم يندر وجود حالات إبداع أو ابتكار مشترك فيما بينها. كذلك فإن غياب النظم والآليات الفعالة لتقييم أداء الجامعات يؤدي إلى عدم قياس تأثيـر عوامل السوق وأحكام مستخدمي خريجي تلك الجامعات على مستويات كفاءتهم. من زاوية أخرى فإن تدني جهود الجامعات في مجالات البحث العلمي والتطوير التقني يؤدي إلى انحصار مواردها المالية واقتصارها على ما تتيحه لها الدولة بغض النظر عن قيمة أو جدوى مخرجاتها من الخريجين أو البحوث العلمية والإضافات المعرفية!

وبالأساس تعاني الجامعات المصرية من التجمد في تنظيماتها، وتضخم أعداد الطلاب والتوسع في إنشاء الكليات دون إعداد أو استعداد، واستمرار نظام القبول المركزي المعتمد على معيار درجات النجاح في شهادة الثانوية العامة فقط دون اعتبار قدرات

ورغبات الطلاب، وتقادم التقنيات التعليمية وضعف الموارد المساندة من مكتبات ومختبرات ومصادر للمعلومات وعدم اندماجها في صلب العملية التعليمية. كل ذلك فضلاً عن تضخم الهياكل الوظيفية لأعضاء هيئات التدريس، والانحصار في إعدادهم داخل ذات الجامعات التي حصلوا منها على الدرجة الجامعية الأولى مما يضعف المستوى العام لقدراتهم ويحجبهم عن الاتصال بمدارس علمية وفكرية مختلفة ويحد من فرص التطوير والتجديد في قدراتهم ومصادرهم المعرفية، وعدم تفرغ النسبة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس للعمل الجامعي، وانصراف أغلبهم عن العمل البحثي إلا لأغراض الترقية، وتقليدية أعمال اختبار وتقييم الطلاب وإثقالهم بالأعداد المتزايدة منهم.

نعود إلى قضية إلغاء التعليم المفتوح وكيف تعبَّر عن مشكلات التعليم الجامعي، فقد بدأ نظام التعليم المفتوح بجامعة القاهرة عام 1990 بعد شهور قليلة من كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، ثم توالت موافقات المجلس الأعلى للجامعات بإنشاء برامج للتعليم المفتوح في جامعات متعددة. وعلى خلاف جامعة الإسكندرية التي حصرت " وحدة التعليم المفتوح" في نطاق كلية التجارة بها وجعلتها تابعة لها، فإن جامعة القاهرة اتجهت إلى إنشاء وحدة ذات طابع خاص يشرف عليها نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب باسم " مركز التعليم المفتوح" لتقدم برامج متنوعة في مجالات تخصص مختلفة كانت البداية فيها برامج " المعاملات المالية والتجارية"،" استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية"، ثم تلاهما برامج في الآثار، الدراسات القانونية، الترجمة والإعلام.

وقد استمرت هيكلية نظام التعليم المفتوح وأساليبه ومعطياته الأساسية دون تغيير أو تطوير يذكر حتى الآن وذلك رغم التطورات الهائلة فيه وتعاظم الاهتمام به في العالم كله وانتشار برامجه وتطور تقنياته بحيث أصبح التطور الأحدث لنظم التعليم على كافة المستويات التعليمية باعتباره وسيلة متطورة لتوفير فرص

التعليم لكل من يرغب ولم يتمكن -أو لا يتمكن -من الانتظام في مؤسسات التعليم النظامية. كذلك لم يصل التطور التقني في مجال الحاسبات الآلية وتقنيات المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة إلى برامج التعليم المفتوح في مختلف جامعات مصر ولم ينجح في التخلص من سمات نظم التعليم التقليدية، بينما ظهرت بدايات منافسة مؤسسات تعليمية عربية وأجنبية في السوق التعليمي المصري والعربي من خلال إنشاء الجامعة العربية المفتوحة، وكذلك توفر فرص الدراسة من بعد للدارسين المصريين من خلال مئات الجامعات الأوروبية والأمريكية والأسترالية وغيرها التي تطرح برامجها من بعد عبر شبكة الإنترنت.

إن علاج ما قد يكون هناك من عيوب في التطبيق الحالي للتعليم المفتوح لا يكون بإلغائه، ولكن بالاجتهاد في تطويره وتحديثه ضمن تطوير شامل لمنظومة التعليم الجامعي وتفعيل جاد للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وتأكيد استقلالها واعتمادها على خبراء متخصصين مستقلين عن هيئات التدريس بالجامعات.

من جانب آخر، ألا يمكن أن يشمل تطوير التعليم الجامعي قرار جريء بإلغاء وزارة التعليم العالي والمجالس العليا للجامعات الحكومية والخاصة والأهلية اكتفاء بهيئة ضمان الجودة والاعتماد، وألا ينتهي أمر التطوير بإصدار قانون جديد للجامعات والتعليم الجامعي!!!!!!!

2016

79. بداية غير مبشرة لبرلمان مهم!

كانت الديمقراطية وتحقيق التحول الديموقراطي من أحلام المصريين طوال سنوات حكم النظم الشمولية التي استخدمت ألفاظا براقة تعد الشعب بمزايا الديموقراطية دون أن يجد لها ممارسة حقيقية على أرض الواقع!

وبعد نجاح المصريين في إسقاط حكم الجماعة الإرهابية في 30 يونيو صدرت عن المرشح الرئاسي [في ذلك الوقت] المشير عبد الفتاح السيسي رؤية لمستقبل مصر عرضها في لقاء مع بعض الإعلاميين وكانت موجودة على الموقع الإلكتروني للحملة الانتخابية لسيادته. وتم رفعها بعد ذلك. ، وكان مما جاء في تلك الرؤية ؛ أن المصريين من حقهم الاطمئنان تماما إلى سيادة مبدأ المساواة والمواطنة، وضمان حياد مؤسسات الدولة كلها، وحرصها على الفصل بين الدولة والنظام السياسي الحاكم رئيساً وحكومة وأحزاباً، وأن دوافع ثورتي 1919 و 1952وما لحقهما من ثورتين شعبيتين في 25 يناير و30 يونيو يؤكدان على أن الإيمان بالقيم المدنية والديمقراطية التي بشرت بها هذه الثورات لا يعني إنكار ما وقعت فيه من أخطاء في الممارسة والعمل على تصويبها، وأوضح المشير السيسي في رؤيته لمستقبل مصر أن العمل على استكمال عملية التحول الديمقراطي لضمان الاستقرار السياسي وتداول السلطة والعدل الاجتماعي لن يتحقق بدون معارضه قوية وأحزاب سياسية قادرة ومستقلة ومؤثره في اتخاذ القرار والمشاركة بجديه في رسم سياسات الحاضر والمستقبل الخارجية فحسب، بل ببناء مشروع وطني ديمقراطي يعمل على تسريع إيقاع تحديث الدولة ومؤسساتها حتى تستطيع مواجهة التحديات من الداخل والخارج. واستمرت رؤية المسير السيسي في تأكيد ضرورة "العمل لتكون الجمهورية الديمقراطية دولة قانون ومؤسسات بمشاركة كل الاتجاهات في العملية السياسية وبتداول للسلطة يتم فى إطار دستوري وقانوني يكون مكفولاً للجميع. والمعارضة السلمية وحق الاختلاف والتظاهر السلمي أمر مصون بحكم الدستور والقانون لا

يستثنى من ذلك الا الممارسين والمحرضين على العنف ومن ينتهكون السلمية معتبرين أنفسهم فوق الدولة والدستور والقانون".

ثم وافق المصريون على دستور نصت ديباجته على أن "ثورة 25 يناير ـ 30 يونيو، فريدة بين الثورات الكبرى فى تاريخ الإنسانية، بكثافة المشاركة الشعبية التي قدرت بعشرات الملايين، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق، وبتجاوز الجماهير للطبقات والإيديولوجيات نحو أفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها، وهي أيضاً فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معاً. هذه الثورة إشارة وبشارة، إشارة إلى ماض مازال حاضراً، وبشارة بمستقبل تتطلع إليه الإنسانية كلها".

وإلى هنا نصل إلى السبب المباشر في اختيار ذلك العنوان الصادم لمقال اليوم، ذلك لأن بداية مجلس النواب جاءت صادمة للمصريين ومتناقضة مع ما جاء به الدستور وما حلمت به رؤية المرشح الرئاسي السيسي الذي انتخبه المصريون بأغلبية ساحقة.

كانت بداية المجلس بتشكيل ما أسمى ائتلاف دعم الدولة المصرية الذي تحول إلى ائتلاف دعم مصر ليضم النواب المستقلين وبعض النواب المنتمين إلى أحزاب، فضلاً عن النواب المائة والعشرون الذين ضمتهم قائمة في حب مصر. وتتركز الصدمات الآتية من ناحية قائمة ثم ائتلاف دعم مصر هو ما تردد وبقوة عن تشكيلهما برعاية أجهزة أمنية مهمة ومشاركة مسئولين في جهات سيادية في اختيار أعضاء القائمة والائتلاف خلافاً لما ينص عليه الدستور والقانون من عدم تدخل السلطة التنفيذية في أعمال الانتخابات التشريعية. هذا فضلاً عن صمت الأجهزة التي ترددت أسمائها في شهادة منشورة د. حازم عبد العظيم وكان أحد أعضاء القائمة ثم استقال، وأيضاً عزوف رموز القائمة والائتلاف عن الرد أو التعليق على اتهاماته!

من ناحية أخرى، أثارت إجراءات حشد النواب للانضمام إلى ائتلاف دعم مصر لحصد أغلبية الثلثين في مجلس النواب لضمان تمرير ما تراه تلك الأغلبية من تشريعات أو أمور تدخل ضمن صلاحيات المجلس وتتطلب تلك النسبة من أصوات أعضاءه، كما شهدت عملية ترشيح رئيس المجلس والوكيلين من ضغوط على أعضاء الائتلاف التي عبر عنها النائب مصطفى بكري غاضباً ومعلناً انسحابه من الائتلاف، ثم عاد إلى إعلان استمراره وعدم الترشح لمنصب وكيل المجلس انصياعاً لقرار الائتلاف!

وثمة عوار دستوري أصاب مجلس النواب برفض عدد من النواب الاعتراف ثورة 25 يناير، بما يجعل أداءهم للقسم باطلاً! ذلك بأن النائب ملزماً بأن يؤدي القسم باحترام الدستور لكي يحق له مباشرة عمله، ويتضمن القسم أن النائب يحترم الدستور والقانون، في حين أن النائب يصرح علنا حين أداءه للقسم بأنه " لا يعترف بثورة 25 يناير!!!!

إن العداء الذي يكنه أعضاء في مجلس النواب المنتخب والذين يضم أغلبهم . ائتلاف دعم مصر. يهدد بانقسام المجلس إلى معسكرين أحدهما مناهض لثورة 25 يناير ولا يعترف إلا بثورة 30 يونيو، والآخر على نقيضه لا يرى ثورة إلا ثورة يناير ‘، والغريب أن المعسكرين أعضاء في ائتلاف واحد والأغرب أنهم "يدعمون مصر!!!".

إن اختفاء المعارضة من ساحة مجلس النواب. ليس نتيجة لاختيار الناخبين .، ولكن بفعل فاعل سعى إلى إعادة إنتاج ممارسات الحزب الوطني المنحل!

إن المجلس الذي بدأ اجتماعاته يوم الأحد العاشر من يناير 2016 مهدد بأن يكون سوطاً للإجهاز على ثورة يناير، بعد أن كان المصريون يأملون في أن يكون داعماُ للديموقراطية وإنجاز التحول الديمقراطي .، وأن يكون عاملاً رئيساً في إنجاز خارطة المستقبل التي تؤسس للحرية والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية، وتنهي سنوات الإرهاب الفكري والمتاجرة بالدين فضلاً عن الإرهاب المادي والقتل والتدمير

للمواطنين والعدوان على المنشآت العامة والخاصة، واستهداف رجال القوات المسلحة والشرطة.

إن تغييب المعارضة الوطنية والمصادرة على حرية النواب . والغريب أن أغلبهم مستقلون. يعتبر المهدد الأكبر لمسيرة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية، وهو الأمر الذي لا يصب أبداً في صالح نسيرة الوطن نحو مستقبل أفضل، ويفرغ ثورتي الشعب في يناير ويونيو من مضامينها. وكانت نتيجة انتخاب رئيس مجلس النواب كاشفة عن هذا الخطر!!!!!! وتحيا مصر!!!!!

2016

80. الثورة التشريعية . . . تحدي حقيقي لمجلس النواب ! ! !

ينتظر الشعب كله ما سوف تسفر عنه جهود مجلس النواب من حلول للمشكلات والأزمات التي يعيشها ويعاني منها الناس في كافة أوجه الحياة بمصر المحروسة. ويقيناً فإن المجلس سيهتم أولاً وقبل أي شيء بأداء واجباته ومهامه التي نص عليها الدستور، وفي هذا المقال نلقي الضوء على أول تلك المهام التي نصت عليها المادة 101 وهي أن يتولى المجلس سلطة التشريع، على أن نتناول في مقالات تالية باقي اختصاصاته، وهي إقرار السياسة العامة للدولة، الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ثم الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

وبالنسبة للمهمة الأولى لمجلس النواب وهي أن يتولى سلطة التشريع يجد المجلس أمامه سيلاً من التشريعات الواجب إصدارها لتفعيل مواد الدستور؛ وليس من قبيل المبالغة أن مواد الدستور البالغة مائتين سبعة وأربعين مادة تحتاج كل منها لتدخل تشريعي لإنفاذها على وجهها الصحيح ولتحقيق المقاصد التي قصد إليها المشرع الدستوري، الأمر الذي يمثل ثورة تشريعية حقيقية لا تكتفي بترميم التشريعات القائمة، وإنما تتضمن؛

أولاً: إعداد التشريعات الجديدة التي ألزم الدستور مجلس النواب بإصدارها بنصوص صريحةً حيث نصت المادة 235 بأن " يصدر مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد العمل بهذا الدستور قانوناً لتنظيم بناء وترميم الكنائس، بما يكفل حرية ممارسة المسيحيين لشعائرهم الدينية"، وما جاءت به المادة 239 بأن "يصدر مجلس النواب قانونا بتنظيم قواعد ندب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء الندب الكلى والجزئي لغير الجهات القضائية أو اللجان ذات الاختصاص القضائي أو لإدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور"، والمادة 241 التي نصت على أن "يلتزم مجلس النواب فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة

الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية".

ثانياً: المبادرة باقتراح تشريعات تنظم ما جاء به الدستور من أحكام جديدة في أبوابه المختلفة أو حث الحكومة على التقدم باقتراحات مشروعات قوانين للاستجابة للمبادئ الدستورية مثل ما جاءت به المادة 236 من أن " تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وذلك بمشاركة أهلها فى مشروعات التنمية وفى أولوية الاستفادة منها، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية للمجتمع المحلى، خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون. وتعمل الدولة علي وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية وتنميتها خلال عشر سنوات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون". ومثل المادة 237 التي "تلزم الدولة بمواجهة الارهاب، بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله وفق برنامج زمني محدد باعتباره تهديداً للوطن وللمواطنين، مع ضمان الحقوق والحريات العامة، وينظم القانون أحكام وإجراءات مكافحة الإرهاب والتعويض العادل عن الأضرار الناجمة عنه وبسببه". وغيرها كثير من المواد التي جاءت بأحكام ومبادئ جديدة يجب تفعليها من خلال تشريعات جديدة.

ثالثا: تعديل التشريعات القائمة بما يجعلها متوافقة مع نصوص الدستور مثل ما جاء في المادة 242 التي نصت على أن " يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (180) من هذا الدستور" والتي نصت على نظام انتخاب المجالس المحلية،

رابعاً: إلغاء قوانين بسبب عدم دستوريتها أو عدم الرضا الشعبي عنها أو للتعجل في إصدارها في غياب مجلس النواب دون عرضها على حوار مجتمعي حقيقي، ومن ذلك

احتمال إلغاء قانون تنظيم التظاهر رقم 107 لسنة 2013 والمعروض على المحكمة الدستورية العليا لشبهة عدم الدستورية، أو بسبب تناقضها مع مواد في الدستور تناقضاً يلزم معه استبدال بها قوانين جديدة أو معدلة تتوافق مع النصوص الدستورية الجديدة.

وعلى سبيل المثال فقد تضمنت مواد الدستور في أكثر من مائة موضع تعبيرات مثل "على النحو الذي ينظمه القانون"، >ينظم القانون"،"يحدد القانون"،" الأحوال التي يحدها القانون"، و"وفقا للقانون"، وفي ذلك ما يشير حجم وأهمية الجهد المطلوب القيام به من مجلس النواب في الأساس ! إن الثورة التشريعية لتفعيل مواد الدستور تستمد أهميتها من أنها ستكون . في حال تمت بالكفاءة القصوى وبالتجرد الوطني الذي لا ينحاز سوى للمصالح الوطنية العليا. أساساً لانطلاق الوطن نحو مسيرة جادة للتنمية الوطنية الشاملة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهي الأهداف التي قامت من أجلها ثورتي الشعب في 25 يناير و30 يونيو وسالت دماء غالية واستشهد فيها مواطنون هم عند ربهم أحياء يرزقون، فضلاً عن انقاذ الوطن من الإرهاب والفساد وتأكيد قيم المواطنة والوحدة الوطنية الجامعة.

والإشكالية هنا؛ أن مسئولية إتمام تلك المهمة تقع على مجلس النواب بالدرجة الأولى، وتشاركه السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء مسئولية اقتراح القوانين كما جاء في المادتين (122) و(123)، والحال كذلك، فإن القيام بتلك المهمة الوطنية تحتاج تنسيقاً وتعاوناً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبخاصة بعض المواد التي تعتبر مستحيلة التفعيل في ضوء المعطيات الاقتصادية للدولة ومثال لها المادة 238 التي تنص على أن تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة الدولة للسنة المالية 2017/2016.وتلتزم الدولة

بمد التعليم الالزامي حتي تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2017/2016.

والمقترح تشكيل "لجنة تشريعية وطنية" تضم أعضاء اللجنة الدستورية والتشريعية بمجلس النواب وبعض النواب من أصحاب الخبرة القانونية، وأعضاء اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء، وأعضاء إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، وأعضاء يمثلون القوى المجتمعية من غير الممثلين في مجلس النواب، كما تضم أعضاء "لجنة الإصلاح التشريعي" التي أصدر الرئيس السيسي قراراً بتشكيلها فور تنصيبه رئيسا، وتختص تلك اللجنة بإعداد الأجندة التشريعية لتفعيل وحماية الدستور والبرنامج الزمني لإنجازها للوفاء بكل متطلبات تفعيل الدستور، وتولي توزيع المهام بين أعضاءها على قاعدة الكفاءة والاختصاص، وإدارة الحوارات المجتمعية حول مشروعات القوانين، ثم عرض مشروعات القوانين الموافق عليها مجتمعياً على المجلس حسب ما قضت به المادة (122)، ولا يمنع تطبيق هذا الاقتراح رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وأعضاء مجلس النواب من اقتراح القوانين في الموضوعات التي تخرج عن دائرة الأجندة التشريعية لترجمة نصوص الدستور إلى تشريعات نافذة.

2016

81. تفعيل الدستور.. التزام وطنى!

إن المتأمل فى المشهد السياسى الحالى فى مصر يمكنه ببساطة الوصول إلى السبب وراء الأزمات المتكررة ومظاهر عدم التوفيق، ولا أقول الفشل، البادية فى مختلف المجالات، والذى يتمثل بالأساس فى عدم تفعيل الدستور والتهاون فى تنفيذ مقاصده والالتزامات التى قررها على سلطات الدولة المختلفة!

ورغم مضىّ عامين ونصف عام فإن كل الشواهد تقطع بأن الدستور لا يزال ينتظر التنفيذ الجاد، والمطلوب تحرك قوى الضغط السياسى والشعبى من أجل تفعيل الدستور وحمايته من الإهمال والتجميد ومن محاولات تشويه مقاصده.!! كذلك لم تهتم مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع بالعمل على نشر ثقافة دستورية بين المواطنين حتى يدركوا أهمية الدستور وضرورته لتحديد حريات المواطنين وحقوقهم وواجباتهم، كذا تنظيم العلاقات بين سلطات الدولة وضمان قيام دولة تتوازن فيها السلطات ويسودها القانون. فقد لوحظ أنه عبر السنتين الماضيتين منذ وافق المصريون على دستورهم، دستور ثورتى 25 يناير/30 يونيو، توارى الاهتمام بالدستور على كل المستويات من الرئاسة إلى الحكومة، ومن الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى، وحتى الجامعات ومراكز البحث العلمى والدراسات السياسية والاستراتيجية، وقد تواكب هذا الحال مع إشارة الرئيس السيسى إلى أن الدستور يحتاج إلى مدة طويلة لتفعيله، وأن به مواد كُتبت بنوايا حسنة وأن تلك النوايا الحسنة لا تصنع الدول!!

إن تفعيل الدستور واجب وطنى يحتم على الدولة المسارعة إلى تنفيذه، وذلك من خلال توجه مجلس الوزراء بالأساس، وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب إلى التقدم بمشروعات قوانين تترجم ما تضمنه الدستور من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تفصّل وتنظم قواعد العمل فى كل المجالات التى تعامل معها الدستور.

إن من المقومات المهمة فى تأسيس الدولة الجديدة تنفيذاً للدستور أن تفصح الدولة عن كيفية وفائها بتنفيذ سبعة وأربعين التزاماً نص عليها الدستور، فعلى سبيل المثل لم تحدد الدولة صراحة كيف يتحقق التزاماتها بالحفاظ على حقوق العمال، وبناء علاقات عمل متوازنة بين طرفى العملية الإنتاجية، وكفالة سبل التفاوض الجماعى وحماية العمال من مخاطر العمل، وتوفير شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، وحظر فصلهم تعسفياً، وأن تبادر الدولة إلى تعديل قانون المعاشات لضمان توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة. من ناحية أخرى، فالدولة مطالبة بالإفصاح عن خطتها لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعى والحيوانى، والإعلان عن نظام شراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح بالاتفاق مع الاتحادات والجمعيات الزراعية، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم!!

وفى مجال صيانة الحريات العامة، كان ضرورياً أن توضح الدولة إجراءات وضمانات تفعيل النص الدستورى بأن كل من يُقبض عليه، أو يُحبس، أو تُقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ومنع تعذيبه أو ترهيبه وعدم إكراهه أو إيذائه بدنياً أو معنوياً. كما كان واجباً بنص الدستور أن توضح الدولة التزامها بأن تكون أماكن الحجز أو الحبس لائقة إنسانياً وصحياً، وأن تحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الأساسى أو تشغيله فى الأعمال التى تعرضه للخطر.

كما أوجب الدستور على الدولة ضمان أموال التأمينات والمعاشات، وسلامة إجراءات الاستفتاءات والانتخابات وحيدتها ونزاهتها، وتنفيذ الالتزام بالحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومى على التعليم، والتعليم العالى، والصحة، والبحث العلمى، ولكن تلك أموراً لم تتحقق بعد! ومع التأكيد على أن المهمة الأولى لإعادة بناء الوطن هى القضاء على الإرهاب المادى والفكرى، كما نص الدستور على ذلك، أوجب كذلك على أول مجلس للنواب يتم انتخابه بعد العمل بالدستور أن يُصدر فى أول دور انعقاد

له قانوناً للعدالة الانتقالية وقوانين أخرى نصت عليها مواد الأحكام الانتقالية، وها هو دور الانعقاد الأول يقترب من نهايته دون أن يبدو فى الأفق دليل على تنفيذ تلك الالتزامات!!!

إن على الحكومة تنفيذ مواد الدستور عن طريق إعداد مشروعات قوانين تتقدم بها إلى مجلس النواب لمناقشتها وحين إقرارها تُرفع إلى رئيس الجمهورية لإصدارها. كذلك إعداد نظم وإجراءات تنفيذية للأمور التى حدد الدستور أنها تقع فى نطاق السلطة التنفيذية وقد تصدر بموجب قرارات يُصدها رئيس الوزراء أو قد تطلب استصدار قرارات من رئيس الجمهورية، وأيضاً تطوير وتعديل اللوائح والإجراءات الإدارية المعمول بها فى أجهزة الدولة التنفيذية بما يتوافق مع نصوص الدستور.

إننا نشهد نتائج عدم التفعيل الجاد للدستور بمخالفة الواقع المصرى لمقاصد الدستور مخالفة فجة، فعلى الرغم من النص الدستورى على أن «التعليم حق لكل مواطن» نرى الدولة ممثلة فى وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات تهدر هذا الحق بإلغاء نظام التعليم المفتوح الذى كان يمثل نافذة لطالبى التعليم ممن فاتت عليهم فرص الالتحاق بالجامعات وذلك بادعاءات غير مقنعة. وبالمثل ينص الدستور فى المادة 20 على أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى، نرى الدولة تلغى وزارة التدريب الفنى وتعيد المسئولية إلى وزارة التربية والتعليم وهى غير قادرة على القيام بمهامها الأصيلة! وفى المادة 25 يُلزم الدستور الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين فى جميع الأعمار، والحاصل غياب تلك الخطة وتفاقم مشكلة الأمية بنوعيها!

وثمة مثالان صارخان لمشكلتين بسبب عدم العناية بتنفيذ مقاصد الدستور بشأنهما، الأولى مشكلة سد النهضة الإثيوبى، حيث لم يفعل نص المادة 44 من الدستور التى قضت بأن «تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به»، حيث يتسم الموقف المصرى حيال السد الإثيوبى بعدم

الفاعلية فى مواجهة الصلف الإثيوبى والإصرار على عدم الاعتراف بحقوق مصر فى مياه النيل! والمشكلة الثانية هى تنازل الدولة عن جزيرتى صنافير وتيران للمملكة العربية السعودية دون اعتبار لنص المادة 151 من الدستور التى تقضى»: «ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة. وفى جميع الأحوال لا يجوز إبرام أى معاهدة تحالف تخالف أحكام الدستور، أو يترتب عليها التنازل عن أى جزء من إقليم الدولة».!!! والمشكلة فى تصاعد بعد حكم محكمة القضاء الإدارى ببطلان تلك الاتفاقية، وطعن الحكومة أمام المحكمة الإدارية العليا على ذلك الحكم، أى أننا نواجه تبايناً فى مواقف سلطتين فى الدولة واختلال التوازن بينهما خلافاً لما قصده الدستور فى المادة رقم 5 حين أكد على الفصل بين السلطات والتوازن بينها، وتلازُم المسئولية مع السلطة!

وختاماً أردد القول الشعبى

«دستور يا اسيادنا» ! ! !

2016

مقالات نشرت عام 2017

82. المشاركة الشعبية... خطوة على طريق الديموقراطية!

يستمر الإرهاب التكفيري في سيناء ويمتد في مناطق مختلفة من مصر، وينتشر الفساد بدرجة غير مسبوقة إذ يطالع المصريون بشكل يكاد أن يكون يوميا أنباء القضايا التي تكشفها هيئة الرقابة الإدارية من رشاوى وحالات إهدار للمال العام وغيرها من صور الفساد في أجهزة الدولة الرسمية وعلى كل المستويات الإدارية، وتتعاظم المشكلة الاقتصادية بعد تحرير سعر الصرف مع ارتفاع أسعار جميع السلع المحلية والمستوردة، وحتى الخدمات الحكومية!!

في هذا الوقت الصعب ترتفع أصوات في مجلس النواب "الموقر" باقتراح مشروعات قوانين تفتح أبواب "الفتنة" فيما بين السلطة القضائية التي هي بحكم الدستور "مستقلة" بنص المادة 184 من الدستور ويجب أخذ رأي كل جهة أو هيئة قضائية في مشروعات القوانين المنظمة لشئونها وذلك وفق المادة 185.

إذ أقر المجلس "الموقر" تعديلاً لقانون السلطة القضائية يتم بمقتضاه تغيير آلية تعيين رؤساء الهيئات القضائية الأمر الذي يرفضه نادي القضاة والهيئات القضائية ذاتها!

وفي ذات الوقت أعلن أحد النواب في مداخلة تليفزيونية أنه بصدد تقديم مشروع قانون لتخفيض سن التقاعد لأعضاء السلطة القضائية إلى ستين عاما، وأن سيادته سوف يتقدم بمشروع قانون آخر لتعديل قانون الأزهر الذي هو أيضاً "هيئة إسلامية علمية مستقلة" بنص المادة 7 من الدستور، التي تنص صراحة على أن شيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء وليس غيرهم كما يتردد أن مشروع القانون سوف يجعل أعضاء آخرين من خارجها يشاركون في اختياره!! تلك القوانين التي فشل في تمريرها مجلس الشعب أيام حكم الإخوان!!!

ويأتي هذا الانشغال المفاجئ من بعض أعضاء المجلس "الموقر" بأمور ليست على قائمة الأولويات الملحة لمصر والتي يجب أن ينشغل بها هؤلاء الأعضاء، وفي الوقت الذي يتجاهل المجلس "الموقر" الوفاء بالالتزامات التي فرضها عليه الدستور ومنها ما جاء في المادة 241 أن يلتزم في أول دور انعقاد له بعد نفاذ الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية، وقد انقضى هذا الدور الأول ويكاد الدور الثاني أن ينقضي أيضاً دون أن يصدر ذلك القانون!

ويأتي انشغال أعضاء في المجلس "الموقر" بإثارة خلافات ليست مطلوبة مع السلطة القضائية في وقت لا يلتزم فيه المجلس بتنفيذ حكم بات ونهائي واجب التنفيذ ولا يجوز الطعن عليه أصدرته محكمة النقض المخولة دستورياً بنص المادة 107 بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس النواب، وما يزال المجلس "الموقر" ممتنعاً عن تنفيذ الحكم الصادر بتصعيد د. عمرو الشوبكي بدلاً من منافسه حيث أن المحكمة تيقنت من حصوله على أصوات أعلى!

ثم ينشغل المجلس "الموقر" عن الاستعداد لموقعة حسم موقفه من اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع السعودية، هل يلتزم بحكم القضاء أم سيكون له رأي آخر!!!!

ومجلس النواب "الموقر" ينشغل عن القضية الأكبر التي هو المسئول الأول عنها، ألا وهي قضية تفعيل الدستور! إن المجلس مطالب بإصدار أو تعديل أكثر من مائة قانون إنفاذاً لمواد الدستور وتحقيق مقاصده، ولا نجد خطة تشريعية للمجلس تحدد أولويات التشريعات الواجب إصدارها، بل أن المجلس ينطلق في عمله التشريعي بحسب ضغوط الظروف. وعلى سبيل المثال فإن تعديلات قانون الإجراءات الجنائية التي طالب بها الرئيس . وهو يشيع جنازة الشهيد المستشار هشام بركات النائب العام السابق . لم تصدر حتى في حدود معلوماتي_!!

والحال هكذا، فإن بناء الديموقراطية تصبح مهمة وطنية يجب أن يشارك فيها المصريون حيث يتيح لهم دستورهم الذي وافقوا عليه، بأغلبية تقرب من 98% من أصوات المشاركين في الاستفتاء العام عليه، فرص تلك المشاركة، بل ويكاد يجبرهم عليها!!

فقد جاء في ديباجة دستور 2014 . وهي بنص المادة 227 جزء لا يتجزأ منه . تحديد لتوجهات أصحاب الدستور وهم المصريين وما يجب عليهم نحو وطنهم: "نحن نؤمن بالديمقراطية طريقاً ومستقبلاً وأسلوب حياة، وبالتعددية السياسية، وبالتداول السلمي للسلطة، ونؤكد على حق الشعب فى صنع مستقبله، "نكتب دستوراً يفتح أمامنا طريق المستقبل"، "نكتب دستوراً يصون حرياتنا، ويحمى الوطن من كل ما يهدده أو يهدد وحدتنا الوطنية".
كما تضمن الدستور سبعة وأربعين حق وحرية وواجب يجب احترامها وتفعيلها، ومن أهم تلك الحقوق . وإن تكن جميعها التي وردت في وثيقة الدستور متساوية في الأهمية . ما جاء في المادة 65 " حرية الفكر مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر"، والمادة 68 " المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن،.."، ثم المادة 73 " للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية، غير حاملين سلاحًا من أى نوع، بإخطار على النحو الذي ينظمه القانون..."، والمادة 74 "للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، بإخطار ينظمه القانون. ولا يجوز مباشرة أى نشاط سياسي..."، ثم مادة 75 "للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار." والمادتين 76 و77 المتعلقتين بحق المصريين في إنشاء النقابات

والاتحادات على أساس ديمقراطي، وإنشاء النقابات المهنية وإدارتها على أساس ديمقراطي،
ثم تأتي المادة 92 التي تعتبر جوهرة التاج في دستور 2014 والتي رفضها من صاغوا دستور 2012 الإخواني: وتنص على أن " الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصًا. ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها."
ثم توَّج الدستور تلك الحقوق بواجبين لا يقلان أهمية عن حقوق الي كفلها للمصريين؛ هما مادة 86 " الحفاظ على الأمن القومي واجب، والتزام الكافة بمراعاته مسئولية وطنية، يكفلها القانون ....، ومادة 87 ""مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطني، ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي فى الاستفتاء، وينظم القانون مباشرة هذه الحقوق، ويجوز الإعفاء من أداء هذا الواجب فى حالات محددة يبينها القانون.. إلى نهاية المادة".

وتحقيقاً لمقاصد الدستور، يتم استكمال الطريق نحو الديموقراطية من خلال مشاركة نشطة للمصريين في تطوير الواقع المصري سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعلى جميع مستويات ومجالات العمل الوطني.

إن المستهدف في البناء الديموقراطي هو أن يتحول المصريين من السكون إلى الحركة الإيجابية، ومن مجرد المشاهدة والمتابعة الصامتة لمجريات الأمور في وطنهم إلى المشاركة النشطة والإيجابية في مناقشة المشكلات وصنع القرارات بأساليب حضارية ديموقراطية.

2017

83. مواد معطلة في الدستور!!! [1-3]

يقترب يوم الثامن عشر من يناير2017 وهو يوم الذكرى الثالثة لصدور دستور مصر لعام 2014 بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، وفي ذات الوقت تتجدد دعوات تعديل الدستور بدعاوى مختلفة، رغم أنه يعاني من تعطيل فعلي يقترب من حد التجميد!

وقد بدأت تلك النغمة إلى التعديل المبكر للدستور بحديث للرئيس السيسي كان مفاجأة كبيرة أثناء افتتاح مهرجان طلاب الجامعات بالإسماعيلية يوم 13 سبتمبر 2015، حين قال" إن بعض مواد الدستور كتبت بنوايا طيبة، ولكن النوايا الطيبة لا تصنع الدول"!!! وبعد إشارة الرئيس تلك، ساد المشهد الإعلامي فورة نفاق ممن ظنوا أن الرئيس يهاجم الدستور وأنه غير راض عنه، وتخيلوا أن ما يرضي الرئيس، الذي انتخبه المصريون بأغلبية غير مسبوقة في ظل ذلك الدستور، هو تعديله قبل أن يتم تفعيله!! وكان الرئيس السيسي أثناء الاحتفال بالذكرى الثانية والأربعون لنصر أكتوبر العظيم، قد استرجع تلك العبارة وأشار إلى أن البعض تحسب من هذا الكلام، وأكد أنه واحد من أبناء الشعب المصري وليس صاحب سلطان، بل هو واحد من أبناء الشعب المصري، قاطعاً الطريق على المتربصين بالدستور قائلا: "وإذا حد فكر أن تعديل الدستور من أجلى أو لصالحي فأنا إن شاء الله لا"!!!

وفي حديثه بعد جنازة شهداء التفجير الإرهابي للكنيسة البطرسية، طالب الرئيس البرلمان والحكومة بالتحرك السريع لإصدار قوانين تعالج مسألة الإرهاب بشكل فعال وحاسم، وتعديل أية قوانين مكبِّلة بما يضمن الجزاء الرادع لكل من يستهدف أمن المصريين. وبدلاً عن الاهتمام بسرعة تعديل قانون الإجراءات الجنائية لتحقيق العدالة الناجزة كما طالب الرئيس، اتجه البعض إلى إطلاق دعوة جديدة لتعديل الدستور بالنص على جواز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وهو ما يحرمه الدستور الحالي في المادة رقم 204 التي جاء بها " ... ولا يجوز محاكمة مدني أمام

القضاء العسكري، إلا في الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها، أو المناطق العسكرية أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها أو مركباتها أو أسلحتها أو ذخائرها أو وثائقها أو أسرارها العسكرية أو أموالها العامة أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم. ويحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء العسكري الاخرى. وأعضاء القضاء العسكري مستقلون غير قابلين للعزل، وتكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية".

وفي مناسبة الذكرى الثالثة لإصدار الدستور، نتطرق إلى الإشكالية الأكبر وهي ليست تعديل الدستور، بل ضرورة تقنينه وتفعيله بما يحقق مقاصده وغاياته الوطنية. إن تفعيل دستور ثورة 30 يونيو يتطلب ثورة تشريعية شاملة تكتسب أهميتها من أنها ستكون أساساً. في حال تمت بالكفاءة القصوى وبالتجرد الوطني الذي لا ينحاز سوى للمصالح الوطنية العليا . لانطلاق الوطن نحو مسيرة جادة للتنمية الوطنية الشاملة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهي الأهداف التي قامت من أجلها ثورتي الشعب في 25 يناير و30 يونيو وسالت دماء غالية واستشهد فيها مواطنون هم عند ربهم أحياء يرزقون، فضلاً عن انقاذ الوطن من الإرهاب والفساد وتأكيد قيم المواطنة والوحدة الوطنية الجامعة.

والإشكالية هنا؛ أن إتمام تلك الثورة التشريعية يستلزم تفكيرا غير تقليدي حيث أن مسئولية إتمام تلك المهمة الشاقة والرئيسة في ذات الوقت، وتتمثل تلك الإشكالية في ضرورة إعداد التشريعات الجديدة التي نص عليها الدستور نصاً صريحاً كما جاء في المادة مادة 238 بأن " تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة في هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً في موازنة

الدولة للسنة المالية .2016/2017. وتلتزم الدولة بمد التعليم الالزامي حتي تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2016/2017.

وما جاء بالمادة 239 بأن " يصدر مجلس النواب قانونا بتنظيم قواعد ندب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء الندب الكلى والجزئي لغير الجهات القضائية أو اللجان ذات الاختصاص القضائي أو لإدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور. وما جاء في مادة 241 بأن " يلتزم مجلس النواب فـي أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً للمعايير الدولية". وما جاء في المادة 237 أن الدولة . بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . ملتزمة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، تعقب مصادر تمويله وفق برنامج زمني محدد والحصول من الإرهابيين على التعويض العادل عن الأضرار الناجمة عن إرهابهم وبسببه. ومنذ إقرار الدستور في 18 يناير 2014 لم تحاول الدولة تفعيل هذا النص ولم تلتزم بإعلان صريح عن خطتها في مواجهة الإرهاب. وحتى بعد إصدار رئيس الوزراء قراره باعتبار جماعة الإخوان المسلمين "منظمة إرهابية" لم تحاول حكومته تطبيق مواد الإرهاب المضافة إلى قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وأشهرها المادة رقم 86، ولا يزال قانون الكيانات الإرهابية وقانون مكافحة الإرهاب غير مفعلين!!

كذلك يكون تفعيل الدستور بتعديل التشريعات القائمة بما يجعلها متوافقة مع نصوص الدستور كما جاء في المادة 242 التي نصت على أن " يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه. كذلك يتطلب تفعيل الدستور إلغاء قوانين

بسبب عدم دستوريتها أو بسبب تناقضها مع مواد في الدستور تناقضاً يلزم معه استبدال بها قوانين جديدة أو معدلة تتوافق مع النصوص الدستورية الجديدة.

كما نصت المادة 227 من الدستور على أن " يشكل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجاً مترابطاً، وكلاً لا يتجزأ وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة".

وتشير تلك المادة أن على مجلس النواب مسئولية تاريخية لترجمة تلك المبادئ والتعهدات إلى تشريعات نافذة، والرقابة على السلطة التنفيذية في تنفيذها والحفاظ على روح التشريع وليس فقط على نصوصه. وأن السلطة التنفيذية، عليها مسئولية كبرى في تفعيل تلك التشريعات وترجمتها إلى نظم عمل وإجراءات تتصف بالعدالة والمرونة ولا تتصادم مع غايات التشريع أو تفرغه من مضامينه الحقة. كذلك على السلطة القضائية تطبيق تلك التشريعات أو اتخاذ إجراءات رفعها إلى المحكمة الدستورية العليا في حالة وجود شبهة عدم دستورية فيها.

والأهم، أن يكون الشعب بحق " السيد في الوطن السيد" كما جاء في ختام ديباجة الدستور، وأن يمارس سيادته كما حددتها المادة الرابعة من الدستور ذاته " السيادة للشعب وحده، يمارسها ويحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور".

وفي الأسبوع القادم بإذن الله نعرض المزيد عن ضرورات تفعيل الدستور!!

2017

84. مواد معطلة في الدستور!!! [2-3]

في مقال اليوم نستعرض أهم القوانين المطلوبة لتقنين مواد البابين الأول ـ الدولة ـ والثاني ـ المقومات الاجتماعية ـ والمطلوب وجودها ، أو تعديل التشريعات القائمة منها ، لتفعيل مبادئه وأحكامه والتوافق مع مقاصده:

1. قانون يكفل حق الجنسية لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية وينظم هذا الحق ويحدد شروط اكتساب الجنسية، وذلك وفق المادة 6.
2. قانون للأزهر يؤكد أنه هيئة إسلامية علمية مستقلة، ويحدد اختصاصه دون غيره بالقيام على كافة شئونه، ويحدد مسئوليته عن الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، ويؤكد التزام الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه، وينظم طريقة اختيار شيخ الأزهر من بين أعضاء هيئة كبار العلماء، وذلك وفق المادة 7.
3. قانون يؤكد قيام المجتمع على التضامن الاجتماعي، وينظم التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير سبل التكافل الاجتماعي وينظم كفالة الحياة الكريمة لجميع المواطنين، وذلك وفق المادة 8.
4. قانون ينظم التزام الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز، وذلك وفق المادة 9.
5. قانون ينظم حرص الدولة على تماسك الأسرة واستقرارها وترسيخ قيمها باعتبارها أساس المجتمع، وذلك وفق المادة 10.
6. قانون ينظم التدابير الكفيلة بضمام تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، ويؤكد حق المرأة في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية دون تمييز ضدها، ويحدد آليات تحقيق التزام الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف، وكفالة تمكينها من التوفيق بين واجبات الأسرة ومتطلبات العمل. كما يحدد طرق وأساليب تحقيق التزام

الدولة بتوفير الرعاية والحماية للأمومة والطفولة والمرأة المعيلة والمسنة والنساء الأشد احتياجاً، وذلك كله وفق المادة 11.

7. قانون للعمل، يؤكد أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، وينظم الأحوال التي يجوز فيها إلزام المواطن بالعمل جبراً وفقاً لما جاء بالدستور. كما يحدد القانون كيفية تحقيق الدولة التزامها بالحفاظ على حقوق العمال، وبناء علاقات عمل متوازنة بن طرفي العملية الإنتاجية، وكفالة سبل التفاوض الجماعي، وحماية العمال من مخاطر العمل وضمان توافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية. ويؤكد القانون تفعيل النص الدستوري بحظر فصل العمال تعسفياً، وذلك وفق المادتين 12 و13.
8. قانون الوظيفة العامة، يؤكد حق المواطنين في شغل الوظائف العامة على أساس الكفاءة، ودون محاباة او وساطة، وتكليف القائمين بها لخدمة الشعب، وكفالة حقوقهم وحمايتهم، وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب، وعدم جواز فصلهم بغير الطريق التأديبي إلا في الأحوال التي ينظمها القانون، وذلك وفق المادة 14. ومقتضى تلك المادة أن يراجع مجلس النواب القرار بقانون رقم 18 لسنة 2015 بشأن الخدمة المدنية، وذلك التزاماً بنص الادة 156 من الدستور، وعلى خلفية ما أثاره. وما يزال. ذلك القانون من رفض واعتصام كثير من موظفي الدولة.
9. قانون لتنظيم حق الإضراب السلمي، وذلك وفق المادة 15.
10. قانون لترجمة التزام الدولة بتكريم شهداء الوطن ورعاية مصابي الثورة والمحاربي القدماء والمصابين وأسر المفقودين في الحرب وما في حكمها، ومصابي العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، والعمل على توفير فرص العمل لهم، وإجراءات تشجيع الدولة مساهمات منظمات المجتمع المدني في تحقيق تلك الأهداف، وذلك وفق المادة 16.

11. قانون التأمين الاجتماعي ينظم أن تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي. وأن لكل مواطن لا يتمتع بذلك النظام الحق في الضمان الاجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وأن تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وتأكيد أن أموال التأمينات والمعاشات أموال خاصة، تتمتع بجميع أوجه وأشكال الحماية المقررة للأموال العامة، وهي وعوائدها حق للمستفيدين منها، وتستثمر استثماراً آمنا، وتديرها هيئة مستقلة، وضمان الدولة أموال التأمينات والمعاشات، وذلك وفق المادة 17.

12. قانون ينظم الحق في الصحة كما جاء في الدستور من أن "لكل مواطن الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وتكفل الدولة الحفاظ على مرافق الخدمات الصحية العامة التي تقدم خدماتها للشعب ودعمها والعمل على رفع كفاءتها وانتشارها الجغرافي العادل. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3 % من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. وتلتزم الدولة بإقامة نظام تأمين صحي شامل لجميع المصريين يغطى كل الأمراض، وينظم القانون إسهام المواطنين في اشتراكاته أو إعفاءهم منها طبقاً لمعدلات دخولهم. ويجرم الامتناع عن تقديم العلاج بأشكاله المختلفة لكل إنسان في حالات الطوارئ أو الخطر على الحياة. وتلتزم الدولة بتحسين أوضاع الأطباء وهيئات التمريض والعاملين في القطاع الصحي. وينظم القانون المقترح أن تخضع جميع المنشآت الصحية، والمنتجات والمواد، ووسائل الدعاية المتعلقة بالصحة لرقابة الدولة، وتشجع الدولة مشاركة القطاعين الخاص والأهلي في خدمات الرعاية الصحية وفقاً للقانون، وذلك كله وفق المادة 18.

13. قانون ينظم حق المواطن في التعليم كما جاء في الدستور من أن "التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية. ويؤكد القانون أن التعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وأن تكفل الدولة مجانية التعليم بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وفقاً للقانون. كما ينظم القانون كيفية تنفيذ الدولة التزامها بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية.

14. وكذلك ينظم القانون أساليب الدولة في الإشراف على التعليم لضمان التزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية لها، وذلك كله وفق المادة 19.

15. قانون تنظيم وتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وضمان تطويره والتوسع في أنواعه كافة، وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وذلك وفق المادة 20.

16. قانون تنظيم الجامعات وضمان تحقيق النص الدستوري بأن "تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. وكيفية تنفيذ الدولة التزامها الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم الجامعي لا تقل عن 2% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. ومن الضروري أن يفصح القانون المستهدف عن آليات الدولة في العمل على تشجيع

إنشاء الجامعات الأهلية التي لا تستهدف الربح، وكيفية التزام الدولة بضمان جودة التعليم في الجامعات الخاصة والأهلية والتزامها بمعايير الجودة العالمية، وإعداد كوادرها من أعضاء هيئات التدريس والباحثين، وتخصيص نسبة كافية من عوائدها لتطوير العملية التعليمية والبحثية. كما يتضمن القانون تنفيذ ما نصت عليه المادة 22 من أن "المعلمون، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم، الركيزة الأساسية للتعليم، تكفل الدولة تنمية كفاءاتهم العلمية، ومهاراتهم المهنية، ورعاية حقوقهم المادية والأدبية، بما يضمن جودة التعليم وتحقيق أهدافه." وذلك كله وفق المادتين 22 و23.

17. قانون تنظيم البحث العلمي بما يحقق النص الدستوري بأن "تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعى الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. كما تكفل الدولة سبل المساهمة الفعالة للقطاعين الخاص والأهلي وإسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي."، وذلك وفق المادة 23.
18. تضمين قانون التعليم وقانون تنظيم الجامعات النص الدستوري الوارد في المادة 24 من أن " اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ الوطني بكل مراحله مواد أساسية في التعليم قبل الجامعي الحكومي والخاص، وتعمل الجامعات على تدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة"، وذلك وفق المادة 24.
19. قانون ينظم التزام الدولة بوضع خطة شاملة للقضاء على الأمية الهجائية والرقمية بين المواطنين في جميع الأعمار، ووضع آليات تنفيذها بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك وفق خطة زمنية محدد، وذلك وفق المادة 25.

تلك كانت القوانين التي يجب على الدولة بسلطاتها الثلاث أن تعمل على إصدارها وتنفيذها لكل تتحقق أهداف الدستور ومقاصده. وتلك مهمة رئيسة تقتضي التعاون الكامل واستثمار كل الكفاءات الوطنية في سبيل إنجازها، مع التجرد التام من أي مصالح حزبية أو طائفية أو أغراض سوى خدمة المواطنين وتقدم الوطن في مسيرته نحو التنمية الشاملة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. إنها حقاً مهمة تبدو مستحيلة، ولكن إصرار الشعب على أن يجني ثمار ثورتيه في 25 يناير و30 يونيو، بعد توفيق الله ورعايته، كفيل بتحقيق المستحيل!

وفي مقال الأسبوع القادم بإذن الله نتناول المزيد من المواد الدستورية التي تحتاج لتشريعات جديدة أو معدلة من أجل تفعيلها حتى تصبح حقيقة واقعة على أرض الواقع!!!

2017

85. مواد مهدرة فى الدستور! (3 – 3)

نُناقش اليوم بعض المواد الدستورية المفصلية، التى لم يتم تفعيلها، بل أكثر من هذا فقد أُهدرت نتيجة تصرفات وقرارات مؤسسات الدولة!!!

ولنبدأ مسلسل إهدار الدستور من آخر حلقاته، وكانت تضم بضعة تسريبات بثّها أحد البرامج من قناة فضائية خاصة لتسجيل مكالمة هاتفية بين الدكتور محمد البرادعى والفريق سامى عنان رئيس الأركان السابق. وبغض النظر عن مضمون المكالمة المسجّلة وتوقيتها، فإن مجرد تسريبها وبثها على قناة فضائية يمثل جريمة متكاملة أهدرت نصاً دستورياً يحمى حرمة الحياة الخاصة ويُجرّم التنصت على وسائل الاتصال بجميع أشكالها، إلا بضوابط محدّدة فى النص الدستورى، كما يتضح من المادة 57 من دستور ثورة 30 يونيو أن «للحياة الخاصة حرمة، وهى مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبّب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التى يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بجميع أشكالها، ولا يجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسُّفى، وينظم القانون ذلك».

ثم أتبع مقدم ذلك البرنامج التسريب الأول بآخر دون أن يمارس أىٌّ من المسئولين عن حماية الدستور وإنفاذ القانون مسئولياتهم فى منع ذلك العدوان على الحياة الخاصة وإهدار الدستور. وهذا الصمت الرسمى مستمر منذ قدّم أحدهم، وهو عضو فى مجلس النواب حالياً، برنامجاً خصّصه لبث تسريبات كان عنوانه «الصندوق الأسود»، الذى استمر شهوراً دون أدنى مساءلة من أى جهة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، ولم يتوقف إلا بقرار من مالك القناة، حين هاجم مقدم البرنامج صديقاً له

من كبار رجال الأعمال الذى كان له وجود على الساحة السياسية فى ذلك الحين، فتم وقف البرنامج على الهواء.

وثمة مخالفة دستورية مستمرة منذ يونيو 2016، والمخالف فى هذه الحالة هو مجلس النواب «الموقّر»، الذى أقسم رئيسُه وأعضاؤه على احترام الدستور، وهم المعنيون بالدرجة الأولى بتنفيذه وتفعيل مواده!! إذ لا يزال مجلس النواب «الموقر» ممتنعاً عن تطبيق حكم محكمة النقض بتصعيد د. عمرو الشوبكى لعضوية المجلس بعد أن تحقّقت المحكمة من حصوله على أصوات تزيد على منافسه الذى حصل فعلاً على عضوية المجلس، وذلك بالمخالفة لنص المادة 107 الذى كان يقضى بأن «تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس النواب، وتقدم إليها الطعون خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخاب، وتفصل فى الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ وروده إليها. وفى حالة الحكم ببطلان العضوية، تبطل من تاريخ إبلاغ المجلس بالحكم».

ونأتى إلى مخالفة دستورية أخرى غض مجلس النواب «الموقر» طرفه عنها، وهى إقدام الحكومة على توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولى والحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، وتسلُّم الشريحة الأولى منه فعلاً، دون الحصول على موافقة المجلس «الموقر» كما «كانت» تقضى بذلك المادة 127 بأنه «لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج فى الموازنة العامة المعتمدة، يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب».

كما يغض المجلس «الموقر» طرفه أيضاً عن عدم تقدّم الحكومة ببيان عن نتائج أدائها منذ تقدّمت ببرنامجها إلى المجلس فى مارس 2016، وحصلت بموجبه على ثقة «غير مستحقة» من المجلس «الموقر» فى ضوء الكثير من الملاحظات السلبية عن برنامج الحكومة، التى تردّدت فى اجتماعات المجلس ولجانه قبل التصويت عليه،

ورغم أن رئيس الحكومة أعلن عدة مرات عن إرسال تقرير الأداء إلى المجلس منذ أسابيع!

وتتعدّد المواد الدستورية المهدرة نتيجة ممارسات سلطات الدولة، مما يُفقد الدستور قيمته الفعلية ويحيله إلى نصوص يخالفها المسئولون عن تنفيذها!! منها مادة 92 التى نصّت على أن «الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلاً ولا انتقاصاً. ولا يجوز لأى قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يُقيّدها بما يمس أصلها وجوهرها». إذ رأينا أن قانون تنظيم الحق فى التظاهر قد اعتدى على ذلك الحق وحكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة العاشرة منه التى كانت تنص على أنه يجوز لوزير الداخلية إلغاء التظاهرة بعد تلقى إخطار بها. وقالت المحكمة إن القضاء فقط هو المخول له رفض أو قبول الإخطار بالتظاهر، وليس السلطة التنفيذية «التى تراجع فقط البيانات المطلوبة قانوناً فى الإخطار». وأكدت -فى منطوق حكمها- أن الدستور فرض قيوداً على السلطتين التشريعية والتنفيذية، لصون الحقوق والحريات العامة.

ومن المهم الإشارة إلى أن ذلك القانون بما يتضمّنه من مادة حُكم عليها بعدم الدستورية، كان مجلس النواب «الموقر» قد مرّره، ووافق عليه ضمن القرارات بقوانين التى صدرت قبل تشكيله، التزاماً بالمادة 157 من الدستور!!!

ومن أسف أن المواد الدستورية المهدرة كثيرة، ومنها المادة رقم 44 التى كانت تنص على أن «تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها. كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائى ودعم البحث العلمى فى هذا المجال. وحق كل مواطن فى التمتّع بنهر النيل مكفول، ويحظر التعدى على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذى ينظمه القانون». ويُعتبر تخاذل الدولة فى التعامل مع قضية

سد النهضة الإثيوبى والمهدّد لحصة مصر من مياه النيل، الذى كاد ينتهى إنشاؤه، ولم تتمكن الحكومة المصرية الرشيدة من التوصل بعد إلى اتفاق مع إثيوبيا والسودان بشأن المكتب الاستشارى الذى سوف يدرس احتمالات إضرار السد بمصر، مما يمثل مخالفة صريحة لنص المادة الدستورية التى تُلزم الدولة «باتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائى»!!! كما تُعتبر التعديات المستمرة على نهر النيل والإضرار بالبيئة النهرية مخالفة لما قصده الدستور بحق المواطن فى التمتّع بنهر النيل!

وما زالت الممارسات القائمة على التمييز بين المواطنين مستمرة، رغم نص المادة 35 بأن «المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم لأى سبب، والتمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز».

ونختتم المقال بتذكير مجلس النواب «الموقر» بأنه لم يلتزم بإصدار قانون للعدالة الانتقالية فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور، وأنه أهدر المادة 241 من الدستور التى كانت تنص على هذا الالتزام!!!!!!

ومن غير شك، أن ممارسات سلطات الدولة المهدِرة لحقوق وحريات نص عليها الدستور، والتى ذكرنا بعضاً منها فى هذا المقال، هى بالقطع مؤثمة وفق المادة 92 والمهدَرة هى الأخرى!!!

وقد استخدمت فى ذكر تلك المخالفات الدستورية، الفعل الماضى «كان» باعتبار أن إهدار نصوص دستورية وافق الشعب عليها إنما بجعلها والعدم سواء!!!!

2017

وكانت ذلك المقال

هو آخر ما كتبته في صحيفة "الوطن"

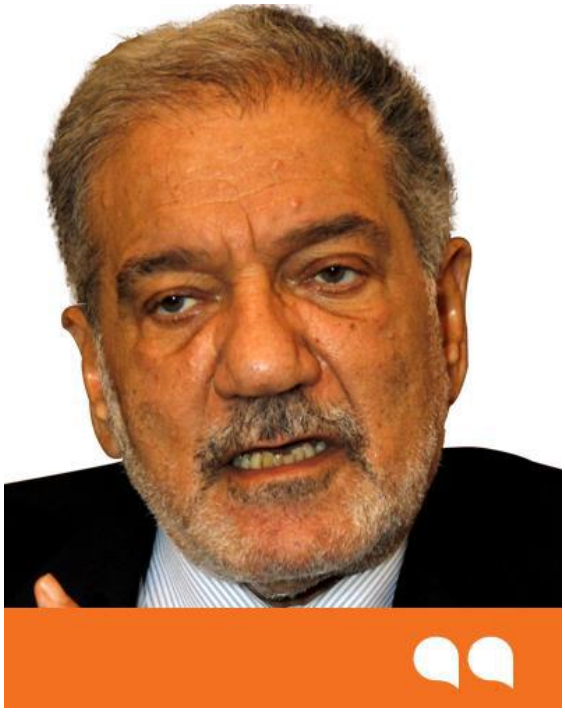

دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۚ

وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (10)

سورة يونس